

محسن محمد
سنة من عمر مصر

١٩٥٦



سنة من عصر مصر

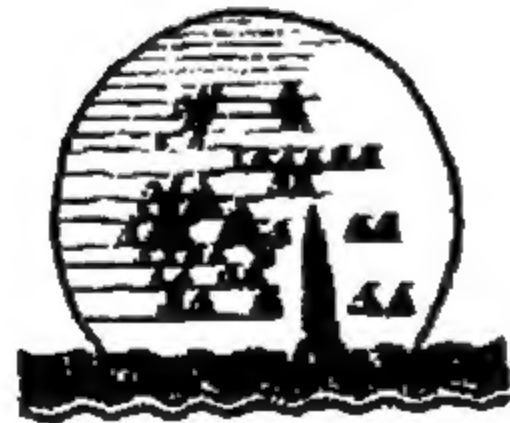
تاريخ مصر بالوثائق السرية
البريطانية والأمريكية

محسن محمد

الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية
رقم التصنيف: ٥٥٥٥٥٥
رقم التسجيل: ١٠٧٧٩

سنة من عصر مصر

تاريخ مصر بالوثائق السرية
البريطانية والأمريكية



General Organization of the Alexandria Library (GOAL)
Biblioteca Alessandrina



دارالمعارف

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .

من قفص الاتهام إلى رئاسة الوزارة

انتقل « الدكتور أحمد ماهر » رئيس وزراء مصر من مجلس النواب في طريقه إلى مجلس لشيخوخة في الثامنة من مساء ٢٤ فبراير ١٩٤٥ .
ولكن رئيس الوزراء لم يصل إلى مجلس الشيخوخة أبداً .. بل انتقل من الدنيا كلها ... إلى العالم الآخر .

في اليوم الفرعوني الذي يفصل بين المجلسين أطلق عليه محام شاب اسمه « محمود العيسوي » عدة رصاصات قاتلة .

وقبل منتصف الليل أصبح « محمود فهمي النقراشي باشا » رئيساً لوزراء مصر .. للمرة الأولى .
ولم يستطع السفير البريطاني « اللورد كيلرن » أن يعترض على اختيار « النقراشي » .. فإن الجريمة وملايساتها والظروف التي تمر بالبلاد فرضت ، على الجميع ، ألا تبقى مصر ليلة واحدة دون رئيس للوزارة .

كان « النقراشي باشا » هو الرجل الثاني في الوزارة ، والرجل الثاني في (الحزب السعدي) الذي يرأسه « الدكتور أحمد ماهر » ؛ ولذلك فإن السفير البريطاني أمضى ليلته ساهراً يفكر ماذا سيفعل مع « النقراشي » ؟ وماذا سيفعل « النقراشي » مع بريطانيا العظمى ، وبين الاثنين تاريخ طويل من العداء .

* * *

ولد « محمود فهمى النقراشى » يوم ٢٦ أبريل ١٨٨٨ : ويقال إن الدماء الدرزية والشركسية تجرى فى عروقه !

من أسرة فقيرة بالإسكندرية ، درس فترة بمدرسة التجارة ، ثم انتقل إلى مدرسة المعلمين العليا حيث حصل على دبلومها .

... ونظرًا لتفوقه أرسله « سعد زغلول » - وزير المعارف - فى بعثة إلى إنجلترا . وبعد عودته عين مدرسًا بمدرسة رأس التين بالإسكندرية وناظرًا لها ، ثم تقلب فى عدة وظائف . وأخيرًا استقال من الحكومة لينضم إلى الوفد المصرى .

وتقول تقارير رجال الأمن العام البريطانيين : إنه نظم إضراب موظفى الحكومة عام ١٩١٩ خلال الثورة ، وكان المحرك الأول لإضرابات الطلبة عام ١٩٢٢ .

واستجوبه الإنجليز بتهمة الاشتراك فى قتل ضباطهم وجنودهم . واعتقلوه شهرًا فى مايو ١٩٢٣ ، ثم أفرجوا عنه لعدم توفر الأدلة .

وعندما تولى « سعد زغلول » الحكم عينه - فى يونيو عام ١٩٢٤ - وكيلا لمحافظة القاهرة ، فاستطاع أن يحد من نفوذ الضباط البريطانيين .

وفى أكتوبر ١٩٢٤ اختاره سعد وكيلا لوزارة الداخلية ، فرفض التعاون مع البريطانيين . واتهمه الإنجليز بأنه منع رجال البوليس من التعرض للطلاب المتظاهرين الذين هاجموا الصحف المعارضة للوفد .

واغتيل السردار البريطانى « السيرلى ستاك » يوم ١٩ نوفمبر ، فاتهمه المندوب السامى « اللورد اللبى » بعرقلة التحقيق .. وأمر الإنجليز بالقبض عليه يوم ٢٧ نوفمبر أى بعد ١٢ يوماً من الحادث . وبقى معتقلا حوالى شهرين بتهمة الاشتراك فى الجريمة .

واعتقله الإنجليز للمرة الثالثة فى مايو ١٩٢٥ بتهمة الاشتراك مع « الدكتور أحمد ماهر » فى قضية الاغتيالات السياسية الكبرى . وظل معتقلا عامًا كاملا . حتى صدر الحكم ببراءته و« الدكتور أحمد ماهر » يوم ٢٥ مايو عام ١٩٢٦ .

وقد رفض رئيس المحكمة القاضى البريطانى « كيرشو » إعداد حيثيات الحكم وحاول إقناع زميله المصرىين بإدانة المتهمين واستقال احتجاجًا على الحكم .

وانتخب النقراشى وأحمد ماهر عضوين فى مجلس النواب الجديد فى نفس العام بعد أن رشحهما الوفد ، فذهب « نيفل هندرسون » المندوب السامى بالنيابة إلى « عدلى يكن باشا » رئيس الوزارة الائتلافية وقال له :

- إني في غاية الاستياء لترشيح الوفد للرجلين .

وعندما اختيرا عضوين في لجنتي المالية والمعارف بمجلس النواب . توجه المندوب السامي الجديد « اللورد جورج لويد » وقال « لعدلى باشا » :

- علمت الحكومة البريطانية - مع الأسف الشديد - بالنبا .

وفي أواخر أيام « سعد زغلول » سمع « اللورد جورج لويد » أن « سعد زغلول » يفكر في رئاسة الوزارة بدلا من « عبد الخالق ثروت » ، وأن الوزارة ستضم كلا من « أحمد ماهر ، ومحمود فهمى النقراشي » .. فكتب « اللورد لويد » - يوم ٢٢ أبريل ١٩٢٧ - إلى وزير خارجية بريطانيا « أوستين تشمبرلين » يقول :

« يجب أن نرفض قبول « سعد زغلول » رئيساً للوزارة . وأريد تفويضاً بأن أبلغه بأننا لن نسمح له بذلك » .

وجاء الرد من « تشمبرلين » بعد يومين .

قال وزير خارجية بريطانيا لمندوبه السامي في مصر :

« أنت مفوض بإبلاغ « سعد زغلول » بأن الحكومة البريطانية لن تسمح له بتولى رئاسة الوزارة .

وهذا المنع يمتد إلى « أحمد ماهر ، والنقراشي » وآخرين ، بينهم ، على سبيل المثال : « مكرم عبيد » ، ممن ترى أن شبة اشتراكهم في جرائم القتل ، تبرر ذلك » .

* * *

مات « سعد زغلول »

ورشح لرئاسة الوفد كل من « مصطفى النحاس » وفتح الله بركات .

« وفتح الله بركات » سياسى أكثر قدرة ودهاء من « النحاس » ؛ ومع ذلك فاز « النحاس »

واختير رئيساً للوفد يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٢٧ .

قال الإنجليز إن « النحاس » نجح بتأثير المتطرفين : « مكرم عبيد ، وأحمد ماهر ،

والنقراشي » ... وآخرين .

وزاد نفوذ « النقراشي » داخل الوفد فاختر أميناً للصندوق ؛ ومسئولا عن منظمات الطلبة .

وعندما تولى « مصطفى النحاس باشا » رئاسة الوزارة ، بعد استقالة « عبد الخالق ثروت »

كتب المندوب السامي في نفس اليوم إلى لندن :

« برقية رقم ١٧٠ »

من « اللورد جورج لويد »

إلى وزارة الخارجية

بتاريخ ١٦ مارس ١٩٢٨

تشكيل الوزارة الجديدة يؤدي لخلو منصب وكيل مجلس النواب . وقد طرح اسم « أحمد ماهر ، والنقراشي » كمرشحين لهذا المنصب .
ومعلوماتي أن الوفد يتجنب استفزازنا ، ويستبعد هذا الترشيح ، ولكن علينا أن نكون مستعدين لأية طوارئ .

إن تعيين أى منها في منصب وكيل مجلس النواب سيكون تطوراً خطيراً .
إن وكالة مجلس النواب خطوة طبيعية نحو الترقية إلى منصب أعلى .
وإذا سمحنا بهذا التعيين فلست أرى أن بوسعنا - منطقياً - أن نعارض إذا انتهى الأمر -
فيما بعد - بتعيين أى منها رئيساً لمجلس النواب .

وفضلاً عن ذلك ، فإن وكيل المجلس يرأس المجلس في غياب الرئيس .
وتجرى دار المندوب السامي اتصالاتها أحياناً بوكالة المجلس في مسائل (البروتوكول) والأعمال الإدارية اليومية .

ومن الجدير بالبحث ، أيضاً ، ما إذا كان لاثقاً أن يحضر مندوب سام الافتتاح السنوي للبرلمان الذي يشغل وكالة مجلس النواب فيه أحد أفراد عصابة اغتيال السردار ؟ .
إننا نعتقد أن هذين الشخصين تضمهما عصابة الاغتيال ، وقد أبلغنا الملك بعدم السماح ، لهما بدخول الوزارة . فإذا سمحنا ، لأى منها ، أن يرأس المجلس فإن ذلك قد يشجع الوفد ضدنا وينال من عزيمة العناصر المعتدلة . وسيستمد الوفد الشجاعة ، لاعتقاده بأن تحذيراتنا ، مجرد أعمال مثالية أفلاطونية

علينا أن نحاول منع تعيين « أحمد ماهر ، أو النقراشي » وكيلاً لمجلس النواب أو في أى منصب إداري بالحكومة .

إن أى عمل نتخذه في الوقت المناسب سيصرف الوفد عن الاستمرار في ترشيحهما . وأقترح أن نجعل « النحاس » يعرف ، بشكل غير رسمي ، أن هذا التعيين ستنظر إليه الحكومة البريطانية باعتباره عملاً غير ودي من حكومة الوفد .

وفي ٢٢ يونه ١٩٢٨ بعث « اللورد لويد » بالبرقية رقم ٥٠٨ إلى وزير الخارجية في لندن :

« استجاب « النحاس باشا » إلى طلي . ووضع على الرف اقتراح اختيار « النقراشي .
أو أحمد ماهر » . وكيلين لمجلس النواب .

وهكذا حاول الإنجليز منع ترشيح « النقراشي » نائباً . فلما انتخب احتجاجوا على اختياره عضواً
في لجنة التعليم . ومنعوا ترشيحه وكيلًا لمجلس النواب مما يدل على أن موجة العداء لم تهدأ ..
أو تنحسر .

* * *

أجريت الانتخابات لمجلس النواب في ديسمبر عام ١٩٢٩ ففاز الوفد وأصبح محتماً تعيين
« مصطفى النحاس » رئيساً للوزارة مرة أخرى .

والتقى « الملك أحمد فؤاد » « بالسير برسي لورين » المندوب السامي .
قال الملك متطوعاً :

– لا أقبل أن تضم الحكومة الوفدية .. « النقراشي » . أو أحمد ماهر » وكلاهما اتهم في قضية
الاغتيالات السياسية .

وبعث « السير برسي لورين » إلى لندن يطلب رأيها :

– هل يبلغ « النحاس » بعدم تعيين الرجلين في الوزارة .

أجابت لندن بتعليمات محددة :

« احرص على أن تتفادى أى شىء يتسم بطابع الإنذار . ومن الضروري أن نحافظ على أفضل
جو ممكن من أجل مقترحات المعاهدة » .

وكانت بريطانيا على وشك التفاوض مع « النحاس » لتوقيع معاهدة بين مصر وبريطانيا .
والتقى « السير برسي لورين » « بالنحاس » يوم ١١ ديسمبر .

قال المندوب السامي :

– سيكون من الصعب على الحكومة البريطانية أن تجمع بين التصريحات الوفدية الودية وبين
تعيين مصريين – يعتقد أنها مدبرها حملة الاغتيالات ضد الرعايا البريطانيين – في مناصب
الوزراء .

أما في حالة سريان مقترحات المعاهدة التي تم الاتفاق عليها مع رئيس الوزراء السابق
« عبدالحق ثروت » فيمكن – حيثئذ – دفن الخلافات ؛ ولا يكون على الحكومة البريطانية أن
تفحص سجلات ماضى الوزراء في حكومة خليفة .

ألح « النحاس » بشدة على المندوب السامي أن يتخلى عن اعتراضه على ضم « ماهر »
والنقراشي « للوزارة قائلا :

- هذا لمصلحة المعاهدة . إن وجود هذين الوفدين الهامين في الوزارة سيساعد . إلى درجة
كبيرة ، على أن يجعل البلاد تقبل التنازلات ، التي أعلم أن على مصر تقديمها . إذا كانت المعاهدة
ستتم .

وقال النحاس :

- إن استبعادهما سيعزى إلى بريطانيا العظمى ؛ في حين أن اشتراكهما في الوزارة سيكون دليلا
على أن عهدًا جديدًا قد بدأ في العلاقات الإنجليزية - المصرية .
ويبلغ « السير برسي لورين » نص الحديث لوزير الخارجية .
ويخىء الرد من لندن :

« التعليمات السابقة مستمرة » ..

ومعناها منع إسناد الوزارة إلى « ماهر » أو النقراشي .

وبسلم المندوب السامي إلى « النحاس باشا » مذكرة توضح بصورة ودية - ولكن لا لبس
فيها - آراء الحكومة « ليقراها النحاس فحسب ، ولا يحتفظ بها !
قرأ « النحاس » المذكرة وأعادها إلى « السير برسي لورين » قائلا :
- سأستسلم إذا أصرت بريطانيا . ولكني مازلت عند رأيي بأن اشتراك « ماهر » والنقراشي «
سيساعد على تمرير المعاهدة .

ويقترح « النحاس » ، كحل وسط ، ضم أحد الرجلين إلى الوزارة .

ويكتب المندوب السامي إلى لندن قائلا :

« أوصى - إذا وافقتم - على اشتراك « النقراشي » في الوزارة ، فلم تكن هناك أدلة كافية
لإدانته في قضية الاغتيالات السياسية الكبرى ، حسب رأي رئيس المحكمة القاضي « كيرشو » .
وتوافق لندن ويصبح « محمود فهمي النقراشي » وزيرًا للمواصلات يوم أول يناير ١٩٣٠ في
وزارة « مصطفى النحاس باشا » الثانية !

ويكتب « السير برسي لورين » ، بعد ذلك ، إلى وزير خارجيته قائلا :

« لم تكن قائمة الوزراء مطمئنة ، فقد اعتبرت الجالية الأوربية « النقراشي » شخصًا أفلت من
الإعدام . وكان مستحيلًا مقاومة الإحساس بالقلق ، لأنه تولى مسئولية الوزارة التي يعمل بها
أغلبية الموظفين البريطانيين » .

وتستمر هذه الوزارة في الحكم أقل من ستة شهور .

* * *

وينتار « النقراشي » عضوًا في الوفد الذي أجرى مفاوضات معاهدة عام ١٩٣٦ : ويعود وزيرًا للمواصلات مرة أخرى في وزارة « النحاس » التي شكلت يوم ٩ مايو عام ١٩٣٦ . وتبدأ الخلافات بين « النقراشي » و« النحاس » .

وتزداد الأمور سوءًا لأن « النقراشي » اختلف مع « مكرم عبيد » أيضًا . ويتوقع الجميع حدوث انشقاق في الوفد .

ويزور « الأمير محمد علي » الوصي على العرش - يوم ١٥ سبتمبر ١٩٣٦ - « دافيد كيللي » القائم بأعمال السفير البريطاني ويقول له :

- إن وجهة النظر القائلة بأن « أحمد ماهر » و« النقراشي » قد انفصلان عن « النحاس ومكرم » . ويبدآن معارضة في الوفد ترجع إلى أنهما الرجلان القويان في الحزب . القادران على التصدي للزعماء الراسخين . ولكن الاعتقاد العام أنه ليس من المحتمل حدوث الانشقاق . إن « ماهر » و« النقراشي » - من أصل متواضع - ولكنهما يعاملان إخوانها بغطرسة وادعاء . وسلوك « أحمد ماهر » - رئيس مجلس النواب - وقح .. تجاه النواب .. ولا يبالي بترحيبهم . و« النقراشي » مثله في افتقاره للباقة .

ونتيجة لذلك أصبح معظم زملائهما الآن ضدهما .

أما « مكرم » فعلى العكس . إنه بالغ التهذيب مع الناس من كل الطبقات . وأنا - أي الوصي على العرش - مع الاعتقاد السائد . بأن « أحمد ماهر » و« النقراشي » - لن يكونا في مركز يسمح لهما بمعارضة « النحاس » و« مكرم » بصورة ناجحة .

وهناك سبب لخوف « النحاس » و« مكرم » من « أحمد ماهر » . وهو الاعتقاد بأنه مازال على اتصال بعملائه . الإرهابيين السابقين .

رد « دافيد كيللي » قائلا :

- إن « النحاس » و« مكرم » كانا تحت حراسة جيدة قبل سفرهما إلى أوروبا خوفًا من محاولة قتلها من جانب عملاء « أحمد ماهر » .

قال « الأمير محمد علي » :

- « النحاس » و« مكرم » يريدان حكم البلاد ويرفضان الاستماع إلى أحد .

إن الحكومة البريطانية عندما عقدت معاهدة مع مصر . لم تكن تعترم تسليم البلاد إلى « مكرم والنحاس » .

والآن نتيجة للمعاهدة . سيستبدل الأكفاء في الوظائف بمحسوبي الوفد . ويمتليّ البوليس بالعملاء الوفديين . ويصبح تحت سيطرة الوفد الكاملة .

* * *

وبقي « النقراشي » في الوزارة ٥ شهور أخرى ، ثم بدأ الانقسام يطفو مرة أخرى على السطح . وتتابع برقيات السفير البريطاني « السير مايلز لامبسون » . إلى لندن ، تصف تطورات الخلاف بين « النقراشي » والنحاس : وتمرد « النقراشي » على النحاس . في ١٦ فبراير عام ١٩٣٧ كتب « السير مايلز لامبسون » في برقيته رقم ٢٠٩ إلى لندن : « فقد « النحاس » بعض شعبيته . إن زوجته القروية الشابة . جاهلة بحياة الوزراء ورغباتها جعلت « النحاس » يبدو مضحكاً .

إنها - أي قرينة النحاس - تتصل بالوزراء مباشرة لترقية وتعيين أقاربها . وقد أبلغني الوصي على العرش - بعد وفاة الملك فؤاد - أن النحاس أرغمه - في أغسطس ١٩٣٦ - على توزيع ٨٥٠ لقباً ووساماً على أنصار الوفد . وقد أدى هذا لخيبة أمل . وفي ١٩ مارس قالت برقية « السير مايلز لامبسون » رقم ٣٤٣ : « إن رئيس الوزراء - النحاس - يحقق آمال أتباعه الذين عينهم في مناصب حساسة . « والنحاس » وزملاؤه - باستثناء « ماهر » والنقراشي - تنقصهم الكفاءة الإدارية » .

* * *

سافر « النحاس » إلى « مونتريه » ليوقع اتفاق إلغاء الامتيازات الأجنبية . ويكتب « لامبسون » إلى لندن يوم ٩ يونيو : « على « النحاس » أن يواجه بعد عودته المنشقين في حزبه وبالذات « النقراشي » . و « النحاس » مستعد لإبقائه في الوزارة إذا أسقط - النقراشي - سياسته الوضيعة بمقاطعة الإنجليز .

ويرى « النحاس » أنه إذا لم يسيطر على « النقراشي » فإن سياسة التعاون مع الإنجليز ستخرب .. و « النحاس » ليس مستعداً لهذه المغامرة » .

وفي يوم ١٦ يونيو يكتب « السير مايلز لامبسون » : « أبلغني « أمين عثمان باشا » أنه في الوقت الذي لا يصمم فيه « النحاس باشا » على إخراج

« النقراشى » من الوزارة . فإنه قد يضطر إلى ذلك . ما لم يغير « النقراشى باشا » موقفه المعطل والمعادى للبريطانيين .

ويبدو أن « النقراشى باشا » مصمم على إبعاد كل الموظفين البريطانيين فى إدارته وغيرها من الإدارات ، والقضاء على كل النفوذ البريطانى حيثما وجد .

باختصار « النقراشى » معاد للبريطانيين فى مشاعره بصورة جوهرية .
أما « النحاس باشا » فقد جعل التعاون الإنجليزى - المصرى بمثابة حجر الزاوية فى كل سياسته .

وهكذا كان « النحاس » مهتمًا للغاية بالتعاون بكافة الطرق مع حكومة صاحب الجلالة وما لم يكن « النقراشى باشا » مستعدًا لأن يتنظم فى الخط . فسيكون عليه أن يمضى .
قلت « لأمين عثمان باشا » :

- ليس فيما سبق شىء يمكننى أن أعترض عليه .
ومعنى ذلك أن « أمين عثمان » يبلغ السفير البريطانى أن « النقراشى » ضد الموظفين الإنجليزى فى الحكومة ، وفى وزارة المواصلات بالذات . ويريد إخراجهم جميعاً . ولذلك فإن « النقراشى » . هو الوزير الذى يجب أن يخرج .
ويوافق السفير البريطانى على ذلك . بطبيعة الحال .
وفى ٢٦ يوليو يرى السفير البريطانى « أن « النقراشى » سترك الوزارة بعد أن هدد - مرتين - بالاستقالة » .

ويقول السفير فى برقيته إلى لندن :
« أظهر « النحاس » صفات التعقل السياسى . فهو مؤمن بالتعاون المصرى البريطانى الكامل وأثبت دليلًا على ذلك فى مفاوضات « مونتره » .

وظهر تصميم « النحاس » على التعاون . بكل قلبه . فى نيته التخلص من « النقراشى » .
الذى أظهر رغبة محمومة فى التخلص . من كل إنجليزى . يعمل فى خدمة الحكومة المصرية .
وأبلغنى « النحاس » - بطريقة سرية - أنه بعد موافقة « الملك فاروق » سيحدث تعديلًا وزارياً يسقط به « النقراشى » وآخرين من الوزارة » .

ويكتب السفير إلى « أنتونى إيدن » وزير الخارجية البريطانى :
« « النقراشى » ينتقد زعامة « النحاس » منذ فترة طويلة . وقد اختلف « النقراشى » مع « مكرم » . مما جعل الأمور تزداد سوءًا » .

ويقدم « النحاس » استقالة الوزارة كلها إلى « الملك فاروق » يوم ٣١ يوليو ١٩٣٧ فيعهد إليه بتشكيل الوزارة مرة أخرى فيؤلفها خلال ٣ أيام بعد تعديلها ...
أخرج « النحاس » (٤) من الوزراء أولهم « النقراشي » . بعد أن أمضى في الوزارة ١٥ شهراً .. تولى خلالها منصب وزير المواصلات ٣ مرات .
وقبل ونشر الكثير عن أسباب الخلاف بين النحاس والنقراشي .. فالنحاس بعد وفاة أعدى أعدائه - وهو الملك فؤاد - وبعد توقيع المعاهدة . وإلغاء الامتيازات وجد أن من حقه « أن يتسامى ويتكبر على زملائه القدامى في الوفد .. فأطلقوا ألسنتهم في انتقاده » .
وقبل إن زواج « النحاس » غير المتكافئ من شابة تصغره بثلاثين عاماً تقريباً جعلها تعين أقاربها في مناصب هامة .
وسبب أخير وهو نفوذ « مكرم عبيد » وسيطرته على « النحاس » .

~ ~ ~

قال لي الكاتب الصحفي « مصطفى أمين » :
عين « توفيق نسيم باشا » عام ١٩٣٥ أبناء شقيقة « النحاس » موظفين في البرلمان ..
والبرلمان لا يتقيد باللوائح المالية للدولة . ومن ثم يستطيع منح ، غير المؤهلين ، مرتبات عالية .
ورأت قرينة « النحاس » تعيين أشقائها وأقاربها أيضاً .
ومن البرلمان انتقلت الاستثناءات لوظائف الدولة .
ومن أشقاء قرينة « النحاس » إلى أقارب زوجات الوزراء .
واحتج محمود فهمي النقراشي داخل مجلس الوزراء فقال النحاس :
- إن « سعد زغلول » أعطى استثناءات للوفديين وأراد تعيين أقاربه . وقال إنه كان يتمنى أن تكون الحكومة كلها (زغلولية) .

رد « النقراشي » :

- « سعد زغلول » أراد تعويض ثوار عام ١٩١٩ . الذين سجنوا ، والذين حرّموا من التعليم ، أو منعوا من استكمال دراستهم ، بسبب الاعتقالات والمحاكمات ، أما تعيين أقارب الوزراء وأقارب زوجات الوزراء فلا أوافق عليه » .
وكانت هذه هي البداية .

* * *

كتب الأستاذ « عبد الرحمن الرافعي » في الجزء الثاني من كتابه « في أعقاب الثورة المصرية » .

كان « النقراشي » دعامة كبرى من دعائم الوفد .
وحجة « النحاس » في إخراج « أنه كان كثير المعارضة داخل الوزارة ، وأن سير العمل يقتضى نجاسة .

وكان « النقراشي » يعارض في تصرفات تمس سمعة الحكم وسلامته ، فعارض في الاستثناءات والمحسوبيات وكان على حق في هذه المعارضة .

« والنحاس » بعد زواجه وعقد معاهدة ١٩٣٦ تساهل فيما تقتضيه النزاهة والاستقامة .
وقد عارض « النقراشي » في تنفيذ مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان بالطريقة التي ارتآها « النحاس » .

طلب « النحاس » إلى الوزراء - في مجلس الوزراء - الموافقة على المشروع دون دراسة كافية ، وأن يقرروا إعطائه لشركة الكهرباء الإنجليزية ، دون عرضه على خبراء عالميين ، ودون طرحه في مناقصة ، فاعترض « النقراشي » ، و« محمود غالب » وزير الحقانية ، « ومحمد صفوت » وزير الأوقاف .

وطلبوا التريث واستيفاء الدراسة ، وطرح المشروع في مناقصة عالمية ، وعرض الموضوع على البرلمان قبل الاتفاق .

وإخراج « النقراشي » كان نقطة التحول في سياسة الوفد ، فأخذ يسلك سبيلا لا يتفق مع الروح القومية ، ولا مع الاستقامة والنزاهة .

ويقول « الدكتور محمد حسين هيكل باشا » في مذكراته: « إن بعض الشركات العالمية عرضت استنباط الكهرباء من مساقط المياه بخزان أسوان بمبلغ ٥ ملايين جنيه . في حين طلبت الشركة الإنجليزية ٧,٢٠٠,٠٠٠ جنيه . ومن هنا كان تمسك « النقراشي » وزملائه بضرورة طرح العملية في مناقصة . وتمسك الوزراء الآخرون بالشركة الإنجليزية بحجة أن لهذه الشركة سراً فنياً لا يمكن إفشاؤه وهذا السريبيح للحكومة المصرية تتجاوز عن المناقصة إلى الممارسة .

وخطب « النحاس » في ٣٠ أغسطس ١٩٣٧ بالإسكندرية فشرح الخلافات المتكررة في مجلس الوزراء بين « النقراشي » من ناحية « ومكرم عبيد » من ناحية أخرى .. فقال :
« رأيت إخراج « النقراشي » ، برضائه ، مع الاحتفاظ بوفديته » .

* * *

عرض « النحاس » على « النقراشى » أن يكون عضوًا فى مجلس إدارة شركة قناة السويس بمرتب ٥٠٠٠ جنيه سنويًا ، وهو مرتب ضخم فى ذلك الوقت .

ورأى السفير البريطانى فى هذا العرض (ضربة معلم) من « النحاس » .

إذا قبل « النقراشى » الوظيفة والمرتب الضخم ، فإنه يتحول من سياسى إلى رجل أعمال يلتزم الصمت خوفًا على مصالحه .

ويستفسر السفير البريطانى يوم ٧ أغسطس من « أمين عثمان » الذى يقول :

— إن « النقراشى » لا يريد الربط بين خروجه من الوزارة وقبول عضوية مجلس إدارة قناة

السويس ، « النقراشى » يريد أن تمر فترة يقبل بعدها المنصب .

ويقول « أمين عثمان » للسفير :

— « النقراشى » قال « للنحاس » إنه لن يغضب إذا عرض منصب قناة السويس على

غيره ... « والنحاس » من ناحيته لا يرى نفسه ملزمًا بشيء « للنقراشى » .

* * *

ولكن « النقراشى » يمضى فى طريقه بعيدًا عن قناة السويس ورجال الأعمال .. والوفد ..

ويتصدر « النقراشى » ، ومحمود غالب ، ومكرم عبيد ، بيانات متناقضة عن أسباب

الاستقالة مما ساعد على زيادة الخلافات بين « النقراشى » ، « والنحاس » .

وتكون النهاية بين « النحاس » ، « والنقراشى » ، عندما أصدر الوزير السابق بيانًا يوم ٦ سبتمبر

ذكر فيه موقفه من مشروع كهربية خزان أسوان بدون مناقصة ، ودعا حكومة الوفد إلى المساواة بين

المصريين واحترام حرياتهم ، وحل جميع فرق القمصان المؤيدة للوفد ولخصوم الوفد أيضًا .

رد الوفد على هذا البيان ، بعد ٦ أيام ، بقرار باعتبار « النقراشى » منفصلا عن الوفد .

ورفض عضو واحد الموافقة على هذا القرار ، وهو « الدكتور أحمد ماهر » رئيس مجلس

النواب الذى أصر على أنه يعتبر « النقراشى » عضوًا فى الوفد !

وفى أوائل يناير ١٩٣٨ قرر الوفد فصل « الدكتور أحمد ماهر » ، الذى أنشأ مع « النقراشى »

(الحزب السعدى) .

وبعد ١٠ شهور من خروج « النقراشى » نجده وزيرًا للداخلية فى وزارة « محمد محمود » لمدة

١٤ شهرًا .

وكانت وزارة الداخلية تمنح الصحفيين وغيرهم مصروفات سرية .

وقد رفض « النقراشي » كوزير للداخلية أن يضاف أحدًا حصل على هذه المصروفات وكان يترك لسكرتيره لقاء هؤلاء الصحفيين وتقديم المرتبات والمكافآت السرية لهم ؛ ولكنه - شخصيًا - لا يستقبلهم أو يضافهم .

وعين « النقراشي » وزيرًا للمعارف في وزارة « علي ماهر » عام ١٩٣٩ لمدة ١٠ شهور . ووزيرًا للداخلية شهرين ونصف في وزارة « حسن صبري » عام ١٩٤٠ . ومنها نقل للمالية ١٩ يومًا فقط ثم استقال عندما قرر الحزب السعدي الانسحاب من الوزارة .

وعندما تولى « الدكتور أحمد ماهر » رئاسة الوزارة في ٩ أكتوبر عام ١٩٤٤ اختار « النقراشي » وزيرًا للخارجية . وظل يشغل هذا المنصب حتى مساء ٢٤ فبراير ١٩٤٥ . عندما عين رئيسًا للوزارة بعد مصرع « أحمد ماهر » .

* * *

وهكذا جاء « محمود فهمي النقراشي » إلى رئاسة الوزارة ! وصفه الكاتب الصحفي « محمد زكي عبد القادر » بأنه « .. رجل ممتليء له وجه مشرق . تبدو عليه الصحة . وفي عينيه بريق تشعر منه لأول وهلة بوميض من التصميم والعزم والاستقامة . لم تكن حياته كثيرة ولا مجاملاته كثيرة .

ولعله يعتمد على وجهه الذي ، وإن لم يكن معبرًا ، إلا أنه يوحي حتمًا بالصدق والاطمئنان . رأيت في قفص الاتهام . حبل المشنقة قريب من عنقه ؛ وهأنذا أراه الآن وهو على مقعد رئيس وزراء مصر ؛ من كان يتصور وأنا جالس في قاعة جلسة الإحالة بمحكمة جنايات مصر . مبهور الأنفاس مأخوذًا برهبة الموقف . والقاضي البريطاني « كيرشو » يحدجه وزميله « أحمد ماهر » بنظرات فيها الغيظ والحقد . والرجل صامد ساكت مؤمن صابر مبتسم .

من كان يظن أن الأيام ستجمعني به الآن وهو رئيس للوزراء ! . هذا المكافح العظيم . هذا الوطني المتقد حماسة . الذي خرج من صفوف المدرسين ليكون ثائرًا عظيمًا . وإنسانًا يكاد يقدم رقبته فداء وطنه .

ما أعجب المقادير . وما أعظم الدرس الذي تعطيه للخاملين المسالين القابعين ، ينشون الخيال ، والحقيقة ، ويحفلون من مجرد التفكير في عمل من أعمال البطولة .

الدرس الأول .. لناظر المدرسة

لم يكن الملك مستريحًا « للنقراشي » .

التقى « بالدكتور محمد حسين هيكل باشا » . رئيس مجلس الشيوخ عقب اغتيال « أحمد ماهر » فقال للملك :

- أخشى أن يكون « النقراشي » ممن لا يسهل التعاون معهم . لقد حدثت بيني وبين « الدكتور ماهر » ألوان من الاحتكاك أول عهده بالوزارة . ثم تفاهمنا تمام التفاهم وصرنا صديقين . أما « النقراشي » فلا أظن فيه المرونة التي كانت في « ماهر » .

» » »

كانت الظروف المحيطة « بالنقراشي » صعبة للغاية .

صديقه وزميله في الكفاح ضد الإنجليز اغتيل داخل البرلمان بطريقة كان لها وقع الزلزال في مصر . منذ اغتيال رئيس الوزراء « بطرس غالى باشا » عام ١٩١٠ . والسفير البريطانى يعاديه ويرى فيه خصمًا قديمًا للإنجليز . منذ الاستقلال . وعلى امتداد ٢١ عامًا متصلة .

« ومصطفى النحاس » يعتبر « النقراشي » منشقًا على الوفد . ومن ألد أعدائه . لأنه تمرد على الزعامة الوفدية واتهمها - وهو عضو في الوفد - بعدم النزاهة .

ولم يكن هؤلاء هم كل خصوم « النقراشي » .. ولكنهم كانوا أقوى هؤلاء الخصوم .

» » »

بدأت مشاكل « النقراشي » بعد منتصف الليلة التي عهد إليه فيها بتشكيل الوزارة . كانت المشكلة مع صاحب الجلالة نفسه ! فكر « الملك فاروق » في بقاء الوزارة كما هي ، وأن يعين « النقراشي » رئيساً لها ، فالوزارة باقية ورئيسها وحده . مات . ويعين بدله . أجاب « الدكتور هيكل » على « فاروق » قائلاً : - الوزارة سقطت بوفاة « ماهر باشا » ، ولم يبق لها وجود . والتقاليد الدستورية تقضى بأن يعهد الملك إلى من يؤلف الوزارة من جديد . وينضم الوزير « محمود باشا حسن » الذي كان رئيساً لقضايا الحكومة إلى رأى « هيكل باشا » . وكذلك فعل باقى الوزراء . ويكون رأى « النقراشي » أيضاً أنه لابد من أمر ملكى بتأليف الوزارة .. ولابد من أن يرفع « النقراشي » إلى الملك أسماء الوزراء : ولابد من صدور مرسوم ملكى بتشكيل الوزارة . وينزل الملك على رأى الجميع . كتب « الملك فاروق » إلى « النقراشي » وهو يكلفه بتشكيل الوزارة :

« عزيزى

أحزنتنى حادث الاعتداء الفظيع الذى أودى بحياة المغفور له « أحمد ماهر باشا » . ولما عهدناه فيكم . أصدرنا أمراً إليكم للأخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا » .

ويرد « النقراشي » قائلاً :

« لست أخفى يا مولاي أنها مهمة شاقة ، وقد رأيت أن أشرك معى فى الوزارة حضرات الوزراء الذين اشتركوا مع المغفور له « الدكتور أحمد ماهر » فى وزارته » . ولكن « النقراشي » لا يختار .

بقى كل وزراء « أحمد ماهر » كما هم ، فرضهم الملك ، وفرضتهم ظروف الاغتيال ، وفرضتهم الأحداث السياسية القائمة فى ذلك الحين ... وعداء كل الأحزاب المؤتلفة فى الحكم للوفد .

كانت الوزارة مؤلفة من ١٣ وزيراً يمثلون ٤ أحزاب سياسية . « الهيئة السعدية » أو « الحزب السعدى » الذى أصبح رئيساً له .. وله ٤ وزراء « محمود غالب باشا » وزير الأشغال ، « وإبراهيم عبد الهادى » ، وزير الصحة ، « وعبد الرازق السنهورى

بك « وزير المعارف « وعبد المجيد بدر بك « وزير الشؤون الاجتماعية .
والأحرار الدستوريون ولهم ٤ وزراء هم « الشيخ مصطفى عبد الرازق باشا « وزير الأوقاف .
« وأحمد عبد الغفار باشا « وزير الزراعة ، « وإبراهيم دسوقي أباطة « وزير المواصلات ، « وحفنى
محمود بك « وزير التجارة والصناعة .
والكتلة الوفدية ويمثلها ٤ وزراء هم رئيس الحزب مكرم عبيد باشا وزير المالية ، « وطه
السباعى بك « وزير التموين ، « وراغب حنا بك « وزير الدولة ، « والسيد سليم « وزير الدفاع
الوطني .

والحزب الوطني ورئيسه « حافظ رمضان باشا « وزير العدل .
واحتفظ « النقراشى « لنفسه بوزارتي الداخلية والخارجية بالإضافة إلى رئاسته للوزارة .

* * *

بعد انتهاء الحرب الأولى ، قامت ثورة ١٩١٩ فى مصر تطالب بالاستقلال وجلاء القوات
البريطانية عن مصر .

وفى سنة ١٩٤٥ ، كانت مصر تطلب الاستقلال الكامل ، وجلاء القوات البريطانية ،
وتعديل المعاهدة ، وخروج « اللورد كيلرن » الذى حكم مصر منذ عام ١٩٣٤ .
رأى المصريون أنهم قدموا تضحيات كثيرة ساعدت الحلفاء على تحقيق النصر ولذلك فمن
حقهم أن تكون لهم السيادة على أرضهم .

وإذا كان المصريون عام ١٩١٩ ، يكون قتلاهم الذين أرغموا على المشاركة فى الحرب ،
وينعون محاصيلهم التى استولى عليها الإنجليز فى الحرب الأولى .

فإن المصريين فى عام ١٩٤٥ كانوا يريدون عملا لعشرات الألوف من المصريين ، الذين
ستستغنى عنهم القوات البريطانية والأمريكية ، وإصلاح المرافق الذى لم يتم بسبب الحرب . ثم
التوسع فى التعليم ... إلخ .

وأراد المصريون الإفراج عن أرصدتهم المجمدة فى بريطانيا ؛ فقد حدث خلال سنوات الحرب
أن أخذت بريطانيا من مصر القطن المصرى ، وغيره بالجنه المصرى الذى اشترته بريطانيا من
البنك الأهلى المصرى ووضعت الثمن بالعملة الصعبة فى لندن .

وتجمعت هذه الأرصدة الإسترلينية حتى وصلت إلى نحو ٤٠٠ بليون جنيه إسترليني خلال
سنوات الحرب . واحتاجت إليها مصر لتشتري ما تريد . ولكن بريطانيا اتفقت مع مصر على منحها
١٠ ملايين جنيه إسترليني فقط خلال عام ١٩٤٥ ، وبعض القمح والسماد !

تجمعت المشاكل أمام « محمود فهمى النقراشى » بصورة لم تعرفها مصر إلا بعد الحرب العالمية الأولى .

وكانت الحرب العالمية الثانية فى مراحلها الأخيرة .

فى اجتماع مشترك بين مندوبين لوزارة الشؤون الاجتماعية المصرية وحضور ممثلين للقوات البريطانية .. قدم البريطانيون البيانات التالية ردًا على أسئلة الجانب المصرى .

١ - يحتفل بعد استسلام ألمانيا بفترة ، تخفيض عدد العاملين المصريين المدنيين فى القوات البريطانية تدريجيًا .. ومن غير المحتمل أن تجرى تخفيضات كبيرة فى العمال المهرة قبل انتهاء الحرب مع اليابان .

٢ - السلطات العسكرية غير مستعدة للاحتفاظ بعمال يزيدون عن حاجتها لأسباب اقتصادية ولكنها ستبلغ الحكومة المصرية - قبل فصل العمال - بأطول مدة ممكنة .

٣ - تبحث السلطات البريطانية مسألة منح تعويضات للكتبة ، والمراقبين ، والحرفيين المفصولين ، ولكنها غير مستعدة لأكثر من ذلك .

أعربت السلطات المصرية عن خيبة أملها لأن الجيش البريطانى غير قادر على دفع تعويضات للجانب الأعظم من العاملين . إن الكتبة والمراقبين والحرفيين لا يشكلون سوى قسم صغير من مجموع العاملين .

أوضح ممثلو القوات البريطانية وجود صعوبات إدارية كبيرة ، تواجه دفع تعويضات للعمال غير المهرة ، لأن سجلات الجيش لا توضح مدة الخدمة .

... والجيش لا يتصور إمكانية دفع تعويضات لعمال دون أن يكون واثقًا من مدة عملهم .

ولا يتصور إمكانية دفع تعويضات للجميع نظرًا للنفقات الكبيرة التى سيتكبدها .

هذه هى المشكلة الأولى العاجلة التى يواجهها « النقراشى » .

* * *

وكانت أمام « النقراشى » مشاكل أخرى من التنظيمات والأحزاب الجديدة : الإخوان .

والشيوعيون ، ومصر الفتاة ، والجيل الجديد من المصريين ، الذين تعلموا ويتمنون حياة اجتماعية وسياسية أفضل بعد انتهاء الحرب .

والجو السياسى كله بالغ التعقيد ومراكز القوى متعددة .

* * *

كان « الملك فاروق » يحكم مصر .. جلس على العرش يوم ٦ مايو ١٩٣٦ وعمره ١٧ سنة وفى

عهده وقعت معاهدة ٣٦ مع بريطانيا .

وخلال السنوات التسع الأولى في حكم « فاروق » ، تولى رئاسة الوزارة كل من « مصطفى النحاس » ، ومحمد محمود ، وعلى ماهر ، وحسن صبرى ، وحسين سرى ، ومصطفى النحاس . وأحمد ماهر » ؛ أى ٧ رؤساء وزارات فكان متوسط عمر الوزارة أقل من عشرين شهراً . وقد مات من هؤلاء اثنان ، هما « حسن صبرى » ، وأحمد ماهر » ، - داخل مبنى البرلمان - الأول وهو يلقى خطاب العرش ؛ والثانى بعد أن التى خطاب الحرب ، الذى يطالب فيه بإعلان مصر الحرب على كل من ألمانيا واليابان .

وقد حل الملك مجلس النواب ٣ مرات منذ تولى سلطاته الدستورية . وأقال الملك « مصطفى النحاس باشا » رئيس الوزراء وزعيم حزب الوفد مرتين ؛ فالملك يعصف بالدستور عندما يريد !

وكان « أحمد حسنين باشا » رئيساً للديوان الملكى .. وهو - رجل الملك - يكره الوفد ، وعلى صلة طيبة بالإنجليز . وكان « اللورد كيلرن » هو سفير بريطانيا فى مصر . وصل إلى مصر يوم ٧ يناير عام ١٩٣٤ باسم « انسير مايلز لامبسون » مندوباً سامياً لبلاده . وبعد توقيع المعاهدة أصبح سفيراً .

وكان يجب أن يتقل . مصر ليبدأ عهد جديد فى العلاقات المصرية البريطانية . ولكن « كيلرن » استمر يحكم بعقبة المندوب السامى .

إنه يعارض أية حكومة ليس له يد فى تعيينها .. وكان يجمع الأحزاب الائتلافية المشاركة فى الحكم برئاسة « أحمد ماهر » هدف واحد هو العداء للوفد ولرئيسه « مصطفى النحاس » ؛ ولكن قتل « أحمد ماهر » وظهرت الخلافات داخل الوزارة ، وبرزت الطموحات والأطماع .

* * *

« الدكتور محمد حسين هيكل باشا » رئيس حزب الأحرار الدستوريين ورئيس مجلس الشيوخ يرى أنه أحق برئاسة الوزارة من « النقراشى » .

« وهيكل باشا » تولى رئاسة تحرير جريدة « السياسة » الناطقة باسم الحزب فترة طويلة وتولى منصب الوزارة عدة مرات .

وفى وزارة « أحمد ماهر » طلب أن يتولى وزارتين فى وقت واحد : المعارف العمومية والشئون

الاجتماعية ، وكان يأمل أن يرفض طلبه ، فلا يشترك في الوزارة ؛ ولكن طلبه أجيب .
وعندما عدل « أحمد ماهر » وزارته بعد إجراء الانتخابات في ٨ يناير ١٩٤٥ ، طلب
« هيكل باشا » أن يترك الوزارة وأن يعين رئيسًا لمجلس الشيوخ فأجيب إلى طلبه أيضًا .
« ومكرم عبيد » - ٦٠ سنة - رئيس حزب الكتلة .
كان « مكرم سكرتيرًا عامًا للوفد ثم اختلف مع « النحاس » فاستقال « النحاس » وأعاد
تشكيل الوزارة بدون « مكرم » ثم فصله من الوفد عام ١٩٤٢ . وألف « مكرم عبيد » الكتاب
الأسود » يروى فيه فضائح « النحاس » ويوجه إليه وإلى أسرة قريته اتهامات شتى .
ويرى « مكرم عبيد » أن رئاسة « النقراشي » ليست أمرًا طبيعيًا فإنه أى - مكرم - أقدم من
« النقراشي » ومن « أحمد ماهر » في الوفد ، وكان سكرتيرًا عامًا للحزب يسبقها في كل شيء ..
ولم يخف « مكرم عبيد » هذا الشعور أبدًا وكان الخصم الأول « للنقراشي » داخل الوزارة .
وكان « حافظ رمضان » رئيس الحزب الوطنى ضد مبدأ مقايضة الإنجليز ..
وعلى حد تعبير « الدكتور محمد حسين هيكل باشا » في مذكراته .. قال :
« .. كانت في الوزارة عوامل داخلية تضعفها » .

* * *

اجتمع الأقطاب الثلاثة : « روزفلت الرئيس الأمريكى ، وستالين زعيم روسيا ، وتشرشل
رئيس وزراء بريطانيا » في قصر ليفاديا - القصر الصيفى السابق للقيصر - بمدينة يالتا على شاطئ
القرم يبحثون مستقبل العالم بعد الحرب .
بدأت الاجتماعات يوم ٤ فبراير ١٩٤٥ واستمرت أسبوعًا وصدر قرار بعقد مؤتمر الأمم المتحدة
« لتنظيم العالم » يوم ٢٥ أبريل ١٩٤٥ بمدينة سان فرانسيسكو .
وتقرر أن تدعى للاجتماع الدول المتعاونة في الحرب ، وكذلك الدول التى تعلن الحرب على
ألمانيا في موعد أقصاه أول مارس .
روى « السير الكسندر كادوجان » الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية في مذكراته
ما جرى في تلك الاجتماعات فقال :
« إن الزعماء الثلاثة الكبار لم يكونوا يعرفون عما يتحدثون ويناقشون .
كان « تشرشل » يجهل كل شيء عن تنظيم الأمم المتحدة . ورفض أن يقرأ أية كلمة قدمت
إليه . ومع ذلك فإن هذا الرجل العجوز السخيف انطلق يتكلم عن المنظمة العالمية .
وما قاله كان على العكس تمامًا مما اتفقنا عليه مع الأمريكين ، وقد اضطرت - أى

«كادوجان» - إلى أن أقول للأمريكيين - سرًا - ألا يأخذوا اقتراحات «تشرشل» على محمل الجد ، ووعدهم بإصلاح الأمر .

وكان «تشرشل» يحتسى (جرادل) كاملة من الشمبانيا تلف صحة الإنسان العادى . وكان إيدن سطحياً .

وقد اضطررت أن أشرب نخبًا فى صحة الدبلوماسى السوفيتى «فيشنسكى» الذى لا تساوى صحته قرشًا واحدًا عندى . ولا أحب أن أقول شيئًا طيبًا عنه ، ولكن لا يضيرنى أن أشرب نخبًا فى صحته .

أما الرئيس «روزفلت» فغير مهتم بما نفعله ، وكان طبيب «تشرشل» ، «اللورد موران» يرى أن «روزفلت» هو أول من سيموت من الزعماء الثلاثة .. وضعف صحته هو سر عدم اهتمامه .

وفى آخر يوم لمؤتمر يالتا عرفنا - أى الإنجليز - أن «روزفلت» تفاوض مع «الروس» ، سرًا ، فى شروط دخولهم الحرب ضد اليابان .

وقد احتج «إيدن» على ذلك وقال إن روسيا تحارب لحسابها ، وكان يجب على «روزفلت» أن يستشير الصين .

ووقف «إيدن» ضد الاتفاق الذى عقده «روزفلت» ، وستالين» .

وطلب «إيدن» من «تشرشل» ، أمام «روزفلت» ، وستالين» ، عدم التوقيع . وانضمت - أى «كادوجان» - إلى رأى «إيدن» ولكن «تشرشل» وقع .. وقال لنا بعد ذلك إنه خاف أن تفقد بريطانيا نفوذها فى الشرق الأقصى .

وكان اتفاق يالتا ، ضد اتفاق القاهرة ، الذى عقده «روزفلت» ، وتشرشل» مع «ستالين» فى القاهرة فى نوفمبر ١٩٤٣ .

وتضمن اتفاق يالتا ، التزام الحلفاء المقدس بالحفاظ على وحدتهم فى السلم ، كما حرصوا عليها خلال الحرب .

ولكن الاتفاق تضمن اقتطاع مناطق من بولندا وضمها للسوفيت .

وأعلن «تشرشل» أنه مادام «ستالين» باقى فإن الصداقة البريطانية مستمرة .

ولكن بعد شهر من الاتفاق ، سافر ٦ من زعماء بولندا إلى موسكو للاتفاق مع السوفيت على إعادة تشكيل الحكومة البولندية .

ولم يسمع أحد عن هؤلاء الزعماء فقد اختفوا في موسكو . وأعلن السوفيت بعد ذلك أنهم اعتقلوا الجميع .

ووضع السوفيت حكومة موالية لهم في رومانيا وأرغموا « الملك مايكل » على طرد الحكومة الائتلافية .

ورفض « مولوتوف » ، وزير الخارجية السوفيتي بعد ذلك - تفسير الحلفاء لاتفاقيات يالتا .. وأدرك « تشرشل » أن ما جاء في بيان يالتا - عن أوروبا المحررة من النازية ، لن يكون صحيحاً لأن بريطانيا وأمريكا لن يكون لهما أى نفوذ في شرق أوروبا .

وكان « كادوجان » يكتب رسالة يونية إلى زوجته خلاصتها :
- ياليتك ترين كيف آكل .. أمامى الكافيار صباحاً و... إلخ .
وكان كل شيء بالبطاقات في بريطانيا خلال الحرب ، فقد خسرت بريطانيا بسبب الحرب ٧٠٠٠ مليون جنيه .

وهذه الصورة تبين ماذا جرى داخل المؤتمر ..
المتصرون يريدون اقتسام العالم وتوزيع مناطق النفوذ فيما بينهم .

* * *

كان اتفاق يالتا هاماً بالنسبة لمصر ، التى يجب أن تعلن الحرب على ألمانيا إذا أرادت حضور اجتماعات الأمم المتحدة .

وجاء إلى القاهرة من يالتا « تشرشل » وإيدن « وزير خارجيته » و« كادوجان » .
 واجتمع « تشرشل » فى الفيوم « بالملك فاروق » ، والملك « عبد العزيز آل سعود » .
وزار وزير خارجية بريطانيا « أحمد ماهر باشا » رئيس الوزراء يطلب منه أن تعلن مصر الحرب على ألمانيا .

وزار « كادوجان » ، « وكيلر » ، « أحمد ماهر » لنفس الغرض . وأبلغ « ماهر باشا » رئيس ديوان « الملك فاروق » بضرورة إعلان الحرب لتثبت مصر شخصيتها ويكون لها - فى مؤتمر الصلح - رأى ودور .

وقال « كادوجان » ، « لماهر باشا » :

- قرار الحرب لم يفرض الترامات عسكرية أو مالية على مصر .. ولن يشترط على مصر إرسال قوات محاربة إلى اليابان .
وقال « كادوجان » :

- إن الاتحاد السوفيتي هو الذى أصر على ضرورة إعلان الحرب .
وخطب « تشرشل » .. بعد ذلك فى لندن فأشاد « بجهود مصر وجيشها فى الحرب وحماية
الجيش المصرى للدلتا .. وقال إننا وجدنا كل التسهيلات من مصر فى أثناء الحرب » .
وأضاف :
- إن أحدًا لم يضغط على مصر لإعلان الحرب .

* * *

اختلفت الأحزاب العربية الحاكمة حول قرار إعلان مصر .. (دولة محاربة) .
السعديون يرون أن يعلن مجلس الوزراء القرار .
والدستوريون والكتلة يردون بأنه لابد من عرض الأمر على البرلمان والحصول على موافقته لأن
الحرب ضد اليابان ليست حرباً دفاعية !
والحزب الوطنى يرى عدم دخول الحرب على الإطلاق . واستقال « حافظ رمضان » رئيس
الحزب ووزير العدل من الوزارة احتجاجاً ضد اتخاذ هذه الخطوة . ولكن القصر أقنعه بالبقاء
وعدم تقديم الاستقالة كل ذلك وقرار الحرب مسألة شكلية لأن الحرب فى شهورها الأخيرة ..
ومصر لن تقاتل إلا على الورق .

* * *

دعى البرلمان إلى الانعقاد وتكلم « الدكتور أحمد ماهر » فى مجلس النواب فشرح وجهة نظره ،
ولكنه اغتيل عند انتقاله إلى مجلس الشيوخ .. فدفعت مصر ثمن إعلان الحرب .. حياة ماهر
باشا .

وجاء النقراشى ليكون مطالباً باتخاذ قرار إعلان الحرب .. وللنقراشى أغلبية فى مجلس النواب
الذى يضم ١٢٥ نائباً من السعديين و ٧٤ من الدستوريين - و ٢٩ من الكتلة - حزب « مكرم
عبيد » - و ٧ من الحزب الوطنى و ٢٩ من المستقلين ، ويرأس هذا المجلس « حامد جودة » من
الحزب السعدى .

وكان الوفد قد قاطع الانتخابات التى جرت لمجلس النواب يوم ٨ يناير فى نفس العام .
أما مجلس الشيوخ فيرأسه « الدكتور محمد حسين هيكل باشا » رئيس حزب الأحرار
الدستوريين والأغلبية فيه أيضاً لأحزاب الحكومة والمستقلين .

* * *

بعد يوم واحد من أداء رئيس الوزراء والوزراء اليمين الدستورية أمام « الملك فاروق » اجتمع

مجلس النواب في جلسة سرية وقرر - يوم ٢٦ فبراير - منح الثقة للحكومة وإعلان الحرب ، على ألمانيا واليابان .. وذلك بأغلبية ٢١٤ ضد اثنين فقط .

أما في مجلس الشيوخ ، الذي انعقد في نفس اليوم ، فكانت الموافقة بأغلبية ٦٥ ومعارضة ٤٥ .. لأن الوفد ممثل تمثيلاً قوياً في هذا المجلس .
والوفد في المعارضة .. غير الوفد في الحكم ..
ساند الوفد الإنجليز طوال سنوات الحرب .

ولكن الوفد - في المعارضة - يصدر بياناً ضد إعلان الحرب لاكتساب الأنصار .. وللتلويح للسفارة بما يمكن أن يفعله ، الوفد .. وهو في المعارضة .. من إثارة الجماهير ضد بريطانيا !

* * *

هاجمت صحف الوفد قرار مصر ، واتهمت الحكومة بالزج بالبلاد في الحرب ، وطالبت بوجوب موافقة الشعب أولاً على إعلان الحرب ؛ أي بإجراء انتخابات عامة جديدة ، لأن البرلمان الحالي لا يمثل الأمة .

وفي بيانه اتهم « مصطفى النحاس » الحكومة بالإضرار بمصالح البلاد ، وأنها تعرض مصر لخسائر فادحة من الرجال والأموال . وتلقى على البلاد تبعات وأهوال الحرب التي أمكن تجنبها والابتعاد عنها .

وكان « نوري السعيد » رئيس الوزراء في العراق ، قد أعلن الحرب على المحور - ألمانيا وإيطاليا واليابان - في يناير ١٩٤٣ ؛ أما تركيا وسوريا ولبنان ، فأعلنت الحرب في نفس الفترة التي اتخذت فيها مصر قرارها بهدف واحد ، هو الاشتراك في مؤتمر سان فرانسيسكو وليس إرسال قوات محاربة !!

* * *

وإذا كان قرار إعلان الحرب هو المشكلة الأولى التي واجهها « النقراشي » فإن « اللورد » ، كان ، وظل ، المشكلة الدائمة والمزمنة .

لقد انتهالت برقيات السفير على لندن ضد « النقراشي » طوال فترة بقائه في الحكم .

وفي هذه البرقيات قال « كيلرن » :

« إن موت « أحمد ماهر » كان من سوء حظ بريطانيا ومصر أيضاً .

وبوجود « النقراشي » في السلطة ، فإن علاقة مصر ببريطانيا ، تفتقر إلى درجة كافية من

الإخلاص والصراحة من جانب مصر ؛ وهو الأمر الذى كان يدعو للتفاؤل طوال فترة رئاسة « أحمد ماهر » .

وأدى ، ما يتصف به « النقراشى » من ضيق الأفق ، إلى هبوط الثقة المتبادلة .
* أصيبت مصر بالارتباك فى تصريح أمورها الداخلية ، وبصفة خاصة عقب موت « أحمد ماهر باشا » بسبب افتقارها لزعامة مؤثرة ، وبسبب الانشقاق المستمر داخل صفوف الحكومة .

* إن ما يتميز به « النقراشى » من حساسية واستبداد ، وعقليته المشوشة ، سيشكلان عوائق بالغة فى تعامله مع زملائه ، من غير السعديين ، وفى علاقاته مع الحكومة البريطانية .
* موقف « النقراشى » من بريطانيا العظمى يفتقر للوضوح والإقدام وسلوك رجل الدولة .. وهى الأمور التى يتميز بها سلفه .

وتصرفاته تتميز بالشك ، والتردد ، وعدم التجاوب .
ولم يكن هذا هو رأى « كيلرن » وحده .
إن رأى الإنجليز فى « النقراشى » لم يتغير أبدًا منذ تركزت الأضواء عليه فى عهد « سعد زغلول » .

كان هذا هو رأى « اللبى » ، ثم « اللورد جورج لويدي » ، « والسير برسى لورين » .
وبعد نقل « كيلرن » من مصر ، بقى رأى الإنجليز فى « النقراشى » ثابتًا لا يتبدل .
كتب « السير رونالد كامبل » السفير الذى جاء بعد « كيلرن » يقول فى ٥ يونيو ١٩٤٧ :
« إن « النقراشى باشا » ضيق الأفق عنيد ، لا يتسم بالمرونة .

ومن الطريف أن نتذكر لدى استخدامنا لهذه الأوصاف أنه قد بدأ ناظر مدرسة .
وبالنسبة لأكثر الفترات سوادًا فى حياته فإنه - على حد قول أصدقائه البريطانيين - ينفى بشدة أى اشتراك ، على أى مستوى من جانبه ، فى حادث اغتيال « السردار السيرلى ستاك » .
ولكنه يعرف أن البريطانيين يتذكرون أنشطته المتطرفة . ويعتبرونه شريكًا فى كثير من الاغتيالات . ولا يعفيه الكثير منهم من الاشتراك فى جريمة اغتيال « السردار » .

وإنى على يقين من أنه ، فى قرارة نفسه ، لديه اعتقاد دائم بأننا نتذكر هذه الأشياء دائمًا ونأخذها عليه . وأن موقفنا تجاهه ، والتصرفات التى قننا بها وهو رئيس للوزارة ، تابعة من رغبتنا فى معاداته شخصيًا .

وقد صرح لأحد البريطانيين البارزين ، بأن وزراء الخارجية البريطانية ووكلاء الوزارة

الدائمين ، يميثون ويذهبون ولكن وزارة الخارجية تسير دون تغيير « إنهم يخرجون الدوسيهات القديمة للرجل الجديد ويسير كل شيء كما كان من قبل » .
ولاشك في أن هذا يعكس اقتناعه .

وقد يكون نافهاً إلى أقصى حد . وذا عقلية دموية إذا تضايق منا ، ووجد نفسه عاجزاً عن مواجهتنا .

وقد اتخذ موقفاً أكثر اعتدالاً تجاهنا خلال فترة تمتد عدة سنوات حتى عام ١٩٤٣ ، ولكنه في ذلك العام استعاد موقفه المعادي لبريطانيا .
وهو في المفاوضات يفتقر إلى الخيال ، وتعوزه المرونة تماماً » .

* * *

كان السير « ونستون تشرشل » رئيس حزب المحافظين رئيساً لوزراء بريطانيا في ذلك الوقت ..
« وأنتوني إيدن » وزيراً للخارجية .

« وإيدن » يؤيد « كيلرن » على طول الخط .

رأى « تشرشل » أن يبين لرئيس وزراء مصر .. الخط الذي ينبغي أن يسير عليه في حكم مصر وهو تنفيذ مطالب بريطانيا .

خطب « تشرشل » في مجلس العموم البريطاني ، فطالب « بتطبيق العدالة في مصر على الذين أدينوا في قضايا الاغتيال السياسي » .. يقصد بذلك إعدام قاتلي « اللورد موين » ، وزير الدولة البريطاني المقيم في الشرق الأوسط .

* * *

استقبل اليهود بفرح بالغ نبأ تعيين « اللورد موين » وزيراً للمستعمرات في بريطانيا يوم ٤ فبراير ١٩٤١ لأن الوزير السابق لم يحقق لليهود ما يريدون في فلسطين .

وبعد ٢٣ يوماً من تعيينه أطلق الوزير الجديد سراح « موشي ديان » ، و٤٢ من عصابات « الهاجاناه » الذين اعتقلتهم السلطات البريطانية في فلسطين .

واختير « اللورد » بعد ذلك عضواً في اللجنة السداسية التي شكلها « ونستون تشرشل » لبحث السياسة البريطانية في فلسطين ، وتقسيمها إلى دولتين عربية ويهودية .

وفي هذه اللجنة رأى « موين » ضم صحراء النقب للأردن ، لا لدولة إسرائيل الجديدة .. إذا قامت .

وحدث أن وصلت باخرة قديمة اسمها « ستروما » - حملتها الرسمية ١٠٠ راكب من ميناء

(الروماني) إلى البحر الأسود ثم استانبول تحمل ٧٦٩ مهاجرًا أوريًا يهوديًا ، نصفهم والأطفال ، في طريقهم إلى فلسطين .

« اللورد موين » إعادة الباخرة إلى البحر الأسود . وقال في الأوراق الرسمية السرية إن ٧٠٠ يهوديًا إلى فلسطين سيكون له تأثير محزن في دول البلقان ؛ وسيشجع اليهود الآخرين . والتزوج إلى فلسطين .

إن هذه العملية شجعها (الجستابو الألماني) ليتسلل عملاء النازية إلى فلسطين . ج « موين » على المندوب السامي البريطاني السماح بإدخال الأطفال - الذين تقل عن ١٦ سنة فقط - إلى فلسطين .. بغير آبائهم .

الباخرة « ستروما » ، منذ رحيلها من روما في ١٢ ديسمبر ١٩٤١ حتى ٢٤ فبراير في

٢٤ فبراير وعلى بعد ٥ أميال من البوسفور انفجرت ستروما . أسباب كثيرة لذلك منها أنها اصطدمت بلغم ، ومنها انفجار قبلة كانت في السفينة . أيضًا إن اليهود فجروا الباخرة بحمولتها من البشر لإثارة قضيتهم .. ولم ينج من الركاب ١٦ رجل وامرأة ؛ سمح لها بدخول فلسطين .

رجال عصابة الهاجاناه اليهودية قد فجروا السفينة « باتريا » في ميناء حيفا احتجاجًا على ح لركابها وعددهم ٢٥٠ بدخول فلسطين . وذلك يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٤٠ ففرق الجميع .

* * *

ب « موين » بعد خروجه من الوزارة في مجلس اللوردات يوم ٩ يونيو عام ١٩٤٢ ، سجرة اليهودية إلى فلسطين وقال إن مطالب الصهيونيين تثير مشكلتين أساسيتين : ، : إنهم يريدون هجرة واسعة إلى بلد مزدحم بالسكان .

، : إنهم يريدون سيطرة عنصرية للمهاجرين الجدد ، على السكان الأصليين .

« موين » :

ن اليهود ليسوا عنصرًا على الإطلاق .

بالنسبة للعرب فإن اليهود ليسوا أعداء لهم في الثقافة فحسب ، بل أعداء في الدم أيضًا . ن فلسطين لا تستطيع امتصاص ٣ ملايين من يهودي أوروبا . لأن هجرة على هذا النطاق تترك كارثة خائفة وحلمًا غير علمي . إن العرب الذين عاشوا في فلسطين ودفنوا أمواتهم ، ٥٠٠ جيلًا لن يسلموا طواعية أرضهم أو الحكم الذاتي لليهود .

* لقد أعلن الدكتور « حايم وايزمان » - الذى أصبح فيما بعد أول رئيس لدولة إسرائيل - أن فلسطين وحدها تستطيع امتصاص اليهود الذين بلا مأوى ولا دولة وشردتهم الحرب . إن معنى ذلك توجيه عطف العالم إلى استشهاد اليهود ، وأن يرفض الصهاينة كل الخطط لاستقرار هؤلاء الضحايا فى أى مكان آخر.. ألمانيا ، بولندا ، أوفى أية منطقة غير مزدحمة بالسكان مثل مدغشقر .

* إن الخوف من سيطرة اليهود على السياسة فى فلسطين سيقبل إذا أمكن استقرارهم فى مناطق واسعة .

إن اتحادًا للدول العربية الشمالية - سوريا ، لبنان ، الأردن - يمكن أن يساعد فى إيجاد هذا الحل .

واعترض « موين » فى مجلس الوزراء البريطانى فى مايو ١٩٤٣ - على السماح بهجرة ٤٥٠٠ يهودى بلغارى إلى فلسطين طبقاً لقرار سابق أصدره المجلس بعدم خروج مواطنين من بلاد تشترك فى الحرب ضد بريطانيا .

* * *

وعلى ذلك هاجمت الصهيونية « موين » واعتبرته مسئولاً عن فشل بريطانيا فى إنقاذ يهود أوروبا من النازيين الألمان فى أثناء الحرب .

وفى الأدب الإسرائيلى الحديث يوصف « موين » بأنه مجرم حرب ومعاد للسامية . واختار « تشرشل » ، « موين » بعد ذلك وزيراً مقيمًا لبريطانيا فى الشرق الأوسط ومقره القاهرة .

وقررت عصابة (ليهى) الصهيونية الانتقام من بريطانيا لأنها لم تحقق أحلام اليهود فى فلسطين ؛ ولذلك فإنها قررت اغتيال « موين » لأنه يمثل الإمبراطورية البريطانية فى مصر . وبما أن العصابة لا تستطيع إصابت « تشرشل » فى لندن فإن الاختيار الثانى أمامها هو « اللورد موين » فى القاهرة .

أوفدت العصابة اثنين من شباب أعضائها وهما « الياهو حكيم » ، والياهووت تزورى « إلى القاهرة فأطلقا عليه الرصاص وهو فى سيارته أمام باب بيته ظهر يوم ٦ نوفمبر عام ١٩٤٤ ؛ ومات متأثرًا بجراحه حوالى التاسعة مساءً .

واختير هذا اليوم لأن العالم كان يتابع فيه إعادة انتخابات « روزفلت » رئيسًا لأمريكا . وبينما كانت النتائج تنزع فى كل محطات الإذاعة ، كان يتخللها نبأ اغتيال « موين » وقضية الصهيونية

فإن القاتلين قبض عليها واعترفا بالجريمة .

حوكم القاتلان في مصر وأدليا باعترافات أمام المحكمة . فأحيلت أوراقهما إلى المفتي يوم ١٨ يناير ١٩٤٥

وقبل ، وبعد ، صدور الحكم ، تدفقت البرقيات والالتماسات على « أحمد ماهر باشا » رئيس وزراء مصر لتخفيف حكم الإعدام وبالذات من يهود أمريكا . فقد أثارت عملية الاغتيال ردود فعل مؤيدة لها بين الصهاينة وبالذات في مدينة نيويورك . نشرت صحيفة (أنسار) - ومعناها (الإجابة) « إن اغتيال « لورد موين » لا يثير فينا عاطفة أكثر من الأسف » .

وقال « أندرو سومرز » أحد أعضاء الكونجرس عن مدينة نيويورك : « بريطانيا مسئولة عن موت يهود أوربة مثل ألمانيا . ووزارة المستعمرات البريطانية شريكة للنازيين المتوحشين » . أبلغ « أحمد ماهر » ، « اللورد كيلرن » أن الحكم بإعدام قتله « اللورد موين » ، تم التصديق عليه وأنه أي « أحمد ماهر » لن يقوم بتخفيف الحكم ، وبقى تحديد موعد التنفيذ . ولم يكن التصديق على الحكم قد أعلن رسمياً . ولذلك أصبح من الضروري أن يراجع « محمود فهمي النقراشي » ملف القضية ، ويصدق على الحكم بصفته الحاكم العسكري . وواجه « النقراشي » ضغوط اليهود الأمريكيين ، وضغوط « تشرشل » أيضاً فإن « موين » كان من أعز أصدقائه نعاه بعبارات مؤثرة بعد اغتياله وكتب « تشرشل » إلى « إيدن » يقول له بالنص : - يا « إيدن » ، حذر « كيلرن » . . . ستنشأ متاعب إذا لم يعدم الرجلان . وكانت بريطانيا قد هددت باتخاذ خطوات انتقامية من اليهود والعصابات الصهيونية في فلسطين بعد اغتيال « موين » . ولكن بريطانيا لم تتخذ إجراءً انتقامياً واحداً في فلسطين . أما في القاهرة فقد صدر حكم الإعدام وبقى التصديق .. ثم التنفيذ . ومن هنا خطب « تشرشل » في مجلس العموم مشيراً إلى هذه الجريمة ومطالباً بعقاب القتلة .

* * *

رأى « كيلرن » أن يحقق فائدة من هذه « الصفعة » التي وجهها « تشرشل » إلى رئيس وزراء مصر ..

ومن ناحية أخرى فإن التقاليد التي سار عليها الحكم أن يزور السفير البريطاني رئيس وزراء مصر - بعد تعيينه - وأن يرد رئيس الوزراء الزيارة للسفير في دار السفارة . وكان هدف « كيلرن » أن يلقي ناظر المدرسة الذي أصبح رئيساً للوزراء الدرس الأول في

أسلوب الحكم في مصر في عهد الاحتلال البريطاني .
وهذا (الدرس) هو أن رئيس الوزراء المصري يجب أن يعرف رأى السفير البريطاني في كل
شئ وفي جميع القرارات قبل إصدارها .
ويكون الدرس الأول في اللقاء الأول الذي تم بين « النقراشى ، وكيلر » ، في دار السفارة
بعد ٤ أيام فقط من تولى « النقراشى »

أبرق السفير إلى حكومته يوم ٢٨ فبراير ١٩٤٥ بما جرى ..
قال « كيلر » :

١ - رد رئيس الوزراء زيارتي له هذا الصباح .

٢ - بعد المحادثات المعتادة لفت نظري إلى ما جاء في خطاب رئيس وزراء بريطانيا في البرلمان
ونقلته وكالة رويتر ، من أن تدابير الأمن في مصر تحتاج إلى مزيد من الحزم والتشديد ، ومن
الضرورى تطبيق العدالة على الذين ثبتت عليهم جريمة الاغتيال السياسى ، وأن يكون ذلك بشكل
سريع حتى يكونوا عبرة لغيرهم .

٣ - يعتقد دولة « النقراشى باشا » أنه بخصوص اغتيال « اللورد موين » ، تم تطبيق القانون
بكل حزم .

ولو كان « أحمد ماهر باشا » حيًا لصدق على حكم المحكمة . وأعرب عن اعتقاده بأننا
ضرب ذلك المثل في فلسطين في ملاحقة المجرمين أو محاكمتهم .

وقال إن كلام رئيس وزراء بريطانيا وضع دولته في موقف بالغ الحرج . وستكون له آثار سيئة
على الصعيد المحلى بما يعنيه من عدم كفاءة أو حسن إدارة رئيس الوزراء الراحل .
٤ - أجبته بأن من الأفضل لنا أن نتحدث بصراحة ، وأن دولته يوافقنى على أن إعدام قاتلى
« اللورد موين » تأخر كثيرًا ، أيا كانت نصوص القانون التى تميز التأخير .

... وقعت الجريمة فى ٦ نوفمبر من العام الماضى وها نحن فى ٢٨ فبراير . والقاتلان لم يقبض
... بما متلبسين . فحسب . بل اعترفنا بالجريمة ، فلماذا تأخر إعدامهما .
وأكدت له أن هذا هو الشعور السائد فى بريطانيا العظمى ، فإن رد الفعل فى هذا الموضوع
كان قويًا .

٥ - أجاب دولته أنه بات يستوجب عليه ، بوصفه حاكمًا عسكريًا ، أن يتخذ من
الإجراءات ما لم يتخذه سلفه لسوء الحظ ؛ وقال إنه لا يعلم بالضبط كم من الوقت ستستغرقه

قراءة ملف هذا الموضوع . ولكنه لا يجادل فى أنى على حق من الناحية المنطقية وإن لم أكن على حق من الناحية القانونية البحتة .

تلاحظون مما سبق أن حكمنا على « النقراشى » ليس بعيداً عن الصواب . فهو ، بحكم نشأته . مدرس وبحكم طبيعته صعب المراس بالغ الحساسية .

وهو لا يساوى شيئاً بالمقارنة بسلفه « أحمد ماهر » . وإنى آسف كثيراً لأن « النقراشى » يستهل أعماله كرئيس لوزراء مصر بذلك التحفظ الذى أبداه على كلمات لرئيس وزراء بريطانيا . أعدها . أنا وجهة وصحيحة .

٦ - براودنى إغراء أن أشدد عليه التكير لكنى أتصور أن التصرف الحكيم إزاء « النقراشى » هو تجاهل ما يقول .

* * *

ويصدق « النقراشى » بعد ذلك على حكم الإعدام لقاتلى « اللورد موين » . وينفذ الحكم يوم ٢٢ مارس .

وبرغم ذلك يبقى من اللقاء الأول موقف « النقراشى » الواضح .
إنه يلفت نظر السفير إلى أن رئيس وزراء بريطانيا مستر « ونستون تشرشل » يتدخل فى شئون مصر !

الخصوم

تزاحم خصوم « النقراشى » من رجال الأعمال المصريين المشتغلين بالسياسة والمستفيدين منها على باب السفارة البريطانية .

فى مقدمتهم رجل الأعمال الشهير « أحمد عبود » عضو الوفد القديم ، وصديق الوفد ، حالياً .

« وعبود » كان مديناً للحكومة المصرية بضرائب تقدر بثلاثة ملايين ونصف المليون جنيه عن أرباح شركة بواخر البوستة الخديوية التى يملكها « عبود » ، وشركة السكر التى يملكها « عبود » أيضاً !

والباشا - عبود - هو أكبر مانح للرشوة فى مصر ؛ ولكنه لم يستطع شراء « النقراشى » ، ومن هنا سعى للوقعة بينه وبين السفير ... اللورد ..

« برقية رقم ٥٠

من « اللورد كيلرن »

إلى وزير الخارجية

بتاريخ ٦ مارس ١٩٤٥

١ - تحدث « عبود » الذى زارنى هذا الصباح بإسهاب شديد عن الموقف السياسى الداخلى .

٢ - كان عبود صديقاً خاصاً لرئيس الوزراء المصرى الراحل « أحمد ماهر » ، وتربطه به

صلات وثيقة على مدى السنوات الماضية ، ويكن له أكبر قدر من الإعجاب

ومما لا شك فيه أن آراءه تميل لصالح رئيس الوزراء الراحل على العكس من رئيس الوزراء المصرى الجديد .

ومع ذلك فإن آراءه فى « النقراشى » ، تتفق بصورة كبيرة مع ما أخشى أن يكون صحيحًا ، وبالتالي فإنها تستحق التسجيل .

٣- « عبود » يشك تمامًا فى « النقراشى » .

نشأ « النقراشى » كناظر مدرسة . وظل يحتفظ بعقلية وأساليب ناظر المدرسة . وخلافًا لرئيس الوزراء الراحل . فإن « النقراشى » يفتقر إلى الليونة والمرونة تمامًا ، وليس له أتباع أو شعبية فى البلاد .

وكان « أحمد ماهر » مصممًا ، وراغبًا ، فى توجيه وخدمة « الملك فاروق » ، بما يخدم مصالح البلاد كأحسن ما يكون ... ويتمتع بالإيمان والشجاعة اللذين يمكنانه من مواجهة السراى إذا تطلب الأمر ذلك .

ويفتقر « النقراشى » إلى الصفتين . وقد يتضح أنه من صنائع السراى .. وتلك وسيلته الوحيدة للاحتفاظ بمنصبه .

وتعانى الوزارة الآن من الفوضى وانعدام النظام .

لا يكاد « النقراشى » يتكلم مع وزير مالىته « مكرم » .

« مكرم » على خلاف مع « عبد الحميد بدوى » ، الذى تعرض عليه حاليًا وزارة الخارجية ، وهو منصب لا يتمتع بمؤهلات حقيقية له (برغم أنه صديق طيب « لعبود » ، بل مستشار قانونى له ويتقاضى منه ٢,٠٠٠ جنيه مصرى سنويًا) .

٤- وباختصار فإن « عبود » ينظر للموقف بأكثر الأشكال تشاؤمًا . وهو لا يعرف كيف يمكن أن يستمر « النقراشى باشا » رئيسًا للوزارة .

وأعرب « عبود » عن خشيته من أن نجد « النقراشى » صعبًا وصغيرًا ، ومشاكسًا عند التعامل معه .

٥- وذلك يتفق (إلى حد كبير) مع تقديراتى الأولية .

ولا نستطيع إلا أن نأمل فى أن تصلح مسئولية كرسى الرئاسة من نقائص « النقراشى » الطبيعية .

ولست متفائلًا ، وأشك أن أحدًا يشعر بالتفاؤل .

٦ - وتحدث عبود أيضًا عن ميل في السراى لإثارة أمريكا ضدنا . وزعم أن لديه أدلة قوية على ذلك .

٧ - أبلغته ألا يقلق كثيرًا فلا أعتقد أن الأمريكيين يمكن أن يميلوا بأدنى شكل - في المستويات العليا على أية حال - لأن يُضلّلوا بشيء واضح مثل هذا وهو أننا نتمتع بموقع مسيطر في مصر ، ومن المؤكد أننا لا نعتزم التخلي عنه .

* * *

بعد أسبوعين من رئاسة « النقراشى » عين - يوم ٧ مارس - « عبد الحميد بدوى باشا » رجل القانون المصرى وزيرًا للخارجية .

وكان « بدوى باشا » - ٥٣ سنة - هو الوزير الوحيد المستقل عن كل الأحزاب السياسية . وقد شغل منصب السكرتير العام لمجلس الوزراء المصرى ، وعمل مستشارًا ملكيًا ، بقلم قضايا الحكومة ثم رئيسًا له ووزيرًا للمالية في وزارة « حسين سرى باشا » .

وهو رجل قانون ممتاز اشترك في (مؤتمر مونتره) الذى ألغى الامتيازات الأجنبية . ورأى الإنجليز أن « وطنيته وحججه القانونية تميل إلى إقحام نفسها - بإصرار سخيف - في كل وثيقة رسمية » .

ورأى « مكروم » في تعيين « بدوى » خدعة له ، لأن « النقراشى » يعرف العداء القديم بين « مكروم » ، « وبدوى » !

* * *

في نفس اليوم الذى زار فيه « عبود دار السفارة » توجه إليها أيضًا « أمين عثمان باشا » وزير المالية في عهد الوفد ، ورسول الوفد إلى السفارة ، ورسول السفارة إلى « النحاس » . والرجل الذى كان وسيطًا بين « النحاس » ، والسفير في أحداث ٤ فبراير .

إن « أمين عثمان » يحاول أن يخفف من أثر بيان الوفد ضد دخول مصر الحرب ، ويتودد للإنجليز - سرًا - معتذرًا عن البيان العلنى .

ويكتب « اللورد كيلرن » إلى حكومته يوم ٦ مارس البرقية رقم ٥١ .

١ - تحدثت طويلا مع « أمين عثمان » مساء اليوم بعد اجتماع لنادى العلمين عقد بالسفارة .

٢ - أبلغنى « أمين عثمان » كلمة من « النحاس باشا » ، الذى أخفته على غرة رسالتى

المذاعة ، التى رفضت فيها البيان الذى أذاعه الوفد أخيرًا .

رد « النحاس » بأنه على حق فيما قاله ، بعد أن رأى الحكومة المصرية تتقاعس عن النشر

والإعلام فيما يتعلق بالدوافع الكامنة وراء إعلان الحرب .
وقال « النحاس » - بأمانة - إنه لم يكن على علم بأسباب هذا البيان المشروع . وفضلاً عن ذلك لم يكن من اللياقة - في سياق استشارة جميع الزعماء السياسيين الآخرين - استبعاد « النحاس » تماماً وبشكل سافر من تلك المشاورات .

٣ - لم أجد صعوبة في إثبات أنه برغم ما أبدته الحكومة من تقاعس باستبعاد « النحاس » من تلك المشاورات . فإن البيان كان خطأً سياسياً كبيراً بالغ الأذى ، لأنه نشر أفكاراً متطرفة كاذبة وضارة بشكل مباشر بالنسبة لبريطانيا . وهى أفكار - يعلم « النحاس » نفسه - أنها مضللة بشكل متعمد .

قلت إن المسألة قد تكون على ما يرام بالنسبة للسياسة الداخلية ، لكن البيان تجاوز الحدود المشروعة بخطوات كبيرة .

ويكون لقاء « أمين عثمان » فرصة يشكو فيها « أمين عثمان » هموم الوفد ومتاعبه مع « النقاشى » .

وقال « اللورد كيلرن » فى برقيته يصف آلام الوفد :
٤ - قال « أمين عثمان » إن استبعاد تمثيل الوفد فى مؤتمر سان فرانسيسكو أمر خاطئ ؛ والأفضل للحزب الا تطلب منه الحكومة الاشتراك فى المؤتمر ؛ فالبلاد حافلة بكل الأفكار الحمقاء التى تقول بأن سان فرانسيسكو ، هى الفرصة المثالية لمدح مصر ليعرض على الملأ ما تدعيه مصر من أضرار لحقت بها على أيدينا .

وقال « أمين عثمان » إن النتيجة المحتومة لذلك أن هذه الشكاوى الصغيرة لن تلقى آذاناً صاغية وسط تجمع دولى يضع نظاماً عالمياً للسلام .

ومن هنا سيعود ممثل مصر خالى اليدين ، أمام شعب جاهل ، تمثل بلاده بالنسبة له مركز الكون . شعب لا يرى أبعد من طلعة القرية .

وأضاف أن ذلك يضيف إلى رصيد حزب الوفد . إذ لن يستطيع أحد اتهام الوفديين بأنهم ، عملوا على تشجيع الآمال الكاذبة فى النفوس كما فعل خصومهم . فى حين أن الحكومة تنحسر ، حالياً ، بسبب النقص المتزايد فى كساء الشعب وغذائه .

٥ - يستصغر « أمين عثمان » شأن « النقاشى » كما يفعل الآخرون .
ولا يثق أن أمام « النقاشى » فرصة ليصبح أفضل .

* * *

بعد أسبوع يتحرك « على ماهر » .

إنه يجد العذر لزيارة « اللورد كيلرن » - الذى طلب إقالته عام ١٩٤٠ - فهو يريد شكر جناب اللورد على التعزية فى وفاة شقيقه رئيس الوزراء الراحل « أحمد ماهر » ! ولكن اللورد شديد الحذر من « على ماهر » . حرص - السفير - على أن يبين للرأى العام المصرى أن « على ماهر » لا يزال بعيداً عن قلب السفارة .

كتب « كيلرن » إلى لندن يوم ١٣ مارس يقول :

١ - طلب « على ماهر » أن يقابلنى لتقديم شكره على ما أبديته من تعاطف عند وفاة أخيه « أحمد ماهر » رئيس الوزراء السابق .
٢ - شعرت أن من غير اللائق ألا أراه ، نظراً للظروف الاجتماعية الخاصة المرتبطة بالوفاة .
٣ - جاء « على ماهر » فى الصباح ، كان واضحاً أنه متأثر بشكل عميق . وأسهب فى الحديث عن مدى الخسارة التى لحقت بيلاده مؤخراً ، بسبب مأساة وفاة شقيقه الراحل .
٤ - قال « على ماهر » إنه كان لديه وقت للتفكير ملياً فى الأخطاء الكثيرة التى يعترف بارتكابها .

وقال إنه خلال العزلة التى فرضت عليه عكف على تأليف كتاب عن تجاربه فى الحياة سينشر بعد وفاته .

وقال إنه كان ينوى أن يقول شيئاً عن النتائج التى توصل إليها خلال المناقشة التى تمت فى البرلمان مما يروق لنا ؛ ولكن بسبب اغتيال أخيه ، لم تسنح الفرصة للإدلاء بآرائه فى مجلس الشيوخ .

وهو يعتبر أن أهم الأعمال التى ينبغى الإقدام عليها فى المستقبل فى مصر هى الإصلاح الاجتماعى ، وهو عمل لا يتطلب نشاطاً حزبياً .

وأكد « على ماهر » أن عامة الناس فى مصر يعيشون فى ظروف قاسية تتطلب علاجاً . وأنه ناقش هذا الموضوع مع أخيه الراحل الذى كان يهتم بذلك من صميم قلبه .

٥ - واختتم « على ماهر » حديثه باقتراح أن يطرح الماضى بعيداً ، وأن يركز على مستقبل الشعب المصرى وهو الأهم .

وأعرب عن أمله بأن أكون على استعداد لمقابله - بعد فترة - لأنه يعرف أن السياسة البريطانية تجرى فى نفس الخطوط التى يتبناها .

٦ - لكي أقطع الطريق على التكهّنات السياسية حرصت على أن تعرف الصحافة المحلية السبب الذي من أجله استقبلت « على ماهر » .
وفضلاً عن الصحافة حرص السفير أيضاً على إبلاغ الملك - عن طريق « أحمد حسين » -
بظروف استقباله « لعل ماهر » !

* * *

ويستمر سباق زعماء مصر... نحو السفارة ! .
كل يريد أن يكون الوريث « للنقراشي » ؛ أو يضع في حكم البلاد صديقاً له .
كتب « كيلرن » إلى لندن :
« طلب « أحمد عبود » مقابلتي بشكل عاجل ، وكان « عبود » قد قابل « أحمد حسين باشا » ، وأخبره أنه فهم أنني لست سعيداً بالتشكيل الوزاري الجديد .
ويبدو أن « حسين » من نفس الرأي .
سألني « عبود » عما يقلقني ، وما يمكن أن يكون - عبود - فيه همزة وصل ، بيني وبين
« حسين » ؟ .

١ - شكرت الباشا على هذا الاقتراح ، وقلت بحزم ، إنني لا أجد طريقاً يجعلني أفيد من هذا العرض .

إن الوضع يتلخص في أن رئيس الوزراء الجديد « محمود فهمي النقراشي » يكتسب التجارب في ظل صعوبات ومستثليات جسيمة ينطوي عليها منصبه .
وإذا كنا نعلم جميعاً أن - النقراشي - ليس « أحمد ماهر » . فإن العقل يفرض علينا أن نتظر ونرى - وأن نتبع بإيجاز مبدأ (من أعمالهم تحكم عليهم) .

* * *

ويحيى « حسين سرى باشا » ليهاجم « النقراشي أيضاً » ، ويعلن استعدادده لرئاسة الوزارة .
« وحسين سرى » هو الذي استقال في فبراير ١٩٤٢ ليفسح المجال للدبابات البريطانية لتحصن
قصر عابدين بالدبابات وتفرض « النحاس » رئيساً للوزارة .

وما دار في الاجتماع ، سجله اللورد بالحرف الواحد في البرقية رقم ٥٨٧ :

« ١ - تحدثت طويلاً ، هذا الصباح ، مع « حسين سرى باشا » .
وكما تعلمون فإنه ابتعد تماماً عن السياسة واشتغل - بنجاح عظيم - بالأعمال الحرة التي يشترك في بعضها مع « حسن نشأت باشا » .

- ٢ - ينظر « سرى باشا » إلى الوضع الراهن نظرة متشائمة تمامًا ..
إنه يعتبر « النقراشى » ضيق الأفق . ولا يصلح أبدًا لرئاسة الوزراء .
ويرى « سرى » أن « عبد الحميد بدوى » أسوأ .
أما « مكرم عبيد » فيفوقها سوءًا .
وفضلاً عن ذلك ، فالثلاثة ، يكره كل منهم الآخر كراهية السم .
ولا يتوقع « سرى باشا » أن يطول عمر الحكومة الحاضرة أكثر من ثلاثة شهور .
- ٣ - بعد ذلك السيل من الهجوم ، أعرب « حسين سرى » عن رأيه بأنه لا يمكن لأية حكومة برلمانية أن تدير دفعة الأمور في ظل الظروف القائمة ، ومن ثم فهو يدعو إلى تأجيل البرلمان لمدة عام مثلاً .
ويعترف أن ذلك يعنى تعطيل الدستور ، ولكنه أهون الشرور .
ويرى سرى أن « الملك فاروق » زادت مساوئته . وتبدو عليه علامات التدهور لا التحسن ،
وجلالته يتملقنا بشكل خداع ، وخاصة فيما يتعلق بقواتنا المحاربة .
ويرى سرى أن الوقت سيجىء حين يتعين علينا أن نتدخل حفظاً للنظام . وإجبار الملك على
أن يفعل ما نراه لمصلحة الشعب ولمصلحتنا .
- ٤ - علاقات « سرى » بالملك فاروق « تتسم بكثير من الغرابة ولا تبعث على الرضا .
الملك يعامله على أنه صديق مدة شهر كامل . ثم يأتى الملك ، دون سابق إنذار ، أو سبب
وجيه ، فيعامله - كما يحدث الآن - على أنه عدو . فالملك فاروق « شخص مختل التوازن .
٥ - أثبت على مسلك « سرى باشا » فى البقاء بعيداً عن السياسة والمكائد المحلية .
المح « سرى » بشكل طفيف جداً إلى أنه قد يأتى يوم يتعين فيه عليه كشخص ، يحب بلده ،
أن يعود فيتسلم زمام الأمور ، حتى ولو لم يكن ذلك على هواه .
- ٦ - وكما تعرفون فإن « حسين سرى باشا » رجل عاقل مما يجعل لرأيه وزناً أكثر من غيره .
وليس لديه خصومات مباشرة . ومع ذلك لم أجده - أبداً - على هذا القدر من النشأوم .
وقال سرى إن « النقراشى » ملأ رأى العام بآمال مؤداها أن مصر ستأتى بالمستحيل من
سان فرانسيسكو .
- أما « النحاس » فقد ركن إلى الهدوء بحكمة . ولا يزال له أتباع كثيرون فى البلاد .
وقال « سرى » إنه إذا كانت « للنحاس » وصحبه حطاؤهم فإن حجومه الوفد كانت أفضل
من الوضع الحالى .

وفي البرقية - ٨٨ يسجل السفير باقى حديث « سرى باشا » .
« ١ - فاتنى أن أسجل شيئاً آخر قاله « حسين سرى باشا » عدة مرات وشدد عليه خلال
محدثنا أمس .

٢ - قال إنى ربما أتذكر ما أبلغنى - إياه - حين كان رئيساً للوزارة من أن الملك « فاروق »
جبان وعنيد ، يرغبى ويزيد إلى حد ما ولكنه ينهار فى النهاية » .
ويعلق « كيلرن » :

« إن « حسين سرى » لم يقل ذلك . ولكن كان واضحاً أنه ينطلق فى الحديث عن يوم ٤ فبراير
١٩٤٢ باعتباره دليلاً على نظريته حول اعتبار الملك (ولد منفوخ) يحتاج إلى من يفرغ منه الهواء .
ويود « سرى » إبلاغى بأن موقف اليوم شبيه بموقف أمس فقد ظل « الملك فاروق » -
كعهده - جباناً دائماً ما أن نكشر له عن أنيابنا حتى يرضخ ويلين جانبه .
٣ - رأيت أن ذلك جدير بإثباته لأنه يتفق مع اعتقادى الشخصى » .

* * *

وأخيراً .

هذا هو « حسن نشأت باشا » .

إن « حسن نشأت » كان يحكم مصر عام ١٩٢٥ عندما كان رئيساً بالنيابة لديوان « الملك
فؤاد » .

وأصر « اللورد جورج لويد » المندوب السامى البريطانى على إقصاء نشأت وخروجه من مصر
فعين وزيراً مفوضاً فى مدريد ، ثم بروكسل وأستقر أخيراً سفيراً لمصر فى لندن .
وفى لقاء بين « نشأت » ، واللورد هاليفاكس « وزير خارجية بريطانيا فى يونيو عام ١٩٤٠
أشار « نشأت » ، تلميحاً إلى أن « على ماهر » ، رئيس الوزارة حينئذ ، لا يصلح ، وأنه - أى
نشأت - أولى منه برئاسة الوزارة .

ويتزوج « حسن نشأت » من أجنبية فيضطر - طبقاً للقانون - إلى الاستقالة من منصبه
كسفير ، ويعود إلى مصر ويصبح من رجال الأعمال ، ولكنه يتطلع إلى رئاسة الوزارة ، أو رئاسة
الديوان الملكى .

ويشير نشأت إلى أنه يمكن للإنجليز ترويض الملك إذا تولى رئاسة الوزارة سياسى قوى أى
« نشأت باشا » نفسه .

« برقية رقم ١٦١ .

من « اللورد كيلرن »

١ - زارنى « حسن نشأت باشا » هذا الصباح لأمر يتصل بطلبه الحصول على تأشيرة دخول لزيارة المملكة المتحدة . أبلغته أنى أرسلت برقية بهذا الشأن .

٢ - وبعد مناقشة الأعمال التى تضمنتها الزيارة (البلاستيك وصناعة التعليب وعلف الماشية) ، تحدث الباشا بإسهاب وباقتناع مخلص وواضح ، عن الأوضاع المؤسفة هنا . فن الممكن إن عاجلاً أو آجلاً التخلص من رئيس وزراء أوتوقراطى ؛ ولكن ما الذى يمكن عمله مع ملك شاب أوتوقراطى أطلق العنان لنفسه ؟ « الملك فاروق » يسيطر على الجيش والبوليس ومصلحة السجون . وأى شخص موال للبريطانيين يصبح ضحية على الفور .

٣ - وكما أعرف ، فإن « الملك فاروق » رفض ، بإصرار ، أن يستقبل « حسن نشأت » منذ عودته .

وظاهرياً ، كان ذلك بسبب زواجه من سيدة إنجليزية .

ولكن للمرة الأولى ، شعر « حسن نشأت » ، بأن من الممكن أن يفضى بشىء لى . منذ بضعة أعوام أرسل « الملك فاروق » هدايا من الشيكولاته لكى يقوم « الميجور سموليت » الذى أصبح على علاقة حميمة بالملك ليقدمها إلى أميرات البيت المالك البريطانى . وعندما وصل الميجور إلى لندن طلب رؤية « نشأت باشا » الذى استقبله .

وكان « الميجور سموليت » ، يصر على الذهاب إلى قصر بالمورال الملكى ليقدم الهدية شخصياً . وشرح له « نشأت باشا » السبب فى استحالة تحقيق ذلك . وعندئذ قال الميجور « لنشأت باشا » إنه مكلف بنقل تعليمات إليه من « الملك فاروق » بأن يشرع على الفور فى العمل على إبعادى - أى إبعاد « كيلرن » - نتيجة لأحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

ورد « نشأت باشا » بالآتى :

١ - إنه لا يستطيع بأى حال من الأحوال أن يفعل ذلك بشكل صحيح .

٢ - إن التعليمات من صاحب الجلالة ملك مصر يجب أن تصل إليه بشكل مباشر . وفيما بعد زار « نشأت باشا » (ملازم بولندى) وصل من مصر يحمل رسالة مماثلة تتعلق برغبات « الملك فاروق » ، وقد نحى سعادته هذه الرسالة أيضاً .

٤ - « ونشأت باشا » يرجع - إلى حد كبير - المعاملة التى يلقاها حالياً من « الملك فاروق » إلى الموقف الذى اتخذته .

٥ - وقبل أن يغادر إنجلترا ، طلب منه الحصول على بعض معاطف المطر « للملكة فريدة » .

وعند الوصول إلى مصر ، أرسلت قرينة « نشأت ثلاثة من هذه المعاطف - أحدها حريري والآخر قطني ، والثالث من المطاط كهديّة صغيرة « للملكة فريدة » . ولكن « الملك فاروق » أعاد هذه المعاطف .

ومنذ ذلك الحين وبصورة سرّية للغاية طلبت الملكة فريدة المعاطف ، وهي الآن في حيازتها . ولكن « الملك فاروق » لا يعلم شيئاً عن ذلك » .

* * *

وهكذا وقف الجميع ضد « النقراشي » (الوفد ، وحسين سرى ، وعلى ماهر ، وأحمد عبود ، وحسن نشأت) . والقائمة طويلة .

إن بعض زعماء ورجال مصر هاجموا الملك مثل « حسين سرى » . والبعض اكتفى بمهاجمة « النقراشي » !!

* * *

وينتـهـز السفير كل فرصة لإثارة « النقراشي » ، أو إخضاعه . حدث في يوليو عام ١٩٤٢ بعد أن تولى « النحاس » الحكم ، أن طار اثنان من الطيارين المصريين وراء الخطوط البريطانية ، وهبطا في المناطق التي يحتلها الألمان في الصحراء الغربية . قتل أحد الضابطين وعاش الآخر وهو « محمد رضوان سالم » . استجوبته السلطات الألمانية فطلب منها أسلحة للفلاحين ، والعمال المصريين ، لاستعمالها ضد البريطانيين .

وقال إن « فاروق » تركى لا يهتم برخاء البلاد بل بالثراء . وقال إن حزب الوفد يضم مجموعة من السياسيين القدامى . ولا بد من قيام نظام عسكري جديد في مصر .

وتنتهى الحرب ويعتقل الحلفاء ، في ألمانيا ، « محمد سالم رضوان » وينقلونه إلى مصر . كتب « اللورد كيلرن » إلى « النقراشي » يوم ٢٩ يونيو ١٩٤٥ ، يقول : « عزيزى رئيس الوزراء .

تشاورت مع حكومتى ، بشأن المصريين الذين تعاونوا مع العدو ، خارج مصر في أثناء الحرب .

وقد وصلتني التعليمات كي أحيط دولتكم علماً بأنهم يرون أن رغبتكم في تلافى إثارة أية

مشكلة لا ينبغي أن تكون أساسًا لترك هؤلاء المجرمين مطلقى السراح .
وعلمت أنه من غير المحتمل في ظل القانون المصرى ، أن ترفض المحاكم نظر هذه القضايا على أنها خيانة ، باعتبار أنها ارتكبت خارج البلاد ،
ولقد فهمت من رسالة سعادتكم التى نحن بصددتها أن الحكومة المصرية على استعداد لمحاكمة ومعاقة أى من هؤلاء الأشخاص الذين يثبت ارتكابهم لجريمة ضد القانون المصرى فى غمار تعاونهم مع أطراف أخرى .

وأفترض أن الخيانة يمكن تجريمها بصرف النظر عن المكان الذى ارتكبت فيه ، وعلى هذا أتقدم إلى الحكومة المصرية فى ظل الحالات التى ينطبق عليها ذلك ، فأطلب إجراء محاكمة بشأنها . وفى الحالات الأخرى سأقبل ما عرضتموه لدولتكم .
وإنى أتمنى أن تتولى الحكومة المصرية أمر الترتيبات المتعلقة « برضوان سالم » لدى صوله إلى المطار وأنها - أى الحكومة المصرية - ستكون على استعداد لسداد تكاليف رحلته إلى مصر .
ويبعث كيلرن التقارير الواردة من هيئات الأمن العسكرية البريطانية عن الأنشطة التى قام بها محمد رضوان سالم إلى النقراشى قائلا إن « محمد رضوان سالم » قام باتخاذ درجة وثيقة من التعاون مع الأعداء .
وقال :

« ثبت أن الرجل خائن . ومن هنا فإن الخطوات التى تتخذها السلطات المصرية لمعاقبته سترقبها الحكومة البريطانية بكل اهتمام .

ولست بحاجة إلى أن أؤكد لدولتكم ما يحكم هذه القضية من مبادئ لها طبيعتها الحيوية .
وأضع تحت أنظار دولتكم وبشكل عاجل ، الموقف العام الذى تتخذه الحكومة البريطانية .
إن « محمد رضوان سالم » ، طيار فى سلاح الطيران ، طار إلى الخطوط الألمانية فى يوليو سنة ١٩٤٢ .

ويرفق اللورد محضر التحقيق الذى أجرته قوات الحلفاء فى ألمانيا مع « محمد رضوان سالم » وهذه مقتطفات منه .

س : هل لك أن تحكى قصتك منذ بدأت رحلتك الاختيارية ؟

ج : أنا محمد رضوان سالم الضابط رقم ٥ فى السرب المقاتل بسلاح الطيران الملكى المصرى .
استدعيت لمقابلة شخصية كبيرة معينة . وقال إنه بحاجة إلى طيار يودى عملا معينًا .

وقال اخترتك لتستقل طائرة وتهبط خلف خطوط الأعداء وتحاول إقناعهم أن يوقفوا الغارات على المدينة وأن يعتنوا بالمصريين في الصحراء .

أقلعت صباح يوم ٨ يوليو ١٩٤٢ بطائرة حربية من المأظرة بالقاهرة . وهبطت خلف الخطوط الألمانية في مرسى مطروح .

قابلت « روميل » ، وكسلرنج ، والجنرال مولر .

أخبرني « كسلرنج » نفسه أنى لو تأخرت بضعة أيام عن الحجى ، لكانت القنابل قد اجتاحت أماكن أخرى .

وبعد ذلك أخذت أبحث عن المصريين في الصحراء ثم بدأ الشك يساورهم نحوى فوضعوني في سجن مدنى في برلين اسمه « الكسندر بلاتز » .

وأردوا منى قيادة العرب ضد البريطانيين الذين كان المفتى « الحاج أمين الحسينى » يعمل على ترويضهم في فلسطين . فى حين كان يعمل فى الوقت نفسه لحساب الجستابو .

وجئت إلى برلين لإعداد الخونة العرب للحرب ضد البريطانيين ، ومارست التدريب العسكرى لهذا الغرض ؛ كما أرسلت إلى تونس ووضعتنى فى فندق فى مدينة الحمامات كان مليئاً برجال الجستابو الفرنسيين .

وحين وجدت الأمور تتخذ مجرى خطيراً أعددت تقريراً إلى « كسلرنج » كتبت فيه « إن هؤلاء الناس - العرب - ليسوا لاثقين ليكونوا جنوداً ، وعليكم أن توفرؤا ماتقدمون من مواد فلا تبددوها فيما لا طائل وراءه . ولا أستطيع مسئولية قيادتهم » .

وعلى ذلك أعادونى إلى ألمانيا .

عادت الشكوك تساورهم من جديد فقضيت الفترة كلها موضوعاً تحت رقابة الجستابو . وبعد أن أمضيت زمناً على هذا الحال تكون لديهم رأى يقول بأنى أعمل مع عناصر فى برلين لها صلات بأجهزة المخابرات البريطانية والمصرية .

وكانوا يعتقدون أنى ألعب دوراً فى قصف ألمانيا من خلال معلومات حيوية أقدمها حول المواقع الواجب قصفها .

ومع ذلك لم يكن بوسعهم تقديم أدلة محسوسة ضدى ووضعتنى فى السجن المدنى « الكسندر بلاتز » حيث ظلت تحت رقابة الجستابو . وقد احتجزونى مع اليهود الألمان بهدف الإفادة من المعلومات التى يمكن أن أحصل عليها من خلال أية محادثات أجريها مع نزلاء المعسكر ، وثبت أن كثيراً من زملاى من رجال الجستابو .

وقد أضربت عن الطعام لمدة خمسة أيام مما أصابني بالمرض فنقلت إلى مستشفى وقيت هناك .
وعندما بدأ الروس يهددون المدينة نقلوني إلى ميونخ . وأعطوني ورقة كان على أن أعرضها على
الشرطة كل خمسة أيام .
وفى يوم من أيام العرض هذه كان الأمريكيون يقتربون من ميونخ . ولم أذهب يومها لأنني
كنت مستعداً بجواز سفر مزيف .
وأعفتني هذه الوثيقة من تقديم نفسى للشرطة بشكل دورى .
وبعد ذلك حين دخل الأمريكيون ميونيخ ذهبت إلى الحكومة العسكرية فأرسلوني إلى المعسكر
الذى جئت منه إلى هنا .

* * *

ويحكم محمد رضوان سالم ويحكم عليه .. ومع ذلك فإن السفير البريطانى لا يقتنع بالحكم
برغم قسوته كما تقول هذه البرقية المرسلة من السفير لوزير خارجية بريطانيا
١ - الضابط المصرى محمد رضوان سالم ، من سلاح الطيران الملكى المصرى حوكم
أمام محكمة عسكرية مصرية فقصت بتزليل رتبته وتسريحه من الجيش المصرى وبمعاقبته بالأشغال
الشاقة لمدة ١٥ عاماً .

٢ - وقد تشاورت مع قائد منطقة الشرق الأوسط وقائد سلاح الطيران بالشرق الأوسط حول
ملاءمة هذا الحكم . وكان من رأى الجنرال « السير برنارد باجيت » أن الحكم ليس شديداً فى
ضوء المقاييس البريطانية وان كان يمكن القول بأن جنسية محمد رضوان سالم فضلاً عن مركز مصر
القانونى المعقد فى علاقاتها مع المحور فترة مغادرته لها تعتبر من الظروف المخففة للعقوبة .
ومن هنا فإن الجنرال باجيت يعتبر العقوبة مناسبة .

٣ - ويرى ماريشال الجو السير شارلى مدهيرست أن محمد رضوان سالم لو كان فى سلاح الجو
الملكى البريطانى فإن عقوبته ستكون أقسى بكثير ، ولكن نظراً للوضع الغريب الذى كانت فيه
القوات المسلحة المصرية ، فترة اختفاء هذا الضابط ، فإن ماريشال الجو « مدهيرست » يعتبر
الحكم معقولا .

هموم السفير

أخذ السفير البريطاني يتحين الفرص بلا يأس .
أراد أن يحكم البلاد عن طريق « النقراشى » ، كما حكمها في السنوات الأخيرة عن طريق
« حسين سرى » ، ومصطفى النحاس ، وأحمد ماهر !
ولكن « النقراشى » صعب المراس .

لجأ « اللورد كيلرن » إلى « عبد الفتاح عمرو باشا » السفير المصرى فى لندن - وكان
بالقاهرة - ليكون وسيطاً لدى « النقراشى » يعلمه أسلوب الحكم فى مصر : وهو أن رئيس الوزراء
يجب أن يحافظ على الصلات الطيبة مع السفير البريطانى فى مصر : يستشير ، ويمثل لنصائحه !
تطوع « عبد الفتاح عمرو باشا » للقيام بهذه المهمة : ثم زار السفير ليعرض عليه نتائج مساعيه
الحميدة ووساطته لدى « النقراشى » .

ويتضح من الكلمات الأولى أن « عمرو » حذر « النقراشى باشا » من شكوك بريطانيا نحوه .
فى نحو رئيس الوزراء

قال « عمرو ، لكيلرن » :

« وجدت « النقراشى » مستعداً تماماً لفكرة أن يطرح - كما فعل « أحمد ماهر » - موضوع
المحافظة على الصلة المستمرة بك حتى يضمن وجود الانسجام ... » .

ويقول « كيلرن » فى برقيته لحكومته :

« أخبرت « عمرو باشا » أنى لاحظت ما قام به من جهد طيب ، إذ كان « النقراشى » حريصاً

كل الحرص ، منذ أيام قليلة ، على الحصول على موافقتي ، قبل تعيين مدير عام جديد لبلدية الإسكندرية .

وكان من سخرية القدر أنى - فى هذه المسألة بالذات - لم يكن بوسعى الموافقة فى ضوء ما رأيته . من سمعة سيئة يتصف بها المرشح للمنصب . فإنه كان مؤيلاً للألمان ومعادياً للبريطانيين . خلال الفترات الحرجة الأولى من الحرب .

« وبالنسبة لموضوعات أخرى أبلغت « عمرو باشا » بما سبق أن قلته لوزير الخارجية بشكل غير رسمى تماماً ، حول ضرورة إعادة النظر فى خطأ استبعاد حزب الوفد من (مؤتمر سان فرانسيسكو) .

وإذا كان ذلك ليس داخلاً فى اختصاصى . فإنى أستطيع أن أشم رائحة مشكلة تثار فى الأفق . إذ يعود الوفد إلى مصر فى حين أن حزب الوفد - حزب الأغلبية - مطلق الحرية فى البلد ، دون قيد ، يطلق لسانه انتقاداً وتجريراً .

أخبرنى « عمرو باشا » أن كلا من « الملك فاروق ، وحسين » طلبا منه تأجيل سفره إلى مقر عمله فى لندن حتى نهاية الشهر .

أجبت : إنه كلما بقى فترة أطول لأداء مهمته المفيدة خلف الكواليس كان ذلك أفضل . وتقرير « عمرو » عن أجواء السراى « والنقراشى » ، مشجع بالتأكيد . لكنه يشك كثيراً فى صفات « عبد الحميد بدوى باشا » ، وزير الخارجية الجديد الذى يعتبره ضيق الأفق وغارقاً فى المسائل القانونية .

أطلعت « عمرو باشا » ، ليليلغ « الملك فاروق » ، على الاتجاه العام الذى ساد لقاى مع « على ماهر » .

قال « عمرو باشا » إن « الملك فاروق » ينظر بكل تقدير إلى دوافعى للموافقة على رؤية « على ماهر » . ثم قال « عمرو » : « هناك ثلاثة رجال خطرين فى مصروهم : - على ماهر ، والشيخ مصطفى المراغى ، وحسن نشأت باشا » .

* * *

بدلاً من اللف والدوران رأى « بنكنى تاك » الوزير الأمريكى المفوض أن يحمل كل الإشاعات إلى « النقراشى » ، وإلى « اللورد كيلرن » ، وإلى « أحمد حسين باشا » ، ليعرف الجواب الصحيح من وجهة نظر كل الخصوم ، أوكل الأطراف .

قال « تاك » ، للنقراشى ، كما تقول برقيته لوشنطن :

- جرى أخيراً كلام كثير حول النشاط المزعوم «على ماهر باشا» وهناك إشاعات بأنه قد يتولى أحد هذين المنصبين .

(أ) أن يخلف «حسنين باشا» كرئيس للديوان الملكي .
أو

(ب) يسعى إلى تشكيل حكومة .

رد «النقراشي باشا» بصورة حازمة :

- مسألة أن يصبح «على ماهر» رئيساً للديوان غير واردة . ولا أعتقد أن «على ماهر» نشيط سياسياً ، بصورة خاصة .
وأضاف النقراشي :

- إن «على ماهر» ، بوصفه من رجال الدولة القدامى ، يتمتع بشهرة واسعة . وأى شيء يقوله ، أو يقوم به ، يحظى بتضخمه .

وزيادة على ذلك فإن له أعداء سواء في القصر أو الحكومة .

وبوصفه مستقلاً فمن الصعب عليه ، من الناحية السياسية ، أن يعتمد أو يسعى للحصول على تأييد أى حزب ، أو عدة أحزاب في الحكومة الائتلافية الحالية .

* * *

ولكن «اللورد كيلرن» السفير البريطاني لا يشارك «النقراشي باشا» آراءه .
قال «لتاك» :

- إن «على ماهر» يتآمر سياسياً . ويطل برأسه القبيح من جديد .

أما «حسنين باشا» فنحن «لتاك» وقال :

- «على ماهر» في حالة كئيبة ومرضية تقريباً .

* * *

وتتعدد اللقاءات بين السفيرين .

«اللورد كيلرن» سفير بريطاني في القاهرة .

(وعبد الفتاح عمرو) سفير مصر في لندن ، وسفير «كيلرن» لدى النقراشي !

وصف «اللورد كيلرن» في برقيته رقم ٩٣ لقاءه مع عمرو .

قال :

١ - «زارني «عبد الفتاح عمرو باشا» لتوديعي ، ويعتقد أن بوسعه تأجيل سفره يوماً أو

يومين ، في انتظار وصول « اللورد سويتون » وزير الطيران المدنى البريطانى إلى القاهرة ، إذ ستثار مسائل حساسة خاصة بالطيران المدنى ، تجرى مناقشتها مع « محمود فهمى النقراشى باشا » .
٢ - أخبرته عن آخر المضايقات بالنسبة لتأخير اتفاق الطيران الخاص بنا ، سمعت أن « النقراشى باشا » ينوى تأجيل إقرار الاتفاق لما بعد (مؤتمر سان فرانسيسكو) .
قلت إنى فوجئت بهذا التأجيل - وهو أمر تنقصه الحكمة والعقل - وليس فى مصلحة مصر أو بريطانيا .

وقلت إنى أعلم أن المقترحات الأمريكية وصلت لتوها إلى الحكومة المصرية متضمنة مسائل أخرى مثل - الحرية الخامسة - فى الجو .
وكتبت إلى « النقراشى باشا » ، أحذره من التسرع فى إقرار المقترحات الأمريكية ، حتى تسنح له فرصة إجراء مناقشة وافية للموضوع مع « اللورد سويتون » . . وهذا شئ يدعو إلى الأسف البالغ فإن « النقراشى » وعبد الحميد بدوى - وزير الخارجية - قررا فيما بينهما مزيداً من تأجيل الموضوع .

وقلت « لعمرى » :

- شتان بين هؤلاء وبين « أحمد ماهر » الذى بارك الاتفاق بكل قواه .
قال لى « عمرو باشا » إنه متفق تماماً معى .
وقال إنه سيعاود حث الملك على الوقوف ضد هذا التأجيل ، باعتباره أمراً تنقصه الحكمة .
٣ - قلت « لعمرى باشا » :
- سأتكلم معك بصراحة كاملة .

أعربت له عما يساورنى من قلق على الوضع الراهن . وأخشى أن مصر التى اجتازت الحرب دون أضرار تذكر ، احتفظت بالمغانم ، وتجنبت المغارم ، وانتفخت أوداجها ، وتصورت نفسها فى موقف القدرة على أن تملئ علينا ماتريد .
وقلت له : إن مصر تتصرف حالياً بطريقة ستضطرنا إلى التدخل لتصحيح مسار الأمور ، عاجلاً أو آجلاً .

وقلت له : إن المصريين لن يكونوا معتمدين على العون الأمريكى .
لقد واجهنا منذ وفاة « أحمد ماهر » رجلاً معقداً ؛ إن « النقراشى » لا يرجى منه أى خير .
وقلت : قد تكون « للنحاس باشا » وجماعته عيوبهم الواضحة . بل وربما يكونون قد تخطوا حدودهم ولكنى قادر على مناقشة الأمر بطريقة غير رسمية .

وكنت عادة أصل مع « النحاس » وجماعته ، إلى أساس متفق عليه ، لتسوية الأمور ، قبل إدارتها بطريقة رسمية .

وقلت « لعمرى باشا » مع « النحاس » وجماعته كان بوسعنا دائماً - بشكل عملي - أن نحصل على مانريد فى كبير الأمور ، وصغيرها ، بما فيه رضا وقناعة الطرفين .

أما فى أيامنا هذه ، فما أبعد الليلة عن البارحة ، سواء من ناحية الوضع أو الجو العام . أصبح من الضرورى بذل كل محاولة لتحسس الأرضية قبل السير عليها . أو إرساء أى قاعدة لاتفاق مبدئى

إن مثل هذه المحاولة من شأنها أن تعطى للشئلة الموجودة حالياً - أى « النقراشى » وحكومته - الفرصة لاتخاذ مواقف وطنية والتشدد فى الشكليات التى لاتجدى .

وبهذا يسدون الطريق على إمكانية التوصل لحل مسألة من المسائل وتسويتها عن طريق التراضى خارج الإطار الرسمى .

إن كل ما يواجهنا حالياً من مشكلات ومضايقات أمور هينة ، إذا قيست بالمشكلات القادمة ، مثل قضية الدفاع عن مصر ومستقبل قناة السويس .

مع « النحاس » ، كان بوسعنى الاطمئنان إلى التوصل لاتفاق .

مع « أحمد ماهر » ، كنت واثقاً أن الأمور ستعالج بنظرة رجل دولة محنك .

أما مع « النقراشى » ، وبجانبه « عبد الحميد بدوى » ، فليس لدى ما أركزن إليه ، لسوء الحظ لاسعة الأفق ، ولابعد النظر السياسى . وإنما - بدلا عن ذلك - النظرة القانونية الضيقة ، والنهج الوطنى المتعصب . وباختصار فإن المنظر العام ينذر بالخطر .

٤ - كان « عمرو باشا » على دراية بالعوامل التى ذكرتها ، وكان يشعر أن الجانب المضى الوحيد فى الصورة يكمن فى استمرار الملك ، فى لعب دور مساعد ، فى هذا المجال .

وأبدى « عمرو » - دون أن يمتدح نفسه - شعوره بنجاحه فى إبقاء الملك سائراً على الطريق المستقيم بالنسبة لبريطانيا .

وافقت على ذلك .

وأعرب الملك عن أمله فى أن يواصل « عمرو » دوره من لندن بمساعدة وزارة الخارجية . وقال إنه تم ترتيب أمر الاتصال المستمر « بالملك فاروق » من خلال الحقيبة الدبلوماسية لوزارة الخارجية .

وبهذه الطريقة . . ومع مداومة الاتصال بمستر « سكريفنز » رئيس القسم المصرى بوزارة

الخارجية ، فإن « عمرو » يرجو أن يتمكن من خلال تقاريره المباشرة إلى « الملك فاروق » ، أن يبقى الملك على علم بكل ما يدور . . ذلك أن هناك شيئاً مؤكداً ، وهو أن « عبد الحميد بدوى » ناشأ لم يضع الملك فى الصورة أبداً . ولا يرجع إليه إلا إذا اضطربت الأحوال . وأكدت له أن « سكريفنز » سيكون على استعداد لاستقباله دائماً وإحاطته بفكرة عن الأحداث المحلية التى تجرى بالقاهرة .

* * *

بدأت الولايات المتحدة تطل على منطقة الشرق الأوسط تحاول ورائة النفوذ البريطانى أو مانبقى منه .

وغضبت بريطانيا من ذلك وأصرت على أن تختار مصر بين الولايات المتحدة وبريطانيا . وكان القرار الصائب أو القرار الملزم - فى رأى السفارة البريطانية - هو أن تختار مصر ، وإلى الأبد ، التبعية لبريطانيا .

وظهر التنافس بين لندن وواشنطن على الشرق الأوسط فى مشروع اتفاقية الطيران المدنى . أصر النقراشى على أن يستفيد من التطور الضخم الذى جاءت به الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الجديدة . فى حين أصرت بريطانيا على أن تكون لها السيادة فى الأجواء المصرية حتى الطيران المدنى .

وبدا « النقراشى » ، ومعه « عبد الحميد بدوى » وزير الخارجية ، يضعان العراقيل فى طريق الاتفاقية المصرية البريطانية .

اقترحت بريطانيا إنشاء شركة طيران مدنية تشترك فى تأسيسها شركة الخطوط الجوية البريطانية وبنك مصر ، تقوم بتسيير رحلات منتظمة إلى العواصم التى لاتصل إليها شركة مصر للطيران . وجاء « اللورد فيليب سويتون » وزير الطيران المدنى البريطانى إلى القاهرة . . ولكن « النقراشى » لم يمثل ولم يخضع ؛ وأرجأ بحث الموضوع إلى مابعد تعديل المعاهدة . وكان واضحاً منذ البداية أن « النقراشى » لن يريح المعركة . . بل أنه لم يكسبها لا فى وزارته الأولى ولا فى وزارته الثانية .

* * *

ويشكو السفير البريطانى همومه إلى « السير رونالد كامبل » الوكيل المساعد لوزارة الخارجية البريطانية فبعث إليه برسالة خاصة يقول فيها :

« سقط الوفديون فى الخريف الماضى بسبب حماقتهم بالدرجة الأولى ، ومن حسن الحظ لم

أكن موجودًا بالقاهرة ، مما جعل من السهل تجنب أى هوة بيننا وبين الوفد .
وبالمناسبة - كما لاشك قرأت بين سطور تقاريرى الرسمية - إنه بفضل ذلك ، جنح الوفد إلى
السكون ، وتصرف بحصافة غير معتادة ، (بالنسبة للوفد) خلال الشهور التى مضت منذ إبعاده
عن الحكم .

ولعل الخطأ الوحيد - وهو خطأ فادح - البيان الذى أصدره ضد دخول مصر الحرب .
وهذا البيان أغيب من الغباء نفسه .

وخلف الوفدين « أحمد ماهر » . وهو الرجل الوحيد الذى عقد عليه الأمل فى تحقيق نجاح
معقول .

وضعه القصر فى منصبه وكان يعلم مقدمًا أن بوسعه أن يعتمد على التأييد الكامل من جانب
السفارة البريطانية .

وهكذا سارت الأمور ، وبدا أن الأحوال فى طريقها إلى الاستقرار لفترة قادمة .
أبلغت « الملك فاروق » بكل طريقة ودية أن جلالته ، حين أتى « بأحمد ماهر » وائتلافه ،
أدخل نفسه مباشرة فى الساحة السياسية وهو أمر له - أيضًا - مسئولية الجسيمة .
وقلت إننا جميعًا نرجو أن تحقق هذه الخطوة نجاحًا وأن السفارة ستكون مستعدة بالتأكيد -
من وراء الكواليس - لم يد المساعدة إلى رئيس الوزراء الجديد .
وبدت الأمور فى صورة معقولة .

أحرزت علاقائى « بأحمد ماهر » تقدمًا رائعًا ، وكنا متفاهمين ، نلتقى وتبادل الأفكار ، وسط
أفضل ما يمكن من الأحوال ، وفى ظل جو من التفاهم والتعاون المتبادل .

ثم جاء الاغتيال . وتمت تصفية « أحمد ماهر » العزيز الصغير الذى ارتبطت به بصدق على
امتداد سنوات . وخلفه - كما كان - مقررًا شخص ذو طبيعة مختلفة تمام الاختلاف هو
« النقراشى » .

كان موت « أحمد ماهر » مأساة حقيقية إذ كان - فى رأيى - الرجل الوحيد القادر على حكم
البلاد فى هذه الفترة التى تبدو فترة انتقال . . على أفضل تقدير .

وهكذا وجدنا أنفسنا مع « محمود فهمى النقراشى » وجهًا لوجه ، وقد احتل مقعد « أحمد
ماهر » . « والنقراشى » مجرد مدرس ضيق الأفق غيبى يثير الاستفزاز بعناده ؛ إنه رجل بلا رؤية
ولا كفاءة سياسية أبدًا .

وإذا كان النقراشى ليس سيئًا فيما يتعلق بالالتزامات الأساسية للروابط الإنجليزية المصرية ،

فإنه عديم الكفاءة بالمرّة بالنسبة لمنصب رئيس الوزراء الذى رفع إليه فجأة وبالمصادفة . وأكثر من هذا ليس لدى « النقراشى » من يؤيده فى البلاد لأنه ظل يلعب دور التابع الحزبى خلف « أحمد ماهر » لا أكثر ولا أقل .

أضف إلى ذلك وزير المالية « مكرم عبيد » ، الذى لا يكاد يجاذب رئيس الوزراء الحديث . والمعروف أن « مكرم عبيد » يعمل لحسابه انطلاقة من شىء واحد ، هو روح الانتقام من « النحاس باشا » والوفديين .

وقد صمم « مكرم عبيد » على أن يرى الوفديين بأى وسيلة سجناء خلف القضبان . وكأنما لم تكن هذه الخطة كافية ، أضيف إليها « عبد الحميد بدوى وزير الخارجية - وسوف تذكر » بدوى بالتأكيد منذ أيام خدمتك السابقة فى مصر - وهو رجل قانون على درجة فائقة من الكفاءة والعلم . ولكنه وطنى متطرف ، وهو حريص ، بطبيعته ، وتعليمه ، على أن يدقق النظر فى كل فصله ، وكل نقطة . ويشك أن وراء كل سطر فخاً منصوباً . ومن هنا فالرجل آخر من يصلح مسئولاً عن الشؤون الخارجية .

واستطعت - لحسن الحظ - إبقاء صغيرنا « عبد الفتاح عمرو » - فى مصر لأن « أحمد حسنين يعانى ضعفاً صحياً فأصبح لا يعتمد عليه .

وقد انزوى عن مسرح الأحداث فى نوفمبر الماضى وهو عليل جداً ، وفى رأى أنه يمكن أن يصاب بالمرض فى أى وقت .

واقترح « حسنين » - على - استخدام « عبد الفتاح عمرو » كوسيلة اتصال سليمة إلى الملك الذى يميل إليه بالذات بسبب إجادته لعبة (الأسكواش) ، فى أثناء فترة نقاهة « أحمد حسنين » .

وهذا الترتيب هدية من السماء . وحينما استخدمناه - بانتظام - تمكنا من التغلب على مصاعب كثيرة ماكانت تجد حلولاً لو اتصلنا بشأنها مع الحكومة مباشرة . وتبقى الحقيقة الواضحة وهى أن هذه التركيبة الوزارية من صنع القصر . ومن ثم فهى تأتمر بأمره .

بعد ذلك - ولسوء الحظ - عاد الشك - ذلك الوباء المتفشى فى المصريين ينتصر مرة أخرى . أصبح « أحمد حسنين » يشعر بالغيرة من « عمرو » الذى تبناه - من قبل - لدرجة أن « حسنين تصور ، والغيرة تأكل قلبه ، أن « عمرو » يعمل على خلع كـمستشار دائم « للملك فاروق » .

وعلى هذا تعين على « عمرو » أن يسافر إلى مقر منصبه في لندن برغم أن « حسنين » لا يزال مريضاً غير قادر على العمل

وبدون وجود « عمرو » ، ودوره كمبعوث أو لسان حال لنا مع « الملك فاروق » ، تحركت لأواجه « النقراشي » ومعه « عبد الحميد بدوي » ذلك الرجل الصعب المتصلب .
لقد رأينا « النقراش » على حقيقته . وكم كنت مسروراً عندما قدر لأحد الوزراء البريطانيين - سويتون وزير الطيران - أن يرى ذلك بنفسه عندما كان الوزير في القاهرة وأخذته لمناقشة مسائل الطيران مع « النقراشي » .

لقد عامله « سويتون » بطريقة متعالية ، أرجو أن تحدث فعلها في هذه القضية بالذات ؛ ولكني الآن بصدد توضيح أن هذا هو « النقراشي » ، وهذه هي جماعته التي يتعين علينا أن نتعامل معها في أمور كبيرة حقاً ، مثل الدفاع عن مصر وتعديل المعاهدة وقناة السويس وما إليها . إنها نظرة متشائمة حقاً ، وليس هناك ما يثبت أهمية أكثر منها .
وعلينا أن نستمر بأفضل الطرق الممكنة .

وأظن أن السجلات تبين أن هذا هو أسلوب المعتاد . لكنك لا تستطيع أن تصنع من الحليب باروداً ، بل إن الحليب الذي نتعامل فيه أقل دسماً من الحليب المعتاد .
وقد فكرت بطبيعة الحال فيما عسى أن تكون البدائل . ولست أعرف لهذا السؤال أية إجابة . بل الأفضل ألا أحاول الإجابة في الوقت الحاضر .
وفي رأي أن الوفد يكسب الآن أرضاً جديدة ؛

ولم يتبدل اعتقادي أبداً بأنهم كانوا يتمتعون دوماً بستين في المائة على الأقل من تأييد سكان البلاد ، وسيواصلون مسيرتهم ، تلك ، على حساب ما يفقده الفريق الحالي من تأييد .
وقد تُرك الوفديون ، لحسن حظهم ، دون الانضمام إلى (وفد سان فرانسيسكو) ، مما يعطيهم كامل الحرية في انتقاد أي إجراء يتخذ هناك . وكذلك فإن الغذاء والكساء ومواد التموين الآن أقل من أي وقت مضى .

إن الوفد يبدو وكأنه على مايرام حالياً .
والأفضل لهم أن يبقوا بعيداً عن الحكم فترة من الزمن . فهذا من شأنه أن يؤدي إلى الهدوء .
ويعطيهم وقتاً يراجعون فيه ما ارتكبوه من حماقات وأخطاء . حينما كانوا في الحكم ومن هنا فن الأفضل لهم - في تقديري - ألا يعودوا إلى الحكم إلا بعد فترة من الزمن .
والآن أين يقف « الملك فاروق » من هذا كله ؟

هذا سؤال آخر كبير وإن كنت أعتقد أنه في موقف أسوأ مما يتصوره .
حزب الأغلبية بعيد عن الحكم . والمملك جعل من الوفديين خصومه الألداء .
والبلاد معرضة تمامًا لحدوث قلاقل اجتماعية خطيرة في أى وقت . وقد تهادى الملك في إهانة
متآمر خطير مثل « حسن نشأت » فجعله عدوًا لدودًا .

وعلاقته سيئة مع قريبه « حسين سرى » . وعلاقته « بالملكة » موضع الزثرة ورواة الفضائح .
إن هذه ليست صورة وردية .

لكن هناك جانبًا آخر لهذه الصورة ، فالمملك عمل منذ جرعة الدواء القوية في العلمين - أى
منذ ٤ فبراير وانتصار العلمين - على إضفاء تغيير كبير على لهجته .

وهو الآن تجسيد حي للمودة خصوصًا مع جنودنا البسطاء ، وبالذات رجال الطيران .
وأدى ذلك إلى ميزة كبيرة بالنسبة لنا تمثلت في استعداد الملك - بوحى من عبد الفتاح
عمرو - بأن يلزم أفراد الحكومة الحالية حدودهم حينما طلبنا ، وأن يجبرهم على أن يلعبوا اللعبة
لحسابنا .

ولكن قناة الاتصال هذه نضبت بعد رحيل « عمرو » . وليس هناك من يحل محله إلا
« حسنين » العليل الذى يلزم الفراش .

علاوة على كل ماسبق فإن رجالا صغارًا - مثل « النقراشى ، وبدوى » - لن يتورعا عن
استخدام أى اتجاه أمريكى لتخريب المركز السياسى الممتاز الذى تتمتع به في مصر .
وربما لا يكتفى الخطر في الأحوال الراهنة ، فإنى أمارس دور المراقب الصديق الذى ينتظر تطور
الأحداث .

ولكن اذا عادت مصر ، لتصبح مركزًا أو قاعدة استراتيجية حيوية - حينما يتوسع مجهودنا
الحربى ، في الشرق الأقصى ويزداد ؛ فرما لا يظل سليمًا الاستمرار في اتخاذ موقف المراقب
الصديق المحايد إزاء السياسة الداخلية في مصر .
ومن هنا أعود فأقول إن علينا (أن نتنظر ونرى) .

إنى آسف على هذا الخليط الطويل ولكنى أشعر ألا ضرر من إطلاعك على الطريقة التى أفكر
بها . . . »

* * *

وردد « كيلرن » شكواه . . . ولكن إلى « أحمد حسنين باشا » هذه المرة :
قالت برقيته إلى وزارة الخارجية في لندن :

- ١ - تحدثت طويلا مع « أحمد حسنين باشا » رئيس الديوان الملكي مساء أمس .
- ٢ - ينظر « حسنين » بكثير من الاستهانة إلى رئيس الوزراء الحالى - « محمود فهمى النقراشى » - لكنه يأمل أن يتعلم « النقراشى » ، ويصبح أقل (حنبلية) وأكثر اتساعاً في أفقه . أخبرت « حسنين » عن تجربتنا المثبطة للهمم بخصوص اتفاق الطيران بين مصر وبريطانيا .
- ٣ - قال « حسنين باشا » إنه يستبد به غم شديد بسبب عدم وجود رجال ، يتمتعون بأى قدر من الكفاءة السياسية . وليس هناك دم جديد يبدو فى الأفق . وقال « حسنين » إنه لم يعرف قط مثل هذا النقص الشديد فى الرجال ؛ ومن هنا فإن وفاة أحمد ماهر تعد بمثابة كارثة قومية من الدرجة الأولى .
- ٤ - أخبرته أن أشد ما يقلقنى فى الوقت الحاضر ، أنه سيتعين على التعامل مع رئيس الوزراء الحالى لمعالجة مشاكل كبيرة قادمة على الطريق ، مثل : تعديل المعاهدة ، وقناة السويس . . . إلخ . ومثل هذه المشاكل كان يمكن الاتفاق عليها مقدماً مع « أحمد ماهر » ، وبشكل مفيد ، ووفق أسس معقولة .
- أما أن أحاول ذلك مع « النقراشى » - الذى يسانده « عبد الحميد بدوى » - فلا يبدو أمل فى الحل بقدر احتمال إثارة رد فعل متعصب قومى محكوم بصيغ قانونية جامدة . ولو كان هناك فريق وزارى أكثر استنارة ، لكان المرء يحدوه الأمل فى ملاقات تلك الصيغة البيغائية القائلة (بتعديل المعاهدة) . بل ينطلق الجميع وفق منهج واقعى ، مستمد من الحقائق الثابتة الموجودة ، لمعالجة مشاكل مثل الدفاع الفعال عن مصر ضد العدوان الجوى ، مثلاً ، فى ضوء تجارب الحرب .
- ٥ - وافق حسنين - معى - على أن الحكومة الحالية ينقصها القدر اللازم من الرؤية والقدرة السياسية . وأعرب « أحمد حسنين » عن اعتقاده أن أفضل نهج هو الحكم السليم على الأمور . فالمطلوب - فى رأيه - جعل رأى العام المصرى يفهم أنك حين تكون « موالياً لبريطانيا » فعنائه وبصدق إنك (موال لمصر) . وقال « حسنين » إن ذلك يتطلب تدبيراً عميقاً ، وعملاً إعلامياً سليماً ، الأمر الذى نأمل أن نقوم به فى المستقبل .
- ٦ - ثم طرح موضوع « على ماهر » . وكان رأى « حسنين » قاطعاً ، فى أنه لا ينبغي أن نعود

فتش أبدأ في « على ماهر » ؛ وفضلا عن ذلك « فعلى ماهر » رجل مريض .
وأضاف « حسنين » ، إن « على ماهر » يتآمر حالياً مع « حسن نشأت » ، حول إيجاد حركة
شباب جديدة بالإضافة إلى محاولة إلغاء نظام الأحزاب .
واعتبر حسنين أن عودة الصحفي الأمريكي « جوزيف لينى » أمر مؤسف للغاية لأن « لينى »
سعيد بصلته « بعلى ماهر » وسيبدأ في الدعاية التي تضخم من شأن « على ماهر » ، سواء على
صعيد السياسة المحلية ، أو في الصحافة الأمريكية .

٧ - أعرب « حسنين باشا » ، عن عميق قلقه بالنسبة للأحوال الاجتماعية وما يتردد عن وجود
أنشطة روسية في مصر . وهي أنشطة تعمل بشكل متقن . وحققت بالفعل قدراً من الفعالية .
وقال إنه يتنبأ بحدوث اضطراب داخلي شديد سيكون من الصعب مجابهته خاصة وأن الفريق
الحاكم حالياً ليس مؤهلاً للتعامل مع هذا الخطر .
وأكد أنه من المهم لنا - أى لبريطانيا العظمى - أن تظل مصر في حالة هدوء وأن علينا أن
نبذل ما في وسعنا لضمان ذلك الهدوء .

وقال إن مصالحنا الأساسية تكمن في أن نضع جهودنا لتخفيف ظروف المعيشة عن
الشعب .

وقال إنه يعرف الصعوبات . لعملنا الجديد في هذا الصدد (وكنت قد شددت على موضوع
هذه الصعوبات . وأضفت أن الرأي العام البريطاني على قناعة تامة بأن مصر لم تكتو حقاً بنار
الحرب) .

ومع ذلك فلا بأس أن نعاون في المسائل الحيوية مثل توفير :

١ - الأسمدة .

٢ - الكيوسين .

٣ - الكساء .

ودافع « حسنين » عن أهمية توفير هذه المواد دفاعاً حاراً
وإني مقتنع أنه على صواب . لكنى شرحت له - بالطبع - الصعوبات المتعلقة بعمليات
الشحن . . . إلخ ، وإن وافقته على أن منع عصف القلاقل بمصر ، أمر على غاية الأهمية بالنسبة
لنا .

٨ - أكد « حسنين » اقتراحه ، بأن يبدأ معاونه « حسن يوسف » في مباشرة دوره بوصفه قناة

اتصال غير رسمية مع « الملك فاروق » في أثناء الاعتكاف الصحي المستمر له - أي لحسين - تمامًا كما كان « عمرو باشا » يؤدي هذه المهمة من قبل بنجاح .
وأكد أنه سيكون من غير السليم سياسيًا أن أتصل مباشرة « بالملك فاروق » متخطيًا بذلك الحكومة المصرية في الشؤون والمشكلات اليومية .
وقال إنه في هذه المسائل يمكن جوهر النجاح في الوسيلة ، غير الرسمية ، للاتصال .
٩ - وجدت « حسين باشا » أحسن صحيانًا مما توقعت . ذهن حاضر واستعداد تام للمساعدة . وهو يدرك أنه لو حدثت له نكسة صحية فستكون الأخيرة .
ولهذا سلم بضرورة التخفيف من الأعمال وأن يسمح « لحسن يوسف » أن ينوب عنه مؤقتًا في الاتصال بالسفارة وسأبدأ في تجربة هذا الترتيب » .

* * *

ويلتقي « الدكتور محمد حسين هيكل باشا » بالنقراشي .
قال « هيكل » :

- إن غياب كبار الساسة عن مصر في هذه الفترة الدقيقة من حياة العالم لضرورة له .
وأقترح أن يرأس الوفد المصرى إلى (مؤتمر سان فرانسيسكو) بدلا منك « عبد الحميد بدوى باشا » وزير الخارجية ، وأن يستصحب من رجال القانون أكثر مما يصطحب من رجال السياسة .
رد « النقراشى »

- إني من هذا الرأى وخشيت أن أبادئك به وأنت عضو في الوفد .
وهكذا يسافر « عبد الحميد بدوى باشا » ، ويبقى « النقراشى » لمواجهة مشاكل كثيرة .

* * *

حاول « عبد الحميد بدوى باشا » وزير الخارجية في (مؤتمر سان فرانسيسكو) أن يدمج في ميثاق الأمم المتحدة نصاً بإبطال المعاهدات المخالفة لمبادئ هذا الميثاق .
وكان هدف « بدوى باشا » معاهدة ١٩٣٦ باعتبارها معاهدة بين دولتين غير متكافئتين وفيها لصور ببقاء قوات احتلال بريطانية في مصر .
ولكن يفشل اقتراح « بدوى باشا » .

* * *

ولا يستطيع السفير أن يتجه « للنقراشى » بل يقصد الملك مباشرة .

« برقية رقم ١٣١٩ »

من « اللورد كيلرن »

إلى وزارة الخارجية

بتاريخ ١٣ يونيو ١٩٤٥

- ١ - تصرفت مع « الملك فاروق » بعد ظهر اليوم بناءً على تعليماتكم .
- ٢ - تلقى صاحب الجلالة احتجاجاتى بصورة طيبة للغاية .
- بدأت بتفسير السبب فى أنه من الأفضل أن أتوجه إليه مباشرة فى أمر ، على هذه الأهمية العظمى ، بدلا من الذهاب لرئيس وزرائه .
- لم يرفض جلالته هذا الرأى .
- ٣ - شرحت الخلفية الكاملة للموضوع ، كما كشف عنها ممثلو مصر فى سان فرانسيسكو . اعترف الملك بأنه فى حيرة .
- لقد أكد - الملك - على « عبد الحميد بدوى » قبل سفره إلى سان فرانسيسكو أن يتذكر أنه يتعامل مع عقلية أمريكية وبريطانية ، وأن يكبح جماح عقليته ذات التدريب اللاتينى .
- ٤ - اعترف « الملك فاروق » بأن على مصر الاعتماد دائماً على بريطانيا العظمى . ولكن عليه أن يتذكر وضعه ، كملك دستورى ، لا يستطيع التدخل ، إلا إذا كان على قناعة بأن مصلحة بلاده تتطلب ذلك .
- ذكرته بما يكفى ، من الإلحاح ، بأنه يتعين إيقاف أى مسعى غير متعقل لتعديل المعاهدة بصورة سابقة لأوانها . وأتينا نتطلع إليه بثقة ليفعل ذلك .
- وفى إشارته لأبيه ، « الملك فؤاد » ، أبلغنى جلالته شيئاً أكد لى أنه لم يكشفه على الإطلاق من قبل وهو أن « الملك فؤاد » قال له إنه على مدى الخمسين عاماً القادمة لابد أن يرتبط مصير مصر ببريطانيا العظمى . ويجب أن تعتمد ، عليها ، مصر دائماً ، والآن وقد انصرفت عشر سنوات من السنوات الخمسين فإنه - أى « الملك فاروق » - يشارك والده ، رأيه ، بصورة صادقة للغاية .

... وهموم الأمير

تغير الموقف تمامًا في بريطانيا
في أبريل عام ١٩٤٥ طلب حزب العمال إجراء انتخابات عامة .
وكان « ونستون تشرشل » يرأس حكومة ائتلافية تضم وزراء من حزبي المحافظين والعمال .
وجرت الانتخابات يوم ٥ يوليو . وأرجئ إعلان النتيجة حتى يصل فرز أصوات القوات
البريطانية المحاربة والمتشرة في كل مكان .
أعلنت النتائج النهائية يوم ٢٦ يوليو ففاز حزب العمال . وهزم المحافظون واضطر « ونستون
تشرشل » إلى الاستقالة برغم أنه كسب الحرب .
وتولى « كليمنت أتلي » زعيم حزب العمال رئاسة الوزارة يوم ٢٦ يوليو ١٩٤٥ فأُسند وزارة
الخارجية ، في اليوم التالي ، إلى « أرنست بيكن » .

* * *

حشد « كيلرن » كل أصدقائه لإبلاغ « بيكن » . أو للكتابة في صحافة بريطانيا . بأن الأمل
في نجاح أية مفاوضات مع مصر بنسبة واحد في الألف .
وحشد زعماء مصر جهودهم ومجاملاتهم للتقرب إلى حزب العمال .
من مصيفه في لبنان بعث « إسماعيل صدقي » رئيس الوزراء السابق إلى مجلس النواب ببرقية
قال فيها « إن السياسة القديمة ستخلي الميدان لاتجاه جديد يرمى إلى خدمة الشعوب جميعاً
وقال « صدقي » الآن وقد تهيأ جو من التسامح السياسي ، فأقترح على المجلس أن يطالب

الحكومة . بل يطالب الأحزاب بالعمل بدون توان على تصفية مسألتى الجلاء والسودان
وفى القاهرة قالت صحيفة « البلاغ » الوفدية : إن حزب العمال كان دائماً قريباً منا ولازال
مستعداً للاستماع إلينا

ومزق بعض الجنود البريطانيين فى أحد بارات حى الأزيكية صورة « تشرشل » تعبيراً عن
أملهم فى أن يكون سقوطه بشيراً بانتهاء هذه الحرب الطويلة .

* * *

أخذت الصحف المصرية ، لأول مرة ، تهاجم اللورد . . صراحة وبغف .
كتب « إحسان عبد القدوس » فى مجلة « روز اليوسف » يقول تحت عنوان « الرجل الذى
جب أن يذهب »

« من حق مصر أن تطالب بسحب فخامة « الرايت أو نورابل لورد كيلرن » السفير البريطانى
لخالى من منصبه وإبداله بغيره . فقد فشل فى مهمته لأنه لم يستطع أن يقنع نفسه بأن مصر بلد
مستقل ذات سيادة ! !

وقد استقبلت مصر سعادة « اللورد كيلرن » عندما وصل إليها لأول مرة استقبالا كريماً .
وبدأ الرجل بالفعل بسياسة جديدة ، فتفاهم مع حزب الوفد الذى كان دائماً ألد أعداء
الإنجليز ، ثم فتح باب المحادثات لتصفية العلاقات بين البلدين .

وانتهت جهوده بعقد المعاهدة ، وأصبحت إنجلترا بالنسبة لنا صديقة حليفة عزيزة . وخرجت
لمعاهدة على العالم . فدهش العالم وكتب فى أكثر من كتاب وفى أكثر من صحيفة . أن إنجلترا
(ضحكت) على مصر ، وأن الزعماء المصريين مغفلون !

وأفقتنا نحن من سكرة الأمل وأعدنا قراءة المعاهدة فأخذنا نلول ونلطم الخدين .
ولكننا رضينا بها (وشريناها) مادامت الغلطة غلطتنا ومادما مغفلين !
المهم أن صديقنا وصديق زعيم الأغلبية فىنا ، لم يستطع أن يفرق بين مركزه قبل المعاهدة
ومركزه بعد المعاهدة .

وكان جنبه قبل المعاهدة مندوباً سامياً ، وأصبح بعد المعاهدة سفيراً ليس إلا ، أى لا تتعدى
حقوقه وسلطاته ، حقوق وسلطات « فخامة محمود جم » سفير إيران فى مصر إلا فيما نص عليه
البروتوكول .

فهل مركز « اللورد كيلرن » بيننا هو مركز السفير ؟ ؟
أبدًا ، بل إنه أعطى لنفسه حقوقاً فاقت حقوق المندوب السامى فى بلد مستعمر (يفتح

الميم) . والرجل الذى يقتحم قصر عابدين على رأس فرقة من الدبابات ، ليس سفيراً ، ولا مندوباً سامياً . إنما هو قائد لجيش معتد !

وقد لا يكون من اللياقة الدبلوماسية أن نعدد مدى أخطاء السفير البريطانى فى حق استقلالنا . ونعدد الإنذارات الشديدة اللهجة التى أرسلها إلى حكوماتنا المختلفة أو نبين خطورة الصداقات التى تربطه ببعض رجالنا .

وإنما نحن على استعداد لأن ننسى كل ذلك . وأن نبدأ صفحة جديدة فى تاريخ العلاقة المصرية الإنجليزية ، ولكننا لانستطيع أن ننسى طالما أن وجه فخامته بطل علينا .
احتج اللورد على هذا المقال فصدورت « روز اليوسف » وقبض على « إحسان عبد القدوس » ، « مرت النيابة بحبسه ٤ أيام فى سجن الأجانب ولما أفرج عنه عينته والدته السيدة « روز اليوسف » رئيساً لتحرير المجلة وعمره ٢٥ عاماً !

كانت مصر ضعيفة لاتستطيع أن تغير السياسة البريطانية فى السودان ، أو تحقق وحدة وادى النيل .

أراد الوفد أن يعيد تجربة « سعد زغلول » عندما زار مع « عبد العزيز فهمى » وعلى شعراوى « السير « رونالد وينجيت » المعتمد البريطانى يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ليطالبوا باستقلال مصر . وكانت هذه الزيارة مقدمة لثورة ١٩١٩ ، وأطلق على ذلك اليوم ، (عيد الجهاد) . قدم الوفد فى يوليو ١٩٤٥ مذكرة إلى السفير البريطانى لانسحاب القوات البريطانية وتحقيق وحدة وادى النيل .

واعتقد الوفد أن ماجرى عام ١٨ ، سيتكرر عام ١٩٤٥ ، وأن الشعب سيؤيد الوفد ويتظاهر خلفه ويثور وراءه .

وأراد الوفد أن يثبت للجميع أنه المتحدث باسم الأمة والمعبر عن آمالها .
وفى عام ١٩١٨ عامل « حسين رشدى باشا ، سعد زغلول » ، باحترام بالغ وطلب من الإنجليز السماح « لسعد » بالسفر إلى باريس لحضور مؤتمر الصلح .
ولكن « النقراشى » لم يفعل ما فعله « حسين رشدى » ، ولم ينظر للوفد إلا على أنه حزب معارض .

وكان هذا هو نفس تصرف « كيلرن » ، والإنجليز .

ويعلن « النقراشى » فى مجلس الشيوخ أن مصر أقامت الدليل على حفظها العهد .
ونصرت حليفتها ، وأبليت فى ذلك أحسن البلاء . وبذلت من المعونة لقضية الديمقراطية

« اعترفت الأمم بجليل قدره . وليس فوق ذلك كله سبب أكثر تبريراً لإنهاء القيود التي أحاطت باستغلال البلاد .

ولكن « أرنت بيفن » يتخلص من الحرج بالمناورة والتأجيل . صرح بأن « مسألة إعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ ستكون موضع بحث الحكومة البريطانية في الوقت المناسب ، بروح الصداقة وتقدير المصالح المشتركة » .

وبرغم ذلك وقبل أن يكرر « النقراشي » كلماته في خطبة العرش ، أسرع « كيلرن » إلى « حسنين » يسأله عن محاولات رئيس الوزراء تعديل المعاهدة ، ويشكو إليه .

ويكتب « كيلرن » إلى لندن في ٦ أغسطس البرقية رقم ٢٢٤ :

« زارني « أحمد حسنين باشا » وتحادثت معه طويلاً في السياسة المحلية .

١ - أولاً موضوع « عبدالفتاح عمرو باشا » :

قال « حسنين » إنه لا يتوقع أن يستمر « عمرو طويلاً في منصبه كسفير في لندن . « وعمرو باشا » نفسه لا يريد ذلك ، وعنده اهتمامات كثيرة في مصر .

وكرر « حسنين » أنه ينتظر أن يخلفه في رئاسة الديوان الملكي « حسين سرى باشا » . وذلك في رأيه ، تعيين سليم ، وأمله أن أتفق معه في ذلك .

٣ - وافقته بكل تأكيد . لكنني آسف إذا كان « حسنين باشا » يشعر أنه سيضطر لترك منصبه بسبب الاعتبارات الصحية ، من تلميح « لحسين باشا » في سياق حديثه ، لن أدهش إذا عين « حسنين » سفيراً في لندن ، وسيكون هذا - في رأيي - تعييناً سليماً .

٤ - انتقلنا إلى السياسة المحلية وأعرب - وأعتقد أنه صادق - عن شعوره بالرعب عندما أخبرته أن اتفاقية الطيران المدني لا تزال تكتنفها خلافات حادة كثيرة

وهذا يرجع إلى ما يتصف به رئيس الوزراء المصري الحالي من ميل إلى التعويق وعدم الاستجابة .

ولما كان البرلمان المصري سينفض غداً (٧ أغسطس) ، فإن ذلك من شأنه أن يؤجل المسألة حتى عودة البرلمان إلى الانعقاد في نوفمبر القادم .

وعد « حسنين باشا » ببحث المسألة مرة أخرى .

٥ - ثم تبادلنا الآراء حول الوضع الحالي واتفق معي على أنه وضع ميثوس منه .

والمح إلى أن الحل قد يكون في تعيين « شريف صبرى باشا » رئيساً للوزراء .

وسألني عن رأيي في ذلك ؟

أجبتة :

- لا بأس به فهو رجل نظيف اليد على علاقة طيبة بجميع الأحزاب يتمتع بخبرة إدارية ، وإن كان رجلاً ضعيفاً . . . كما أعتقد .

وقلت إن علاقة « شريف صبرى » بالوفد ، وبجميع الأحزاب الأخرى ، طيبة . وهو خال الملك ، ووصى سابق على العرش .

وذكرت « حسنين » بما قلته « للملك فاروق » أخيراً ، من أنه ليست لدينا أية نية أو رغبة للاشتغال - يقصد التدخل - بالسياسة المصرية الداخلية . ولكن جلالته أول من يعترف بأن رئيس وزرائه لابد أن يحوز ثقة الحكومة البريطانية . وهو شعور وافق عليه جلالته تماماً . ومع انتظار تعديل المعاهدة يصبح من الضروري أن يكون على رأس الحكومة شخص مؤهل لمناقشة مثل هذه المسألة الحيوية بطريقة سياسية ومتعاونة . فإذا تيسر وجود شخص كهذا في الحكم ، فلن يصبح من الصعب التوصل إلى تفاهم حول قضية « إن الدفاع عن مصر مصلحة مشتركة بين الطرفين ولا بد من معالجتها على أسس واقعية » .

وإذا تم ذلك يصبح من السهل على كلينا أن نعرض احتياجاتنا المشتركة في إطار (ميثاق سان فرانسيسكو الجديد) .

وقلت (للملك) « إن ذلك سيصبح مستحيلاً مع وجود « النقراشى » في الحكم . أما مع وجود « شريف صبرى » فإني أتصور أن الأمر ينطوى على قدر معقول من الأمل » . ومن هذه البرقية يتضح أن السفير أبلغ الملك بأن « النقراشى » عقبة أمام المفاوضات !

* * *

ملأت الإشاعات الكثيرة .. جو السياسة المصرية !

وقصد « بنكنى تاك » القائم بالأعمال الأمريكى إلى رئيس وزراء مصر يسأله :

- هل مسألة تعديل معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا قيد البحث ؟

رد « النقراشى » بالإيجاب وقال :

- أتوقع أن تبدأ المناقشات حول ذلك قريباً .

ويصاب « تاك » بالدهشة الشديدة ، فإن « كيلرن » يستبعد في أحاديثه مع « تاك » أن (يجرؤ) « النقراشى » على طلب تعديل المعاهدة .

ويحاول الوزير الأمريكى المقوض أن يعرف الحقيقة النهائية ، من السفير البريطانى .

« برقية رقم ٤١٤ »

من « بنكنى تالك »

الوزير المفوض الأمريكي

إلى وزير الخارجية في واشنطن

استعرضت الموقف السياسى الراهن فى مصر مع السفير البريطانى .

قال « اللورد كيلرن » إن حكومته متفقة مع توصياته بالامتناع عن التدخل فى الموقف السياسى غير المستقر ، إلى حد ما ، فى مصر .

وقد حذرت وزارة الخارجية البريطانية من أنه إذا قامت حكومة « النقراشى » الحالية بأى خطوات لتعديل معاهدة ١٩٣٦ ، فإن المعارضة الوفدية ستقضى على هذه الخطوات تمامًا . وباختصار يشعر بأن الحكومة المصرية الوحيدة المؤهلة بشكل صحيح للتعامل مع مسألة التعديل الشائكة ، يجب أن تتألف من كافة الأحزاب ، بما فيها الوفد .

وقال السفير البريطانى إن مبعوثاً وفدياً أبلغه فى ٢٢ يوليو أن « النحاس باشا » رئيس الحزب ورئيس الوزراء السابق ، كان يرغب فى أن يرسل إليه خطاباً مفتوحاً لينقله إلى الحكومة البريطانية حول ردود فعل الوفد إزاء الموقف السياسى الراهن ، وإزاء تعديل المعاهدة .

رد « اللورد كيلرن » بعدم رغبته فى تلقى أى رسالة من هذا النوع من « النحاس باشا » لأنها ستضمن بالتأكيد هجوماً على حكومة « النقراشى » التى يحتفظ البريطانيون بعلاقات ودية معها . ووافق السفير أخيراً على نقل الخطاب المقترح إلى حكومته ، بشرط عدم الإعلان عنه ، بأى شكل ، كما حصل أيضاً على تصريح من وزارة الخارجية البريطانية ، بأن يقر بصورة موجزة وغير ملزمة ، بالخطاب .

وقرأ لى « اللورد كيلرن » الخطاب الذى اتفق كلانا على أنه متهادن ومعتدل بصورة تبعث على الدهشة .

أكد « النحاس باشا » - فى خطابه - ضرورة تعديل المعاهدة وأوضح - دون أن يستخدم هذه الكلمات بالتحديد - إن أى مفاوضات للتعديل ينبغى أن تتولاها حكومة ممثلة للشعب المصرى .

ويرى السفير أن الحجج التى ساقها « النحاس باشا » تؤيد توصياته التى تقدم بها إلى وزارة الخارجية البريطانية - وهى أنه لا يمكن تعديل المعاهدة ما لم تصر وزارة الخارجية البريطانية - مثلاً - فعلت عام ١٩٣٦ - على أن تجرى المفاوضات مع حكومة تمثل فيها كافة الأحزاب السياسية . وفى تعليقه على الوضع الراهن ، أشار السفير إلى أن أفضل ردود فعل « النقراشى باشا » ، هى

ردود سلبية ، ولا يتمتع برضا السراى ، أوبرضا البلاد بوجه عام .
وتظهر على الملك علامات تدل على نفاد الصبر إزاء الحكومة الحالية ، التى يعد مشولا إلى حد ما ، عن توليها الحكم .

وفى هذا الصدد قال السفير : إن دواعى الانتقام الشخصى استمرت بين النقراشى ومكرم عبيد ، كما أن علاقات بدوى باشا مع مكرم عبيد يمكن أن توصف بأى شىء إلا الصداقة .
وسألت اللورد كيلرن من - فى رأيه - يرأس حكومة معدلة ، يمكن أن تضم الوفد .
وأشرت إلى حسين سرى باشا .
وافق على اقتراحى .

وقال إنه علم من مصدرين موثوق بهما أن الملك استطلع رأى « سرى باشا » مؤخرا فى هذا الصدد .

وأضاف أن « سرى باشا » على علاقات طيبة مع الوفد .
ومعلومات السفير تتفق مع ما قاله لى « سرى باشا » منذ بضعة أسابيع .
فى ذلك الوقت قال « سرى » إن الملك استطلع رأيه . ولكن « سرى » لن يلزم نفسه إلا إذا شعر بأن الموقف السياسى أصبح جادا بمايكفى لأن يتولى الحكم .
ونشأ لدى انطباع من ملاحظات السفير ، بأن حكومته ، قد تولى اهتماما بإمكانية وزارة يرأسها « حسين سرى » . وهى الوزارة التى يمكن . إذا ضمت عناصر وقدية . أن تشكل حكومة مقبولة لبريطانيا العظمى لإجراء مفاوضات لتعديل المعاهدة .
وأكد الوزير من جديد سياسة (رفع الأيدي) - أى عدم التدخل - وأكد أنه لن يلعب أى دور مباشر ، أوغير مباشر ، للتأثير على تغيير فى الحكومة فى مصر .
وتأييدا لهذه السياسة ، قال إنه رفض أخيرا أن يستقبل « النحاس باشا » ، فى السفارة عندما أراد أن يقدم له الخطاب السابق .

وعلق « اللورد كيلرن » بشىء من المرارة على استمرار عجز وعدم فعالية الحكومة الحالية .
إن الانتصار الساحق الذى أحرزه حزب العمال فى إنجلترا أدى بصورة طبيعية إلى إثارة تكهنات حول بقاء « اللورد كيلرن » فى مصر .

فن المعترف به ، بوجه عام أن « المستر تشرشل » ، كان أقوى الذين يسيطون حمايتهم عليه .
وسيصلى السفير فى أغسطس الحالى إلى سن التقاعد ، وهى الخامسة والستين فى السلك الدبلوماسى البريطانى .

عقد « الأمير محمد علي » مؤتمراً صحفياً أعلن فيه أن بريطانيا مشغولة ، ولا وقت عندها تخصصه لمصر والشرق الأوسط .

ويحاول « بنكني تاك » أن يعرف مزيداً عن الصورة السياسية من ولي العهد « الأمير محمد علي » . فذهب يستمع إلى هموم الأمير ... ولي العهد ..
« برقية رقم ١١٧٦

إلى وزير الخارجية في واشنطن

في ٢٦ نوفمبر ١٩٤٥

قمت اليوم بزيارة صاحب السمو الأمير « محمد علي » : وكان ، على عادته ، ثنائياً جداً . غطى كلامه عدة موضوعات ، منها رحلته الأخيرة إلى إنجلترا ، ومحادثاته مع ملكي اليونان ويوغوسلافيا ، والخطر الروسي المتزايد ، والأنشطة الروسية في إيران ، والديموقراطية الأمريكية البرازيلية ، وعددًا كبيراً من الموضوعات .

وملاحظاته حول مصر تستحق التسجيل .

بدأ هذه الملاحظات عندما ذكر أنه قال « لهم » في إنجلترا إنه إذا لم تساند إنجلترا الملوك الشبان ، في العراق وإيران ومصر . فإنهم لن يبقوا طويلاً على عروشهم .
قاطعه بقولي :

— يبدو أن صاحب الجلالة « الملك فاروق » يتمتع بشعبية عظيمة في بلاده .

أجابني « الأمير محمد علي » بقوله :

— إنهم جميعاً يطالبون بخروج الجيش البريطاني من مصر . وما أن يخرج ستري طول الفترة التي سيقاها « فاروق » على العرش .

إن كتلة كبيرة من شعب هذا البلد تنتظر اللحظة المناسبة للسلب والنهب . فإذا ذهب الجيش البريطاني فلن يوجد ما يوقفهم .

وفي هذه اللحظة من سيصل إلى الحكم .

وتحسر الأمير على انعدام الحزم في الحكومة الحالية ولدى الملك .

وقال إن شباب اليوم يريدون كل ملذات الملك دون تحمل تبعاته .

وأشار إلى حديثه مع « تشرشل » . وما أبداه رئيس وزراء بريطانيا من أسفه ، لأن أحوال

الفلاحين لم تتحسن ، خلال الثلاثين عاماً الأخيرة .

وقال « الأمير محمد علي » إنه قال « لتشرشل » إن دخل مصر خلال السنوات الثلاث الأخيرة

ارتفع من ٣٩ مليون جنيه سنوياً إلى ما يقرب من بليون جنيه .
وبمعنى آخر كان من الممكن تحويل ٦٠ مليون جنيه لتحسين أحوال الفلاحين . ولكنها (بددت
وضاعت) .

وتحدث عن الفساد في المحاكم . وكيف يرفض القضاة الإقامة في المدن والمراكز الصغيرة .
وتقاطروا جميعاً على القاهرة .

وقال إن شوارع القاهرة على نفس القدر من القذارة الذي كانت عليه منذ ٦٢ عاماً حين بلغ
سن المراهقة .. ولا تزال مليئة بالمتشردين والشحاذين .
وزعم أنه أوضح ذلك للحكومة . وقال إنها لم تفعل شيئاً لأن أعضاءها يسعون للحصول على
الشعبية ولا يرغبون في إدانة أحد .

سألت سموه عن الحل فأجاب بقوله :

- لا يمكن تحقيق إنجاز إلا باتخاذ موقف قوى .

وقال إنه اقترح على الحكومة كلما عثرت على صبي صغير يتسول في الشوارع أن تتوجه إلى
والديه وتسألها عن السبب في عدم تشغيله وتركه يتسول .
وأوصى - الأمير - على سبيل المثال - أن يتم ترحيل مائة أسرة ممن يضبط أطفالهم يتسولون إلى
السودان .

فإذا حدث ذلك انتشرت الأنباء في القاهرة . وعلى الفور تخلو الشوارع من الأشخاص المسيئين
للسمعة .

ومن الوسائل التي اقترحها الأمير لمنع المشاة من المشي وسط الشوارع ، أن يعلن أن السائقين
ليسوا مسئولين عن إصابة أى شخص من المشاة .

* * *

ويكشف « كيلرن » عن نواياه ضد « النقراشي » ، وحققه على مصر ، في حديث مع « بنكني
تاك » الوزير الأمريكي المفوض .. وذلك بعد عودة « كيلرن » من مؤتمر سفراء بريطانيا في الشرق
الأوسط في ١١ نوفمبر .

ويدور الحديث على ضوء ما جرى في لندن

بدأ الحديث بسؤال من الوزير الأمريكي :

- كيف وجدت الأحوال في مصر ؟

أسهب « كيلرن » في الكلام

قال :

— « النقراشى » ليس الرجل المناسب لمنصب رئيس الوزراء ...
فهو ليس كبيرًا بما فيه الكفاية . وليس قويًا . وردود فعله ، فى أحسن أحوالها ، تافهة .
وأبدى « كيلرن » استياءه من كل هذا الكلام عن إخراج القوات البريطانية من مصر والعجلة
لتعديل معاهدة عام ١٩٣٦ .

وأضاف « كيلرن » :

— لقد قلت هذا « للنقراشى » منذ يومين .
ولا أعرف صراحة ماهى خططنا بالضبط .
وليست هناك حاجة إلى هذه العجلة الكبيرة حتى ديسمبر ١٩٤٦ — أى طبقًا لنصوص معاهدة
١٩٣٦ بأن التعديل يجوز بعد ١٠ سنوات من التوقيع — فإن ذلك يثير الجاهير بصورة دائمة .
إن هذه المطالب الصاخبة صناعية بالكامل . ولا تدبرها سوى هذه الحكومة .
رد « بنكنى تاك » :

— لقد أوضحت « للنقراشى باشا » منذ أيام أننا ، أيضًا ، نرى أن أحداث الشغب الأخيرة ،
وما تودى إليه ، خطيرة للغاية .
والمح « اللورد كيلرن » إلى أن هذه خطوة حكيمة .
وواصل تأكيده قائلًا :

— إن « النقراشى باشا » ليس رجلاً قويًا ، وهو وطنى إلى حد التطرف ، وليس من السهل
التعامل معه .
وأضاف « كيلرن » :

— خلال مقابلتى « للملك فاروق » منذ أيام وجدت جلالة فى حالة معنوية عالية .
وقال « اللورد كيلرن » :
— إن الملك يرتفع حقيقة إلى مستوى مسؤولياته . وسبق أن أخبرته منذ سنوات أنه إذا وجه
عجلة القيادة فى طريق مئبد ، فستكون لديه الفرصة لحكم عظيم ومجيد .
ويقدم « بنكنى تاك » مفاجأة ، « اللورد كيلرن » .
قال :

— شكًا كثير من رجال الأعمال الأمريكيين فى مصر ، من أن صغار المسئولين البريطانيين
يحاولون إبعادهم عن هذا الجزء من العالم ومحاربونهم حتى النهاية .

رد « كيلرن » :

- علمت بذلك . وقلت لهم في لندن إن هناك مجالا لكل من الأمريكيين والبريطانيين .. في مصر .

وقال :

- بطبيعة الحال توجد مصالح بريطانية معينة ثابتة هنا أجد من واجبي حمايتها . ولكنني أعلم أن هناك مجالا لنا معاً .

وبالنسبة لمسألة إبعادكم فإن هذا آخر شيء في الدنيا نرغب في عمله .

وعندما كان « بنكني تالك » يهم بمغادرة السفارة البريطانية قال « كيلرن » :

- أؤكد لك أنني أقف في صف التعاون الأنجلو - أمريكي .

وأضاف :

- تستطيعون الاعتماد علىّ دائماً لأن أيدينا متعانقة فوق البحر .

* * *

وتستمر الدسائس ضد « النقراشي » ووزير خارجيته « عبد الحميد بدوى » .

بعث السفير البريطاني إلى حكومته - برقية أخرى - يوم ٥ ديسمبر تقول :

« أبلغنا عميل بالقصر أن « عبدالفتاح عمرو باشا » سفير مصر في لندن ، قال له بصفة

شخصية : إن « عبد الحميد بدوى باشا » وزير الخارجية ، قال « لعمرو » : إن الطريقة الوحيدة

للتعامل مع البريطانيين هي أن تكون فعالاً معهم .

وقد خلقت البرقيات الواردة من لندن بأن « عبد الحميد بدوى باشا » وقف مع الروس

ضدنا - في مسألة لجنة الوصايا المؤقتة - بعض الحساسية هنا . وخاصة أن ذلك حدث في

الوقت الذي ترغب فيه مصر الدخول في مفاوضات مع بريطانيا العظمى لتعديل المعاهدة .

ويعتقد العميل أن هذا قد يكون أسلوب « بدوى » في التعامل بطريقة « فعالة » مع

البريطانيين وأنه من الأفضل إبعاده قبل أن يسبب مزيداً من الضرر » .

* * *

وكان اليومان الأخيران من عام ١٩٤٥ حبالى بالأحداث المتلاحقة .

عين « الشيخ مصطفى عبدالرازق » وزير الأوقاف - وهو حر دستوري - شيخاً للجامع

الأزهر .

وعدل قانون الأزهر ليسمح بهذا التعيين .

ويستقبل عمداء كليات الشريعة واللغة العربية وأصول الدين بالأزهر « الشيخ إبراهيم حمروش » ، « والشيخ عبد المجيد سليم » . « والشيخ مأمون الشناوى » احتجاجاً على هذا التعيين وتعديل القانون .

والجدير بالذكر أن رجال الدين المستقلين الثلاثة أصبحوا بعد ذلك شيوخاً للأزهر .
ويجتمع مجلس الوزراء يوم ٣٠ ديسمبر ويقرر نذب وزير آخر من حزب الأحرار الدستوريين -
« أحمد عبد الغفار باشا » وزير الزراعة - لتولى أعمال وزارة الأوقاف .
 ويفقد حزب الكتلة أحد وزرائه ب وفاة « راغب حنا بك » وزير الدولة .
 وطلب « مكرم عبيد » أن يُعيّن وزير جديد بدلاً من « راغب حنا » ، وأن تسند للوزير الجديد
وزارة معينة ولا يكون مجرد وزير للدولة !
 وتتجه أنظار الأحزاب المشتركة في الحكم إلى « محمود فهمى النقراشى » ، لترى كيف سيعدل
وزارته .
 وتتطلع أنظار الإنجليز إلى « النقراشى » ، أيضاً ، تحاول أن تبين ملامح التعديل ، وهل يؤدي
إلى دعم الوزارة أم يزيد لها ضعفاً .

* * *

بدأ الصائدون يلقون شباكه حول منصب رئيس الوزراء ...
« على ماهر باشا » يطالب في مجلة « المصور » بالوحدة الوطنية ويقول : إن المناصب وسيلة ..
لا غاية .
 وترجمة هذا الحديث أنه لابد من وزارة للوحدة الوطنية ، ولابد أن يرأسها « على ماهر » !
 ويقول « على ماهر » إنه لابد من تأليف هيئة المفاوضات من كل الأحزاب بما فيها الوفد ،
 كما حدث عام ١٩٣٦ عندما كان « على ماهر » رئيساً للوزارة !
 « وعبد الفتاح يحيى باشا » رئيس الوزراء السابق عامى ١٩٣٣ ، ١٩٣٤ ورجل « الملك
فؤاد » الذى أرغمه الإنجليز على الاستقالة يقول : لا يمكن إشراك الوفد في الحكم إلا إذا برئ
وزرائه المتهمون بالانحراف واستغلال النفوذ .
 ويقول إن الانتخابات لا يمكن أن تجرى قبل ذلك ، بل بعد براءة رجال الوفد ؛ في حين أن
رجال الوفد لم يقدموا للمحاكمة ، ولم يحقق معهم أحد !
 وهدف « يحيى باشا » أن يقول للملك مصر إنه يؤيد محاكمة « النحاس » ، وإنه مع الملك ضد
الوفد وضد الإنجليز كما فعل عام ١٩٣٤ ، وإنه - أى يحيى باشا - يصلح للعودة إلى الحكم !

« وسيف الله يسرى باشا » - الرجل الذى لم يتول رئاسة الوزارة أبدًا ، ومع ذلك رشح لها أكثر من مرة - يطالب فى صحيفة الأهرام بانتخابات جديدة .

وترجمة هذا الحديث أن « يسرى باشا » يرأس الوزارة التى تجرى الانتخابات .

وشباب الوفد ومثقفوه اليساريون « الدكتور محمد مندور ، والدكتور عزيز فهمى » يهاجمون الإنجليز ويتهمون بريطانيا بأنها لاتزال تتبع سياسة « اللورد كرومر » الاستعمارية .

أما حزب الوفد فيكتفى بمهاجمة حكومة « النقراشى » !

وينحطب « حفى محمود بك » ، وزير التجارة والصناعة وشقيق زعيم حزب الأحرار الراحل « محمد محمود » ، وهو من رجال الحزب اللامعين فيطالب بتعديل قانون الانتخابات بحيث لا يعطى صوته إلا المتعلم الناضج .. الذى يستوفى شروطاً معينة .

وهدف « حفى محمود » ألا يعطى حق الانتخاب للجميع ، فالوزير الدستورى يخشى أن تجرى الانتخابات فيفوز الوفد .

بل إن « حفى محمود » ، يلتقى « باللورد كيلرن » ويدور بينهما حديث ، يظن وزير التجارة أنه شخصى ، ولكن السفير يبعث به إلى لندن فى البرقية رقم ٥٠ .

قال :

« تحدث « حفى محمود » بصراحة تامة عن رئيس وزرائه الذى وصفه بأنه طفل فى السياسة بين « مكرم عبيد ، وبدوى باشا » .

ويعتبر الوزير ، « النقراشى باشا » ، رجلاً ضعيفاً جداً والمشكلة ، أنه لا يوجد بديل واضح له .

وسألنى إن كانت لدى فكرة ؟ .

رفضت الانزلاق إلى إبداء رأى ، لأنها مسألة داخلية بحثة لا تهمنا .

ذكر الوزير اسم « صدقى باشا » فقلت إنه من الصعب احتمال حصوله على تأييد شعبى . واعترف الوزير بأن سجل « صدقى » كان سيئاً .

ولكن المطلوب - من وجهة نظره - رئيس وزراء محايد لتجميع كل الأحزاب معاً .

وأشار الوزير إلى مباحثات المعاهدة المحتملة .

وسألنى : ما هو الموقف ؟

أجبت ، إنه كعضو فى الوزارة يجب أن يعرف أكثر منى ؟ فهل يمكنه أن يقول أى شىء .

قال إنه ليست لديه فكرة حول اتجاه آراء النقراشى .

وكما نعرف جميعاً فإن « حفنى محمود » وزنه ضعيف : ولكنه عضو فى الوزارة .
وقد فكرت فقط فى تسجيل أقواله !

* * *

ويحاول « النقراشى » وسط هذا كله أن يضع أسلوباً جديداً للحكم ، يصونه .
أعلن أن الحكومة تعد قانوناً يمنع أى وزير سابق من عضوية مجالس إدارة الشركات إلا بعد
عامين من ترك المنصب .
وكانت الشركات تغرى الوزراء ليستجيبوا لطلباتها بتعيينهم مديرين وأعضاء فى مجالس
الإدارة .

وامتلأت مقاعد الشركات الأجنبية بالوزراء السابقين .
وكل وزير يستميل الشركات فلا يرفض لها طلباً حتى تعينه ، بعد استقالته .
وأعلن « النقراشى » أن مشروع القانون الجديد سيمنع كل من يتولى منصب وزير العدل من
لمرافعة إلا أمام القضاء العالى .
وأراد « النقراشى » بذلك أن يحمى القضاة من عسف وزراء العدل ، وكلهم محامون
سابقون .

* * *

وتنشر صحيفة « التايمز البريطانية » مقالا عن - تطلعات مصر وآمالها - تهاجم فيه تصرفات
الموظفين المصريين فى السودان ، وتتهمهم بالفساد والانحراف .
ويجد كل مصرى فى هذا المقال إجحاءاً بأن بريطانيا لن تسدد ديونها لمصر .. وأنها لن تخرج من
السودان .

صاحب الجلالة يعرض خدماته

كان « تشرشل » هو العامل المسيطر على السياسة البريطانية في الشرق الأوسط خلال ربع قرن .

وبسقوطه ، وكذلك « إيدن » ، وجد « فاروق » أن « كيلرن » فقد أهم سند له . طلب صاحب الجلالة إلى سفيره في لندن « عبد الفتاح عمرو » أن يبدأ خطوة جديدة للتقارب مع حزب العمال ، الوافد الجديد إلى مقاعد الحكم . رأى الملك أن يتقرب إلى بريطانيا وأن يعقد معها بصفته الشخصية - معاهدة شفوية - لا تعرفها مصر .

قدم « عبد الفتاح عمرو باشا » إلى وزارة الخارجية البريطانية أغرب عرض يقدمه ملك إلى الدولة التي تختل بلاده .

* * *

في ١٠ سبتمبر ١٩٤٥ قصد « عمرو » إلى مكتب « السير روبرت هاو » الوكيل المساعد للوزارة والذي اختير بعد ذلك - ولمدة ١٠ سنوات كاملة - حاكمًا عامًا للسودان . وسجل « روبرت هاو » كل كلمات « عمرو باشا » . وبعث بالنص الكامل إلى « اللورد كيلرن » ليرد على كل ملاحظة أبدتها سفير مصر . وهذا نص الحوار السري ورد « كيلرن » عليه ، كما وجدته في الوثائق البريطانية . كتب روبرت هاو :

« تحدث إلى « عبدالفتاح عمرو باشا » السفير المصرى أخيراً وبشكل خصوصى جداً حول ضرورة انتهاج حكومة جلالة ملك بريطانيا منهجاً جديداً بالنسبة للمشكلة الإنجليزية المصرية . وفيما يلي الخطوط التى سارت فيها هذه المحادثة :

الأمية المصرية :

قال السفير المصرى « عبدالفتاح عمرو باشا » « لروبرت هاو » :
- ٩٩ ٪ من سكان مصر أميون . ومن هنا . فإن البلد ليس مستعداً . بعد . لحكومة برلمانية على الطراز الإنجليزى . وتوجد هوة كبيرة ثابتة بين الأغنياء والفقراء .
وطرحت الحكومات المصرية المتعاقبة ، برامج براقة للإصلاح الاجتماعى . ولكن هذه البرامج لم تخرج - فى أية حال - عن الورق الذى كتبت عليه .
رد « كيلرن » :
- هذا أمر واقع بشكل عام ولكن نسبة ٨٥ / أدق .

الحكومة البرلمانية خدعة :

قال « عمرو » لروبرت هاو :
- الحكومات الديمقراطية فى مصر خدعة فليس هناك ، ولم يوجد قط ، ذلك الشئ المسمى بالانتخابات الحرة . فالناخبون يتدافعون ليدعموا الحزب الذى تختاره لهم الأقدار . وهذه الأقدار تستمد الوحى - فى الماضى - من المندوب السامى البريطانى فى القاهرة .
رد « كيلرن » :
- حكم صادق إلى حد كبير فإن الانتخابات الحرة الوحيدة التى تمت فى عهدى كانت عام ١٩٣٦ حين وضع « على ماهر » الشرير . أساس الجبهة الوطنية التى تفاوضت على المعاهدة . وتلا ذلك توزيع مقاعد البرلمان بين الأحزاب أعضاء الجبهة .

السفارة البريطانية تؤثر فى الانتخابات :

قال « عمرو » :
- لهذا أدرك المصريون ، أن البريطانيين لو أيدوا حزباً من الأحزاب ، فإن هذا الحزب سيفوز ومن هنا فإن من الصواب الحفاظ على علاقات طيبة مع هذا الحزب .

رد « كيلرن » :

- من بديهيات السياسة المصرية أنه ما من رئيس وزراء يمكن أن يحرز نجاحًا مالم يكن حائزًا لثقة حكومة جلالة ملك بريطانيا . واتفق « الملك فاروق » معى دون تحفظ على صحة ذلك ، بل أكثر منه .

واتفق الملك على أن هذا أمر ضرورى . وأنه حق واجب فى اختيار رئيس الوزراء الذى يعينه . وأضاف الملك أن ذلك لا يعد - بحال من الأحوال - تدخلا فى السياسة الداخلية المصرية .

تأييد « النحاس » صحيح تمامًا :

قال « عمرو » :

- وقد توجه هذا التأييد ، طوال الحرب ، إلى « النحاس باشا » ، وإلى ذلك الجناح من حزب الوفد القديم الذى التف حول « النحاس » .
وهناك تفهم للأسباب التى حدث بنا نحن البريطانيين إلى أن نفعل ذلك فى فترة الحرب . والمصريون مقتنعون أنه لولا تأييدنا « للنحاس » ، لسقط منذ زمن طويل .
وقد أعطينا هذا التأييد فى ٤ فبراير ١٩٤٢ إلى حد تحريك الدبابات فى ساحة القصر ، وتقديم إنذار يتضمن تنازل « الملك فاروق » عن العرش .

رد « كيلرن » :

(أ) لأنه من المفيد أن نقف إلى جانب من وقفوا بجانبنا وقت الشدة .

(ب) لأنه كان زعيم حزب الأغلبية .

لقد أصرت بريطانيا على دعوة « النحاس » إلى الحكم ، لأن حزبه فى ذلك الوقت - ٤ فبراير - كان الحزب الوحيد القادر على حمل البلاد على الوفاء بالتزاماتها باعتبارها حليفًا ، مع الأخذ فى الاعتبار أن العدو يدق الأبواب ، والطواير الخامسة تعمل .. وإخلاص السراى لنا .. مهتز .

التدخل فى السياسة الداخلية :

قال « عمرو » :

- الأمة المصرية ترى أنه - مع نهاية الحرب - فإن دعم البريطانيين « للنحاس » لم يعد له ما يبرره ، وينبغى أن يكف البريطانيون نهائيًا عن التدخل فى أمور السياسة الداخلية المصرية .

إن علينا أن نترك الساحة .
وليس معنى ذلك أن نترك مصر .
الملك يتفهم جيداً احتياجاتنا الاستراتيجية . ولا بد من المحافظة على هذه الاحتياجات ، لأن
في ذلك مصلحة مصر كما فيه مصلحة لنا .
أما السياسة المصرية - كما يؤديها النظام البرلماني - فما هي إلا لعبة يشترك فيها قوم ، لا مبادئ
لهم ، يعملون لمصلحتهم ، ومكاسبهم الشخصية .
رد « كيلرن » :
- هذا غير حقيقى بالمرّة .
أقال « الملك فاروق ، النحاس » فى الخريف الماضى ، برغم أن الوفد كان حائزاً لأغلبية
برلمانية بنسبة ٩٠ ٪ تقريباً .
ولقد ابتعدنا . ولم نبذل أية محاولة - من أى صنف أو نوع - لمنع « الملك فاروق » من تسديد
هذه الضربة برغم كونها خطرة ، من الزاوية الديمقراطية والدستورية ، حسب المقاييس
البريطانية .
قال « عمرو » :
كانت حكومة « النحاس باشا » - التى قامت بدعم من الدبابات البريطانية - هى أفسد
حكومة فى تاريخ مصر الحديث .
رد « كيلرن » :
- هذه مبالغة ، كما سجلت ذلك فى تقاريرى الدقيقة الكثيرة .
كان الوفدون يكتنفهم الفساد بغير شك .
ولكن كل الحكومات المصرية على هذا الحال .
وربما كان الوفدون يمارسون الفساد ، على نحو أكثر سفوراً ، لأنهم ظلوا طويلاً بعيدين عن
الحكم . وكان جميع أنصارهم محرومين من وظائفهم .
ومن هنا يعوضون ما فات على نحو أكثر .
ففى زمن الحرب توجد فرص لا حد لها لاجتناء المغانم (مثل التموين إلخ) .
لكن إذا أخذنا القضية بصفة عامة . أشك أن صفحة الوفدون أكثر سواداً من غيرهم .
وعلى المرء أن يذكر دائماً أن الوفد هو (حزب الأغلبية) . وأنه لهذا يلقى الازدراء من الطبقة
مالكة أى طبقة ملاك الأراضى .. إلخ وقد درجوا على تشويه الوفد إلى أقصى ما يستطيعون .

فقيل الكثير ، وحدثت إساءات كثيرة بالفعل . لكن الوفديين - في رأيي - لم يتساووا ، في سواد صفحاتهم ، بتلك الحفنة من الباشوات . وخاصة أولئك الذين عينتهم السراى .

أخطار القوضى تخيفنا :

قال « عمرو » :

- حين يكون « النحاس باشا » ومؤيدوه خارج الحكم . فإنهم يثيرون المشاكل ويهددون بإحداث القوضى إلى حد إراقة الدماء .

وتعلم السياسيون المصريون أن هذه هى الطريقة لحمل البريطانيين على التصرف .

رد « كيلرن » :

- هذا القول . لسوء الحظ . صحيح إلى حد ما . لكن في حدود علمى فإن الوفد لم يفعل شيئاً حتى اليوم فى هذا السبيل إلا أنهم ظلوا (حزب الأغلبية) .

وغياب الإصلاحات قد يدفعهم . إلى أن يتزعموا المطالب الشعبية . من أجل اتخاذ خطوات فعالة .

إعادة النظر فى المعاهدة :

قال « عمرو » :

ها نحن نسمع أخباراً عما يمكن أن يحدث فى مصر إذا لم تكن هناك استجابة للمطالب الوطنية المتطرفة عن طريق إعادة النظر العاجل فى المعاهدة .

وقال « عمرو » إنه يضمن عدم حدوثه شريطة ألا تتدخل فى السياسة الداخلية المصرية .

إن القوى السياسية المصرية تتركز حول ثلاث نقاط هى :

الممثل البريطانى

والقصر

والشعب .

رد « كيلرن » :

- لا أعرف خطوة قام بها الوفد فى هذا الصدد . اللهم إلا خطاب « النحاس » الموجه لى .

وقد هالنى أنه خطاب مسالم .

وأظن أنى الذى حملت « الملك فاروق » على أن يبارك الأصوات المطالبة بإعادة النظر فى

المعاهدة . ولكن المطالبة جاءت في ذلك الحين بصفة أساسية من دوائر الحكومة الحالية . وكان على الوفد أن ينضم إليها حتى لا يتم تجاوزه .

الوفد ليس حزب الشعب ...

قال « عمرو » :

كان البريطانيون في الماضي القريب يؤيدون ما يعتقدون أنه حزب الجماهير . وليست هناك إلا حفنة فاسدة من الباحثين عن المناصب .

وتقف بريطانيا - في هذا - ضد إرادة الشعب وضد نصيحة السراى . وليس هناك من سبب يحول دون تلاقى أضلاع مثلث القوى .

فالملك يشعر أنه يخوز مودة وتأييد أوسع قطاعات الشعب .

وإذا عُرف أن البريطانيين لن يولوا تأييدهم ثانية « للنحاس باشا » وأتباعه . فإن الشعب جدير بأن يسير وراء الملك دون تردد .

والملك يتطلع إلى برنامج الإصلاح الاجتماعى والتعليم التدريجى على صعيد الأمة المصرية من أجل ديمقراطية حقيقية غير مزيفة .

رد « كيلرن » :

- أشك كثيراً في صحة أنهم فقدوا كثيراً منذ سقوطهم في الخريف الماضى . ولكن اعتقادى الشخصى أن رصيدهم يرتفع حالياً بقدر ما يهبط رصيد الحكومة الراهنة . وهو . يحدث فعلاً بسبب المشاكل التقليدية من نقص المواد التموينية والكساء ... إلخ ... إلخ .

وهذه نفس الخطوة القديمة التى سبق أن اتخذناها .

كيف نقطع على أنفسنا تعهداً مثل هذا ؟

كل ما نريده في الواقع (وقلناه مرة ومرات) . هو انتخابات حقيقية حرة . نختار الشعب المصرى من يريده وهذا بالضبط - مالا تنوى السراى السماح به . ومن هنا تنجى الأزمة الراهنة .

الأسرة المالكة هي عنصر الاستقرار الوحيد :

قال « عمرو » :

- إن الأسرة المالكة هي عنصر الاستقرار الوحيد في البلاد . والملك لا يزال شاباً في الخامسة

والعشرين وهو جدير بحكم البلاد لمدة ٤٠ عامًا بإذن الله .

رد « كيلرن » :

من المفروض أن يكون هذا صحيح . لكن المرء يشك أحياناً في أن يصبح ذلك صحيحاً إذا كنا إزاء ملك شاب غائب الشعور بالمسئولية .

وخوفى الحقيقى يتمثل فى حدوث صدام فى نهاية الأمر بين حاكم أوتوقراطى شاب - أى حاكم فردى - وبين القوى الشعبية فى البلاد .

لا خليفة « للنحاس » :

قال « عمرو » :

- « النحاس باشا » فى السبعين من عمره وليس بين جماعة الوفديين - التى يرأسها شاب كفء أوجددير بخلافته .

رد « كيلرن » :

- هذا صحيح فليس « للنحاس » خليفة واضح برغم أن رجالا مثل « الهلالى » لا يمكن اسقاطهم من الحساب بأى حال من الأحوال .

الملك فاروق « لن يستدعى « النحاس » مرة أخرى أبداً :

قال « عمرو » :

- لا « النحاس » ولا الملك . مقدر لهما أن يلتقيا مرة أخرى .

لقد أعلن « النحاس » نفسه - بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ - (الزعيم المقدس) . واصطنع لنفسه طغمة من الناس مسلحين بالعصى والقمصان الزرقاء . ألفوا له نشيداً ينشدونه عندما يظهر بينهم . ومن هنا نصب نفسه منافساً للملك فى المناسبات العامة .

ويعرف المصريون جميعاً أنه يريد التخلص من الملك ليعلن نفسه رئيساً لجمهورية مصرية .

ولن يقبل الملك طواعية . قط . أن يدعو « النحاس » مرة أخرى لتشكيل حكومة .

رد « كيلرن » :

- « قط » كلمة كبيرة . ولكنى أعترف أن ثمة فرصة صغيرة ثمينة لذلك فى وقتنا هذا .

ولكن المرء لا يعرف فى مصر كيف تسير الأمور .

ولم أياس تمامًا من إمكان حدوث مصالحة بين السراى « والنحاس » ؛ أما أن تكون هذ
نصالحة سارة على طول الخط فهذا أمر آخر .

التأييد المعنوى « للنحاس » أو أى شخص :

قال « عمرو » :

- إن ما يرغب فيه الملك هو اتفاق جتلمان مع الحكومة البريطانية بأن توليه تأييدها المعنوى
وتسحب هذا التأييد من « النحاس باشا » .

ويكون ذلك لفترة خمس سنوات مثلا تستطيع الحكومة البريطانية - فى غضوننا - أن ترى
كيف تسير الأمور وتتطور .

وسيقدم الملك . بتأييد معنوى من بريطانيا . على طرح برنامج واسع للإصلاحات
الاجتماعية .

رد « كيلرن » :

- رأينا ضد ما يمارسه « مكرم باشا » من تشهير أو تصفية حسابات أو محاكمة للنحاس
(كنوع من الانتقام الشخصى) . من قبيل اللياقة . إذ علينا أن نلتزم بمبادئنا الأخلاقية المعتادة .

« الملك فاروق » يرغب أن يكون صديقاً :

قال عمرو :

- بدون التأييد البريطانى لا يمكن القيام بهذه الخطوة .

إذا أولينا تأييدنا المعنوى . فسيكون فى ذلك الخير المشترك لشعبه المصرى ولبريطانيا .

وفى مقابل تأييدنا الأدى للملك . يتكفل جلالته باتخاذ الخطوات اللازمة لتأمين مصالحنا
الدفاعية الحيوية فى مصر . وبوسعه أن يفعل ذلك بواسطة حكومة - من اختياره - تطرح برنامجاً
للإصلاح الاجتماعى والاقتصادى . إذا تأتى له دعم حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا .
وبوسع السفير المصرى - وهو أحد رجال الملك - أن يعود إلى القاهرة ليحصل على
لتأكيدات اللازمة من جلالته فيما يتعلق بمصالحنا الحيوية إذا كنا على استعداد لأداء هذا الدور .

رد « كيلرن » :

- لا أشك فى أن - هذا - الآن - صحيح .

كانت العلمين - يقصد ٤ فبراير - دواءً ناجعاً . ولدى الملك من الذكاء ما يجعله يدرك وجوب الاعتماد علينا إلى حد كبير .

وأعتقد أنه حريص الآن - ونحو - على أن (يتبادل المصالح معنا) . ولكنه ليس محصناً ضد تسلل معتدل من جانب الأمريكيين . وهو مصاب بالرعب من عمليات التسلل الروسي .

إمكانية زيارة « الملك فاروق » لإنجلترا :

قال « عمرو » :

- في هذه الحالة ستكون خطوة طيبة إذا وجهت الدعوة إلى الملك للقيام بزيارة رسمية لإنجلترا .

رد « كيلرن » :

كتبت أخيراً بشيء من التفصيل حول هذا الموضوع إلى « السير رونالد كامبل » . ولا حاجة لتكرار ما قلته حينذاك . وكما شرحت . فإن الأمر يختم الجدل .

وقال « روبرت هاو » في برقيته « لكيلرن » :

« اكتفيت بالإصغاء إلى « عمرو باشا » . فن البديهي أنه لا يمكن لأى تجمع من السياسيين المصريين طرح أو تنفيذ مثل هذا البرنامج إلا بدعم من الملك . وبتأييد معنوى من بريطانيا . إن البرنامج يتضمن بالتأكيد فرض ضرائب مرتفعة . ولكن الأثرياء وذوى التطلعات . وهم الذين يتأثرون من الضرائب التصاعدية .

وهؤلاء هم الذين يتحكمون في الحياة السياسية المصرية . عن طريق الواجهة الراهنة . التى تمثلها الحكومة البرلمانية .

إن الملك لا تحدوه أية مطامع . بخلاف رغبته في البقاء ملكاً على شعب راض . تربطه علاقات سليمة ودية مع بريطانيا العظمى .

لقد تعلم الملك الدرس .

إن دوره في أوائل الحرب أسىء تصويره جداً . والحقيقة أنه كان واقعاً - بدرجة ما - تحت تأثير سىء .

وليس للملك ما يفقده . بل لديه ما ينجيه من خلال الإصلاح الاجتماعى .

« وعمرو » على قناعة بأن حديثه لا يلزم أى طرف . وأنه خارج النطاق الرسمى تماماً

قال « كيلرن » في رده يوم ٢٨ سبتمبر إلى « روبرت هاو » :

« طلبت منى إبداء تعليقاتى حول محضر حديثك مع « عمرو باشا » .
تعليقي الفوري . أنها حالة مباشرة من التوسل الشخصى . وكثير مما قاله صحيح .
والحقيقة الكامنة وراء هذا كله العداء الشخصى « للنحاس » . الذى فرضناه على الملك - فى
٤ فبراير ١٩٤٢ - عندما كان العدو على الأبواب .
وكان « للنحاس » الفضل . دون جدال . والحقائق مسجلة . فى إنقاذنا ساعة الحاجة فى
اللحظة التى كانت تتطلب قدراً كبيراً من الشجاعة والإيمان بنا .
إن « عمرو باشا » . رجل صغير طيب ولكنه (رجل الملك) قلباً وقالباً .
ومن الواضح بالنسبة لى أن حديث « عمرو » قائم على تعليقات كاملة من « حسنين » . ونقطة
ضعف « عمرو » أنه (تابع ملكى) بشكل كامل . وكان موضع انتقاد الصحافة المصرية وخاصة
الوفدية .

وربما لهذه الأسباب قرر الملك فجأة ترقية هنا إلى منصب السفير .
إن الوفد يهتق . وهو - أيضاً - يهتق الوفد .
وأنا أحب ذلك الرجل المحدود .
وجدته معيناً ومفيداً . عندما كان يعمل مع « حسنين » فى السراى . إنه يعمل لحساب الملك
فى الخارج ولست متأكداً تمام التأكيد من أنه سيكون (مفيداً) دائماً كما كان من قبل .
كان فى القاهرة بمثابة (فرملة) . ومستشار عاقل يصغى « الملك فاروق » إليه على ضوء معرفة
الملك بالعلاقة الوثيقة الودية التى تربطنى « بعمرو » .
أما هنا فى لندن فربما يكون « عمرو » قد أصبح (حامل قاقم النفاق) الملكية ، أكثر من كونه
(فرملة) أو (مستشاراً) للملك الذى يعتمد مستقبل « عمرو » وتاريخه كله على حسن نواياه .

وهكذا أراد « الملك فاروق » بوسيلة ذكية وعن طريق « عمرو باشا » . أن يجعل الحكومة
:بريطانية تغير سياستها . وتبتعد عن تأييد الوفد . وتكتب إلى « كيلرن » بذلك .
وحاول سفير الملك بالتلميح والإشارة أن يبين أن « كيلرن » هو المسئول . وأوصى بتغييره
ولكن العرض الملكى أحيل إلى « كيلرن » فرفضه : ومع ذلك التزم « فاروق » . حتى
نهاية . بشروط العقد الذى قدمه سفيره إلى بريطانيا العظمى .
وبقى صاحب الجلالة . ينتظر من سبتمبر ١٩٤٥ حتى فبراير ١٩٤٦ ليجرى محاولة جديدة .
ضد « كيلرن » مباشرة !

العام المر

أُلقت الولايات المتحدة القنبلة الذرية الأولى على مدينة (هيروشيما) اليابانية يوم ٦ أغسطس عام ١٩٤٥ .. وأُلقيت القنبلة الثانية على (نجازاكي) بعد ٧٢ ساعة .

وقررت حكومة اليابان ، بعد أن راعها الدمار . الاستسلام بلا قيد ولا شرط في ١٤ أغسطس ، وقبل « الجنرال ماك آرثر » . وناثق استسلام اليابان يوم أول سبتمبر . وبذلك انتهت الحرب العالمية الثانية .

وتلقت مصر حولها تنتظر ماذا تفعل بريطانيا .

رأى « السير إدوار جريج » وزير الدولة البريطاني المقيم في مصر - وهو الذي خلف اللورد موين - أن تتخذ بريطانيا الخطوة الأولى .

طلب « جريج » - في أغسطس ١٩٤٥ - أن تعلن بريطانيا من جانبها الانسحاب فوراً من القاهرة والإسكندرية ، وأن تتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ ذلك عندما تسمح الظروف .

وقال « جريج » إن قبول الاقتراح سيجعل المصريين يعتقدون أن بريطانيا لديها استعداد لتنازل أكبر ؛ وكل ما هو مطلوب منهم الاستمرار في الضغط السياسي على الإنجليز .

وهدف « جريج » ألا يتحول المصريون إلى العنف .

ويشرح « باتريك سكريفنر » ، رئيس القسم المصري ، الجهود التي بذلتها وزارة الخارجية منذ انتهاء الحرب لحمل القوات البريطانية على الانسحاب من القاهرة والإسكندرية .

قال « سكريفنر » :

« بدأت الجهود تحت ضغط الظروف ، أوروباً بطريقة سلبية ، لإيقاف المحاولات الرامية إلى إدخال مزيد من القوات العاملة إلى منطقة القاهرة .

وفي ردى على سؤال شفوى طرحته وزارة الحربية في ٣١ أغسطس ١٩٤٥ .
أعربت عن رأيي الشخصي وهو أننا سنواجه حرجاً سياسياً بالغاً إذا تعين علينا أن نؤمن سكوت المصريين على وجود فرقتين قرب القاهرة .

أما وقد توقفت العمليات الحربية الفعلية ، فقد شعرت ، أن الوقت لن يطول ، قبل أن نتلقى تلميحات بأن « إجراء تخفيض في القوات المربطة داخل المدن سيلقى ترحيباً من المصريين » .
ومع ذلك قلت إن من حقنا أن نحافظ في ثكنات القاهرة على مستوى القوة الذي كانت عليه « قبل الحرب » مادام التنفيذ الكامل لشروط الجلاء الموجودة بالمعاهدة قد توقف العمل به .
ومن ناحية أخرى كان إدخال تعزيز للقوات كفيلاً بإثارة الشكوك فضلاً عن أننا كنا نحاط علماً (على يد أكثر من مراقب) بأن وجود المؤسسات والقوات العسكرية البريطانية في منطقة القاهرة بدأ يثير الأعصاب المصرية بصورة تزداد سوءاً .

* * *

وفي ٣١ أغسطس طلب « النقراشي » - شفوياً - من السفير البريطاني ، قبل سفره في اليوم التالي إلى لندن ، لحضور مؤتمر سفراء بريطانيا في الشرق الأوسط برئاسة « بيفن » - بحث مسألة تعديل معاهدة ١٩٣٦ .

وقال « النقراشي » إنه يجب الجلاء الكامل عن مصر : ثم أشار إلى مسألة السودان .
قاطع السفير البريطاني قائلاً :
- السودان مسألة شائكة .

* * *

وفي ٩ سبتمبر ١٩٤٥ أعلن « مكرم عبيد باشا » وزير المالية أن مصر لن تعتمد ميزانية لإقامة الثكنات في منطقة القتال لتستقل إليها القوات البريطانية ، طبقاً لمعاهدة ١٩٣٦ ، التي نصت على انسحاب القوات إلى القتال .

وقال « مكرم » ، إن مصر ستطالب بالجلاء التام عن كل الأراضي المصرية .

* * *

كان « محمود فهمي النقراشي » . يجهل ما يجري وراء الكواليس داخل القصر الملكي في عابدين ، وفي أروقة وزارة الخارجية البريطانية في لندن ، أو في مكتب السفير البريطاني في

القاهرة ، أو الرسائل المتبادلة بين مقر قيادة القوات البريطانية في القاهرة . ووزارة الحربية البريطانية في لندن .

مضى رئيس وزراء مصر في طريقه يريد تعديل معاهدة ١٩٣٦ .

رفض « النقراشي » النصيحة التي أبداه « فاروق » في أغسطس بتأجيل المفاوضات . وجمع الهيئة السياسية التي ألفها أحمد ماهر من كبار رجالات مصر - عدا الوفد - لبحث الموقف بين مصر وبريطانيا .

قالت الهيئة إنها ترى (بإجماع الآراء) أن حقوق مصر الوطنية . كما أجمع عليها رأى الأمة وأيدته الحكومة ، هي جلاء القوات البريطانية . وتحقيق مشيئة أهل وادى النيل في وحدة مصر والسودان .

وترى الهيئة أن الوقت الحاضر هو أنسب الأوقات للعمل على تحقيق أهداف البلاد القومية واتخاذ الوسائل لمفاوضة الخليفة .

واجتمع مجلس الوزراء في اليوم التالي - ٢٣ سبتمبر - وأقر بيان الهيئة . وألغى « النقراشي » الأحكام العرفية ابتداءً من يوم ٧ أكتوبر وبذلك لم يعد حاكمًا عسكريًا عامًا .

وانطلقت الصحافة المصرية تكتب بحرية كاملة لأول مرة منذ ٦ سنوات .

في ١١ أكتوبر ١٩٤٥ ، كتب « أرسـت بيـفن » ، وزير الخارجية إلى وزير الحربية البريطانية يطلب منه أن يطرح على مستشاريه الاتجاه الذي يرغب في أن تنقل إليه مراكز القيادة الرئيسية من قلب القاهرة .

ويعلن « بيفن » رسميًا - يوم ٢٣ أكتوبر ١٩٤٥ - في مجلس العموم ، أن بريطانيا لم تتلق طلبًا رسميًا من مصر بالمطالب المصرية .

ويوافق البرلمان المصري في جلسة استثنائية على ميثاق الأمم المتحدة في أكتوبر أيضاً لتحصل مصر على مزايا إعلانها الحرب .

* * *

وفي أوائل نوفمبر ١٩٤٥ شرع « الجنرال باجيت » في إعداد خطة تفصيلية للجلاء عن القاهرة بما في ذلك الجلاء عن القلعة في غضون فبراير ١٩٤٦ ؛ ومن ثم إزالة مركزى القيادة الرئيسيين .

ولكن « اللورد كيلرن » نصح بأن تحتفظ بريطانيا في أيديها « بالثكنة » ، ومقار قيادة القوات البريطانية في مصر التي كانت قائمة قبل المعاهدة ؛ باعتبار أنها أوراق نساوم بها في عمليات مفاوضات المعاهدة .

وافقت وزارة الخارجية البريطانية على هذه النصيحة ، ولكنها في الوقت نفسه أثبتت على ما اتخذته الجنرال باجيت .

ويقول « سكريفر » رئيس القسم المصرى في وزارة الخارجية البريطانية في تقاريره :
« إن التطلع للمستقبل كان يحدونا إلى أن نصرف النظر عن نصيحة « اللورد كيلرن » ، وهى سليمة من الناحية التكتيكية ، وخاطئة من الناحية النفسية على ضوء الأحداث .
كان على « اللورد كيلرن » ، أن يخطو خطوة إلى الأمام ، أكثر من « الجنرال باجيت » ، بدلا من الخطوة التى اتخذها إلى الوراء .

وكنا نأمل أن تخرج القوات من جاردن سیتی (مقر قيادة القوات البريطانية في الشرق الأوسط) ومن فندق سمير اميس (مقر قيادة القوات البريطانية في مصر) . ومن كثير من المواقع الأخرى التى أقيمت في أثناء الحرب .

ونكوص السفير أدى إلى تشييط همة « الجنرال باجيت » .
ولذلك جعلنا هنا منذ ذلك الحين ، أن تؤكد رأى القائل بوجوب إجراء تخفيضات كبيرة .
ولكن عوامل القصور ، التى تفعل فعلها في القوات المسلحة ، ألقت بالتحدى في وجوهنا ، ومنعت القيام إلا بعمليات جلاء محدودة » .

وهذا التقرير يدل على مشاعر السفير البريطانى « اللورد كيلرن » ، نحو المصريين ونحو الجلاء .
إن السفير لا يريد أن تخرج القوات البريطانية من القاهرة أو الإسكندرية . بل يريد أن تبقى هذه القوات ، ليساوم بها في مفاوضات المعاهدة ، أولعله كان يفكر في تكرار حادث ٤ فبراير إذا شاءت الظروف .

وأثار « النقراشى باشا » ، رئيس الوزراء موضوع العلاقات المصرية البريطانية في اجتماع مع « اللورد آلان بروك » ، رئيس أركان حرب القوات البريطانية الذى زار مصر في جولة تفتيشية .
تحدث اللورد إلى « النقراشى باشا » عن مشاركة مصر مع بريطانيا في الدفاع ؛ رفض رئيس الوزراء الفكرة .

قال « آلان بروك » :

- وجدت « النقراشي باشا » خشياً في موقفه ، مصمماً على انسحاب القوات البريطانية من مصر وتحقيق الاستقلال الكامل للبلاد .

* * *

أنشأ « على ماهر » ، جبهة مصر لتوحيد الجهود الوطنية أو توحيد الأحزاب أو ليضفي على نفسه بريقاً يؤهله لرئاسة الوزارة .
ورشح « إسماعيل صدقي » نفسه لرئاسة مجلس النواب فتعاونت أحزاب الحكومة على إسقاطه فنجح « حامد جودة » مرشح الحزب السعدي .
وجاء عيد الجهاد .

وخطب « مصطفى النحاس » في ذكرى ذلك اليوم ، فأشار إلى حادث ٤ فبراير ليبرئ نفسه من الاتهامات التي وجهتها إليه المعارضة .
وتفتح صحافة مصر كلها ، من جديد ، ملف ٤ فبراير .
وتخرج جريدة الأهرام عن حيادها التقليدي بين الأحزاب المصرية لتنشر مقالا « لإسماعيل صدقي » ، يقول فيه إنه كان على « النحاس » ألا يتكلم .
وينشر الزعماء مذكراتهم عما رأوه من أحداث ذلك اليوم .

وتهاجم جريدة الكتلة « مصطفى النحاس » لأنه قبل الحكم في ظل الدبابات الإنجليزية ، فترد جريدة البلاغ بأن « مكرم عبيد » ، كان سكرتيراً عاماً للوفد في ذلك الوقت وقبل الحكم .
وتظل الاتهامات متبادلة ، ينال الإنجليز نصيبهم منها ، في وقت يتطلع فيه « النقراشي » للمفاوضات .

* * *

استدعى « النقراشي » السفير المصري من لندن للتشاور بشأن سفره - أي النقراشي - إلى لندن للتفاوض .

وتثير عودة « عمرو » إلى القاهرة أزمة داخل مجلس الوزراء المصري ، نقل تفاصيلها « حسن رفعت باشا » ، وكيل وزارة الداخلية المصري إلى السفير البريطاني .

قالت برقية « كيلرن » رقم ٢٥٣١ في ٣ ديسمبر ١٩٤٥ :

« ١ - أثارت مهمة « عبد الفتاح عمرو باشا » في مصر ، أزمة وزارية بسبب اعتراض « مكرم عبيد » على ذهاب « النقراشي » إلى لندن ، ومناقشة العلاقات المصرية البريطانية ، دون اشتراك « مكرم عبيد » في هذه المحادثات .

... ومن هنا تأتي مطالبة « مكرم عبيد » ببدء مفاوضات فورية لتعديل المعاهدة عن طريق وفد رسمى بدلا من محادثات النقراشى - غير الرسمية - فى لندن .

٢ - أبلغ « حسن رفعت باشا » ، وكيل وزارة الداخلية - بشكل شخصى - أحد أعضاء السفارة أن « النقراشى » أبلغه بأنه لا يتوقع البقاء كثيرا فى رئاسة الوزارة بسبب مناورات « مكرم عبيد » .

وعلق « رفعت باشا » ، بأن « النقراشى » ربما لا يقول ذلك على محمل الجد الكامل .
٣ - هناك توقعات بأن توصى اللجنة المكونة من السياسيين القدامى - والمنوط بها بحث الخلاف بين « النقراشى » و« مكرم عبيد » - بالتشديد على بدء مفاوضات عاجلة .
وفى هذه الحالة توجد البدائل التالية :

١ - أن يوافق « النقراشى » على ذلك - حتى لو بدا وكأنه رضوخ لإرادة مكرم عبيد - مما يعنى النيل من هيئة رئيس الوزراء .

٢ - أن يتم التوصل إلى حل وسط . فثلا يوافق « النقراشى » على السير فى بعض الخطوات المحددة فى الاتصال مع الحكومة البريطانية بشأن المفاوضات .

٣ - أن يستقيل « النقراشى » .

٤ - يبدو موقف القصر غامضا بالنسبة لهذه الأمور جميعا ؛ والمعروف للجميع أن كلا من « حافظ رمضان » و« مكرم عبيد » واقع تحت تأثير القصر .

ومعروف أن « رمضان » و« عبيد » ، يتصرفان بالاتفاق ، إن لم يكن بالتواطؤ .
وأثارت استقالة « حافظ رمضان » ، التى تبتعتها مناورات « مكرم عبيد » ، الشك فى أن هذه الأمور قد تحوز رضا القصر .

ومن ناحية أخرى فإن هذا الوضع يثير الشكوك ، فى أن « أحمد حسنين باشا » ، وراء كل هذه المكائد الخبيثة . باعتبار أن هذا الوضع كفيل بتأمين تولى « حسنين » رئاسة الوزارة كـمخرج من المأزق الذى أحدثه الاختلاف بين عناصر الائتلاف الوزارى .

ولكن عميلا لنا - على صلة طيبة بالسراى - يؤكد أن القصر يريد بقاء « النقراشى » فى الحكم .

٥ - وأيا كانت حقيقة هذه المكائد ذات الطبيعة الشرقية . وأيا ما تكون عواقبها .
فإن من نتائجها المحتملة أن إحدى الحكومات المصرية ، قد تضطرب يوما أن تقدم لنا طلبا يحوى شكلا من أشكال بدء المفاوضات .

وعليها من الآن أن تنظر فيما سيكون عليه ردنا . »
ويحال الخلاف بين « النقراشي » ومكرم » إلى الهيئة السياسية التي طلبت فتح باب
المفاوضات .

* * *

اجتمع مجلس الوزراء المصري برئاسة « محمود فهمي النقراشي باشا » رئيس الوزراء يوم
٨ ديسمبر عام ١٩٤٥ لبحث موضوع تعديل معاهدة ١٩٣٦ ، وكيف يمكن إقناع بريطانيا -
أو إرغامها - على ذلك .

وكانت قد مضت على معاهدة ١٩٣٦ تسع سنوات .
وتنص المعاهدة على جواز تعديلها عام ١٩٤٦ .
ولكن ظروفًا جديدة نشأت وهي قيام منظمة الأمم المتحدة .
وكان الوزراء تحت ضغط شعبي عارم يطالب بتعديل المعاهدة .
المعارضة - التي تضم الوفد والحزب الوطني - تحذر الشعب من أن بريطانيا لن توافق على
التفاوض مع حكومات الأقليات .
اتهم الوفد وزارة « النقراشي » بأنها مثل كل حكومات الأقليات تفرط دوائاً في حقوق
البلاد .

وسخرت صحف المعارضة من « النقراشي » لأنه يردد دوائاً أنه سيحقق الأمانى الوطنية دون
أن يحقق شيئاً .
وارتفعت شعارات تقول بأن على مصر أن تعرض قضيتها على مجلس الأمن ، مثل سوريا
ولبنان اللتين اختصمتا فرنسا أمام المجلس .
وبقى الناس يتطلعون إلى ميثاق (سان فرانسيسكو) .. والأمم المتحدة وتصريحات الأمريكيين
عن احترام استقلال الدول وسلامة أراضيها .

* * *

اجتمع مجلس الوزراء المصري في ظل هذا كله . وأبرق « اللورد كيلرن » إلى حكومته عن نتائج
الاجتماع :

قال اللورد في برقيته رقم ٢٥٧١ :

١ - « ذكر عميل - مطلع عادة - أنه لم يتم التوصل إلى قرار في اجتماع مجلس الوزراء الذي
عقد في ٨ ديسمبر . وأطلع « محمود فهمي النقراشي » رئيس مجلس الوزراء المجلس على برقية من

« عبد الحميد بدوى باشا » وزير الخارجية . ذكر فيها أن الأنباء حول طلب مصر إجراء مفاوضات لتعديل المعاهدة كان لها أثر سيىء فى لندن .

وطلب « بدوى باشا » فى هذه البرقية ، من رئيس الوزراء ، تأجيل اتخاذ القرار حين تلقى برقية أخرى منه يوم ١٠ ديسمبر .

٢ - غضب « مكرم عبيد » بسبب التأجيل .

وجادل « مكرم » بأن ذلك يخلق أثرًا سيئًا جدًا فى البلاد ، إذا عرف أن الطلب أجل لأن تقديمه بغيض للبريطانيين .

وقال « مكرم » إن هذا يعنى أن مصر ستمتنع عن تقديم أى طلب ، حتى يعلن البريطانيون أنها تستطيع التقدم بالطلب .

وطبقًا لتقرير العميل ؛ اعتكف « مكرم » فى منزله وهو ممتنع عن الكلام . ولم يحضر اجتماعًا عقد أخيرًا لمجلس الوزراء .

٣ - وذكر نفس العميل أن « النقراشى » أبلغ الوزراء أنه سيبحث الأمر مع وزير الخارجية البريطانى « أرنست بيفن » عندما يمر الأخير بالقاهرة يوم ١٢ ديسمبر فى طريقه إلى موسكو

* * *

استقال « حافظ رمضان باشا » رئيس الحزب الوطنى ووزير العدل بعد ٢٤ ساعة من اجتماع مجلس الوزراء .

ويكون سبب الاستقالة أن مجلس الوزراء طلب التفاوض مع بريطانيا ، ومبادئ الحزب الوطنى تقول : لا مفاوضة إلا بعد الجلاء .

وتقام حفلات التكريم « لحافظ رمضان » ويحضرها « مكرم عبيد باشا » وزير المالية الذى أقر مذكرة مصر لبريطانيا بطلب المفاوضة .

ويرى السفير البريطانى أن « مكرم عبيد » يعارض الإنجليز ، لأنهم وقفوا ضد محاكمة النحاس وزملائه .

ويرى السفير أيضًا أن « مكرم » يركب موجة العداء للإنجليز ، وأنه ينافس « النحاس » فى ذلك ، ويحاول التفوق عليه فى هذا المجال .

ويحس « فاروق » بأن السفير البريطانى وراء المكائد - ضده - وضد « النقراشى » أيضًا .
التقى الملك بالوزير الأمريكى المفوض « بنكنى تاك » ، فقال له :

- إنى أبعد ما أكون عن السعادة إزاء الاتجاه الحالى للأحداث التى قد تصل إلى ذروتها قريباً
سقوط وزارة « النقراشى » .

ويسجل الوزير الأمريكى فى برقيته رقم ٢٢٩٣ أن المראה شديدة لدى « فاروق » بالنسبة
للسفير البريطانى .
وقال « تاك » :

« إن السفير البريطانى لا يأل جهداً منذ عودته من لندن فى أن يغرس انطباعاً بأن علاقته بالملك
تعتبر - الآن - فى أفضل أوقاتها .. فى حين قال لى الملك :
- « اللورد كيلرن » عدوى ، وهو مستعد لتخريب أى محاولة مصرية لتعديل المعاهدة .
وتحقيق التطلعات الوطنية لبلادى » .

* * *

ويزور « عمرو باشا » بعد عودته إلى لندن « أرنست بيفن » وزير خارجية بريطانيا ليعرف منه
اتجاه الرياح .

ويرسل « بيفن » إلى « كيلرن » كل ماقاله « عمرو » ، وماقاله الوزير ، للسفير .

« برقية رقم ٨١

وزارة الخارجية

فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٥

من « مستر بيفن »

إلى اللورد كيلرن (فى القاهرة)

زارنى السفير المصرى فى وزارة الخارجية فى العاشر من ديسمبر - بعد عودته من مصر -
وأبلغنى تمنيات ملك مصر ورئيس الوزراء الطيبة . وأخبرنى بأن الأزمة السياسية فى مصر انتهت
الآن ...

وتساءل سعادته عما إذا كان من الممكن لحكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا أن تقوم بلفتة
فى اتجاه تعديل المعاهدة !

أجبت بأنى لا أريد إجابة هذا السؤال إلا بعد زيارتى لموسكو . وفى الوقت نفسه أعربت عن
أملى فى أن يكون الضغط فى هذا الموضوع أقل ما يمكن .

٣ - ذكرت للسفير الصعوبات التى نعانىها فى موضوع اتفاقية الطيران المدنى مع مصر .
وقلت إنه يجب التغلب على هذه الصعوبات .

واقترحت أن يتم إرسال « ايفور توماس » الوكيل البرلماني لوزير الطيران المدني إلى القاهرة لإنهاء المفاوضات بنفس الطريقة التي رتب بها الاتفاقيات أخيرًا مع الدول الأخرى .
رد السفير بأنه سيرفع هذا الاقتراح إلى الحكومة المصرية .
٤ - أشار السفير إلى بياني في ٢٣ نوفمبر في مجلس العموم بأن غرضي في ممارسة العلاقات مع الدول الأجنبية ليس التدخل في الموقف السياسي الداخلي .
وسأل : إذا كان لدى ما أضيفه إلى ذلك .

أخبرته بأنه لا يمكنني أن أضيف سوى تكرار ما قلته في تلك المناسبة من أنه ليس في نيتي لتورط في السياسات الحزبية لدولة أخرى .
٥ - قال السفير إن الأهمية التي علقها في الأسابيع الأخيرة على فكرة المشاركة الإنجليزية المصرية في الدفاع تلقى ترحيبًا بالغًا .
وأنه واثق من مقابلي في منتصف الطريق بهذا الصدد .
وهناك دلائل - الآن - تشير إلى مشاعر جيدة جدًا بين الشعب المصري والقوات البريطانية في مصر .

وقد أسهم في خلقها الجلاء عن القاهرة .

- بدا السفير مهتمًا جدًا بتعزيز العلاقات الإنجليزية - المصرية ، ولكنه - قبل أن يرحل - أشار مرة أخرى إلى تعديل المعاهدة ، وأكد أهمية القيام بتحرك في هذا الاتجاه تقريبًا .
وأعلن أن الدعاية الأمريكية قوية جدًا .

* * *

ويعود « عمرو باشا » إلى لندن بعد مشاوراته في القاهرة .
ويسافر « بيفن » إلى موسكو لحضور مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى . ويعرض « عمرو » و« كيلرن » على « النقراشي » تأجيل تقديم طلب مصر بفتح باب المفاوضات لتعديل المعاهدة حتى يعود « بيفن » إلى لندن . ولكن « النقراشي » يرفض التأجيل بعد أن أخذت الصحف وبالذات جريدة الكتلة تنشر مقتطفات من مذكرة مصر .

ويقدم « عمرو » إلى وزارة الخارجية البريطانية بمذكرة طويلة يطلب فيها ، باسم مصر - يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ - فتح باب المفاوضات لتعديل المعاهدة .

قال « عبدالرحمن الرافعي » إن وزارة « النقراشي » ، هي أول وزارة سجلت في وثائقها

الرسمية المطلبين الرئيسيين للحركة الوطنية وهي « الجلاء » ووحدة وادي النيل ، فلم تسبقها وزارة أخرى إلى هذا الإعلان .

قالت المذكرة المصرية :

- الحرب استنفدت أهم أغراض معاهدة ١٩٣٦ .. وأحكامها التي تمس استقلال مصر وكرامتها لم تعد تسير الوضع الحالي ؛ والحكومة البريطانية - إبان الشدائد - جنت من اتفاقها مع مصر من الفوائد أكثر مما فرضته نصوص المعاهدة .
- إن وجود قوات أجنبية ، زمن السلم ، في بلادنا ، حتى لو انحصرت هذه القوات في مناطق نائية يجرح الكرامة الوطنية على الدوام .
- وستناول المفاوضات مسألة السودان ، مستوحية في ذلك مصالح السودانيين وأمانهم .
- وتعرب الحكومة المصرية عن ثقتها بأن الحكومة البريطانية ستعنى بتحديد موعد قريب ليشخص وفد مصرى إلى لندن للمفاوضة معها في إعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ .

• • •

وتناقش المذكرة المصرية في وزارة الخارجية البريطانية ، ويعد المستشارون القانونيون للوزارة مذكرة في هذا الشأن بتاريخ ١٥ يناير ١٩٤٦ .

١ - إذا أخذنا في الاعتبار الاتجاهات القانونية لعدد من أعضاء الحكومة المصرية - وللموقف الذى اتخذه أعضاء الوفد المصرى فى سان فرانسيسكو - فلا نستبعد احتمال أن يتقدموا بشكوى خلال الاجتماع الحالى للجمعية العامة للأمم المتحدة حول مسألة وجود القوات البريطانية فى مصر .

٢ - وإذا انهارت المفاوضات حول إعادة النظر فى المعاهدة ، فقد يحاولون بصورة مماثلة ، فى مرحلة تالية ، أن يعرضوا الأمر أمام مجلس الأمن ، إما بوصفه نزاعاً ، أو موقفاً ، قد يرقى إلى مرتبة النزاع ، لإجبارنا على التقدم معهم إلى مجلس الأمن لإصدار توصياته بوصفه « نزاعاً » لم يتمكننا معاً من تسويته عن طريق المفاوضات .

وأية محاولة من هذا القبيل ستكون من أكثر الأشكال إخراجاً لاستخدام مبدأ التصويت المتساوى فى الجمعية العامة للضغط على دول عظمى .

والمخاطر الناتجة عن هذا التصرف فى المنطقة تعتبر أمراً واضحاً . ويبدو أنه سيكون من الحكمة أن نعد أنفسنا مقدماً لمواجهة .

٣ - ولعرض المسألة للمناقشة أمام الجمعية العامة فإن على مصر أن تقترح إدراج المسألة كبنـد إضافي في جدول الأعمال .

وطبقاً للإجراءات المؤقتة للجمعية العامة ، فإن البنود تضاف إلى جدول الأعمال خلال الدورة بشرط حصولها على أغلبية الأصوات الحاضرة .
وحيث أن البند لا يمكن مناقشته إلا بعد مرور أربعة أيام وتقديم تقرير عنه من قبل لجنة من الجمعية العامة .

٤ - ولا توجد شروط تحكم ما هو مقبول أو غير مقبول كبنـد في جدول أعمال الجمعية العامة .
ولكن مما لا شك فيه أن الجمعية العامة في مناقشاتها النهائية ستخضع لتأثير التقرير المقدم من لجنـتها والذي يخلط طبيعة الموضوع .

ويبدو لي أنه يمكننا أن نحاول - سواء في الرد على خطاب مصر الأصلي الذي يطالب بإدراج البند في جدول الأعمال . وبعد ذلك في لجنة الجمعية العامة - بأنه من غير المناسب للجمعية العامة البحث في طلب مصر إعادة النظر في ارتباط دولي صحيح في الوقت الذي لم يتم فيه تنفيذ بنود هذه المعاهدة الخاصة بإعادة النظر فيها .

٥ - يمكننا أن نشير إلى الوضع المتسم بالفوضى الذي يمكن أن يقوم في الشؤون الدولية ، عندما يتجنب طرف في معاهدة ، البنود ، والجدول الزمني ، المتضمنين في هذه المعاهدة لإعادة النظر فيها بالتوجه مباشرة إلى الأمم المتحدة .

٦ - ويمكننا أن نوضح أنه عندما تستنفد المناقشات الثنائية حول بنود إعادة النظر في المعاهدة بلا اتفاق بين الطرفين ، فإن السلوك المناسب من جانب مصر إذا رغبت في إشراك الأمم المتحدة ، هو التوجه إلى مجلس الأمن لأن الموضوع المثار؟ وهو التسهيلات الممنوحة للقوات البريطانية في مصر - موضوع يتعلق بالأمن .

ويمكننا أن نشير إلى أن المعاهدة نفسها تشترط اللجوء إلى المجلس وليس إلى الجمعية العامة لهيئة الأمم .

٧ - يمكننا الحصول على تأييد كبير لوجهة نظرنا . وحتى الحكومة السوفيتية قد ترددت في تأييد المناورة المصرية التي قد يكون لها رد فعل على معاهدات التحالف السوفيتية مع الدول الصغيرة .

٨ - وإذا أصرت الجمعية العامة على مناقشة الشكوى المصرية فإن أغلبية ثلثي الوفود الموجودين للتصويت ستكون مطلوبة لصدور أية توصية محددة .

ولا تملك الجمعية العامة أي سلطة للتوصية باتخاذ إجراء ولكنها قد تحيل المسألة إلى مجلس

- الأمّن بوصفها مسألة تتطلب - من وجهة نظر الجمعية - اتخاذ إجراء .
- ٩ - وإذا تقدمت الحكومة المصرية بشكواها مباشرة إلى مجلس الأمّن . فإن عليها أن تقدم سبباً للنزاع أو ، للموقف الذى قد يؤدى إلى احتكاك دولى أو إلى إثارة النزاع « طبقاً للمادة ٣٤ . ومن الواضح أنها لا تستطيع عرضها على مجلس الأمّن وفقاً للمادة ٣٧ إلا بعد أن يفشل الطرفان فى تسوية المسألة بالوسائل الطبيعية .
- ١٠ - وقد يكون من الصعب للحكومة المصرية الحصول على أغلبية الأصوات السبعة الضرورية من الـ ١١ صوتاً لوضع المسألة فى جدول أعمال مجلس الأمّن ، نظراً للحلول التى لم تنفذ فى المادة ١٦ من المعاهدة .
- وعلى أية حال إذا وضعوها فى جدول الأعمال فإن المملكة المتحدة لن يكون لها صوت (بوصفها طرفاً فى النزاع) .
- وإذا تمكنت مصر من تأمين سبعة أصوات من الأصوات العشر الباقية (التى ستضمن أصوات الدول الأربع الكبرى الأخرى) ، فإنهم سيتمكنون من الناحية النظرية من الحصول على توصية لصالح (التسوية السلمية) للنزاع فى الاتجاه الذى يرغبون فيه .
- ١١ - إذا وصلت الأمور إلى النقطة التى يسعى معها المصريون للقول بأن هناك « تهديداً أَوْ خرقاً للسلام » فيتعين بحث ذلك بموجب الباب السابع من الميثاق . وهنا ستمتع المملكة المتحدة ، بوصفها عضواً دائماً . بوقف التصويت عن طريق (الفيتو) المخول للقوى العظمى
- ١٢ - يبدو أننا سنكون فى وضع مأمون تماماً إذا حاولت مصر إثارة المعاهدة المصرية - الإنجليزية كفضية مباشرة .
- (ولكن مصر قد تحاول إثارتها كمسألة عربية) ، بحيث تجيء فى نفس الوقت مع شكاوى سوريا ولبنان ضد استمرار وجود القوات الأجنبية على أراضيها . وذلك من شأنه أن يؤدى إلى موقف مضطرب ومعقد .
- وقد توافق الجمعية العامة بأغلبية الثلثين على توصية بأن القوات الأجنبية يجب ألا تبقى فى أراضي دول الشرق الأوسط المستقلة .
- وأرى أن الأمر يستحق التفكير بمزيد من الدقة فى الطريقة التى يتعين أن نعالج بها هذا الموقف ، مع وضع التعقيدات فى دول الشرق محل الاعتبار .
- ١٣ - ويتعين أن نضع فى اعتبارنا أن كلا من الحكومتين الإيرانية والتركية قد تثيران ، أمام الجمعية أو مجلس الأمّن (نزاعاتهما) مع الاتحاد السوفيتى .

وقد قرر وزير الخارجية أننا يجب ألا نصرفها عن فعل ذلك . بل نقترح إسداء النصح لها إذا اتخذنا هذه الخطوة . بأن يتقدما إلى مجلس الأمن . وليس إلى الجمعية وأن يستندا إلى فقرة في المادة ٣٤ . وهي الفقرة التي تشير إلى حدوث « موقف قد يؤدي إلى احتكاك دول أو يثير التراع » .

وبرغم أن وجود المعاهدة الإنجليزية - المصرية . والمادة ١٦ منها يجعل القضية المصرية مختلفة . فإن هناك خطراً في أننا قد نجلب على أنفسنا النقد . إذا بدا في أثناء مساندتنا لتركيا وإيران في مجلس الأمن أننا ننكر على الحكومة المصرية حقاً مماثلاً في طرح شكواها أمام الأمم المتحدة » .

* * *

ولم تعرف مصر بأمر الرأي القانوني . وكانت الظروف الداخلية تمنع اتخاذ موقف عدائي علني ضد بريطانيا . وبقى « النفرشي » ينتظر الرد . وانفجر الغضب الشعبي في مصر . وكان الوفد يغذي حملة الغضب فقد خذله الإنجليز .

* * *

ويسدل الستار على عام ١٩٤٥ ، عام النصر ، كما عرفه العالم كله ، دون أن تحس مصر بحلاوة النصر ، بل بمرارة المذاق . وساعد على شعور مصر بالمرارة مشاكل العالم العربي : بريطانيا تريد العودة لاستعمار ليبيا ، وفرنسا لا تريد الانسحاب من دول شمال أفريقيا : المغرب وتونس والجزائر ، وسوريا ولبنان تتجهان إلى مجلس الأمن لإصدار قرار بالجللاء . وتتجه أنظار العرب إلى مصر التي ازداد نبضها إحساساً وتفاعلاً بالمروية .

مصر .. العربية

يوم اغتيل « أحمد ماهر » ، كان رؤساء وزارات ، ووزراء خارجية ، وممثلو ٧ دول عربية في القاهرة يتفاوضون لعقد ميثاق جامعة الدول العربية .

وكان « محمود فهمى النقراشي » ، يشارك في هذه الاجتماعات ، بصفته وزيراً لخارجية مصر .

وقد استمرت اجتماعات هذه اللجنة ١٦ جلسة للاتفاق على الميثاق .

في أول اجتماع للجنة السياسية الفرعية برئاسة « النقراشي » ، ثارت مناقشة طويلة حول اشتراك « موسى العلمي » ممثل فلسطين .

قال « هنرى فرعون » وزير خارجية لبنان إن اشتراك « العلمي » يضعف الأساس القانوني للحوار الذى يجب أن يشترك فيه ممثلون لدولة مستقلة . إن « العلمي » ، لا يمثل دولة مستقلة ، ولذلك لا يستطيع إلزام فلسطين بأى عمل .

ولكن اللجنة رأت طرح الأساس القانوني جانباً ومعاملة فلسطين ، كمسألة خاصة ، نظراً لتعاطف الدول العربية جميعاً مع شعب فلسطين ، وما يعانیه ، ولأن سابقة وضعت باشتراك « موسى العلمي » في المباحثات التمهيدية بالإسكندرية .

وبرغم ذلك فإن القرار مضى أبعد مما اتفق عليه في (بروتوكول الجامعة) الذى وقع بالإسكندرية نص على اشتراك فلسطين في الجامعة على قدم المساواة مع الأعضاء والمؤسسين .

أثار ذلك نقداً عنيفاً من بريطانيا . ولم ترحم في اشتراك الدول غير المستقلة في مجلس الجامعة ، وترى أن أفضل حل هو السماح « للعلمي » بالاشتراك كمراقب .

وأرسلت وزارة الخارجية البريطانية تعليمات بذلك إلى « اللورد كيلرن » لإبلاغ « النقراشي »
وباقى الممثلين العرب قبل اجتماع اللجنة التحضيرية يوم ١٧ مارس .
ذهب « كيلرن » إلى « النقراشي » يحذر من « النشاط الخاطيء بل ومن تعصب « عبدالرحمن
عزام » .

قال « كيلرن » :

— إن الجامعة الحديثة لا ينبغي أن تجرى قبل أن تتعلم المشي .

رد « النقراشي » :

— من الخطأ إثارة وضع « العلمى » . وسأترك الأمر لعقيلة « الدكتور عبد الحميد بدوى » فى
الوصول إلى صيغة مقبولة فى هذا الشأن .

ونتيجة لاتصالات « كيلرن » المتعددة عدلت اللجنة التحضيرية الملحق الخاص بفلسطين .
وأسقطت الجزء الخاص بمعاملة وفد فلسطين على قدم المساواة مع الأعضاء والمؤسسين .
وعلى هذا الأساس لم يوقع « موسى العلمى » على ميثاق الجامعة مع باقى الوفود .
وبرغم ذلك وصف « رونالد كامبل » ، وكيل الخارجية البريطانية المساعد ملحق فلسطين بأنه
« يدعو للأسف » .

وقال « كامبل » : لا يمكن اعتبار فلسطين دولة عربية أو دولة مستقلة .

* * *

توجه المستشار الشرقى « والتر سمارت » إلى « النقراشي » يبلغه اعتراض الخارجية البريطانية على
اشتراك الدول العربية غير المستقلة فى اجتماعات مجلس الجامعة .
ويكون رأى بريطانيا أن هذا القرار سيغضب فرنسا التى تحتل دول شمال أفريقيا — تونس
والجزائر والمغرب — كما أن بريطانيا تحتل برقة وطرابلس فى ليبيا .
لم يستجب « النقراشي » لما قاله « سمارت » وبالذات بالنسبة لليبيا ، وقال إن لمصر مصالح مع
جارتها .

ويفسر « سمارت » فى برقيته إلى لندن موقف « النقراشي » بأن أمير ليبيا « إدريس السنوسى » ،
وثيق الصلة بالقصر الملكى المصرى .

ويبلغ « النقراشي » اللجنة السياسية للجامعة العربية بوجهة النظر البريطانية ولكن بغير اهتمام .
ويلتقى « كيلرن » ، بعبد الرحمن عزام « يشكو إليه أيضا .

رد « عزام » قائلا :

- إن « السير أنتوني إيدن » ، لم يؤيد وحدة الدول العربية المستقلة وحدها - بل أيد وحدة العرب بصفة عامة . ولم يفرق في ذلك بين الدول العربية المستقلة . وغير المستقلة .
ويلتقى « كيلرن » بوزير الخارجية « عبد الحميد بدوى . والملك فاروق » ويقول « عبدالفتاح عمرو » للسفير البريطاني :
- إن « الملك فاروق » قهم سراعراض بريطانيا على اشتراك الدول العربية غير المستقلة في اجتماعات الجامعة .

ويلتقى « كيلرن » بهنرى فرعون » وزير خارجية لبنان يشكو إليه فيرد « فرعون » :
- هذا كله خطأ « الخبيث » « عزام » . وقد أبلغته أنه لا داعى لإثارة الفرنسيين باشتراك الدول العربية في شمال أفريقيا . وأبلغته أيضاً أنى لست مستعداً للتوقيع على وثيقة من الشعر . ولكن اللجنة التحضيرية توافق على تعاون الجامعة مع الدول العربية غير المستقلة . بل إن « مكرم عبيد » وزير مالية مصر ، وعضو وفدها في الاجتماعات ، دعا إلى قيام مؤتمر شعبي . أو اجتماع شعبي ، بجانب الجامعة تشترك فيه الدول العربية غير المستقلة .
وقال « مكرم عبيد » إن الدول العربية المستقلة ... ليست مستقلة تماماً .
ويرأس « النقراشى » يوم ٢٢ مارس بعد شهر من توليه الوزارة - الاحتفال الذى أقيم فى قصر الزعفران بالقاهرة بمناسبة توقيع ميثاق الجامعة العربية . وهو اليوم الذى اعتبر عيد ميلاد للجامعة يحتفل به العرب فى كل عام .

وتصدق ٤ دول على الميثاق . وبذلك يعلن قيام الجامعة يوم ١٠ مائة ١٩٤٥ .
ويصر « النقراشى » على تعيين « عبد الرحمن عزام » أميناً للجامعة .
ويكتب « كيلرن » إلى لندن معلقاً على قيام الجامعة أنه دهش لأن الفكرة التى نشأت كحلم انتهت إلى كيان جاد وصلب » .

» » »

ولقد ظل الإنجليز سنوات طويلة يعلنون أن الجامعة العربية مجرد حلم عربى . ومن هنا كان تشجيعهم لها باعتبار أن الحلم لن يتحقق أبداً .
وعندما قامت الجامعة حرص الإنجليز على أن يملثوا الدنيا ضجيجاً بأن هذه الجامعة من وحيهم وتفكيرهم وتدبيرهم مع أن الوثائق البريطانية تكذب ذلك .

» » »

فى عنفوان ثورة الفلسطينيين ضد الإنجليز واليهود عام ١٩٣٦ ، وتضامن الرأى العام العربى مع

هذه الثورة بعث «أوجدين» - القنصل البريطاني في دمشق - إلى وزارة الخارجية في لندن يقول :

«الوحدة العربية في حقيقتها فكرة الحالمين وغذاء الفلاسفة .
والسياسي العربي المستنير لا يطمع في أكثر من تحالف أو اتحاد للدول الإسلامية المستقلة .
أما الوحدة العربية كقوة دافعة ، فإنها تتحطم بسبب الضعف العربي المتوارث ، والنظام القبلي الإقطاعي ، والغيرة ، وعدم الثقة بين العرب أنفسهم » .
وتوافق وزارة الحرب البريطانية على وجهة نظر الخارجية البريطانية التي تقول : « بأن الوحدة العربية نظرية أكثر مما هي عملية » .
وبعد قيام الحرب العالمية الثانية مباشرة . قدم « باجالي » الخبير بوزارة الخارجية البريطانية تقريراً - يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٣٩ - عرض على مجلس الوزراء قال فيه :
« هناك إحساس ينمو ويتزايد بالتضامن بين الشعوب العربية . ولكن تبقى عقبات ضخمة في طريق الوحدة العربية .

أول هذه العقبات ، التنافس بين الحكام العرب .
وثانيها ، المعارضة الفرنسية ضد هذه الوحدة ؛ فالفرنسيون يشكون في أن الوحدة مؤامرة بريطانية لسلب مغنم فرنسا التي حصلت عليها في الحرب العالمية الأولى .
وثالثها ، تركيا التي تريد الاستيلاء على الأراضي العربية ، كما حدث أخيراً عندما انتزعت لواء الإسكندرونة من سوريا .
وبقيت بريطانيا صاحبة النفوذ الأول في الشرق الأوسط ، ولكن بريطانيا لا تستطيع إرضاء كل الدول العربية بطريقة متساوية .
ومن غير المحتمل أن تسعى الحكومة البريطانية - من تلقاء نفسها - إلى تدعيم فكرة التضامن العربي .

إن الوحدة العربية جاءت لتبقى ، وليس من الحكمة أن نبذل محاولة لمقاومتها .
ولا ينبغي علينا أن نقوم بمبادرة لصالح الوحدة العربية ولا يوجد - أيضاً - مبرر لإظهار معارضة لها بل توجيه هذه الوحدة لمصلحة بريطانيا » .
ومعنى مذكرة « باجالي » أن على بريطانيا استغلال الوحدة العربية لمصلحتها !

* * *

وابتداءً من عام ١٩٤١ أصبحت فكرة الوحدة العربية متصلة بقضية فلسطين وتطوراتها وزيادة هجرة يهود أوروبا إلى فلسطين .

كتب « تشرشل » إلى « إيدن » يوم ١٩ مايو ١٩٤١ - في رسالة شخصية - يقترح إصدار بيان عن تأييد بريطانيا لقيام الوحدة العربية .
أراد « تشرشل » بذلك ، اجتذاب الملك « عبد العزيز » للوصول إلى حل للمشكلة الفلسطينية .

ومن هنا قدم « أنتوني إيدن » . وزير الخارجية مذكرة إلى مجلس الوزراء البريطاني ٢٧ مايو ١٩٤١ قال فيها :

« اقترح كثيرون حلاً عملياً لمشكلة فلسطين وهو قيام اتحاد لدول الشرق الأوسط تكون الدولة اليهودية إحدى وحداته .

ونحن لم نعارض أبداً قيام اتحاد هذا النوع . وموقفنا أن العرب يقررون ما يريدون .
وأخشى برغم ذلك ، أن يكون الوقت غير مناسب ، لقيام اتحاد عربي .
ويرى العرب ، بصفة عامة ، أن قيام نوع من الاتحاد أمر مرغوب فيه . ويجب أن نمتنع عن معارضة هذه الآمال الغامضة غير المحددة ، بل ننتهز الفرصة لنعبر علناً تأييدها .
وافق مجلس الوزراء على هذه السياسة قبل يومين من إلقاء « إيدن » لخطابه الشهير في (مانشون هاوس » يوم ٢٩ مارس ١٩٤١ .

قال :

« يرجو كثير من مفكرى العرب ، للشعوب العربية ، درجة أكبر من الوحدة أكبر مما تتمتع به الآن .

وإن العرب ليتطلعون إلى نيل تأييدنا في مساعيهم نحو هذا الهدف .
ولا ينبغي أن نغفل الرد على هذا الطلب من جانب أصدقائنا .
ويبدو لي أنه ، من الطبيعي ، ومن الحق - وجوب تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلدان العربية ، وكذلك الروابط السياسية أيضاً .
وستبذل حكومة جلالة الملك - من ناحيتها - تأييدها التام لأية خطة تلتق موافقة عامة » .

» * *

وقد فسر كثير من المراقبين السياسيين تصريح إيدن على أنه محاولة لامتصاص كراهية العرب

للإنجليز ، فالتصريح أذيع في نفس اليوم الذي انتهت فيه بريطانيا من قمع ثورة « رشيد عالي الكيلاني » في العراق .

وفسر على أنه مواجهة للدعاية الألمانية التي تناصر آمال العرب في الاستقلال والوحدة . وفسر على أنه محاولة لتصفية النفوذ الفرنسي في سوريا ولبنان . جاء قبل عمليات الحلفاء في البلدين بهدف ضمان تعاون السوريين مع القوات البريطانية .

وفسر كذلك على أنه محاولة لجمع العرب وراء بريطانيا في فترة هزيمتها الساحقة في الحرب . وقد وجهت كل وسائل الإعلام البريطانية المحلية من صحف وإذاعات لنشر البيان . ولم يكن في البيان شيء جديد ، وقد وجه نقد للتصريح في سوريا وفلسطين والعراق لعدم الإشارة إلى فلسطين .

وأبرق « كيرك » الوزير الأمريكي المفوض إلى حكومته قائلا : إن التصريح كان مبهماً . وإن المصريين توقعوا أن يتبعه تصريح محدد ينص على تأكيدات عن فلسطين . ولم يستجب للتصريح إلا « الأمير عبد الله » - أمير شرق الأردن الذي أرسل إلى بريطانيا - في ٢ يوليو ١٩٤١ - يطلب قيام دولة سوريا الكبرى التي تضم شرق الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين تحت رئاسة الأمير نفسه .

ظن الأمير أن التصريح هو الضوء الأخضر ليحقق مساعيه ... وآماله . ويقدم « جيب » - خبير شئون الشرق الأوسط الذي يعمل مستشاراً للمعهد الملكي البريطاني للعلاقات الدولية - مذكرة إلى وزارة الخارجية يذكر فيها العقبات التي تعترض طريق الوحدة العربية ، وأهمها « الانتداب الفرنسي على سوريا ، والانتداب البريطاني على فلسطين ، والحكم الفرنسي الأسباني الإيطالي في شمال غرب أفريقيا . ولن يتحقق تقدم في العلاقات بين العرب حتى تستقر العلاقات بين العرب والغرب وتزول كل العقبات التي تعترض استقلال سوريا » . ووجد .. « جيب » « أنه يوجد عدم تكافؤ بين تأييد بريطانيا . لإقامة وطن قومي لليهود طبقاً (لوعده بلفور) عام ١٩١٧ ، وقيام اتحاد عربي » .

وتنبأ بأن اليهود الذين يؤيدون تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية وإسرائيلية سيؤيدون « قيام اتحاد عربي في حين يرفض هذا الاتحاد اليهود الذين يعارضون التقسيم » .

وأمن « تشرشل » في سبتمبر ١٩٤١ ، ثم « روزفلت » فيما بعد ، بأن مخاوف العرب من قيام دولة يهودية ستقل جداً إذا كانت هذه الدولة في إطار اتحاد عربي أكبر .

شكلت لجنة وزارية برئاسة « إيدن » في ٢٦ سبتمبر عام ٤١ اتفقت على خطة اتحاد لأن لها جاذبية وتمثل مصلحة كبرى في تسوية قضية فلسطين .

ولكن اللجنة قدمت تقريراً إلى مجلس الوزراء في ٩ يناير عام ١٩٤٢ .
« حذر التقرير - الحكومة البريطانية - من السعي لإقامة اتحاد سياسي عربي . فإن العرب يرغبون في إقامة كتلة من الدول العربية تكون من القوة بحيث تضمن للعرب حقوقهم في فلسطين وسوريا وتواجه - كجبهة متحدة - القوى الكبرى وبالذات بريطانيا وفرنسا » .
ومن جديد نصحت اللجنة الحكومة البريطانية بتبنى سياسة سلبية أي تبني الصيغة القديمة ..
« إظهار التعاطف مع الأمن والتطلعات العربية وتوجيهها - قدر الإمكان - في الخطوط التي تتفق ومصالح بريطانيا » .

وبعثت اللجنة إلى سفراء بريطانيا في المنطقة « لتشجيع الروابط الاقتصادية والثقافية بين الدول العربية » .

ومن هذا كله يتضح أن موقف بريطانيا من الجامعة العربية ومن الوحدة العربية في ٩ يناير ١٩٤٢ . هو أن يتقارب العرب اقتصادياً وثقافياً ، وأن تعطيهم بريطانيا تشجيعاً كاذباً في الوحدة السياسية . ولا تعارض اتجاههم نحو الوحدة . بل توجهها لمصلحة بريطانيا .
وهذه السياسة تفسر بيان « إيدن » في مايو عام ١٩٤١ ..

إن « إيدن » لم يعط العرب ضوءاً أخضر لتحقيق الوحدة ، أقيام الجامعة العربية ، بل كان يعطيهم من طرف اللسان .. حلاوة .. كما يقول الشاعر العربي القديم .

* * *

وكان العرب يجهلون الحيلة البريطانية ...
مضى العرب في خططهم للتقارب والاتحاد ؛ وكل زعيم عربي يمني نفسه بأن بريطانيا ستحقق حلمه .

دعا « الأمير عبد الله ، أوليفر ليتلتون » الوزير البريطاني المقيم في الشرق الأوسط لزيارة عمان فزارها في ٣ أغسطس ١٩٤١ وكانت نتيجة الزيارة بياناً يقول :
« لا شيء يحول دون تنفيذ الوعد الصادر من بريطانيا وإيصال العرب إلى أمنهم القومية إلا أن الأمور مرهونة بأوقاتها ؛ والخطوة الأولى في هذا السيل يجب أن تتقدم بها الدول العربية نفسها ، وستساعد بريطانيا ، العرب ، فعلاً ، وبكل وسيلة ممكنة ... » .
ولم يخرج البيان عن خطوط السياسة البريطانية السرية !

وفي مذكراته اعترف « الملك عبد الله » ، بأن سوريا ولبنان كانتا تحت الانتداب الفرنسي وشرق الأردن تحت الانتداب البريطاني ، ومصر والعراق ترتبطان مع بريطانيا بمعاهدتين .
وفي ضوء هذا كله كان مستحيلا أن تتحقق الوحدة العربية !

* * *

ويزور « نوري السعيد » القاهرة ويلتقي « برتشارد كيزي » وزير الدولة البريطاني المقيم في الشرق الأوسط عام ١٩٤٢ .

ويدور حديث طويل عن الوحدة العربية فيطلب « كيزي » من رئيس وزارة العراق أن يقدم إليه مذكرة بآرائه فيقدمها وتشر تحت اسم الكتاب الأزرق ..

وأهم ما يقترحه « نوري السعيد » توحيد سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن في دولة واحدة - سوريا الكبرى - تنضم إليها العراق ، ويباح للدول العربية الانضمام إليها متى شاءت .
أما بالنسبة لليهود فيمنحون إدارة شبه ذاتية في المنطقة الفلسطينية التي يكونون فيها أكثرية .
ويوجه « النحاس » الدعوة إلى « جميل مردم بك » رئيس وزراء سوريا والشيخ بشارة الخوري رئيس الكتلة الوطنية في لبنان لزيارة القاهرة في يونيو عام ١٩٤٢ لاستطلاع رأيها في الشئون العربية .

ويكون موضوع البحث إقامة الجامعة العربية .

ويزور « الأمير عبد الإله » الوصي على عرش العراق ، يرافقه « نوري السعيد » ، القاهرة في ديسمبر عام ١٩٤٢ ويلتقيان « بمصطفى النحاس » رئيس وزراء مصر . ويكون مطلب العراق تنفيذ (مشروع الهلال الخصيب) أي اتحاد سوريا الكبرى مع العراق .

* * *

ويؤيد « اللورد موين » نائب الوزير البريطاني المقيم في الشرق الأوسط - والذي أصبح وزيراً فيما بعد - اقتراحات « نوري السعيد » في الكتاب الأزرق . وتعرض هذه المقترحات على اللجنة الوزارية البريطانية الخاصة بفلسطين في نوفمبر ١٩٤٣ .

وتعارض وزارة الخارجية البريطانية هذه المقترحات - أي الحكم شبه الذاتي لليهود في بعض المناطق بفلسطين - لأنه ، حتى المعتدلين الصهيونيين ، سيرفضونها ، ولأن « تشرشل » سبق أن وعد « ديمبول » - قائد فرنسا الحرة في ذلك الوقت - باستمرار النفوذ الفرنسي في سوريا ولبنان .
ولأن بريطانيا لا تريد أن تخذل « الأمير عبد الله » ، الذي أخلص لبريطانيا في أثناء الحرب . أكثر من أي زعيم عربي آخر .

ومن ناحية أخرى ، فإن بريطانيا رأت تجميد المشكلة الفلسطينية حتى تنتهى الحرب .

* * *

فى ٢٤ فبراير ١٩٤٣ كان الموقف العسكرى فى صالح الحلفاء .
بريطانيا هزمت الألمان فى العلمين .

والسوفيت قاوموا فى ستالينجراد . والأمريكيون هبطوا فى شمال أفريقيا .
ويعلن « أنتونى إيدن » وزير خارجية بريطانيا فى مجلس العموم فى ذلك اليوم تصريحه الثانى
عن الوحدة العربية . قال :

« إن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية
والثقافية والسياسية .

ولكن . من الجلى . أن الخطوة الأولى لتحقيق أى مشروع يجب أن تأتى من العرب أنفسهم .
والذى أعرفه أنه لم يوضع حتى الآن مثل هذا المشروع الذى ينال استحساناً عاماً » .

* * *

تنطلق الدعوة للجامعة العربية من مصر .

يتلقف « مصطفى النحاس » تصريح « إيدن » فأعلن « صبرى أبو علم » باسمه فى مجلس
الشيوخ يوم ٢٠ مارس ١٩٤٣ .

« منذ أعلن « إيدن » تصريحه فكرت فيه طويلاً . وانتهيت إلى أنه يحسن بالحكومات العربية أن
تبادر باتخاذ خطوات رسمية . فتبدأ باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة كل على حدة . وتبذل
جهودها للتوفيق والتقريب بين آرائها . ثم تدعوهم إلى مصر فى اجتماع ودى لهذا الغرض .
وبدأ « النحاس » مفاوضات ثنائية مع الدول العربية وتعددت اتصالات وزيارات الزعماء
بين العواصم العربية من ٣ يوليو عام ١٩٤٣ حتى فبراير ١٩٤٤ .

ويزور معظم الزعماء العرب القاهرة لإجراء مشاورات لوضع أسس قيام الجامعة . ولعرض
وجهة نظر كل دولة عربية فى هذا المجال قبل بدء الاجتماعات العامة .

ومن هذه الاتصالات تتضح الحقائق التالية :

- * يرى « نورى السعيد » أن سوريا الكبرى هى الخطوة الأولى وأراد اجتذاب « النحاس »
مشروعه . ولكن « النحاس » كان متحفظاً وترك الأمور للدول المعنية .
- * بعث « جوردان » الوزير البريطانى المقيم فى جدة يوم ٢ أكتوبر ١٩٤٣ يقول إنه عقد عدة
اجتماعات مع « الملك عبدالعزيز » . وقد أبلغه أن بريطانيا ليست ضد الوحدة ، ولكنها تريد أن

تمضى ببطء وأن الإسراع بها خطر في أثناء الحرب .

* مر « إيدن » بمصر في ٢٦ أكتوبر ١٩٤٣ فقال « لتيرنيس شون » الوزير البريطاني المفوض إن بريطانيا لا تستطيع معارضة الفكرة علناً .

* مر « إيدن » بمصر مرة أخرى في ٧ نوفمبر ١٩٤٣ فناقش موضوع الاجتماعات العربية . طلب « النحاس » الموافقة على أن يشترك الفلسطينيون في الاجتماعات فرفض « إيدن » الالتزام بأي شيء .

اقترح « النحاس » أن يحضر الاجتماعات نفس المندوبين الفلسطينيين الذين اشتركوا في مؤتمر لندن عام ١٩٣٩ باعتبار أن الذين قبلتهم لندن يمكن أن تستقبلهم القاهرة . ولكن « إيدن » اكتفى بأن يقول إن هذه المسألة تدرسها الإدارات المختصة في لندن

وقد عارضت وزارتا الخارجية والمستعمرات في اشترك الفلسطينين . وكان زعماءهم الثوريون معتقلون في روديسيا .

ورفضت بريطانيا أيضاً أن يشترك زعماء شمال أفريقيا العرب حتى لا تغضب فرنسا . ورفضت بريطانيا اشترك « السنوسي » لأن ليبيا محتلة ومصيرها يقرره الحلفاء في مؤتمر السلام . ورفض البريطانيون الاعتراف « بالسنوسي » . وكان مقيماً بمصر . يطالب بالاستقلال بعد انتهاء الحرب .

في ٢٥ فبراير ١٩٤٤ أبلغ « كورنوليس » السفير البريطاني في بغداد . « نوري السعيد » أن يمضى ببطء في مباحثات الوحدة . وأن العراق ملزم بالتشاور مع بريطانيا ومن الأفضل تأجيل الفكرة لما بعد الحرب .

اعترف « نوري » أن المعاهدة البريطانية العراقية تلزمه بذلك .

وعقد مجلس الشيوخ المصري جلسة سرية في ٢٩ فبراير ١٩٤٤ بين فيها « النحاس » مصاعب اشترك الدول غير المستقلة في اجتماعات الجامعة .

» * »

أبلغ « كيلرن » حكومته أن « النحاس » حريص على إبلاغ الحكومة البريطانية بكل شيء عن مشاوراته وأنه يسلم السفارة تفاصيل لقاءاته ومشاوراته .

وقال كيلرن إنه لا يفهم الحكمة من معارضة المؤتمر المقترح .

ردت الخارجية في مارس ١٩٤٤ بأن بريطانيا لا تعارض حتى لا يقال إنها سبب فشل الوحدة العربية . ولكن بريطانيا لا تريد أن يتحول الاجتماع إلى مظاهرة ضد سياستها في فلسطين . وأن

العرب سيجدون وسيلة سهلة لتبرير أخطائهم بإلقاء اللوم على الآخرين . ولا بد من جدول أعمال مقدماً عن المسائل التي سيتفق عليها المجتمعون ؛ وأن السفير يجب أن يعمل على ألا ينحرف « النحاس » بالمؤتمر لزيادة التوتر في المنطقة بين العرب واليهود . وحتى لا يلحق إضراراً بجهود الحلفاء الحربية وأن الجلسات العلنية تعد مقدماً وبعناية » .
ولكن يقدم الدبلوماسي « هانكي » إلى وزارة الخارجية مذكرة يقول فيها يوم أول يونيو ١٩٤٤ :

« إن موقف « النحاس » أصبح محرجاً لنا . إنه يريد إقامة توازن بين عدم استقراره داخل مصر بالدعوة للوحدة العربية .

نحن الذين نبقية في منصبه . ونأمل ألا يصرخ عالياً ضد سياستنا في فلسطين » .
وبعد أسبوع أطلع « النحاس باشا » السفير البريطاني على مشروع الخطاب الذي سيوجهه للدول العربية بطلب عقد اجتماع تمهيدي في يوليو أو أغسطس ؛ ولكن « والتر سمارت » قال « لأمين عثمان » بعد أن اطلع على المسودة إنه يطلب من « النحاس » البطاء وأن يتشاور معه قبل اتخاذ أى خطوة ..

وقد اعترضت الخارجية البريطانية على خطاب « النحاس » . وطلبت من « كيلرن » إبلاغه أن الوقت غير مناسب للمؤتمر لأنه سيثير قضية فلسطين .
أبلغ « كيلرن » هذه الرسالة « للنحاس » في ٢٣ سبتمبر . ولكن « النحاس » كان قد بعث بالرسالة إلى الدول العربية .

ويبلغ « النحاس » كيلرن « أن المناقشة ستكون في الحدود المناسبة .
وطلبت بريطانيا من « النحاس » التأجيل إذا أبدت بعض الدول العربية نفورها من الحضور ، أو أبدت عدم جدوى الاجتماع » .

وطلبت من « النحاس » إذا لم يكن هناك اتفاق في الشئون السياسية أن يركز على المسائل الاقتصادية والتعاون الثقافي . وإلا فلا فائدة من المؤتمر على الإطلاق » .

وطلبت بريطانيا من « النحاس » ضمانات بالنسبة لسوريا ولبنان لعدم إغضاب الفرنسيين .
في ٥ يونيو ١٩٤٤ بعث « كيلرن » إلى وزارة الخارجية في لندن يقول :

١ - انتهزت فرصة حديث جرى أخيراً مع « أمين عثمان » لتحذير « مصطفى النحاس باشا » للتريث في شأن مؤتمر الوحدة العربية . فلم أركيف يمكن أن يتجنب المؤتمر موضوع فلسطين بما يكتنفه من مشاكل . وهو أمر لا بد أن يدركه « النحاس » فهو يسبب ضرراً بالغاً .

وفي نفس الوقت لم أكن - بصراحة - قلقاً على أن يعقد المؤتمر من خلال جهد إيجابي أو سبي من جانبنا .

ومن الأفضل « للنحاس » أن يدع الفكرة تأخذ مجراها في ببطء وهذا أسهل حالياً ، فقد انتهى تنافس « النحاس » على الزعامة مع « نوري السعيد » بخروج « نوري السعيد » من الحكم .
٢ - قال « أمين عثمان باشا » : إنه لم يكن متحمساً أبداً لهذه المحادثات حول العروبة التي بعدها عمليات لا جدوى منها .

ووافق تماماً على أنه من الحق إتاحة أى فرصة لإثارة مشاكل فلسطين التي يمكن أن تسبب ضرراً غير متوقع .

ووعده بالحديث مع « النحاس باشا » و « فرملة الموضوع » .

* * *

وفي ٢١ يونية ١٩٤٤ بعث « النحاس » إلى ٦ دول عربية هي : العراق ، سوريا ، لبنان ، وشرق ، الأردن ، والسعودية ، واليمن ، بأنه تقرر اجتماع اللجنة التحضيرية في أواخر يوليو وأوائل أغسطس .

وقال « كيلرن » « للأمير عبد الإله » الوصي على عرش العراق يوم ٢٦ يونيو ١٩٤٤ إن تصرف « النحاس » ضار بالإنجليز والدول العربية لأنه سيثير قضية فلسطين .

وتطلب وزارة الخارجية البريطانية إلى سفيرها في العراق « السير كورنوليس » أن يبلغ رئيس وزراء العراق « حمدي الباجه جي » رغبة بريطانيا عدم إثارة قضية فلسطين في اجتماعات القاهرة . ويتم اللقاء يوم ٥ يوليو ويكتب « كورنوليس » إلى لندن :

١ - قام رئيس وزراء العراق « حمدي الباجه جي » بزيارتي لبحث مسألة الوحدة العربية . قال إنه من المهم ألا تضع الدول العربية وقتاً في الوصول إلى اتفاق يضمن اتخاذ سياسة خارجية مشتركة إذا تعرضت دولة منها للتهديد بالخطر . ويؤدي - أيضاً - إلى تحسين علاقاتها الاقتصادية والثقافية وعلاقاتها الأخرى .

ورغب - قبل بحث المسألة أمام مجلس الوزراء العراقي - أن يعرف وجهة نظر حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا لأنه يرى ، بشدة ، ألا تفعل الحكومات العربية شيئاً معارضاً لسياستنا .
٢ - أوضحت سياسة حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا طبقاً للتعليمات الصادرة لـ . . أكدت بصفة خاصة أن حكومة صاحب الجلالة ، لا ترغب في إثارة قضية فلسطين ، في الوقت الذي توجه فيه جميع جهودها ضد العدو المشترك .

٣ - قال دولته إنه يقدر وذلك تقديرًا كاملاً . ولا يدري شيئاً لعدم اجتماع اللجنة مع إصدار قرار بتأجيل بحث المسألة الفلسطينية إلى ما بعد الحرب .
وقال إنه مقتنع بأن الوحدة العربية والدول العربية ذاتها ، ستزدهر في المستقبل إذا واصلوا تعزيز الروابط مع بريطانيا العظمى .
وقال إنه ينوي تقديم اقتراح بأن يكون جزء من سياستهم المشتركة ، الدخول في تحالف مع حكومة صاحب الجلالة لفترة أولية لمدة ٣٠ عاماً .
أوضحت سياسة الحكومة البريطانية . وهو يؤيد بشدة تأجيل القضية الفلسطينية إلى ما بعد الحرب .

وتوجه تعليمات إلى « السير كورنوليس » السفير البريطاني ، ليقابل « نوري السعيد » ويطلب منه تأجيل إثارة قضية فلسطين حتى تنتهي الحرب .
أكد « نوري السعيد » للسفير - في اليوم التالي - ٦ يوليو - أن المؤتمر لن يتخذ قراراً في قضية فلسطين ، وأن المسألة الفلسطينية ستؤجل إلى ما بعد انتهاء الحرب .
ويقدم « هانكي » الدبلوماسي بوزارة الخارجية البريطانية مذكرة ثانية إلى الوزارة يوم ١٥ يوليو ١٩٤٤ يقول فيها :
أقنعنا « النحاس » بأن يركز جهوده على أمور يمكن الاتفاق عليها مثل المجالات الثقافية والاقتصادية .

وقد وعد « النحاس » بالأشياء مشاكل مثل فلسطين وسوريا لبنان ؛ وإذا نوقشت فلن يتم ذلك بطريقة تؤدي إلى أي نزاع .

ووعد السوريون أيضاً بعدم إثارة المسألة الفلسطينية .
ويتوجه « موسى شرتوك » ، الذي تولى وزارة الخارجية الإسرائيلية بعد ذلك باسم « موسى شاريت » ، إلى المندوب السامي البريطاني في القدس في ٢٤ يوليو ١٩٤٤ ليردد مخاوف الصهاينة من الاجتماع القادم :

وكتب المندوب السامي البريطاني هذا التقرير :
« أبلغت « مستر شرتوك » أنه - حتى انعقاد المؤتمر من أساسه - ليس أمراً مؤكداً في الفترة القريبة التي يتصورها ، وأنا مدركون تماماً للأخطار التي أشار إليها ، وسنعمل ما في وسعنا لتجنبها . وما يسهل علينا هذا العمل أن يتمتع الآخرون على إثارة مشكلة فلسطين من جانبيهم .
إننا لا نستطيع أن نعمل أكثر من هذا .

لقد أعلننا تعاطفنا مع فكرة الوحدة العربية وليس بوسعنا التراجع عن ذلك حتى لو رغبنا فيه .

وتخصص وزارة الخارجية البريطانية كل جهودها خلال صيف عام ١٩٤٤ لتضمن عدم مناقشة قضية فلسطين بطريقة فيها إحراج لبريطانيا .

* * *

كتب « كيلرن » إلى لندن يوم ١٠ يوليو ١٩٤٤ في البرقية ١٣٦٦ يقول :
« كان رد فعل « أمين عثمان » أنه إذا تلقى « النحاس » ردًا من إحدى الدول العربية فيفيد بأن موعد الاجتماع غير مناسب ، أو أنه سابق لأوانه ، فإن « النحاس » سيوافق .
وبالنسبة لفلسطين فإن النحاس يستطيع أن يدبر الأمر .
وإذا تعذر تمثيل الفلسطينيين في الاجتماعات بسبب الحرب ، فإن المشكلة ستوضع على الرف بموافقة مشتركة » .

ويكتب « كيلرن » مرة أخرى إلى لندن في سبتمبر ١٩٤٤ . أن « النحاس » « يأسف لمبادرته بدعوة اللجنة التحضيرية ، وهو يرى أن الأمور تتزلق بسرعة من بين يديه .
ولكن « النحاس » الذي بدأ المسيرة يرى أنه من الصعب عليه التراجع .
هناك آخرون مستعدون لالتقاط الخيوط وقيادة الوحدة العربية وعقد الاجتماعات في مكان آخر » .

ويقول « اللورد كيلرن » : « إن نقل المؤتمر إلى عاصمة أخرى غير مرغوب فيه ، إننا لا نستطيع أن نكبح جماح المداولات كما نفعل هنا » .
والغريب في الأمر أن « كيلرن » كان قد بعث في ١٨ مارس ٤٣ ، يعترض على عقد الاجتماع في القاهرة حتى لا يتأيد حق مصر في طلب الزعامة العربية .

* * *

وقبل أيام من اجتماع اللجنة التحضيرية يقدم « هانكي » مذكرة ثالثة إلى وزير الخارجية في ١٦ سبتمبر ١٩٤٤ يقول فيها :

« المسرح الآن معد .. الزعماء العرب جميعًا أعمارهم بين الستين والسبعين » .
ويعدد « هانكي » الخلافات بين الزعماء العرب ثم يقول :
« إن الفلسطينيين لم يتفقوا على وفد يمثلهم لغياب زعمائهم . والمفتي - « الحاج أمين الحسيني » - في ألمانيا » .

وسيكون هناك صراع بين المجتمعين .
ولا نجرؤ نحن - بريطانيا - على الاعتراض وتأجيل هذا الصراع فإنهم في هذه الحالة سيتفقون
صدنا .. لأننا نعارض الوحدة العربية .
ولا نستطيع أن نفعل شيئاً الآن .
وقد حصلنا على تعهدات من المشاركين في الاجتماعات بأن أية إشارة لفلسطين ستعالج بحصافة
حتى لا يتضاعف التوتر في أثناء الحرب » .
وتبعث بريطانيا بتعليمات إلى وزرائها المفوضين في جدة وعمان ، لتهدئة خطوات الحركة والإقناع
الزعماء العرب بأن المسائل الشائكة مثل فلسطين وسوريا ، يجب إبعادها عن مسألة الوحدة
العربية .
ولكن بريطانيا ترى في نهاية الأمر أن « النحاس » هو الأفضل للقيام بهذا الدور العربي ، لأنه
ضد الملك فلا يؤيد أسرة ملكية .
ومصر أفضل لأنها ليست مشتركة في صراع أسر أوقبائل ، وليست لها مطامع في الأرض
العربية في آسيا .
ومصر أفضل لابتعادها عن الشئون العربية ولاهتمامها بمسائلها الداخلية وبسبب سكانها
وعددهم وثرواتها .
وقبل ذلك قالت مذكرة لوزارة الخارجية في أبريل ١٩٤٣ :
« يجب أن نفعل مثل « سامبو الأسود » - أى القرد - فنجلس على شجرة ونترك النمر تمرق
عضها إرباً » .

* * *

ويكتب « اللورد موين » في ٧ سبتمبر ١٩٤٤ إلى لندن قائلاً :
« لقد عارضنا الفكرة ، ولكن لا يمكن الضغط أكثر من ذلك ، وإلا ثارت الشيات »
وأخيراً يحدد يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٤٤ موعداً لاجتماع اللجنة التحضيرية .

* * *

استمرت الاجتماعات التحضيرية للجامعة العربية من ٢٥ سبتمبر ١٩٤٤ حتى ٧ أكتوبر
بالإسكندرية .
وانتهى الأمر باتفاق على توقيع (بروتوكول) قيام الجامعة العربية ، على أن تكون اتحاداً .
وآلا تتخذ هذه الجامعة أى إجراء لحل الخلافات بين الأعضاء . وأن يكون التحكيم اختيارياً .

وأرجى البحث في موضوع قيام محكمة العدل العربية .
وانفق على تكوين لجنة سياسية فرعية تعد نظام الجامعة العربية .

* * *

ويوقع (بروتوكول) الجامعة العربية يوم ٧ أكتوبر ويقال « مصطفى النحاس » رئيس وزراء مصر في اليوم التالي ؟ .

وتتغير الحكومات في كل من سوريا والأردن ، بعد أسبوع ، أى في ١٤ أكتوبر .
وتثور شكوك في أن ذلك تم نتيجة لتوقيع البروتوكول ؛ ولكن السبب الأساسي لتغيير الحكومات الثلاث كان لأسباب داخلية في كل بلد . وتأخر إتمامه انتظاراً لتوقيع (البروتوكول) .

* * *

ونحى « أحمد ماهر » بعد « النحاس » .

ويلتقى « نوري السعيد » بـ « بترينس شون » الوزير البريطاني المفوض في القاهرة ويعرب - نوري السعيد - عن اغتباطه لأن « أحمد ماهر » استبقى « الدكتور محمد صلاح الدين » ، سكرتير عام وزارة الخارجية الوفدى في منصبه « فالدكتور صلاح الدين » كان مفيداً في الاجتماعات التمهيدية بالإسكندرية .

ويوالى « أحمد ماهر » الاهتمام بالجامعة العربية ، ويعقد اجتماعاً للجنة السياسية يوم ١٤ فبراير ١٩٤٥ .

وتستمر هذه الاجتماعات في عهد « النقراشي » حتى يوقع الميثاق .

* * *

انتهت الحرب في أوروبا يوم ٧ مايو بهزيمة « هتلر » واستسلامه بلا قيد ولا شرط ، وانتصار الحلفاء : بريطانيا ، والولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتي ، وفرنسا .
وظلت الحرب مستمرة في الشرق الأقصى ضد اليابان .
وواجهت مصر والجامعة العربية أول أزمة عربية « حادة » .

قررت الحكومة السورية عدم تدريس أية لغة أجنبية في المدارس الابتدائية فاعتبرت فرنسا أنها المقصودة بهذا القرار ، حتى يمنع تدريس اللغة الفرنسية في هذه المدارس كما كان متبعاً أيام الانتداب .

ورأى « ديمول » الرد بالزام سوريا بتوقيع معاهدة مع فرنسا وحققها في الاحتفاظ بقواعد عسكرية في سوريا وأنزل - بالفعل - قوات سنغالية في ميناء بيروت .

ووجدت سوريا أن هذه القوات ستقدم نحو دمشق ، فقامت مظاهرات في سوريا ولبنان واضطرابات ومصادمات ضد القوات الفرنسية .

تدخلت فرنسا بعنف لقمع المظاهرات ، واستخدمت الدبابات والسيارات المصفحة والمدافع ضد المتظاهرين .

وأُلقت القنابل على دمشق يوم ٢٩ مايو ١٩٤٥ . فسقطت فوق مبنى البرلمان . وقتل من البوليس السوري ٨٠ ، ومن المدنيين ٤٠٠ ، وجرح ٥٠٠ . وتوتر الموقف في سوريا والعالم العربي كله .

وكان « تيرينس شون » قد نقل من القاهرة وزيراً مفوضاً لبريطانيا في دمشق . فأبلغ حكومته بالموقف وطلب تدخلها ، لأن الحرب لاتزال مشتعلة في اليابان ، وسوريا هي نقطة مرور للشرق الأقصى ، والجامعة العربية لاتزال وليدة .

أذاع « تشرشل » إنذاراً « لديمحول » بوقف العدوان والانسحاب من سوريا . وطلب القائد البريطاني للقوات البريطانية العسكرية في سوريا من الفرنسيين عودة قواتهم إلى الثكنات على أن يحرسها البريطانيون .

وعقدت الجامعة العربية اجتماعاً أيدت فيه سوريا ولبنان . وتوجه « بنكني تاك » الوزير الأمريكي المفوض إلى رئيس وزراء مصر يسأله عن موقف مصر إزاء أحداث سوريا ولبنان ، ثم بعث إلى واشنطن البرقية رقم ١٢٨٦ وفيها يقول : « طلبت مقابلة « النقراشي باشا » رئيس الوزراء .

انتهزت الفرصة وبحث معه عددًا من القضايا السياسية الداخلية والخارجية . ذكر رئيس الوزراء أنه بالنسبة لموقف مصر ورد فعلها إزاء المشرق فإن مصر قطعت على نفسها عهدًا خلال الاجتماع الأخير لجامعة الدول العربية بأنها مستعدة ، بإخلاص ، لتنفيذ الالتزامات التي تم الاتفاق عليها في الاجتماع .

وقال إن فرنسا تخلق الاضطرابات لنفسها في منطقة الشرق الأدنى بأسرها . وقد تضطر الحكومة المصرية ، في النهاية ، لاتخاذ إجراءات تستهدف المقاطعة الاقتصادية والثقافية لفرنسا و... حتى قطع العلاقات الدبلوماسية .

وقال إن هذه الخطوة الأخيرة لا يمكن اتخاذها إلا بعد إجراء مشاورات مع الحكومة لبريطانية »

* * *

ظلت بريطانيا خائفة من قيام الجامعة ورفضت الاعتراف بها .
وقالت إن الجامعة ليست دولة ولا منظمة دولية معترفًا بها من الأمم المتحدة ، كما أن بريطانيا ليست من الدول الأعضاء في هذه الجامعة .

وتكتب الجامعة العربية إلى السفارة البريطانية في القاهرة ولكن السفارة لا ترد على الجامعة !
ويلتقي « ولتر سمارت » المستشار البريطاني الشرقي « بعيد الرحمن عزام » الأمين العام للجامعة .
قال « عزام » :

– تم الاتفاق بين الدول العربية على أنه يمكن لأمين عام الجامعة العربية معالجة هذه المسائل بالنيابة عن الحكومات المختلفة في الجامعة .

إن الجامعة العربية تتعامل في كافة المسائل مثل الصحة والاقتصاد إلخ .
ويجب أن يتم الاتصال مع الحكومات المختلفة عن طريق الأمين العام .
وإذا تم الاعتراف بالجامعة العربية ، فإن مثل هذه المراسلات تصبح بالتأكيد مسألة عادية .
رد « سمارت » :

– نحن لا نستطيع الاتفاق معك في هذا الأمر .

قال « عزام » :

– لقد اتفقت الدول العربية على أن أمين الجامعة يستطيع التعامل معكم باسم الدول العربية وهذا هو الحل العملي .

إننا نتعامل مع مفوضية أمريكا بهذه الطريقة . وقد أبلغتكم ميثاق الجامعة وتلقيت منكم ردًا .

قال « سمارت » :

– نحن لم نرسل ردًا .

ويكتب « سمارت » للسفير :

– الجامعة العربية مسألة مبهمة . ولا يمكن الاعتراف بها رسميًا ، ولا يمكن تجاهلها . ولا نريد أن تسبقنا أمريكا في هذا الأمر .

ويحسن أن نرد على رسائل الجامعة العربية ، وهذا لا يعني أبدًا الاعتراف الرسمي بالجامعة كشخصية جماعية وقانونية .

ولا مانع من الاعتراف بمراسلات الأمين العام للجامعة وإبلاغه استلام رسالته ، وإننا سنوصلها لوزير خارجية بريطانيا .

ولكن السفير لا يوافق .

التقى « بالنقراشي » وقال له يوم ٥ يناير ١٩٤٦ :

- إن الوقت لا يزال مبكراً جداً بالنسبة للاتصال الرسمي المباشر مع الجامعة العربية .
إن هذه الجامعة لم تكن ولا يمكن أن تكون أبداً ، كياناً له سيادة يمكن الاعتماد عليها ،
ولا أعرف سابقة لذلك .

ولكن - بطبيعة الحال - سيكون هناك استمرار للاتصال ، غير الرسمي ، معها . وأتمنى ألا
يكون هناك سوء فهم في ذلك .

إن الجامعة العربية منظمة تثير الإعجاب . وقد أخذت شكلها الفعلي بصورة أكثر فعالية
وبسرعة . ولكن هناك مخاطر معينة .
وتبقى المسألة معلقة .

ولم تعترف بريطانيا بالجامعة العربية إلا في ١٦ أكتوبر عام ١٩٤٦ بعد ٨ شهور من استقالة
« النقراشي » .

ولكن الجامعة التي بدأت نشاطها في عهد « النقراشي » تظل - دوماً - نقطة أخرى في
حلقات الخلاف والتوتر بين « النقراشي » .. « وكيلر » .

* * *

ويكتب الصحفي اليهودي « جون كيمش » مراسل وكالة رويتر في لندن « إن شعوب الشرق
الأوسط ترقص على فوهة بركان . وإن المشكلة الفلسطينية تمزق العالم العربي » .
وتتركز أنظار مصر على قضية فلسطين .. وتصبح هذه القضية محور الاهتمام المصري .
وبعد أن كان الزعماء السياسيون - والرأي العام المصري - يبحثون كل قضايا مصر والعالم
العربي ؛ أصبحت مسألة فلسطين هي قضية الساعة في مصر .

قرار .. يوم وقفة عرفات !

اتصلت السفارة البريطانية تليفونيا برئاسة مجلس الوزراء وقال المتحدث :
- السفير البريطاني « اللورد كيلرن » سيعود مساء اليوم من لندن . وهو يريد مقابلة رئيس الوزراء في الحادية عشرة من صباح الغد .
قال مدير مكتب رئيس الوزراء :
- غدا الثلاثاء ١٣ نوفمبر عطلة لأنه يوافق وقفة عرفات .
قال المتحدث :
- تلقينا برقية بذلك من لندن ، ولا نستطيع تعديلها لأن السفير حالياً في الطائرة بين لندن والقاهرة .
ولم يسع « النقراشي » إلا القبول .

* * *

وجاء « اللورد كيلرن » يحمل إلى « النقراشي » نص بيان « أرنت بيغن » وزير خارجية بريطانيا ، بشأن فلسطين قبل ساعات قليلة من إلقائه في مجلس العموم البريطاني ، حتى لا تفاجأ مصر بالبيان .
وأبلغ البيان في نفس الوقت إلى كل الحكومات العربية ليثير ضجة بين العرب وداخل فلسطين أيضاً إذ رفض كل من العرب واليهود ، قبول المقترحات البريطانية .
قال « بيغن » :

* ستسمح بريطانيا بهجرة ١٥٠٠ يهودي شهرياً إلى فلسطين .
* تشكيل لجنة تحقيق بريطانية أمريكية لفحص الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية
فلسطين فيما يتصل بمسألة الهجرة اليهودية والاستيطان فيها .
فحص مركز اليهود الذين كانوا ضحية الاضطهاد في أوروبا وتقرير أولئك الذين يرغبون
أوتضطرتهم احوالهم للهجرة إلى فلسطين أو غيرها من بلاد أوروبا .
وبيان بيفن طويل يفرق بين الصهيونية واليهودية ويتكلم عن مساعدة يهود أوروبا الذين عذبوا
في عهد النازية الألمانية والفاشية الإيطالية لمساعدتهم على العيش في سلام .
ويعلن « بيفن » أن بريطانيا لم تعد قط بإقامة دولة يهودية في فلسطين .

* * *

كان مجلس جامعة الدول العربية مجتمعاً في القاهرة منذ ٣١ أكتوبر ، فأضيف إلى جدول أعماله
بيان وزير الخارجية البريطاني ؛ ولذلك قام « اللورد كيلرن ، ووالتر سمارت » المستشار الشرق
للسفارة البريطانية باتصالات ضخمة بين وزراء خارجية الدول العربية وممثليها المجتمعين في القاهرة
حتى لا يرفضوا هذا البيان .

وبعث سمارت بمذكرة إلى لندن عن نتائج مباحثاته قال فيها :
« المسألة التي ظهرت من المحادثات مع أعضاء جامعة الدول العربية هي اعتقادهم بأن
الاقتراح الخاص بنقل الانتداب إلى منظمة الوصاية أدى إلى تأجيل تحقيق استقلال فلسطين إلى
أجل غير مسمى وهو الأمر الذي كان على مرمى البصر طبقاً للكتاب الأبيض .
وظهرت مشاعر أخرى خلال محادثاتي وهي أن اليقين الفعلي للجنة الأمريكية البريطانية
للتحقيق في المسألة الفلسطينية يرتقى في الواقع - وضمن مسائل أخرى - إلى إلغاء الكتاب
الأبيض .

وعلى أية حال فقد أبلغني عبدالرحمن عزام أمين الجامعة العربية أن ما يقلقهم حقاً هو كيفية
قيامهم بشرح الموقف ، على وجه الدقة ، للفلسطينيين .
لقد عانى الفلسطينيون العرب كثيراً من خيبة الأمل .
ويجب أن تصبح الأمور واضحة جداً بالنسبة لهم ، بسبب التغيير في السياسة البريطانية .
وليس من السهل في الوقت الحاضر أن نوضح لهم أن الكتاب الأبيض لا يزال ساري المفعول .
وهناك سبيلان يمكن اتباعهما :

إبلاغ الفلسطينيين العرب بقبول اقتراح الهجرة المؤقت على أساس أن الكتاب الأبيض لا يزال يشكل سياسة حكومة صاحب الجلالة .
والسبيل الآخر أن يطلب تأكيداً من حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا بأن الكتاب الأبيض لا يزال ساري المفعول .
أعتقد أنه من الأفضل ألا يطلب من حكومة صاحب الجلالة إصدار مثل هذه البيانات في الوقت الحاضر .

قال « عزام » بأن « النقراشي » أبلغه أنه فهم أن « اللورد كيلرن » أبلغ « الملك فاروق » بأنه لا اعتراض لدى حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا على إعلان أن الكتاب الأبيض لا يزال ساري المفعول .

وسألني « عزام » عما إذا كان « النقراشي » قد فهم الأمر بصورة صحيحة ، إن الأمر سيكون أكثر سهولة لتوضيح الهجرة المؤقتة للعرب ، إذا أصدرت حكومة صاحب الجلالة بياناً بأن الكتاب الأبيض ساري المفعول .

قلت « لعزام » إنني لا أعرف شيئاً عن هذه النقطة التفصيلية في حديث السفير مع « الملك فاروق » .

قال « عبدالرحمن عزام » في اجتماع المجلس يبرر ضرورة المرونة في الرد :
- إن الحكومة البريطانية اضطرت تحت ضغط يهود أمريكا إلى قبول الهجرة الجديدة . ونحن نريد إلزامها بالتعهدات التي جاءت في الكتاب الأبيض . ونريد إعطاء يافن فرصة الاحتجاج أمام الأمريكيان وأمام حزب العمال ، بأن الأمر موضع تفاوض مع العرب .
وفيما يتعلق بلجنة التحقيق : ألاحظ أن المجلس يريد أن يقف منها موقف الحذر والترث دون أن يتقيد بمقاطعتها ولا بالتعاون معها .

أما الوصاية فنريد أن نضع نصّاً لا يرفضها ولا يقبلها ، نريد نصّاً بشكل غامض .
إننا متفقون على رفض الهجرة .
ولا نرغب في الوصاية أو الانتداب .
نريد صراحة استقلال الفلسطينيين .

ويضع « الدكتور محمد حسين هيكل باشا » ، رئيس مجلس الشيوخ المصري ، « وحبيب أبو شهلا » نائب رئيس الوزراء السابق في لبنان مذكرة برد مجلس الجامعة وافق عليها الأعضاء بعد اجتماعات .

قال الرد الذي سلم لبريطانيا يوم ٥ ديسمبر ١٩٤٥ .

إن بيان ييفن جاء نتيجة للضغط السياسي الصهيوني . وأن الغرض الصهيوني هو إقامة دولة يهودية في فلسطين ولا تستطيع الدول العربية التسليم بهجرة أساسها الضغط .. كما أن دول الجامعة - التي تربطها مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أحسن روابط الصداقة - لا ترى مبرراً لأن تتناول لجنة التحقيق مسألة الهجرة إلى فلسطين .

وبعث المجلس يوم ٥ ديسمبر برد إلى « ييفن » تضمن هذه المعاني .

* * *

كان رأى الجامعة العربية يعتمد على أن بريطانيا أصدرت في ١٧ مايو عام ١٩٣٩ كتاباً أبيض ، تضمن التزامها بسياسة معينة في فلسطين ، هدفها الحصول على تأييد العرب لبريطانيا إذا قامت الحرب .

وينص الكتاب الأبيض على :

- تنوى بريطانيا إنشاء دولة فلسطينية مستقلة خلال ١٠ سنوات .
- السماح بهجرة ٧٥ ألف يهودى إلى فلسطين خلال ٥ سنوات وبعد ذلك لا يسمح بهجرة يهودية إلا إذا كان عرب فلسطين على استعداد لقبولها .
- منع اليهود من امتلاك الأراضى في مناطق كثيرة وبذلك لم يكن لليهود سوى ٥ % من أرض فلسطين .

ومنح المندوب السامى البريطانى في فلسطين سلطة منع بيع الأراضى وتنظيم انتقالها .
• ليس من سياسة الحكومة البريطانية ، أن تصبح فلسطين دولة يهودية .
ولذلك فإن الجامعة وجدت أنه ينبغي على بريطانيا التمهيد لنقل السلطة في فلسطين إلى دولة عربية مستقلة . وترى الجامعة أنه بانتهاء عام ١٩٤٤ تتوقف الهجرة لأن للعرب حق الفيتو .
ولكن الهجرة الشرعية وغير الشرعية أدت إلى رفع عدد السكان اليهود في فلسطين من ٥٥ ألفاً عام ١٩١٩ إلى ٤٠٠ ألف عام ١٩٤٥ ، أما عدد السكان العرب فهو ١,٢٠٠,٠٠٠ نسمة . وكان عدد العرب ١٠ أضعاف اليهود فأصبح اليهود يمثلون نصف السكان العرب .

وقال العرب إن الكتاب البريطانى الأبيض قد أهدر بهذه الطريقة . ولن تكون هناك نهاية للهجرة اليهودية إلى فلسطين .

وقال بيان مجلس الجامعة العربية إنه يرجو تأييد الديمقراطية بتمكين الأكثرية من تقرير مصير فلسطين وتحقيق استقلالها .

الغريب في الأمر أن العرب عام ١٩٣٩ . رفضوا الكتاب الأبيض برغم ما فيه من اعتراف
بريطانيا مبدئياً بحق فلسطين في الاستقلال .

لقد رفض اليهود الكتاب الأبيض لأنه يتضمن عدول بريطانيا عن تقسيم فلسطين إلى
دولتين . كما أنه حدد الهجرة بصفة نهائية وقيد بيع الأراضي لليهود .
وأيد هذا الكتاب حزب فلسطيني واحد ، هو حزب الدفاع برئاسة « راغب النشاشيبي » .
طبقاً لسياسة (خذ وطالب) .

وكل مؤرخي الحركة الصهيونية قالوا إنه لو قبل العرب الكتاب الأبيض لما قامت دولة فلسطين
لأن بريطانيا كانت ستضطر إلى تنفيذ الكتاب الأبيض .

* * *

كان من رأى العرب بعد الحرب العالمية الثانية أنه بوقاة « هتلر » فإن اليهود لن يفكروا في ترك
أوربا ، بل سيهاجرون من فلسطين عائدتين إلى أوربا .

ولكن العراق سبق مجلس الجامعة فبعث برد عاجل إلى بيفن وقدم مشروع قانون إلى البرلمان
العراقي مطالباً بوطن قومي للعرب في كاليفورنيا باعتبار أن أمريكا أكثر تأييداً من بريطانيا لليهود !
ويعتذر رئيس وزراء الأردن « إبراهيم هاشم باشا » للمستشار الشرقي البريطاني قائلاً :
- إن رد الجامعة العربية لا يعنى إغلاق باب الهجرة فإن الجامعة لن توافق على مزيد من
الهجرة .

إن كل مندوب عربي عاقل ، ولكن إذا اجتمع اثنان أو أكثر ، فإن أحداً لن يجرؤ على الموافقة
على الهجرة . وموقف « الأمير عبد الله » - أمير شرق الأردن - صعب لانهامه بالترحيب بالشركات
اليهودية في بلاده .

ويكتب « كيلرن » إلى وزير خارجيته مؤكداً وجهة نظر رئيس وزراء شرق الأردن قائلاً :
- إن أمين الجامعة العربية لا يعتبر رد الجامعة رفضاً لمقترحات بيفن .

* * *

وإذا كان رد العرب قد تميز بالمرونة .

فإن اليهود ردوا بالعنف والقنابل في فلسطين ؛ لأنهم رأوا أن بريطانيا تستغل الصراع العربي
اليهودي للبقاء في فلسطين .

وفي نفس الوقت استمر اليهود في ضغوطهم على بريطانيا من ناحية ، وعلى أمريكا من ناحية
أخرى .

توفي الرئيس الأمريكي « روزفلت » - فجأة - مساء يوم ١٢ أبريل ١٩٤٥ : وتولى « هارى ترومان » منصب الرئاسة بعد ٨٣ يوماً فقط من اختياره نائباً « لروزفلت » .

وكان « ترومان » فى الحادية والستين من عمره لا يعرف أحدًا من زعماء العالم ، ولم يغادر أمريكا إلا مرة واحدة فقط عام ١٩١٨ متجهًا إلى أوروبا فى سفينة ناقلة للجنود .

فى مذكرات « السير الكسندر كادوجان » الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية قال إن « ترومان » طلب من « تشرشل » الحضور إلى واشنطن وذلك فى اليوم التالى لتولية الرئاسة . وقال إنه يسه أن يرى « تشرشل » .

وقرر « تشرشل » السفر ، ولكنه عدل فى آخر لحظة بناءً على ضغط بعض المحيطين به . وقد لام « تشرشل » نفسه بعد ذلك كثيرًا لأنه لم يسافر فإن « ترومان » لم يكن يعرف إلا القليل عن الشؤون الدولية .

وكان « تشرشل » رئيسًا لوزراء بريطانيا يفكر فى تقسيم فلسطين . ويعتمد على روزفلت فى تأييده للتقسيم .

ويعقد اجتماع بالقاهرة لسفراء وممثلى بريطانيا فى الشرق الأوسط وقادة القوات البريطانية الثلاث لبحث مستقبل فلسطين ؛ وتقرر بالاجماع تأييد وجهة نظر السير أدوارد جريج الوزير المقيم فى الشرق الأوسط فى معارضته للتقسيم .

وقال المجتمعون إن العرب واليهود سيقاومون التقسيم ، وستفقد بريطانيا صداقة العالم الإسلامى وتمزق سمعة بريطانيا فى الشرق الأوسط .

ويتخذ تشرشل قراره بعد ٣ أيام فقط من وفاة « روزفلت » .

عدل « تشرشل » نهائيًا عن فكرة تقسيم فلسطين .

وكان العرب يظنون أن « روزفلت » معهم ، أما الحقيقة فهى أن « روزفلت » وعد « الملك عبدالعزيز آل سعود » عند اجتماعه به فى البحيرات المرة قرب السويس فى فبراير ١٩٤٥ بأن يستشيريه قبل اتخاذ أى قرار بشأن فلسطين .

وأكد « روزفلت » للملك فى ٥ أبريل ١٩٤٥ أنه لا يجوز اتخاذ أى قرار فى الوضع الأساسى لفلسطين دون استشارة العرب واليهود . وبصفته رئيسًا لحكومة الولايات المتحدة لن اتخذ أى عمل يعتبر عدائيًا للعرب .

وكتب « تشرشل » إلى « الملك عبد العزيز » يقول إنه لن يضع حلاً لقضية فلسطين يسىء إلى قواعد العدالة التى هى أساس الصداقة .

وكان وعد كل من « تشرشل » ، وروزفلت ، مبهماً غامضاً .
فإن « روزفلت » صرح في ٩ مارس بأن الحكومة الأمريكية ، لم تؤيد الكتاب الأبيض .
وجاء « ترومان » رئيساً ليجد أن حزبه الديمقراطي - وكذلك الحزب الجمهوري - قررا في
مؤتمريهما أواخر عام ٤٤ فتح أبواب الهجرة بلا حدود لليهود في فلسطين والسماح لهم بامتلاك
الأراضي .

« ولترومان » رأى في هذه المشكلة فقد أيد كنيان للرئيس فكرة إقامة وطن قومي لليهود في
فلسطين .

* * *

ولم يكن الماضي وحده ملزماً « لترومان » ..
بعد ٨ أيام من توليه الرئاسة زاره « الحاخام ستيفن وايز » ، أحد رؤساء مجلس الطوارئ
الصهيوني في نيويورك ، يطلب منه تأييد فكرة الوطن القومي اليهودي في فلسطين .
رد « ترومان » قائلاً :

- إنني أتعاطف مع اليهود المهاجرين من أوروبا ، ولكنني سأؤيد سياسة « روزفلت » .
وكان هذا الجواب محاولة من « ترومان » للتخلص من الضغوط .. أما السبب في ذلك ،
فيرجع إلى أن وزير الخارجية « ستيتنيوس » قدم له مذكرة - قبل لقائه بالحاخام - قال فيها :
« سيحاول زعماء الصهيونية انتزاع التزام منك ، ولابد من معالجة الموضوع بحرص إن
« روزفلت » امتنع عن اتخاذ موقف لأسباب كثيرة » .

وأكد وزير الخارجية الأمريكية بالنيابة « لترومان » بعد أسبوعين . ضرورة الحرص قائلاً في
أول مايو ١٩٤٥ :

« إن « روزفلت » ، برغم أنه أبدى تعاطفاً مع بعض أهداف الصهاينة فإنه أعطى العرب
تأكيدات والتزامات من جانبنا » .

رد « ترومان » على هذه المذكرة قائلاً :
« أؤكد أنه لا تغيير في الموقف دون استشارة الطرفين » .
وكتب « محمود فهمي النقراشي » إلى « ترومان » مبدئياً أنه - أي ألم رئيس وزراء مصر -
لما فعله « هتلر » باليهود . وقال إن العرب سيقاومون ، بأي ثمن ، إقامة دولة يهودية في فلسطين
أجاب « ترومان » مكرراً موقفه « لا تغيير إلا باستشارة الطرفين » .

وهكذا بقي « ترومان » ملتزمًا بسياسة « روزفلت » ... لا يتحرك ، محتفظًا بجمود الموقف لأن بريطانيا كانت الدولة المتدبة على فلسطين .
ولكن الضغوط اليهودية تزداد على « ترومان » و« تشرشل » ، وعلى « مؤتمر سان فرانسيسكو » ، فقد طالب اليهود بتمثيلهم في هذا المؤتمر وإلغاء قيود الهجرة ، وكذلك قيود بيع أراضي فلسطين إليهم .
وأعلن اليهود أن هتلر قتل منهم ٦ ملايين ..
وبدأ يهود بولندا يفرون من ألمانيا الغربية .
وأكد « الجنرال فردريك مورجان » رئيس منظمة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين أن هناك عصابة يهودية سرية - ترغم هؤلاء اليهود على الهرب من بولندا بصورة جماعية . وأن مظهر هؤلاء اليهود ، وما معهم من مال ، لا يوحي بأنهم طردوا .
ولكن هذا التقرير لم يعرف في ذلك الحين ، وكل ما أعلن هو أن ٦٥ / من الهاربين عبروا عن رغبتهم في الذهاب إلى فلسطين ، ولكن السلطات البريطانية رفضت السماح لهم بمغادرة ألمانيا .
وزاد الضغط لأن بولندا - بعد الحرب - لم تستطع توفير نفس الفرص السابقة لليهود .
وضاعف المشكلة خروج اليهود من النمسا وإيطاليا ، قاصدين فلسطين ..
ووجد في أوروبا ١٥٠ ألف يهودي مشردين . وشغل الجنود الأمريكيون بحل مشاكل هؤلاء اللاجئين .

ولم تسمح كل من أمريكا وبريطانيا بزيادة عدد المهاجرين إليهما .
وأعلن اليهود أن « هتلر » نجح في أن يخلق في وسط أو شرق أوروبا أمة يهودية بلا وطن ..
وهذه الأمة يجب أن تهجر إلى فلسطين .
ووضعت (عصابة أرجون) الصهيونية لافتات ضخمة في كل مكان في فلسطين باللغات الثلاث الإنجليزية والعبرية والعربية ، تطلب من الجميع إخلاء المباني الحكومية البريطانية وعدم الاقتراب منها لأنها ستنسف .

وحملت هذه اللافتات عنوانًا ضخماً هو « لقد حذرناكم ! »

* * *

لاحق يهود أمريكا « ترومان » بالمذكرات يقولون فيها إنهم ساعدوا الحلفاء في أثناء الحرب ويطلبون منه استخدام نفوذه لدى بريطانيا لفتح أبواب هجرة اليهود إلى فلسطين .
وكان عدد المجندين اليهود في القوات البريطانية قد وصل إلى ٢٧,٠٢٨ .

ولم يشترك عرب فلسطين في القتال ، ولذلك فإن الخبرة التي اكتسبها اليهود في الحرب ساعدتهم في عملياتهم العسكرية بعد ذلك .

وأشار اليهود إلى ما فعله مفتي فلسطين « الحاج أمين الحسيني » الذي قبض عليه الفرنسيون في مايو وحددوا إقامته في بيته قرب باريس .

وقال اليهود إن « أمين الحسيني » أذاع برامج عريية من راديو برلين عام ١٩٤١ . وبعد هجوم اليابانيين على الأسطول الأمريكي في « بيرل هاربور » . بعث إلى الإمبراطور « هيرو هيتو » يقول إن العرب يصلون لنصر اليابان . وفي عام ١٩٤٢ ، هنا « موسوليني » على تقدم قواته نحو الإسكندرية ، ودعا المصريين لمساعدته .

وفي عام ١٩٤٤ . سافر إلى « يوغوسلافيا » لاقناع المسلمين بمحاربة « تيتو » كما صور في « البوسنة » وهو يفتش على الجنود المسلمين الذين يرتدون ملابس الألمان .

وقال اليهود إن المفتي . هو أصدق صديق لإيجان . وأنه زار سراً غرف إعدام اليهود بالغاز في « أوشويتز » أكبر معسكر اعتقال أقامه النازيون .

وأنهالت البرقيات والالتماسات على والدة « ترومان » وشقيقته ، يلتمسان السماح بهجرة سيدات يهوديات مشردات إلى فلسطين . وكان « ترومان » يرد بالرفض ويرجو أمه ، وشقيقته . عدم التدخل في الشؤون السياسية .

ولكن كان مساعد « ترومان » لشئون الأقليات « دافيد نايلز » - وهو ابن ليهودي روسي مهاجر - من المتصلين بالوكالة اليهودية ، ويتابع كل الأنباء ويبحث « ترومان » على التدخل . روى « روبرت دونوفان » في كتابه « الصراع والأزمة » قصة سنوات رئاسة « ترومان » . قال : « كان « نايلز » عاطفياً في أية قضية خاصة باليهود ييكى إذا ذكر اسم فلسطين » .

ويبدأ « ترومان » يتغير تدريجياً لصالح اليهود .

قال إن وزارة الخارجية الأمريكية تهتم برد فعل العرب ، ولا تهتم بعذاب اليهود . وأعلن استعداد أمريكا لتمويل عملية نقل اليهود إلى فلسطين .

* * *

ويجتمع مجلس الوزراء البريطاني برئاسة « تشرشل » لبحث مذكرة تاريخها ١١ يونيو ١٩٤٥ عن فلسطين .

وهذه المذكرة تبين أن بريطانيا مترددة في الموقف الذي تتخذه .

عرضت هذه المذكرة ٥ حلول للمشكلة الفلسطينية .

أما السياسة بعيدة المدى فهي :

« تقسيم فلسطين إلى دولتين : عربية ويهودية ، كما اقترحت لجنة وزارية .
أو

« بقاء الإنجليز في فلسطين حتى تتحول إلى دولة فيها قوميتان ، وإقامة مجلس تشريعي يتساوى فيه عدد اليهود والعرب ، مع زيادة الفرص للعرب واليهود في إدارة الدولة وإقامة هيئة دولية يشترك فيها العرب واليهود تحدد عدد المهاجرين .

واقترح هذه الفكرة « السير إدوار جريج » الوزير البريطاني المقيم في الشرق الأوسط . وقدرت المدة اللازمة لتحقيق هذا التحويل بـ ٩ سنوات .

أما السياسة قصيرة المدى فهي :

« تحقيق الاستقرار في أوروبا . ومنع هجرة اليهود الروس إلى أوروبا . وبذلك لا تكون هناك مشكلة هجرة ومراجعة المستقبل دوليًا .

أو

« الالتزام بهجرة اليهود إلى فلسطين . واستشارة العرب في ذلك . وقد يرفض العرب الفكرة لأنهم سيرون أن هذا العمل هو أول امتحان تواجهه (الجامعة العربية الوليدة) .
أو

« السماح بالهجرة دون استشارة العرب . ولن تكون النتائج خطيرة إذا أعلنت بريطانيا أنها ستستمر في الهجرة .

وفي هذه الحالة يتوجه العرب إلى روسيا »

وتطالب المذكرة مجلس الوزراء البريطاني باتخاذ قرار حاسم في أي من هذه الحلول الخمسة خلال ٦ أسابيع على الأكثر .

* * *

ويرفض « ترومان » كل ضغوط اليهود ، ولا يوافق على الالتزام بإقامة دولة يهودية في فلسطين .

إن « ترومان » - في ذلك الوقت - كان مستعداً لتأييد هجرة اليهود ، فحسب ، إلى فلسطين ، ولكنه ليس مستعداً لمساندة هذه الهجرة بالقوة .

ولم يكن العرب يعرفون هذا كله ..

ولم يكن لديهم رجال حول « ترومان » ، أوحول « تشرشل » ؛ بل كان العرب يسعون لنيل استقلالهم ، ويصدقون الوعود البريطانية الأمريكية التي تبذل لهم . ولم تكن هناك خطوات إيجابية نهائية قد اتخذتها أمريكا وبريطانيا لصالح اليهود ، ومن هنا كان التردد العربى والسلبية العربية .

ولكن « تشرشل » يبقى حائرًا فى اتخاذ قرار .

لقد ظل ٣ أجيال مؤيدًا للصهيونية . وهو الآن يخشى على مستقبل بلاده . إذا اتخذ قرار خاطئًا .

وتكون آخر مذكرة « لتشرشل » يوم ٦ يوليو ، قبل الانتخابات معبرة عن القلق والحيرة . قال :

« إن بريطانيا تقوم بعمل مؤلم وواجب لا تنال عليه شكرًا » .

وقال :

« لماذا تظل بريطانيا مسئولة عن هذه المنطقة الصعبة فى حين تقف أمريكا متفرجة ؟ » . ويقترح « تشرشل » نقل الانتداب من بريطانيا إلى أمريكا .

وتسمع (عصابات أرجون) الصهيونية بما جرى داخل مجلس الوزراء البريطانى فتتسلف - بعد أسبوع من مذكره بشرشل .. لوريًا بريطانيًا يحمل المفرقات فى فلسطين وتقتل قائده .. وبعد ١٢ يومًا ، ينسفون جسرًا للسكة الحديد .

ولكن « تشرشل » لا يستكمل مهمته ، إذ يهزم فى الانتخابات ويحىء حزب العمال البريطانى إلى الحكم ، ويبدأ البحث عن دور لأمريكا فى القضية الفلسطينية .

* * *

كان حزب العمال البريطانى مواليًا دومًا لليهود .

وعندما تولى الحزب الحكم فى ٢٦ يوليو ، غمر اليهود الوزراء بالطلبات والمذكرات لتأييد الهجرة وإقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين . وكان الحزب قد قرر فى أبريل - ١٩٤٥ - زيادة الهجرة على نطاق واسع إلى فلسطين ليصبح اليهود أغلبية ، ونقل فلسطين إلى الدول العربية المجاورة وتوسيع حدود فلسطين بالاتفاق مع مصر وسوريا وشرق الأردن .

واستمر ذلك السيل من المذكرات على « ترومان » .. أيضًا .

ويلتقى « ترومان » ببيفن « فى برلين فى يوليو ، فيطلب منه تهجير اليهود إلى فلسطين .. بلا حدود أو قيود .. ، وأكد « ترومان » « لأتلى » اهتمام أمريكا بمشكلة فلسطين ، واحتجاجه على

تقيود التي فرضت بمقتضى الكتاب الأبيض .

وعد « أتلي » ترومان « يوم ٣١ يوليو بأنه سيبحث اقتراحه .. على وجه السرعة .
ولكن « ترومان » يعلن في مؤتمر صحفي يوم ١٦ أغسطس ، أنه لن يرسل نصف مليون جندي
أمريكي إلى فلسطين لصيانة السلام . وقال « ترومان » إن إقامة دولة يهودية ، يتم بالتفاهم بين
بريطانيا والعرب .

رد « سعد الله الجابري » رئيس وزراء سوريا على « ترومان » قال : إن ٦٠ مليوناً من العرب
يتقنون متضامين لمنع بنز فلسطين من العرب وتسليمها لليهود !!

ويلتقي « نوري السعيد » ببيفن » ويشرح له وجهة نظر العرب .
ويكون رأى « بيفن » أن الصهيونية نشأت من الإنجليز والأمريكيين المعادين للصهيونية .
الذين يريدون إبعاد اليهود من بلادهم إلى الشرق الأوسط .
وقال « بيفن » :

- إننا لم نحارب إلا لنجعل من أوروبا قارة آمنة لليهود . لقد انتهت الحرب والصهيونية لم تعد
ضرورية .

* * *

قدم « إيرل هاريسون » المسئول السابق للهجرة ، وعميد مدرسة القانون في (جامعة
بنسلفانيا) تقريراً إلى « ترومان » أيد فيه طلب الوكالة اليهودية السماح بهجرة ١٠٠ ألف يهودي إلى
فلسطين .

وقال إن عددًا ضخماً من يهود أوروبا بلا دولة . ولا يريدون العودة إلى المدن المحطمة في بولندا
وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا .

وكتب ترومان إلى أتلي في ٣١ أغسطس يطلب السماح بهجرة ١٠٠ ألف يهودي إلى فلسطين
لأن ذلك يساعد على حل مشكلة اللاجئين في أوروبا .

وقال « ترومان » إن الشعب الأمريكي يرى أن عددًا معقولاً يمكن توطينه في فلسطين بأكثر
سرعة ممكنة .

رفض رئيس وزراء بريطانيا ذلك ، وكتب إلى « ترومان » يقول :
« إن المعتقلات النازية ضمت أجناساً من أوروبا . ولا فرق بين العذاب الذي لقيه أى من هذه
العناصر .

إن النازيين لم يعاملوا اليهود أسوأ من غيرهم من السجناء ، فلماذا نضع اليهود في مكان متميز

بمقدمة الطاير . إن بريطانيا يجب أن تضع محل الاعتبار مشاعر ٩٠ مليوناً من المسلمين .
وأيد الجنرال « ويفل » نائب ملك بريطانيا في الهند المسلمين والعرب .
وقدم روزفلت .. . كما قدم السياسيون البريطانيون وعوداً للعرب . ولا يحب الحث بهد
الوعود فيلتهب الشرق الأوسط .
وقال أتلى :

« إن أى تغيير فى سياسة بريطانيا فى فلسطين سيؤدى إلى اضطرابات عنيفة فى الشرق
الأوسط ، وقلق فى الهند » .
وقال « بيفن » :

- إن المسئولين الصهيونية يحنون اليهود فى المعسكرات على الحجرة إلى فلسطين وحدها
ولا يشجعونهم على السفر إلى أمريكا . أو غيرها من الدول .
وأضاف « بيفن » :

- لو أتاحت لهؤلاء اليهود ، حرية الاختيار فإنهم يفضلون العودة إلى أوطانهم الأولى والحياة
فى الديمقراطيات الغربية .. ، وقليلون فقط هم الذين يسعون إلى المستقبل المجهول فى فلسطين .
وقال :

- إن الصهيونية باعوا لليهود الناجين من أوروبا فكرة أن فلسطين هى الأمل الوحيد لليهود .
ويذبح « ترومان » خطابه إلى « أتلى » .

ويضطر رئيس وزراء بريطانيا إلى إعلان أنه رفض اقتراحات الرئيس « الأمريكى » .

* * *

وجد اليهود أن سياسة حزب العمال لا تختلف عن سياسة المحافظين ، وأنهم يريدون زراعة
الصداقة العربية بالعداء لآمال اليهود .

وأدرك قادة اليهود ، فى سبتمبر ، أن آمالهم فى حكومة العمال قد خابت .
وحددت « جولدا مائير » - التى أصبحت بعد ذلك رئيسة وزراء إسرائيل - موقف زعماء
الحكومة الصهيونية فقالت :

- لقد سمعنا من الإنجليز خوفهم من أن العرب سيثيرون متاعب كثيرة ، فقررنا أن نخلق
المتاعب للإنجليز .

وأعلن زعماء اليهود :

- أن بضع طلقات فوق رؤوس العرب ، أو مجموعهم تكفى لوقف معارضتهم .

ولذلك تضاعفت عمليات الهجوم التي قام بها اليهود في فلسطين .

* * *

كان اللورد « هربرت موريسون » وزير المالية في حكومة العمال ، رئيسًا للجنة الوزارية لفلسطين في عهد « تشرشل » .

و« موريسون » موال للصهيونية ، ولكنه - بعد دراسة متأنية - رأى أن الحل الأفضل هو اتخاذ سياسة قصيرة المدى .

ورأى أن الهجرة الجماعية التي يطلبها الصهاينة ويؤيدها « ترومان » مستحيلة التنفيذ على المدى القصير .

ولذلك جمع « موريسون » اللجنة يوم ٨ سبتمبر ١٩٤٥ فالتخذت قرارًا بسياسة قصيرة المدى ، وهي أن الهجرة الجماعية لليهود إلى فلسطين مستحيلة . ويكتفى بالسماح بهجرة ١٥٠٠ يهودي شهريًا بصفة مؤقتة .

وبعد ٣ أيام اجتمع مجلس الوزراء برئاسة « كليمنت أتلي » ، لبحث توصيات اللجنة . قال محضر المجلس يوم ١١ سبتمبر :

« إن حصة الـ ٧٥ ألف مهاجر يهودي المسموح بها طبقًا للكتاب الأبيض في مايو ١٩٣٩ ، لم يبق على نفاذها سوى نحو ٣ آلاف .

وأصبح أمرًا عاجلاً الآن أن نتوصل إلى سياسة قصيرة المدى . ولن نفلت من النقد مهما كانت السياسة التي تتبعها .

وأظهر الوضع الداخلي في فلسطين دلائل تدهور .

إن اليهود والعرب على السواء ، يتسلحون ويتأهبون ضد بعضهم البعض .

وبدا ضروريًا ، طبقًا للوعد الذي قطعناه في الكتاب الأبيض ، الحصول على قبول عرب

فلسطين لاستمرار أية هجرة يهودية بعد نفاذ الحصة .

ولكن حتى لو استطعنا حمل العرب على الموافقة على استمرار الهجرة على نطاق ضيق ، وهو الأمر الذي يبدو محتملاً بعض الشيء من خلال المساعي الحميدة للدول العربية ، فإن الشعور اليهودي هنا وفي الولايات المتحدة سيزداد أنه لم يتم عمل ما يكفي .

وعندما قدمنا إلى الوكالة اليهودية ٣٠٠٠ شهادة هجرة المتبقية من حصة الكتاب الأبيض

لتنفيذها بمعدل ١٥٠٠ شهريًا ، رفضت ذلك تمامًا وطالبت برقم ١٠٠ ألف .

وفي هذه الظروف توصلت لجنة فلسطين بالإجماع إلى :

١ - بذل كل جهد ممكن لدفع العرب إلى الموافقة على استمرار الهجرة خلال هذه الفترة بالمعدل المسموح به حاليًا .

٢ - يجب إبلاغ حكومة الولايات المتحدة بأن حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا . تبحث بشكل عاجل تشكيل سياسة طويلة المدى بشأن فلسطين ، وأنها تنوى أن تعرض هذه السياسة على المنظمة العالمية - الأمم المتحدة - في حينه .

٣ - ويطلب من رؤساء الأركان اتخاذ الخطوات الفورية ، لتدعيم حامية الشرق الأوسط لمواجهة الالتزام العسكري .

ونوقش الموقف منذ ذلك الحين في مؤتمر وزير الخارجية ، حول الشرق الأوسط الذي أوصى بضرورة تأجيل أى إعلان ، حتى ينتهى موسم الحج إلى مكة ، بسبب خطورة التهاب المشاعر العربية في ذلك الوقت ، وضرورة إجراء استعدادات عسكرية معينة .

(أ) من الأمور بالغة الصعوبة تبرير وقف الهجرة حتى ينتهى موسم الحج .

إنه يسهل الأمور مع العرب لفترة الحج الفعلية ، ولكنه تنازل باهظ جدًا .

وبينما يجب أن تنال المطالب العربية العدالة الكاملة ، فقد يؤدي ذلك إلى المبالغة في أهميتهم .

(ب) إننا في موقف سيء الحظ .

ومهما كان الإجراء الذى نتخذه ، فمن المحتمل أن نجد أنفسنا معرضين للنقد الحاد من هذا الجانب أو ذاك .

ومن المهم بقدر ما يمكن ، أن نجر الولايات المتحدة معنا .

إن حكومة الولايات المتحدة ليست مستعدة ، حتى الآن ، لقبول أية مسئولية للمساعدة في معالجة الموقف .

(ج) أليس واضحًا أن المشكلة الفلسطينية ستمضى في النهاية إلى المنظمة الدولية ؟

أليس التصرف الحكيم بالنسبة لنا أن نوضح أننا ننوى عرض الموضوع على المنظمة الدولية ؟ إن إعلانًا من هذا النوع سيخفف من توتر الموقف بيننا وبين العرب .

ويجب أن نوضح لهم أن الأمر إذا عرض على المنظمة الدولية ، فستاح لهم الفرصة الكاملة لطرح قضيتهم أمام الرأي العالمى .

وإعلان ذلك يساعدنا مع اليهود ، لأن الرأي اليهودى سيدرك أن الأمور تأخذ شكلا جديداً .

(د) أليس من المستحسن أن يصدر بياننا بأقل قدر من التأخير !

إن ذلك سيوضح أن المبادرة مازالت في أيدينا .

(هـ) أليس من الأفضل أن نتصل بالوكالة اليهودية . ونخبرهم بأننا ننوى طرح الأمر برمته على المنظمة الدولية ، ونحصل على تفهم الوكالة ومساندتها للموقف المؤقت للهجرة ؟ قال وزير المستعمرات إنه على اتصال دائم بالوكالة اليهودية . وإن هذه الهيئة - التي تتعرض لضغوط ملحوظة من العناصر المتطرفة - تبنت خطأ متشدداً وأصبحت مهتمة بتوضيح أن الكتاب الأبيض أصبح سيئاً .

وقال وزير الخارجية إن خبر امتناع الوكالة اليهودية ، عن قبول تراخيص الهجرة البالغ عددها ٣ آلاف ، والمقدمة لها ، وطلب حصة تبلغ ١٠٠ ألف ، والذي أبلغه الآن إلى الأمريكيين ، قد ترك أثراً ملحوظاً عليهم .

(و) وأكد وزير الخزانة ضرورة التعجيل بالتطور الاقتصادي بوصفه إسهاماً في حل مشكلة فلسطين .

وأعرب عن أمله في أن نذكر أننا لا ننوى مجرد معالجة الهجرة اليهودية فقط ، بل الإعداد للدعم الكامل ، بما في ذلك المساعدة المالية المعقولة للتطور الاقتصادي لهذه المنطقة المتخلفة . (ز) وتم لفت الانتباه إلى المشكلات العسكرية المتعلقة بتناول المشكلة الفلسطينية .

وساد إحساس بالموقف الخطر ، الذي كشفه خطاب وزير المستعمرات ، من أنه يجب دعوة رؤساء الأركان لمراجعة جوانب وترتيبات نقل القوات .

(ح) وتم لفت الانتباه إلى ضرورة تدعيم قوة بوليس فلسطين . وأبلغ المجلس بأن وزارة المستعمرات ، ووزارة الحرية ، تجريان اتصالات لاستخدام القوات المسلحة .

وبعد مزيد من المناقشات ، قال رئيس الوزراء . إن هناك حججاً قوية تجب إصدار بيان حول سياسة حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا ، وحول نواياها ، لعرض هذا الأمر على المنظمة الدولية ، وأقترح استئناف المناقشة وقال إن التوقيت مسألة حيوية .

وقد وافق مجلس الوزراء على :

(أ) اقتراح رئيس الوزراء . ودعا وزير الدولة للمستعمرات إلى وضع الترتيبات وفق المخطوط المقترحة .

(ب) دعوة رؤساء الأركان إلى استعراض جوانب الأمن في المشكلة .

* * *

لم يعرف العرب ، بأبحاث وتوصيات لجنة «موريسون» . وقرارات مجلس الوزراء

البريطاني ، إلا بعد شهرين ، وفي وقفة عيد الأضحى يوم ١٣ نوفمبر لأن بريطانيا أرجأت القرار إلى وقفة عرفات ، وأعلنته في ذلك اليوم ، والحجاج يرتدون ملابس الإحرام منعزلين فوق الجبل يتعبدون !

ولكن « حاييم وايزمان » - الذي أصبح أول رئيس لإسرائيل - عرف بالقرار من الوزراء البريطانيين المؤيدين للصهيونية .

* * *

وتنشط العمليات العسكرية اليهودية في فلسطين .

توجه بعض أعضاء (عصابة أرجون) إلى صاحب مقهى يهودى في تل أبيب وطلبوا منه ٤٠٠ جنيه ، لأنه يستخدم عمالا من العرب . رفض الرجل وجاءه ٤ من الشبان اليهود ليلا ودمروا المقهى .

وخطب السيناتور الأمريكى « روبرت تافت » في مجلس الشيوخ قائلا : أغلبية المجلس تؤيد فكرة هجرة الـ ١٠٠ ألف يهودى إلى فلسطين . وهكذا وقع الانقسام بين أمريكا وبريطانيا .

اقترح « الملك فاروق » عقد اجتماع للملوك والرؤساء العرب خلال ١٠ أيام لإعلان ميثاق مشترك لمناهضة الصهيونية . إظهارا للتضامن العربى في هذه القضية . ولكن بريطانيا عارست ذلك وأوعزت إلى سفرائها في العالم العربى بمقاومة الاقتراح .

* * *

زادت سرعة الضغط الصهيونى خلال شهر أكتوبر .

قرر « بيفن » - يوم ٤ أكتوبر - العدول عن سياسة « تشرشل » . وهى إحالة الانتداب من بريطانيا إلى الولايات المتحدة . بل رأى أن أمريكا لا ينبغي أن تقف موقف المتفرج . وتقرر لجنة « موريسون » - بعد ستة أيام - اشتراك أمريكا وبريطانيا في لجنة تحقيق لبحث أحوال يهود أوروبا ، واقتراح التوصيات لحل مشاكلهم وهجرتهم إلى فلسطين . وتكون هذه خطوة كبرى في اتجاه الصهيونية .

وقال « هربرت موريسون » إن المسلمين سيعارضون تخفيف قيود الهجرة . ويقرر المجلس الصهيونى العالمى أن يتحدى الكتاب الأبيض الذى يمنع كل محاولة لزيادة الهجرة .

ومن ناحيته ، أعلن الرئيس الأمريكي أن كل اليهود الأحياء الذين نجوا من معسكرات الاعتقال النازية يجب السماح لهم بدخول فلسطين .

ويقول « أتلي ، لترومان » :

– إننا نعطي تفكيراً عميقاً لوسائل مساعدة يهود أوروبا ولمسألة فلسطين .. ولكن المسألتين ليستا بالضرورة قضية واحدة .

قال « بيرنز وزير خارجية أمريكا » في صراحة كاملة :

– حزبنا .. الحزب الديمقراطي الأمريكي يريد أن يكسب الانتخابات لمنصب عمدة نيويورك يوم ٣٠ أكتوبر . وهذا سر تصريحات « ترومان » والاضطراب السياسي للبيت الأبيض . إن « ترومان » لا يستطيع إغضاب الأصوات اليهودية في هذه الانتخابات . إن اليهود يمثلون ثلث الناخبين .

أبرق « بيفن » إلى سفيره في واشنطن « اللورد هاليفاكس » :

– أمريكا غير آمنة في هذه المشكلة . إن اللعب على المشاعر العنصرية لكسب أصوات الناخبين يجعل من حرية الانتخابات الأمريكية .. أضحوكة ..

وظل « بيفن » مؤمناً ، بأن الرغبة في الهجرة إلى فلسطين نتيجة لإلحاح الصهاينة .

ويلتقي « أرنست بيفن » ، « بحاييم وايزمان » ..

قال « وايزمان » :

– ولد الكتاب الأبيض في الخطيئة وينبغي إلغاؤه

رد « بيفن »

– إني ضد الهجرة السريعة لـ ١٠٠ ألف يهودي . وأقترح دولة اتحادية من عنصرين تضم ولايات مثل سويسرا .

ويتدفق المهاجرون اليهود على فلسطين ، دون ترخيص من بريطانيا ، فسجنهم في معسكرات اعتقال ولكن وحدة من (عصابة الهاجاناه) ، هاجمت أحد المعسكرات وأطلقت سراح ٢٠٨ من المعتقلين ونقلتهم إلى المستوطنات .

وتوحدت عصابة « أرجون وليهي » في جبهة للمقاومة اليهودية ، التزمت بكل نظم (الهاجاناه) في العمليات العسكرية وإن احتفظت كل منها . بكيانها وشخصيتها السياسية . خربت (عصابة ليهي) معامل تكرير البترول في حيفا . وضربت (عصابة الأرجون) محطة (سكة حديد اللد) .

ز ٨٠٠ من رجال (الهاجاناه) دمروا خطوط السكة الحديد في ٢٤٢ موقعاً .

ونسف الجيش الإسرائيلي محطتي بوليس في حيفا .

وكان لليهود جيش أنشئ عام ١٩٤١ عندما قامت ثورة « رشيد عالي الكيلاني » في العراق ..
وسوريا تحت حكم فرنسا التي يحتلها الألمان - حكومة فيشي - والألمان يتقدمون نحو مصر .
أيامها خاف الإسرائيليين من احتمال قيام الألمان بهجوم على فلسطين ، فسمحوا للوكالة اليهودية
بإنشاء قوة ضاربة من (الكوماندوس) اليهود . وشكلت وحدتان اشتركتا في غزو سوريا في
أغسطس ١٩٤١ .

وساعدت بريطانيا هذا الجيش اليهودي بالمال ، ثم توقفت المساعدة بعد معركة العلمين .
وبقى الجيش اليهودي يشتري الأسلحة من القوات الفرنسية في سوريا .. كما أصبحت الوكالة
اليهودية دولة داخل فلسطين .. لها مدارسها ومستشفياتها وخدماتها وجيشها أيضاً .

ويستدعى « بيفن » كلا من « حايم وايزمان ، وموسى شيرتوك » - الذي عرف باسم « موسى
شاريت » ، وتولى بعد ذلك منصب وزير خارجية إسرائيل - وقال لها :
- إن ٣ منظمات إسرائيلية عملت معاً ليلة العنف في ٣١ أكتوبر . ويجب وقف هذه
العمليات . إن الوكالة اليهودية مطالبة بالتدخل .

نفى الرجلان أن لديهما معلومات عن العمليات الإرهابية .

وكان « بيفن » يعرف أنها يكذبان لأن المخابرات البريطانية التقطت الرسائل الشفوية بين
الوكالة اليهودية في تل أبيب ولندن ، وعرفت طريقة كتابتها واستطاعت « فك الشفرة » !
ولكن « بيفن » لم يستطع مواجهة « وايزمان ، وشيرتوك » بالحقيقة ، لأن ذلك يعنى صداماً
بين بريطانيا واليهود .. وقد يؤدي إلى مواجهة مع أمريكا ..

وتهاجم مصر تصريحات « ترومان » ، وتخرج المظاهرات الصاخبة يوم ٢ نوفمبر في ذكرى
(وعد بلفور) مطالبة ببقاء فلسطين عربية .

ويجتمع ألف (حاخام) في واشنطن يوم ١٢ نوفمبر . ويتوجه وفد منهم لمقابلة « ترومان » ،
فيعتذر ويتسلم أحد رجاله عريضة منهم تطلب السماح بإقامة وطن قومي لليهود في الحدود التي
وردت في التوراة .

وفي اليوم التالي يتوجه « اللورد كيلرن » في القاهرة لمقابلة « النقراشي » ليسلم إليه نسخة من
خطاب « بيفن » ومقترحاته .

ولم يعرف « النقراشي » مطلقاً لماذا طلب « كيلرن » مقابلته يوم وقفة عرفات .. ولماذا ألقى « بيفن » خطابه في ذلك اليوم بالذات .

وكانت السياسة البريطانية مقررة من قبل وأرجئ إعلانها إلى وقفة عرفات .. بالذات ! ونجى قرارات الجامعة العربية مرنة لأن دول الجامعة أيضاً لا تريد مواجهة مع بريطانيا .. أما اليهود فإنهم يحاربون بريطانيا في فلسطين .. ويهددون بحرب الانتخابات ضد « ترومان » .

* * *

استقال « اللورد جورت » المندوب السامي البريطاني في فلسطين ، وجاء « الجنرال آلان كاننجهام » مندوباً سامياً ليقمع الثورة التي بدت نذرها ..

استدعى « كاننجهام » كلا من « بن جوريون » ، « شيرتوك » وقال لهما :

— لا تستطيع حكومة فلسطين أن تتجاهل تحدى الوكالة اليهودية لها .

رد الرجلان :

— أي نداء ستوجهه الوكالة — لليهود — بالطاعة سيجد آذاناً صماء .

ولا يتخذ الجنرال إجراءً حاسماً ، لأن بريطانيا ظلت مترددة في السياسة التي تتخذها في معاملة اليهود ، لوقف عملياتهم العسكرية ..

* * *

وتشكل لجنة التحقيق من ٦ من الأمريكيين ومثلهم من البريطانيين في ٧ ديسمبر ، ويتولى سكرتارية اللجنة « هارولد بيلي » .. وهو دبلوماسي بريطاني موال للعرب تولى بعد ذلك منصب السفير البريطاني في مصر .

وتعانى اللجنة من الضغوط اليهودية أكثر مما عانت الحكومة البريطانية .

بدأت اللجنة عملها في أمريكا وسط مناخ موال تماماً لليهود .

وفي أوروبا سألت اللجنة اليهود في المعسكرات فقالوا إنهم يريدون الذهاب إلى فلسطين .

قبل لهم :

— وما البديل لفلسطين !

أجابوا :

— القبر .

وثبت أن رجال (عصابة الهاجاناه) اليهودية وضعوا أفراداً منهم ، ومن الجيش الإسرائيلي .

داخل المعسكرات . ليقولوا هذا كله أمام اللجنة .

وتعلن « جولدا مائير » للجنة أن اتحاد العمال الإسرائيلي - المستدروت - مستعد لاستقبال الهجرة الجماعية لليهود بلا شروط وبلا حدود .

وتختار بريطانيا هذا الوقت - ١٧ يناير ١٩٤٦ - لإعلان استقلال شرق الأردن فيحتج اليهود على ضياع « أردننا » ، لأن ذلك يعتبر خرقاً للقانون الدولي لأن شرق الأردن جزء من فلسطين التاريخية !!

ويقول اليهود .. للجنة :

- لماذا يمنح الاستقلال لدولة غير ناضجة سياسياً . ولم تهزم النازية . وليس عندهم « أينشتين » مثلنا .

ويقولون :

- إن فائدة اقتصادية ضخمة تحققت لعرب فلسطين من هجرة اليهود .

وتصل اللجنة إلى القاهرة تستمع من « عبدالرحمن عزام » :

- لا نريد عسلكم ولا لدغانكم .. ، لسنا رجعيين ولا متخلفين .. ، إن الفرق بين العلم والجهل ١٠ سنوات من الدراسة . إن الأمة العربية في مطلع نهضتها .

ولكن اللجنة لا تستمع إلى هذا كله ..

كانت عليها ضغوط ضخمة من يهود أوروبا اللاجئين ، ويهود أمريكا المالكين ، أصحاب الأصوات الانتخابية ، وبريطانيا في حاجة إلى أمريكا لتبقى بريطانيا .. . قوة .

ولكن الدول العربية ، تصبح في حالة تمزق بين محاولتها الحصول على الاستقلال ، ورغبتها في إنقاذ فلسطين . وجهلها بما يجري سرّاً في لندن ووشطن .

وأصبحت مشكلة فلسطين تؤرق « النقراشي » ، وتستغلها المعارضة ضده ، ويهاجمه - بسببها - البريطانيون .. وسفير بريطانيا في مصر .

ولا يجد مندوب سوريا - « فارس الخوري » - ما يقوله للجنة التحقيق سوى :

- لم لا تعطوا اليهود جزءاً من (تكساس) ؟ !

أهمل العرب جميعاً تقدير الموقف في فلسطين .

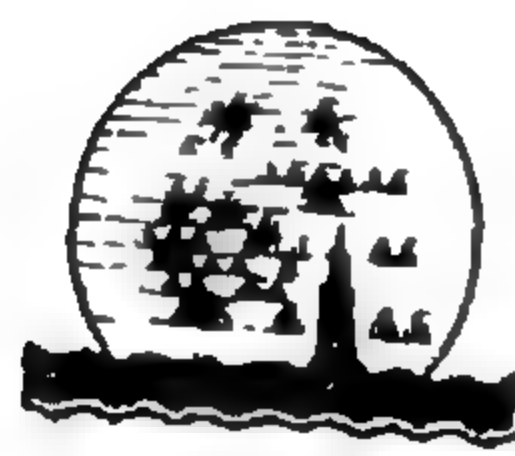
ولو أن العرب في مايو ١٩٣٩ قبلوا الكتاب الأبيض . فربما لم تقم دولة إسرائيل .

ولو أنهم قبلوا بيان « بيفن » في نوفمبر ١٩٤٥ فربما تعثر أو امتنع قيام دولة إسرائيل ..

وفي أبريل ١٩٤٦ أيدت لجنة التحقيق الأمريكية البريطانية هجرة ١٠٠ ألف يهودي فوراً إلى

فلسطين .. ولو أن العرب قبلوا ذلك أيضاً فمن يدرى كيف كان يكتب تاريخ فلسطين .

ولكن اللجنة فشلت فى أن تجمع بين بريطانيا وأمريكا لحل المشكلة الفلسطينية .
لقد أرادت بريطانيا من إنشاء الجامعة العربية - فى أول الأمر - حل القضية الفلسطينية ؛
وكانت فلسطين هى الأساس الذى قامت عليه الجامعة من وجهة نظر العرب أيضاً . .
ومع ذلك فإن الجامعة لم تضع خطة عمل لإنقاذ فلسطين بحشد الإمكانيات العربية .
أو بالقيام بنشاط دبلوماسى . . واكتفت الجامعة ببيانات ترفض فيها كل شىء . . ، كان الخوف
من مواجهة الواقع عاملاً أساسياً فى كل قرارات الجامعة الخاصة بفلسطين .
ولم ينجح العرب ، كما نجح اليهود فى التطرف ، إلا على الورق ! .



General Organization of the Alexandria Library (GOAL)
Bibliotheca Alexandrina

فضائح . . صاحب الجلالة

كانت السفارة البريطانية ، حريصة على أن تعرف نقاط ضعف «الملك فاروق» لاستغلالها حسب الظروف ، أو لتهديده .

وما أكثر ما عرفت السفارة عن «فاروق» .

أما الطرق التي توصلت بها السفارة إلى المعرفة . . فما أغربها ، وما أكثرها في نفس الوقت . في ١٨ مارس ١٩٤٤ بعث «اللورد كيلرن» بالبرقية التالية إلى «السير موريس بيترسون» الوكيل المساعد لوزارة الخارجية البريطانية ، يصف فيها العلاقة بين «الملك فاروق» وقرينة «الأمير بيتر» - أو «بطرس» - ولى عهد اليونان .

حصل «كيلرن» على هذه المعلومات ، نتيجة حوار جرى بين «الأمير محمد علي» ولى عهد مصر ، وبين «الترسمارت» المستشار الشرقى للسفارة البريطانية .

قالت البرقية :

عزيزى «موريس» :

خلال المناقشة مع «سمارت» في ١٣ مارس . قال الأمير محمد علي . إن قرينة «الأمير بيتر» ، ولى عهد اليونان ، تمارس تأثيراً سيئاً على «الملك فاروق» في اتجاه توثيق العلاقات بين الوزير المفوض الروسى وبين الملك .

وقالت إنها كانت قلباً وقالباً مع روسيا ، بصرف النظر عن البلشفية .

وكانت في محادثات مع جلالته ، تقارن بين سلوك الوزير الروسى وزوجته ، في حضرة «الملك

فاروق « . وبين سلوك زميله السفير البريطاني .
وقالت إن السفير البريطاني . صافح جلالة الملك عرضاً . ومضى عنه . دون أن ينحنى أمامه
جيداً وهذه بالطبع فرية كبيرة ، وغير حقيقية .
وقد حرصت الأميرة على تذكير الملك بأن « نوفيكوف » الوزير الروسى . انحنى له بشدة ، فى
الوقت الذى كادت مدام « نوفيكوف » تبلغ الأرض بانحناءتها .
وقال « الأمير محمد على » إن « الملك فاروق » . وافق على اقتراح الأميرة بإقامة موسم للباليه
الروسى فى القاهرة . ورأى الإعداد لعرض الباليه فى مصر . وإظهار حسن الضيافة للملاء
وأظهر « الملك فاروق » انخيازاً كبيراً للأميرة . ومحضر الحفلات التى تقيمها .
وأرى أن الأميرة تحاول التأثير على الملك لمصلحة الروس : إنها شخصياً ، فوق كل شىء
روسية المولد ، وإن كنت أظن أن أصلها من روسيا البيضاء .
ومن الحكم على مشاعر « الملك فاروق » السابقة . فليس من المحتمل أن يتحمس كثيراً
للروس . ما لم يقوموا بأداء لعبته فى مصر . وهم بالطبع قادرون إذا كان ذلك ملائماً لهم .
إنهم - فى الشؤون الخارجية - لا يتحركون وفق العقائد الشيوعية ، بقدر ما تحركهم متطلبات
سياسة القوة كما كان الأمر فى العهد القيصرى .
وبمعنى آخر ، تحركهم الواقعية الصارخة ؛ وليس لدينا دليل نبرهن به على أن الروس ألقوا
بثقلهم فى سياسة مصر الداخلية ... إذ يبدو أنهم مازالوا بعيدين عن الساحة ، ومازالوا يدرسون
الموقف .
وأتيح لى بالمصادفة أن ألتقى « بنوفيكوف » . وزوجته الجذابة . وأرنتحت إليه . أما
« سلطانوف » سكرتير المفوضية الذى يتحدث العربية فإن بريق عينيه يروق لى .
وبعد أسبوعين - يوم ٢٨ مارس ١٩٤٥ ، يلتقى « حسين سرى » - خال « الملكة فريدة » -
« باللورد كيلرن » - فى السفارة البريطانية - ويحدثه عن سوء العلاقات بين الملك والملكة . فيكتب
« كيلرن » إلى لندن :
« اعترف سرى بأن علاقات الملك مع « الملكة فريدة » بالغة السوء .. ، ولكن لا تدعو إلى
اليأس .
وما تردد أخيراً عن طلب الطلاق أمر سابق جداً لأوانه ..
ومن الصعب جداً على الملكة أن ترى « الملك فاروق » يحضر عشيقاته إلى غرفة نومه داخل
القصر .

وروى « حسين سرى » علاقات الملك « بالنيلة فاطمة طوسون » « والنيلة أنجي طوسون » ولم يفقد « سرى باشا » الأمل فى إمكانية إصلاح الأمور - فى نهاية الأمر - بين الملك والمملكة باعتبار أنهما فى سن الشباب .

* * *

وفى ١٠ يونيو ١٩٤٥ ، يتناول « اللورد كيلرن » طعام العشاء عند « آل لطف الله » فى قصرهم الذى أصبح - بعد ثورة ٢٣ يوليو - فندق عمر الحيام .
ويكون مكان السفير على المائدة بجوار قرينة ولى عهد اليونان « الأمير بيتر » ..
يبدأ الحديث بين الأميرة والسفير حول الشئون الدولية وسوريا ولبنان ، وأخيرًا الشئون المحلية المصرية .

والسفير يعلم أن الأميرة لم تعد تتمتع بالرضاء السامى .. أى برضاء « فاروق » .
لقد تكلمت الأميرة يومًا بصراحة مطلقة مع « فاروق » لتقول له : إن الملوك لا يتصرفون كما يفعل .

وقالت إنه لا يجب أن يسهر كل ليلة فى الأوبرج مع سائقه « بوللى » وطبيبه الخاص .
ولم تعجب هذه الصراحة « فاروق » برغم ذلك فإن زوجها « الأمير بيتر » لا يزال يدعى للصحبة الملكية .. أوليكون فى معية الملك .

وتروى الأميرة للسفير حكايات كثيرة عن « فاروق » :
- كانت هناك حفلة فى عيد ميلاد غير عادية ضمت صديقات الملك مثل : « هيلين موصيرى » ..

وأكدت الأميرة .. أن الملك فاروق شاب غير عادى .
وأضافت :

هل تعلم يا سيادة السفير أن هناك تليفونًا خاصًا بجوار سرير « هيلين » اعتاد الملك « فاروق » أن يتصل به فى أية ساعة من الليل أو النهار . وهو يتصل بها فى الواحدة صباحًا قائلاً : إنه يرغب فى مجموعة من الناس يلعب معهم القمار .. فوراً !

وهناك قصة أخرى غير عادية « لفاروق » ، عندما أقام ولى عهد اليونان وقربته حفلاً راقصاً فى العام الماضى .

تسلك « الملك فاروق » السور ودخل من الباب الخلفى .. وأغلق الخدم . من باب الأمن والأمان . - على الملك - باب حجرة نوم الأميرة !

صعدت الأميرة السلم وقالت « فاروق » إن تصرفه غير سليم . وأنه يجب أن ينزل ليشارك في الحفل مع الآخرين .. ولكن « فاروق » رفض .. فذهبت وأحضرت ولى العهد « بيتر » وأغرى الاثنان « فاروق » بالذهاب إلى حجرة مجاورة تطل على نفس الشرفة .. ولكنه رفض أيضاً . واضطر الأمير وزوجته للنزول .. وأبلغا أميرتين من أسرة طوسون ، وكذلك « هيلين موصيرى » ، أن الملك فى الحجرة العلوية فصعد الجميع إليه ، فاضطر الملك للموافقة والنزول بهدوء حتى لا يراه أحد .

* * *

وتتعدد .. وتتووع فضائح « فاروق » .
اكتشفت « الملكة فريدة » بنفسها آخر فضيحة .
كتب « كيلرن » إلى حكومته البرقية رقم ٦٠٣ فى ٢٤ أبريل ١٩٤٥ .
« ١ - أرسل جزءاً من تقرير سرى وارد من أحد العملاء ، يتعلق بتسلل سيدة اسمها « لىلى شيرين » إلى السراى ، والفضيحة التى ترتبت على اكتشاف « الملكة فريدة » لها .
بعد منتصف ليلة ١٢ أبريل ١٩٤٥ لمحت - نعمت مظلوم - إحدى وصيفات الملكة وهى تغادر حجرة نوم الملكة ، سيدة بثياب السهرة جالسة فى الصالون الملحق . أوقفها « نعمت » فى الحال وسألها : من تكون . وماذا تفعل . وكيف أمكنها الدخول إلى تلك الأجنتة الخصوصية ؟
أجابت السيدة ببساطة :
- من البوابة .

نادت « نعمت » الملكة ، فما كان من السيدة إلا أن استغاثت ويبدو أنها حاولت الفرار . هددتها الملكة بإطلاق النار ، فعادت السيدة لتقابل « فريدة » واعترفت أنها « لىلى شيرين » (إحدى المترددات) على فندق شبرد .
وذكرت أنها تزور القصر بهذه الطريقة أثر تلقيها كلمة من الملك . وكان جواز مرورها فى تلك الزيارات هو كلمة « المنتزه » .
وانتهى الأمر بأن اتفقت الملكة مع « لىلى » على أن تكتب اعترافاً بنشاطها مع الملك « لم تفض الملكة بمحتويات هذا الاعتراف إلى مخبرنا » ، ولكنها ذكرت حقيقة وحيدة وهى أن « لىلى شيرين » حامل من « الملك فاروق » .
ووجدت الملكة فى أصبع « لىلى » خاتماً يحمل صورة « فاروق » .

واعترفت « ليلي » بأنها تلقت هدية من الملك . وعند ذلك « تكلمت « فريدة » -
تليفونياً - مع الأميرالاي « عثمان بك المهدي » قائد الحرس وأخبرته بالأمر .
وبعد ٤٥ دقيقة وصل « المهدي » فاتصل تليفونياً « بصادق باشا » مدير حرس القصر « ومراد
باشا محسن » ، ورئيس الوزراء ، والنائب العام ، ومأمور قسم عابدين . وتم استجواب « ليلي » .
وقرر هؤلاء المسئولون الكبار ، منعاً للمزيد من الفضائح ، أنها مختلة العقل .. إلخ .
واستدعى إخصائي الأمراض العقلية بالعباسية لوضعها تحت الملاحظة .
وقال بواب القصر إن « ليلي » أخبرته عند دخولها أنها إحدى مريبات الأميرات . وصدقها لأنه
رآها مرات كثيرة في السراي من قبل .
وذكر حرس الحرم ملك أنه يعرف « ليلي » بالنظر ، ولم يمنع دخولها .
وفي التحقيق الذي أجراه النائب العام يذكر الأميرالاي « عثمان بك المهدي » أنه جاء بعد
محادثة الملكة له بدقيقتين . ولكن الملكة تؤكد أنه جاء بعد ٤٥ دقيقة . وفي تلك الفترة - كما تقول
الملكة - كان يتصل بالملك في الفيوم طلباً لأوامره .
ويقال إن سبب زيارة « ليلي » يرجع إلى أن الملك طلب منها أن تزوره في تلك الليلة .
وأبلغت رسالة لها في مطلع الأسبوع على أساس أن الملك سيكون معها بعد انتهاء المأدبة التي
أقيمت لملدوبي (سان فرنسيسكو) . لكن تعديل موعد المأدبة ونسيان إبلاغ « ليلي » بتغيير
الترتيبات - أدى إلى حدوث الفضيحة .
« ٢ - الملكة مغتربة بما حدث وسعيدة . لأنها أوقعت بإحدى عشيقات الملك . وتملك دليلاً
دامعاً تقدمه لأصدقائها .. إلخ الذين مازالوا يرتابون في حقيقة السلوك الخاطيء للملك .
ويؤكد أحد العملاء الذين تربطهم صلة وثيقة بالسراي ، وهو من مصادرنا الموثوقة ، كل
الحقائق ، ولكنه يذكر أن « الملك فاروق » كان متغيماً في الفيوم في ذلك الوقت وبرىء تماماً من
هذا الموضوع .
وطبقاً لما ذكره هذا العميل فإن « ليلي شيرين » ، سيدة يونانية تزوجت من مصري ، وهي
سيدة لا ترتفع فضيلتها فوق مستوى الشبهات ، وفضلاً عن ذلك فهي معرضة لموجات من الخبل .
ومنذ عدة شهور كانت تعالج من الاضطراب العقلي على يد الدكتور « جيلات » الذي يدير
مصحة للأمراض العقلية في المعادي .
ومن حسن الحظ أن تقرير الدكتور « جيلات » - عن مرضها - وضع تحت تصرف النائب
العام الذي قام بإعلانه بعد أن عرضت عليه القضية .

وذكر عميلنا المتصل بالسراى التفاصيل التالية عن الموضوع :
نتيجة لهذه الحادثة ، طلبت « الملكة فريدة » ، إما الطلاق ، وإما السماح لها بالانسحاب ،
من المسرح لتعيش بمفردها مع كريماتها .
أما « الملك فاروق » ، فقد استبد به الغضب . وكان يميل إلى الموافقة على الطلاق بيد أن
« حسين باشا » تدخل فى هذا الأمر . ونجح فى صرف النظر عن اقتراح الطلاق فى الوقت
الحاضر .

ومن المحتمل أن يعود « الملك فاروق » إلى فكرة الطلاق ، بسبب رفض « الملكة فريدة »
الحياة معه ، الأمر الذى يجرمه من إمكانية إنجاب « ولى عهد ووريث » .
وقد اتخذت الملكة هذا الموقف على ضوء ما يشاع عن علاقات الملك الحميمة ، مع سيدات
أخريات بما فى ذلك « النبيلة فاطمة طوسون » .
وإذا قرر الملك يومًا الطلاق ، فسيبلغ ذلك إلى البرلمان ويفسره على أنه لجأ إلى الطلاق بسبب
رفض الملكة أن تعيش معه أو أن تمنحه فرصة إنجاب وريث .
وانتشرت معلومات بأن الملك يود الزواج من النبيلة « فاطمة طوسون » ، التى سيتعين عليها فى
هذه الحالة أن تضمن طلاقها من زوجها .
ومثل هذه الفضيحة فى العائلة المالكة ، سيكون لها أثرها الضار بسمعة « الملك فاروق » ،
مما يحتم بذل كل جهد لصرفه عن هذا المشروع ، إذا كان يفكر فيه جدًّا .

* * *

وهكذا عندما كانت مصر كلها ، تتابع سير المباحثات مع بريطانيا لتعديل المعاهدة ، كان
« فاروق » مشغولًا بمشاكله مع زوجته « الملكة فريدة » .
... فى ١٩ يناير ١٩٤٦ كتب « كيلرن » البرقية رقم ٣٦ - إلى لندن .
« ١ - أخبرتنى مدام « قطاوى باشا » ، كبرى سيدات البلاط الملكى أن النفور مستمر بين
« الملك فاروق » ، و « الملكة فريدة » .
٢ - وحتى فى الفرص النادرة التى يلتقيان فيها « مثل أعياد ميلاد الأميرات الصغيرات » فإنهما
لا يتبادلان أية كلمة حتى التحية العادية .
« وتحضر مدام قطاوى » هذه المناسبات ، ولذلك فهى تتحدث عن معرفة مباشرة .
٣ - لا « الملكة نازلى » ، ولا أى شخص آخر له أى نفوذ على الطرفين .
٤ - يوجد كثير من الفضائح حول الطريقة التى يستعرض فيها « الملك فاروق » علاقته مع

« الآنسة زغيب » . وغضب جميع الأميرات في أثناء الاحتفال بليلة رأس السنة الجديدة ، الذى دعت إليه « الأميرة شويكار » ، لأن « الآنسة زغيب » . جلست على مائدة « الملك فاروق » فى الوقت الذى استبعدن فيه جميعاً .

وصلت متأخراً إلى الحفل ، فوجدت نفسى مع الأميرة « كريمة حلم » ، وأستطيع أن أؤكد أنها كانت منفعلة جداً بسبب هذا الموقف .

٥ - ومن ناحية أخرى ، فإن « الملكة فريدة » تتصرف بطريقة شاذة جداً ، فهى لا تلتقى بأحد إلا قليلاً بما فى ذلك والدها .

وهى تخرج كل يوم ، ولا يدرى أحد أين تذهب . وتقود سيارتها بنفسها . ولا يصحبها أحد حتى السائق .

ويشك « الملك فاروق » فى أن لها علاقة حميمة ، مع « وحيد يسرى » ابن « سيف الله يسرى باشا » « والأميرة شويكار » .

٦ - ونقول « مدام قطاوى » إن الجميع مضطربون ، بسبب هذه الحالة المؤسفة . ويسألون أنفسهم إلى أين تودى .

٧ - ولا تزال « الملكة فريدة » والأطفال فى سراى عابدين ، أما « الملك فاروق » وشقيقته إمبراطورة إيران - فوزية - فهما فى قصر القبة ، وأخت « الملك فاروق » لا تقابل فريدة إطلاقاً .
٨ - قابلت الأميرة « مهوش طوسون » ، فى إحدى الحفلات يوم ٢٠ يناير بمنزل الأميرة « كريمة » بالمعادى .

والأميرة « مهوش » الجميلة تعتبر ، إلى وقت قريب ، أولى المفضلات لدى « الملك فاروق » . حدثنى « الأميرة مهوش » بانفعال ، عن حماقات « الملك فاروق » المستمرة ، مما يسبب له ضرراً كبيراً .

وتكلمت كثيراً على هذا النمط دون أن أحاول استدراجها من جانبي .. ، فى هذه الظروف أحب أن استمع فقط .

* * *

حرص « اللورد كيلرن » على نشر فضائح « فاروق » بين الدبلوماسيين الأجانب فى القاهرة . فى لقاء مع « بنكنى تالك » الوزير الأمريكى المفوض قال « كيلرن » :
إن العاهل الصغير ألقى بالتعقل أدراج الرياح فيما يختص بعلاقاته النسائية .
.. والإسكندرية - العاصمة الصيفية - ومصر كلها تتحدث عن آخر غزواته . وهى

« الآنة زغيب » التى أنزلها فى جناح فى فندق « سمر بالاس » .
وبالإضافة إلى ذلك له مخاين أخرى فى الإسكندرية .
باختصار الملك يتخذ موقفاً طائشاً وأهمالاً مماثلاً فى واجباته ، كحاكم للبلاد ؛ وفشل الملك
فى أداء واجباته بصورة جادة » .
ويبرق « تاك » بنص الحديث إلى واشنطن .
ويتحدث « كيلرن » إلى « أحمد حسين باشا » يسأله مباشرة عن الأخبار العاطفية للملك مصر .
اضطر « حسين باشا » إلى الاعتراف قائلاً :
- إنى قلق جداً بسبب عادات « الملك فاروق » ، ويطانته الحالية ، وعلاقات الملك مع
« الملكة فريدة » ، لا يمكن أن تصبح أسوأ مما هى عليه .
ونحاول « حسين » تخفيف الأمر قائلاً :
- لازلت آمل أن تتحسن الأمور .. فى نهاية المطاف .
ويبرق السفير البريطانى بنص الحديث فى برقيته رقم ٢٢٤ ويضيف « إن « حسين » يتنبأ
بتدهور الأحوال نتيجة عادات الملك ويطانته » .

* * *

... حدث فى الليلة السابقة على إعلان الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ أن وجهت بريطانيا
دعوة إلى « الملك فاروق » وزوجته « الملكة فريدة » لزيارة لندن .
وعندما قامت الحرب أصبح مستحيلاً سفر الملك .
ويزور « تشرشل » رئيس بريطانيا « وأنتونى إيدن » وزير الخارجية مصر ، وتثار مرة أخرى
مسألة دعوة الملك لزيارة لندن .
ويلح « فاروق » ، مرة أخرى ، بعد أن انتهت الحرب ، فى تجديد الدعوة وزيارة لندن .
ويعارض السفير البريطانى خوفاً من أن يطالب « الملك فاروق » وزارة الخارجية فى لندن
إقصاء السفير . ولذلك يثير « كيلرن » العراقيل ، لأن العلاقة المتوترة بين « فاروق » و« فريدة » قد
تفسد الزيارة .
وترى الخارجية البريطانية - أيضاً - أن « الملكة فريدة » قد ترفض مصاحبة الملك إلى لندن .
وتدرك وزارة الخارجية الحيرة ..
هل توجه الدعوة « للملك والملكة » للزيارة فتعذر الملكة ، وتكون أزمة ، أم توجه الدعوة
« للملك فاروق » وحده ؟ .

وتظل المشكلة التي أثارها السفير قائمة ، حتى بعد نقل « كيلرن » من القاهرة .
ويحل المشكلة « عبد الفتاح عمرو باشا » .

قال « عمرو » للسفير البريطاني الجديد « رونالد كامبل » :

- إن « الملك فؤاد » قام وحده بزيارة لندن ، وكان متزوجاً ولم ترافقه زوجته « الملكة نازلي » . ، فلم لا يكرر « فاروق » ما فعله أبوه .. الملك الأب .
ويقول « عمرو » ملحاً في ضرورة توجيه الدعوة « لفاروق » .
- لا أعتقد أن لديكم مانعاً من ذلك .

ولكن السفير يخشى أن تكون هناك تعقيدات من جانب (قصر باكنجهام) الملكي في لندن ، فيكتب رسالة شخصية إلى صديقه « روبرت هاو » الوكيل المساعد لوزارة الخارجية البريطانية قائلاً :

- سأكون ممتناً إذا استطلعت الأمر في دوائر قصر صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى .
وتقول الرسالة :

« إن ملك مصر ، مثل كل المصريين ، في حاجة إلى بعض الهواء الطلق ، بعد أن قضى سبع سنوات في بلاده دون زيارة للخارج » .

ويكون « بوب » هاو في أجازة . ويرد « سكريفنز » رئيس القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية قائلاً :

« أكتب إليك حول تعقيدات الزيارة الملكية المقترحة بسبب الانفصال المفترض بين الملك والملكة .

وفي الحقيقة حذرنا السراى - في لندن - من هذه الحالة منذ بعض الوقت نتيجة لتقارير « كيلرن » . وإذا أصبحت الزيارة مشكلة عملية سيكون علينا أن نبلغ القصر الملكي البريطانى كما نقترح » .

ويقول « سكريفنز » في هذه البرقية أيضاً :

« إننا سنتظر حتى ينتهى الضباب المحيط بمسألة المعاهدة بين مصر وبريطانيا ، والصراع الداخلى فى مصر حول هذا الموضوع .

وسنظل صامتين فى الوقت الحاضر » .

وهكذا تخلصت بريطانيا من مشكلة زيارة ملك مصر الرسمية إلى لندن .

وكانت مفاوضات المعاهدة هى العذر الرسمى للحكومة البريطانية .

حاول « الملك فاروق » أن يستميل الولايات المتحدة إلى صفة ضد بريطانيا .
مساء ٤ فبراير عام ١٩٤٢ استدعى الملك القائم بالأعمال الأمريكي إلى قصر عابدين يستنجد به
ضد السفير البريطاني . وكانت الحرب في عنفوانها ، وكفة المعارك لصالح الألمان في صحراء مصر
غربية فوقف الدبلوماسي الأمريكي مع السفير البريطاني ضد « فاروق » .
وزار « فاروق » منزل الوزير المفوض في أبريل عام ١٩٤٤ يبلغه أنه يريد عزل « النحاس » من
رئاسة الوزارة وبريطانيا تمنعه .. . ومرة أخرى خذل الملك برغم أن سير المعارك قد تبدل لصالح
الحلفاء .

ولكن « فاروق » استمر يحاول مع أمريكا ..
في فبراير عام ١٩٤٥ زار « روزفلت » مصر واجتمع « بالملك فاروق » على ظهر يخت أمريكي
في المياه الإقليمية المصرية في خليج السويس .. . يومها أبدى الرئيس الأمريكي « روزفلت »
رغبته في أن يزور « فاروق » أمريكا .
ولكن ..

مات « روزفلت » فجأة وانتظر الملك أن يجدد الرئيس الجديد « ترومان » الدعوة .
ويشير فاروق الأمر مع القائم بالأعمال الأمريكي « بنكني تاك » .
قال ملك مصر :
- سأكون سعيداً بإتمام الزيارة وربما أزور بلداً آخر .. بريطانيا .
ويضيف :
- ولكنني لن أزور لندن إلا إذا تلقيت اعتذاراً ، بطريقة أو بأخرى . عن حادث ٤ فبراير
لأسترد كرامتي .

ويوفد الملك رسولا إلى المفوضية الأمريكية قائلا :
- إذا تلقى الملك دعوة « ترومان » فسليها .. ولم يربط بين هذه الدعوة وزيارة إنجلترا .. ولن
يرجئ « فاروق » زيارته لوشنطن انتظاراً لدعوة بريطانيا .
ويكتب « تاك » إلى حكومته بهذا كله مؤكداً توجيه الدعوة قائلا :
« إن الملك لم يغادر البلاد منذ عام ١٩٣٦ أي منذ عودته المفاجئة بعد وفاة أبيه للجلوس على
العرش

وعد أرغمت هذه الإقامة الجبرية - فاروق - على التدخل في شئون البلاد . ورغب في أن
يحكم لا أن يملك . فحسب .

وقد حاضره « روزفلت » عن ضرورة الإصلاح الاجتماعى . وتحسين أحوال الفلاحين . . .
إذا شاهد الملك ما تحقق فى أمريكا فإن ذلك سيساعده فى مصر .
إن فاروق ذكى ولامع . ويهتم بكل ما هو أمريكى . فإذا رأى المنظمات الأمريكية . فإنه
سيعرف ما ينقص مصر .
إنى مهم بالملك الشاب ..
وإذا كان القدر قد أرسله لحكم مصر . فإننا نستطيع القيام بدور هام فى تشكيله وتكوينه .
فى هذه السنوات التعليمية من عمره .
ولا توجد وسيلة أفضل من دعوته لزيارة بلادنا .

* * *

وترحب الحكومة الأمريكية بالفكرة ..
ويحمل « تاك » الدعوة الشفهية إلى « فاروق » يوم ٥ سبتمبر . على أن تتم الزيارة يوم أول
نوفمبر .

قال « فاروق » مرحبًا بالدعوة :
- لا أعرف على وجه التحديد متى أستطيع القيام بهذه الزيارة بسبب متاعب محلية .
إنى اقترح تأجيل الموعد .
قال « تاك » :
- أرجوك الاحتفاظ بالأمر سرًا ، حتى لا يعرف الإنجليز .. وإذا عرفوا فإنهم سيحاولون تأجيل
الزيارة أو منعها ، حتى تصل جلالتك دعوة بريطانيا فتزورها أولاً .
ويوافق « فاروق » لأن السرية هى هدفه وغايته منذ البداية .
وفى اليوم التالى يتوجه « حسن يوسف » وكيل الديوان الملكى إلى المفوضية الأمريكية ليطلب
بصفة رسمية تأجيل الموعد .
قال « تاك » :
- نريد أن نعرف موعد الزيارة قبل شهر من القيام بها .

ويسافر « تاك » إلى « واشنطن » ويجتمع - يوم ٢٦ أكتوبر - بالمستولين فى وزارة الخارجية
للاتفاق على كل الأمور الخاصة بالرحلة ومدتها والوفد الذى يرافق الملك .
ويتم الاتفاق على أن تكون مدة الزيارة ٣ أو ٤ أسابيع .

وأن يرافق الملك ١٢ على الأكثر بما في ذلك الخدم .
ويعرض « تاك » مقترحاته قائلا :
- الملك لا يذوق الخمر . وهو مستعد لزيارة بعض أصدقائه ، والاكتفاء بزجاجة كوكاكولا وسندوتش « همبرجر » .
وإذا دعاه ثرى أمريكى إلى عزبته لصيد البط فسيحب بذلك .
وهو يحب أن يرى مصنعا للطائرات ، وحوضا لبناء السفن .
ولابد من أن يبقى ١٠ أيام في « نيويورك » ، بلا برنامج ، أى يكون صاحب الجلالة حراً يفعل ما يشاء .
ويفسر « تاك » ذلك قائلا للمسؤولين في وزارة الخارجية :
- عيون الملك على النساء دائماً . وهو ما يجب أن يبقى في ذاكرتكم . ولابد أن يرافقه مندوب من الوزارة لتجنب أى حادث أو احتكاك .
وتوافق شركة الخطوط الجوية العالمية ، على أن تضع إحدى طائراتها تحت تصرف الملك لنقله . من مصر إلى أمريكا ، وتكون تحت تصرفه في تنقلاته الداخلية .. ، لأن الشركة تريد عقد اتفاق مع الحكومة المصرية .
قالت الخارجية الأمريكية :
- إن هذه الرحلة ستكون مبالغاً ضخماً وهو ٥٠٠٠ دولار كل أسبوع ، ويجب الحصول على اعتماد بذلك .
ويعود « تاك » إلى مصر ويجمع بالملك « فاروق » يوم ١٠ ديسمبر ويبلغه :
- إن الرئيس « ترومان » مستعد لاستقبالك في الموعد الذى يناسبك .
ويضيف :
- ربما تتم الزيارة في فبراير أو مارس القادم .
ويلتقى « الجنرال ولسون » رئيس مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية العالمية الأمريكية « بفاروق » الذى يقول له :
- لن أزور بريطانيا ما لم تعتذر عن حادث ٤ فبراير .
وهكذا نجد « فاروق » يسعى لزيارة بريطانيا .. ، وفى نفس الوقت يحاول إتمام زيارة أمريكا ، والتقارب معها .
ولم تعرف بريطانيا قط بمحاولات « فاروق » مع « تاك » « وترومان » .

ولم تتم زيارة « فاروق » لأمريكا بسبب إضرابات الطلبة . واختلال الأمن العام والأزمة الوزارية .

وكان يمكن أن تساعد رحلة « فاروق » إلى لندن على إتمام المعاهدة ، وخلق جو مناسب للتفاهم بين البلدين .

ولكن فضائح « فاروق » .. ، ومعلومات السفارة البريطانية ، عن كل ما يقع داخل غرفة النوم الملكية ، هي السبب .

ولسوء الحظ كان مصدر المعلومات .. ، ولي عهد مصر .. . ورئيس وزراء مصر السابق .. .
وصيفة صاحبة الجلالة ملكة مصر !

لا تخرجوا .. من مصر

اعتادت صحف مصر - حتى خلال سنوات الحرب - أن تستقبل كل عام جديد بتفاؤل .. ولكن خلت الصحف المصرية من لهجة التفاؤل ، وهي تستقبل عام ١٩٤٦ . كان اليأس ضارباً في كل سطور صحف الحكومة .. وصحف المعارضة . وحتى « اللورد كيلرن » لم يحس بالسعادة .. كان يظن أن مصر لن تطلب تعديل المعاهدة .. وكان يريد الوفد في الحكم ، ليوافق على كل طلباته . وكان يسمع كل يوم عن اغتيلات للجنود الإنجليز . في مذكراته يوم أول يناير كتب يقول : « عام جديد فما الذي يحمله إلينا ؟ » وعلى أية حال الحرب انتهت . ويبقى الآن ترتيب الأمور ، وهو ما يبدو مشكلة بالغة الصعوبة . انتهى لقاء موسكو - بين وزراء خارجية الدول الكبرى - برغم أن أحداً لا يعرف بالضبط ما الذي حققه . .. فعلى سبيل المثال ، المشكلة الشائكة الخاصة بالتسرب الروسي في إيران لم تسو بعد . ويبقى أمراً أكثر أهمية خاص بالنوايا الروسية تجاه تركيا .. ، ومن الطبيعي أن يثير كل ذلك أشد الاهتمام في مصر .

أما على المستوى المحلى ، فالأمور الداخلية هادئة الآن .
ولكن هل يكون السلام الذى يسبق العاصفة ؟ فبسبب سلسلة من الأخطاء المتعمدة . طرح علينا ، إعادة النظر فى المعاهدة .

وقام المصريون أخيراً بتقديم مذكرتهم الرسمية إلى لندن .
وأعتقد أن ذلك لا يمكن أن يكون أمراً سيئاً ، بل إنى أرحب - بصفة خاصة - بإشارتهم إلى وجوب أن يقوم وفد مصرى بزيارة لندن فمن الأفضل أن يذهبوا إلى لندن بعيداً عن تناول صحافتهم الوطنية المؤذية .

ومن الأفضل أن تتعامل معهم لندن مباشرة ، بدلا من أن ترسل إلينا - هنا فى القاهرة - سلسلة من التعليقات المستحيلة ثم نلام ، عندئذ ، على عدم تنفيذها .
وأتوقع أن يكون ذلك مسألة يعيد فيها التاريخ نفسه . فبغض النظر تماماً عن البنود العسكرية فى المعاهدة فهناك الحائط الصخرى الخاص بالسودان .

وأتوقع أن يهدأ كل ذلك الصياح المصرى الراهن ، بشأن هذه المشكلة (تماماً مثلما حدث فى عام ١٩٣٦) ، إذا أمكن التوصل إلى اتفاق بشأن البنود العسكرية .
وإحدى المشكلات الرئيسية التى تواجهنا هى الحفاظ على وضعنا السائد فى الشرق الأوسط .
إن لدينا حكومة بريطانية جديدة .

وفى الوقت الذى أشعر فيه بكل الإعجاب لوزير خارجيتنا الجديد « أرنست بيفن » . ولكن يساورنى القلق نظراً للمتحمسين الآخرين من أمثال « نويل بيكر » .
وأشعر دائماً أنه على المدى البعيد ، فإن الجمهور البريطانى العظيم ، لن يهضم التخلي عن حقوقنا فى منطقة كهذه ، لها أهمية تأمين الاتصال بكل الكومنولث .
ويكتب السفير لحكومته عن الأزمة الوزارية فى مصر...
قال :

« ... طبقاً لما صرح به الدكتور محمد حسين هيكل » ، يبدو أن الحكومة قد تؤجل مسألة شغل منصب وزير الأوقاف والعدل ، لأن وزيرها يرقد طريق فراش المرض .
ويقال إن سبب هذا التأجيل يرجع إلى مطالبة « مكرم عبيد » بأن يحل وزير « مكرمى » ، محل المرحوم « راغب حنا » وزير الدولة ، وأن تسند إحدى الوزارات إلى هذا الوزير .
ويقول « مكرم » إنه قبل أصلاً مبدأ التمثيل النسبى بين الأحزاب على أساس أن يمثل الحزب الوطنى أسندت إليه إحدى الوزارات .

وقد ترك « حافظ رمضان » الوزارة ولذلك يعتقد « مكرم » أن من حقه أن يكون له وزير في مجلس الوزراء ليخلف « راغب حنا » . بل لابد أن تسند إلى هذا الوزير إحدى الوزارات . ولا يكون وزير دولة فحسب ، مثل « راغب حنا » .

ويقال إنه ستؤجل إعادة تشكيل الوزارة حتى بعد رحيل « الملك عبدالعزيز آل سعود » بغية تجنب حدوث معارك غير لائقة في أثناء تلك الزيارة الملكية .

ويقال إنه من المحتمل استقالة « عبد الحميد بدوي » خلال شهر ، ويقتصر على عضوية محكمة العدل الدولية . وفي هذه الحالة يقال إن النقراشي سيتولى بنفسه وزارة الخارجية .

وفي أثناء المناقشة التي جرت حول الرد على خطاب العرش ، تميز نواب الحزب الوطني بالعنف في حديثهم عن المطامح الوطنية ، وأعلن أحدهم عن ضرورة قيام ثورة .

وكانت لهجة النواب الآخرين متسمة بالعداء لبريطانيا .

وفي هذا الاتجاه فإن « مكرم باشا » وحزبه - على وجه الخصوص - لها اليد الطولى . ويبدو أن « مكرم باشا » على وشك أن يأخذ موقفاً معادياً للبريطانيين لتقوية وضعه ضد الحكومة الحالية ، من ناحية ، ونتيجة لحنقه على اعتراضنا على محاكمة « النحاس » .

ويهدف « مكرم باشا » إلى إقامة تعاون متطرف مع الوطنيين . وقد وجه إليه كثير من الانتقادات لحضور حفل إقامة الوطنيين ، للترحيب « بحافظ رمضان » عند عودته من الصعيد ، بعد استقالته المثيرة نظراً لموقف « حافظ رمضان » المعادى للحكومة ، والمعادى للبريطانيين . ويقوم « على ماهر باشا » بنشاط سياسي ملحوظ .

ويقال إن اجتماعاً عقد أخيراً في مقره السياسي ، حضره عدد من المواطنين بالإضافة إلى « أحمد حسين » زعيم مصر الفتاة .

ويقال إن هناك هتافات معادية للبريطانيين من بعض الحاضرين .

وأعلنت الصحافة أن « مكرم ، وعبود باشا » توصلا إلى اتفاق بشأن خلافهما حول الضرائب المستحقة لدى شركة البواخر الفرعونية .

وهناك دعاية ملحوظة حول الإجراء الذي اتخذته الحكومة ، لتنفيذ مقاطعة البضائع الصهيونية .

وتجرى استعدادات عظيمة لاستقبال « الملك عبدالعزيز آل سعود » يوم ١٠ يناير .

وهناك بعض الانتقادات والهمسات بين الطبقات الفقيرة ، بشأن الاعتمادات الواسعة المخصصة لهذه الزيارة ، في الوقت الذي تحتاج فيه الجماهير ، أشد الاحتياج ، إلى الغوث .

وتتوالى رسائل السفير وبرقيات إلى لندن ، فهو حريص على أن يبين حجم المتاعب في مصر .
ليكون ذلك مبررًا للتدخل في شئون مصر... ، وفرض الحكومة المناسبة ... له ولبلاده !
ولا يستطيع السفير أن يطلب مباشرة من « أرنست بيفن » وزير الخارجية ، كما كان يفعل مع
« أنتوني أيدن » ، بل إنه يتحسس طريقه ويلقى ظلالاً قاتمة على الموقف السياسى الداخلى في
مصر .

إنه يجد مصر حائقة على اجتماع أقطاب الحلفاء وقراراتهم ، باستبعاد كل دول الشرق الأوسط
من الاشتراك في مؤتمر السلام ، فيكتب إلى لندن :
« ١ - أحدث استبعاد مصر من المشاركة في مباحثات السلام ، طبقاً للبيان الصادر عن اتفاق
موسكو ، رد فعل غاضباً جداً في مصر .

وصرح رئيس الوزراء للصحافة بأن الحكومة المصرية تبحث اتخاذ إجراء في هذا الشأن .
٢ - خلق اتفاق موسكو انطباعاً مؤلماً لدى المصريين ، الذين يميلون إلى الاعتقاد ، بأن
بريطانيا العظمى ، قدمت تنازلات هامة لروسيا في أوروبا ، دون أن تحصل منها على ضمانات في
الشرق الأوسط .

وخلق فشل بريطانيا العظمى في إيقاف عدوان روسيا . على إيران ، شعوراً بأن بريطانيا عاجزة
عن وقف التقدم الروسى في الشرق الأوسط ، وأن كلا من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى
مستعدتان ، بصفة عامة ، للتضحية بمصالح الدول الصغيرة - وحتى بين حلفائهما - لحساب
المطالب الروسية .

وأصبح عنصر إيران ذا أهمية كبيرة بالنسبة لمركزنا في مصر ، عشية مفاوضات تعديل المعاهدة ،
فإذا لم يبد ما ينبىء بقدرتنا على إيقاف روسيا في إيران . فسيشكل المصريون في قدرتنا في الحفاظ
على مركز نفوذنا في الشرق الأوسط .

ومثل هذا الموقف المشكك ، كفىل بأن يجعل منهم مفاوضين أقل مرونة .

٣ - وقبول الاتفاق البريطانى - الفرنسى المتعلق بدول الشام ، مقابلة سيئة في الدوائر
السياسية المصرية .

وعمق ذلك الشعور الذى ولده اتفاق موسكو ، بأن بريطانيا تضحي بالدول الصغيرة في
الشرق الأوسط ، على مذبح سياسات القوة العظمى .

ويفسر الاتفاق بأنه يمنح فرنسا حق الاهتمام بشئون الشرق الأوسط ، وهو أمر يثير ردود فعل
عدائية ، لدى المصريين .

وعبرت الصحافة وغيرها عن المعارضة الغاضبة التي تقول بأن اتفاقاً كهذا يحدو بفرنسا إلى ادعاء حق التدخل في مصر.

إن عدم التقدم في مفاوضات تعديل المعاهدة ، واستبعاد مصر السافر في مفاوضات السلام ، ومن اتفاق موسكو ، والاتفاق البريطاني - الفرنسي .. ، كل ذلك خلق شعوراً كبيراً بالمرارة في الدوائر السياسية .

* * *

ويصل « الملك عبدالعزيز آل سعود » إلى ميناء بورتوفيق يوم ٩ يناير ، ويكون في استقباله بالميناء « الملك فاروق » ورئيس وزرائه ، وكبار رجال الدولة .

ويستقل العاهل السعودي إلى القاهرة .

وتمتد زيارته ١٢ يوماً تتجمد خلالها الأزمة الوزارية وتعلن أحزاب الحكومة هدنة - غير مكتوبة - تنتهى عندما غادر الملك مصر عائداً إلى بلاده يوم ٢٢ يناير .
وتضاعف صحف المعارضة من حملتها على « النقراشي » والحكومة .
واشتركت في هذه الحملة كل أحزاب المعارضة .. الوفد ، الإخوان المسلمون ، مصر الفتاة ، الشيوعيون ، والحزب الوطني أيضاً .

وأظهر الملك عداؤه « للنحاس » بكل الطرق .

إنه لا يدعو لحضور الاحتفالات التي أقيمت لاستقبال « الملك عبدالعزيز آل سعود » عند زيارته لمصر .

وتنضم الجامعة العربية إلى الملك في إظهار العداوة ، فلا توجه الدعوة « للنحاس » في حفل الغداء الذي أقامته الجامعة للعاهل السعودي ، في حين دعى كل رؤساء الوزارات السابقين ..
ويكون الضيف الوفدي الوحيد في هذا الحفل « على زكي العرابي باشا » ، رئيس مجلس الشيوخ السابق ، الذي يسعى القصر لجذبه بعيداً عن « النحاس » ..

وتضغط صحف الوفد ، مطالبة بعرض قضية مصر على مجلس الأمن ، أو الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ولكن « عبد الحميد بدوي باشا » ، وزير خارجية مصر يصرح - يوم ١٨ يناير ١٩٤٦ - بأنه ليس لمجلس الأمن حق النظر في أية مسألة تتصل بمصر ، أو بالعالم العربي ، لأن مشاكلهم ليست مما تمخضت عنه الحرب .. ١١

وهكذا في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا حائرة تخشى التجاء مصر إلى مجلس الأمن ، وقد

اختيرت مصر عضوًا فيه يوم ١٣ يناير ، أو الجمعية العامة ، كان وزير خارجية مصر يعلن أن مجلس الأمن ليس مختصًا !!

ويثير تصريح « بدوى باشا » أزمة عنيفة داخل مجلس الوزراء المصرى .. وفى مصر كلها ...

* * *

هاجمت صحيفة « الكتلة » الناطقة باسم وزير المالية « بدوى باشا » .. ووصفت تصريحاته بأنها (فضيحة وعار) .

وقالت « الكتلة » إن مقعد مصر فى مجلس الأمن يصبح بلا قيمة .

وقالت إن « بدوى » تكلم عن التزامات مصر ، ولم يشرح مطالبها .. ، وكيف يقول إن مشاكل مصر لم تنشأ عن إنخراط على حين أن الحرب أخرت المفاوضات ، وأبقت القوات البريطانية فى مصر .

وانتقلت « الكتلة » من انتقاد « بدوى باشا » وحده ، إلى انتقاد الحكومة كلها . وأعلن « مكرم عبيد » ، أن تصريح « بدوى باشا » ، لا يلزمه ولا يلزم حكومة مصر . وجريدة « الأهرام » ، خرجت بمن حيادها التقليدى لتنتقد وزير خارجية مصر . ويحاول « النقراشى » أن يجمع الوزارة ضد الوفد .. ، ولكن يخلو منصب وزارى آخر ، باستقالة « محمود غالب باشا » . وزير الأشغال ، وهو من الحزب السعدى .. حزب « النقراشى » ..

وبعد أن كانت الوزارة تضم ١٣ وزيرًا ، أصبح أعضاؤها تسعة فقط .. ويحاول « النقراشى باشا » فى مجلس الوزراء ، وفى مجلس الشيوخ أيضًا ، تهديئة الحملة ضد « بدوى » انتظارًا لوصول النص الرسمى لتصريحاته .

ألح « صبرى أبو علم » على « النقراشى » أن يحدد ما إذا كان مجلس الأمن مختصًا ببحث القضية المصرية والخلاف بين مصر وبريطانيا ، فرفض « النقراشى » الإجابة ، وطلب الانتظار حتى يصل نص تصريحات « بدوى » .

ويحاول « بدوى » أن يتراجع ، فيعلن « الدكتور محمود عزمى » المتحدث باسمه نص تصريحه ، وهو أنه إذا كان ممكنًا حل القضية المصرية ، والمطالب العربية وديًا ، فلا داعى للعرض على مجلس الأمن الذى يتدخل فى الخلافات الدولية التى تهدد بالحرب .

وقال « محمود عزمى » إن « بدوى باشا » ، أعلن ذلك ، بعد أن تلقى تأكيدات من القوى الكبرى بنواياها الطيبة . أما إذا حثت هذه القوى بوعودها ، ونشأ موقف دولى يهدد السلام

العالمى ، فن المؤكد - عندئذ - أن يقدم طلب إلى مجلس الأمن .
ويصف كيلرن الموقف :

« الصحافة » الوفدية مستمرة فى حملتها ضد بريطانيا العظمى .

وقام البوليس بمصادرة آخر عدد من مجلة « روزاليوسف » المعادية للوفد . بسبب نشرها مقالا نارياً يشير - ضمن أشياء أخرى - إلى أن شباب البلاد سيستمرون فى اللجوء إلى الأساليب الإجرامية لتحقيق أهدافهم ، إذا لم « يخرجهم الزعماء من الظلمات إلى النور فيما يتعلق بتحقيق الأمن القومية » .

وحدث اضطراب ملحوظ ، بسبب البرقية التى نقلتها وكالة الأنباء العربية من لندن ، عن تصريح « عبد الحميد بدوى باشا » ، وزير الخارجية .

وقد اجتمع مجلس الوزراء المصرى يوم ٢٤ يناير لبحث إصدار بيان بهذا الصدد .

ومن الواضح أن الوزراء فشلوا فى التوصل إلى اتفاق .

وطبقاً لما قاله عميل ، واسع الاطلاع ، أراد « النقراشى » إصدار بيان بالمعنى الذى شرحه « بدوى » ، ولكن بشكل لبق ، لكيلا يبدو أنه يهددنا بالإشارة إلى مجلس الأمن فى حين أصر « مكرم » على شىء محدد تماماً فى هذا الشأن .

وسيجتمع مجلس الوزراء مرة أخرى يوم ٢٦ يناير لاستئناف بحث هذه المسألة .

وواكب هذا الخلاف ، نهاية الهدنة ، التى روعيت بشكل ضمنى ، فى أثناء زيارة « الملك عبد العزيز آل سعود » لمصر .

وكان تصريح « بدوى » قد غطى ، بشكل مؤقت ، على السبب الأصلى للخلاف داخل مجلس الوزراء ، وهو إعادة تشكيل المجلس .

وأضيفت الآن برقية (لرويتز) من لندن . بتاريخ ٢٤ يناير تفيد أن المصريين بذلوا العديد من الجهود للحصول على إعلان رد على المذكرة ، بخصوص إعادة النظر فى المعاهدة . ولكن دون أية نتائج .

وطبقاً لما ذكره عملاء ، واسعوا الاطلاع . فمن المحتمل أن يقوى ذلك من قبضة أولئك الذين يصرون - مثل « مكرم » - على سياسة فعالة . بدلا من سياسة النقراشى ويصرون على استجابة فورية من حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا .

وفى نفس الوقت فإن رئيس الوزراء محاصر - بقسوة - بالأسئلة فى مجلس النواب والشيوخ بشأن تصريح « بدوى » . ولكنه رفض الإدلاء بأى تصريح حتى يحصل على معلومات كاملة .

وهاجم « إسماعيل صدق » ، الحكومة في مجلس النواب ، على أساس أن سياستها المترخية ، ستضر بتحقيق مصر لأمانها القومية .
وطبقاً لتقرير ورد من عميل ، ذى صلة بالقصر ، فإن الملك يرغب في الاحتفاظ بالتولية السياسية الراهنة .
ويبدو كما لو أن « مكرم » - بالتعاون مع الحزب الوطنى - لا يريد للوفد احتكار التطرف الوطنى .
ومن المحتمل أن يكون « مكرم » نفسه مدفوعاً برغبته إما فى تأكيد مكانته فى مجلس الوزراء ، أو فى تنظيم انسحاب وطنى منه .
وترقب الدوائر السياسية المصرية عن كثب الهجوم السياسى الروسى ضد إيران واليونان وأندونيسيا .

* * *

وكان يجب على أحزاب الحكومة أن تتحد فى مواجهة المعارضة ، ولكن ذلك لم يتحقق .
ظل « مكرم عبيد » يهدد بالاستقالة ..
واستقالة « مكرم » معناها استقالة زملائه أعضاء حزب الكتلة وفض الائتلاف الوزارى .
قال « الدكتور محمد حسين هيكل باشا » فى مذكراته :
« كان هذا التفكير يخيف « النقراشى باشا » ، ويخيف رئيس الديوان ..
وقد حدثنى « أحمد حسنين باشا » ، رئيس الديوان الملكى فى هذا الأمر غير مرة ، وطلب إلى أن أتوسط بين الرجلين لإزالة ما بينهما من جفوة ، حتى تظل الأمور جارية من غير تعقيد .
أذكر يوماً ذهبت فيه مع لجنة الرد على خطاب العرش نرفعه إلى الملك بقصر القبة ، فلما فرغنا من هذه المهمة التى لا تستغرق عادة أكثر من دقيقتين ، أوانحوهما ، استبقانى الملك ، وطلب إلى أن أسوى ما بين « مكرم » والنقراشى » من خلاف ، وأن أقنعها بأن من الخير للعهد كله أن تزول أسباب الجفاء بينهما .
حاولت ، فلم أوفق ، فذهبت إلى « حسنين باشا » بمترله . فاستدعاهما . وتحدث إليهما فلم يكن أكثر توفيقاً .

* * *

اجتمع مجلس الوزراء مساء يوم ٢٦ يناير .
وتغيب عن الاجتماع « مكرم عبيد » وزملاؤه الوزراء أعضاء حزب الكتلة .

وتلقى « النقراشى » خلال الاجتماع خطاباً من « مكرم عبيد » يفيد أنه بعث برسالة إلى جلالة الملك .

وتعرف مصر كلها ، أن الرسالة تتضمن استقالة وزراء حزب الكتلة .
ويعود الملك في اليوم التالى - ٢٧ يناير - من الإسكندرية ويعقد اجتماعات منفردة مع كل من « النقراشى » ، ومكرم عبيد ، والدكتور هيكل باشا ، وحامد جودة بك « رئيس مجلس النواب .. » ، ثم عقد الملك اجتماعاً مشتركاً للجميع .

قال « « هيكل باشا » في مذكراته :

« دعا الملك « النقراشى » ، ومكرم » لمقابلته بقصر القبة . وطلب إلى أن أكون هناك للمعاونة في هذه المهمة ، فلما قابلها ، خرجا من عنده وعليهما من مظاهر الاتفاق ما طمأننى ، وما جعلنى أحمد لهما حسن تقديرها للموقف ، في هذا الظرف الدقيق ، الذى تعد فيه مصر عدتها لمفاوضة إنجلترا في تعديل المعاهدة .

قال لى « النقراشى » غير مرة إن التعاون بينه وبين « مكرم » أصبح مستحيلاً . وأحسب أن حرص رئيس الديوان ، وحرص الملك ، على ألا يتغير الوضع الوزارى كان له أثره فى تصرفه . لكن ما حدث من استدعاء الملك لرئيس الوزراء ولوزير المالية ، وما كان قبل ذلك من خلافهما ، لم يبق سراً ، بل تناثرت أنباؤه ووقفت عليها المعارضة ، فكان لذلك أثره فى تشجيع هذه المعارضة وإضعاف الوزارة .

وأذيع بلاغ رسمى بعد الاجتماع أعلن فيه « النقراشى » ، ومكرم » شكرهما لصاحب الجلالة . وهدأت العاصفة السياسية فى مصر ، لأن الرجلين وجدا أنه لا بد من التضامن انتظاراً للرد البريطانى .

* * *

ويحاول الملك أن يجد حلاً ..

قال « كيلرن » فى برقياته إلى لندن :

« ذكرت التقارير أن « أحمد حسنين باشا » ، رئيس الديوان الملكى ، يستكشف الأسس حول توسيع مجلس الوزراء .. » ، وأنه يدلى بالتصريحات الصحفية التى توحى بأن « الملك فاروق » مهتم بذلك .

واقترح « حسنين » أن يتم تعيين رئيس وزراء مستقل ، لتشكيل حكومة ائتلافية ، تهتم بدعوة الوفد للاشتراك فيها مع استبعاد « النحاس باشا » .

ولم يتم إحراز سوى تقدم ضئيل - حتى الآن - في عملية الاستكشاف .

* * *

ويؤلى « كيلرن » تحذير لندن من « النقراشى » ..

قال :

« هناك إحساس عام بأن « النقراشى » ليس من الطراز الذى يمكنه علاج الموقف الصعب الذى يسود مصر الآن .

.. إن « النقراشى » يبدو عاجزًا عن علاج ، وتوجيه ، الرأى العام ، أو التعامل ، مع العناصر المخربة .

... ويخشى أن ينساق شباب البلاد - وقد فقدوا إيمانهم بالزعماء السياسيين الحاليين - إلى مواقف عنف .. بلا عقل .

ويضرب طلبة الأزهر .. بعد استقالة الشيخ « إبراهيم حمروش » وزميليه .

وتنضم كلية الهندسة بجامعة القاهرة إلى الإضراب لمساواة كلية الفنون التطبيقية بهم .. ، وتلهب صحف المعارضة حماس الطلاب المصريين ، لأن بريطانيا لم تستجب للمطالب الوطنية ولا تريد الجلاء .

ويكتب « كيلرن » إلى لندن محذرًا لأن السفارة لم تعد قادرة على تهدئة الوفد ، والنقراشى - لم يستطع قمع المظاهرات .

قال السفير :

« بدأت الصحف الوفدية ، شن هجمات على بريطانيا العظمى ، في مستهل حملة منظمة من قبل الوفد .

ومازال الجمهور والصحافة مستفزين ، من استبعاد مصر من محادثات السلام ، وبشأن الشرق الأوسط .

وقد أصبح الجو فى مصر ، بشكل عام ، أقل مواتاة لبريطانيا العظمى ، مما كان منذ بعض الوقت » .

فالوفد لم يعد يقصر هجومه على « النقراشى » والحكومة ، بل بدأ النقد العنيف لبريطانيا . ويبدأ شباب الوفد .. « عزيز فهمى ، ومحمد مندور ، وعبدالمجيد نافع » ، فى تمجيد روسيا والإشادة بسياستها ، والمطالبة بالاستفادة من العامل الروسى القوى ، لتحقيق الآمال القومية .. فروسيا - فى رأيهم - (دولة صديقة بلا مطامع توسعية) ..

ولم يكن الذين يتكلمون عن روسيا يعرفون كل الحقائق ..

* * *

في (مؤتمر سان فرانسيسكو) ، طلب الاتحاد السوفيتي أن يعهد إليه بالوصاية على بعض البلدان .

وفي (مؤتمر بوتسدام) ، اقترح السوفيت أن توضع - تحت وصايتهم - منطقة طرابلس الليبية .

وقال « مولوتوف » وزير الخارجية إن بلاده تريد منفذاً لها على البحر الأبيض المتوسط . وعارضت فرنسا وبريطانيا هذا الرأي في حين اقترحت الولايات المتحدة (وصاية مشتركة) . بشروط .

وسافر « إرنست بيغن » إلى موسكو لحضور مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى .. وبعد عودته إلى لندن ، شهد اجتماع مجلس الوزراء البريطاني يوم أول يناير عام ١٩٤٦ الذي عقد برئاسة « كليمنت أتلي » رئيس الوزراء .

قدم « بيغن » إلى المجلس نتائج اجتماعات (مؤتمر موسكو) ، وما جرى فيه من تبادل للآراء مع « الماريشال ستالين » الزعيم السوفيتي ووزير خارجيته « مولوتوف » . وهذا نص محضر اجتماع مجلس الوزراء البريطاني ..

« أشار « الماريشال ستالين » إلى الاقتراح الذي قدمه في أول اجتماع لوزراء الخارجية ، وهو أن يدعوا المجلس السوفيت للوصاية على طرابلس .

وأبدى « ستالين » أسفه لأن الحكومة البريطانية لم تتمكن من تأييد هذا الاقتراح . وقال إن بريطانيا تشك في نوايا السوفيت في هذه المسألة .

وقد رد عليه « بيغن » قائلاً إن الأمر ليس عدم ثقة ، ولكن بريطانيا تفضل أن تتجنب المنافسة مع الحكومة السوفيتية في هذه المنطقة .

وانتقل « ستالين » إلى الحديث عن مصر .

قال إنه قلق وإن البريطانيين لا يجب أن يخرجوا من مصر .

رد « بيغن » قائلاً :

إن بريطانيا ستبحث مع مصر قريباً في تعديل المعاهدة المصرية ، وهو يأمل الاعتماد على تأييد وتعاطف الحكومة السوفيتية في المفاوضات القادمة مع بريطانيا .

وقد وعد « المارشال ستالين » بتقديم هذا التأييد لبريطانيا !!

* * *

وبينا كانت الدول الكبرى تتحد في التآمر ضد مصر..

كان زعماء مصر يتآمرون ضد « النقراشي » ..

« برقية رقم ٦

من « اللورد كيلرن »

إلى وزارة الخارجية

بتاريخ ٥ يناير ١٩٤٦

١ - زارنى « حسين سرى باشا » صباح اليوم بناءً على طلبه .

٢ - سعى للحصول على وجهة نظرى ، حول الموقف المحلى .

أجبتة : لا يمكننى التظاهر بالسعادة .

انتهت الحرب . ومن حسن الحظ أنها لم تعد مسألة لها أهمية مباشرة بالنسبة لنا .

٣ - قال « سرى باشا » : هذا أمر بالغ السوء بالنسبة لمصر . لأن الموقف تسوده الفوضى .

ولا يمكننا بالتأكيد . أن نترك مصر . تتحمل نتائج المكائد الداخلية .

٤ - وعندما سأله كيف يكون ذلك أجابنى :

- يجعل مصر تسعى للحصول على نصائحنا ، إذا لم تكونوا على استعداد للتطوع بها .

أشرت إلى أن ذلك ليس اقتراحاً عملياً ، فما الذى يدور فى ذهنه بالتحديد ؟

٥ - جاء الرد على الفور :

- حكومة ائتلافية تضم كل الأحزاب ، بما فى ذلك الوفد . وتعين الحكومة الجديدة ، خمسة

من أعضائها - مثلاً - للتفاوض معنا حول تعديل المعاهدة .

وعندما يتم ذلك ، يحل البرلمان الحالى . وتجرى انتخابات عامة مباشرة .

وسيكون على البرلمان الجديد ، لا القديم ، التصديق على المعاهدة المعدلة .

وفى رأيه أن الانتخابات العامة ، ستعيد الوفد الذى تزداد شعبيته بصورة سريعة ، وسيكون

ذلك هو الوقت الذى تحل فيه مسألة « النحاس » نفسها . إذ من المؤكد أن « الملك فاروق » لن

يضمه مطلقاً إلى أى وزارة ائتلافية .

ويعتقد « سرى باشا » أن هذا شىء معروف ، ومعترف به ، بصورة أو بأخرى ، من جانب

الوفدين البارزين مثل « صبرى أبو علم ، والهلالي » .

ويبدو أن « سرى » يشير إلى أنى الشخص الوحيد القادر على التعامل مع « النحاس » .
٦ - شكرته على اقتراحه الشجاع . ولكنى أكدت أنى لست على استعداد للقيام به بأى حال من الأحوال ، فند عودتى فى شهر نوفمبر كانت اتصالاتى « بالنحاس » معدومة تمامًا .
وعلى أية حال فسيكون من الصعوبة أن نتصور تدخلا أكثر مباشرة وأكثر حاقة فى السياسة الداخلية المصرية ، فصر وساستها يجب أن يتولوا خلاصها بأنفسهم . وقد حان الوقت ليفعلوا ذلك .

٧ - انتقلنا إلى أمور أخرى مثل الصعوبات التى تنتظر تعديل المعاهدة ، وكان يعرف أن « الملك فاروق » ، يعتقد أن الحكومة الحالية يمكن أن تعالج الأمر بصورة مناسبة .
« وسرى باشا » على قناعة بأنها لا تستطيع ذلك . وإدارة المفاوضات على أساس حزبي ، سيكون شيئًا قاتلا .

وكان من الواجب ضم الوفد بصورة ما .

ومن سوء الحظ ، أن « حسنين » يساند « الملك فاروق » ، ويتطلع إلى كرسى الرئاسة . وهذه حاقة بالغة بالطبع . وكان « سرى » شديد الانتقاد لكل من « النقراشى » ، وبدوى » ، لأن أيًا منهما لا يتمتع حقًا بالبصيرة ، أو قدرة رجل الدولة .

٨ - قلت إن « الملك فاروق » أظهر إحساسًا يستحق الترحيب فيما يتعلق بتعديل المعاهدة ، أما ما كان مفاجئًا قليلًا . فهو أن جلالته يبدو عليه الهدوء بهذا الشكل إزاء إمكانية الانسحاب الكامل للقوات البريطانية كشيء يؤثر على أمن عرشه .

وكان الملك « فؤاد » يربط دائمًا بين الشينين اللذين يبدو أن « الملك فاروق » لم يربط بينهما ولكن - لحسن الحظ مرة أخرى - فإن ذلك ليس من شأننا .

وما أخشاه حدوث الصدام النهائى - وهو قد لا يكون بعيدًا - بين السراى والحكومة ، أو بين الديكتاتورية ، وقوى الديمقراطية المحلية النامية .

وباعتباره (خال الملكة) ، فقد ينجح فى توضيح ذلك للملك .

قال « سرى » إن « الملك فاروق » ، بكل فطته الموروثة ، أخفق تمامًا فى إدراك كيف يمكن بسهولة أن يصبح وضعه غير مأمون داخليًا .

٩ - سجلت هذا الحديث ببعض الإسهاب نظرًا للوضع الخاص الذى يشغله « حسين سرى » ، وصدافته الوطيدة معنا ، وهو بطبيعة الحال مهتم شخصيًا ، وملكياً ، لأنه

يعرف جيداً أن بمقدوره أن يعتمد على تأييدنا وتعاوننا في حالة تكليفه برئاسة وزارة جديدة » .

وهكذا يرشح « سرى » نفسه لرئاسة الوزارة ..

والغريب في الأمر أن هذا الاقتراح . نفذ بعد سنوات .. أى في عام ١٩٤٩ . عندما تولى « حسين سرى باشا » نفسه رئاسة وزارة ائتلافية أجرت انتخابات عامة .

عقدة .. بيفن

كان أرنست بيفن فى الرابعة والستين من عمره عندما تولى وزارة الخارجية .
.. وهى أول مرة يتولى فيها هذه الوزارة .. وأول مرة فى تاريخ بريطانيا كله تكون فيها لوزير
الخارجية - العمالى - أغلبية فى مجلس العموم .
.. أما الوزيران السابقان العماليان فهما رامزى ماكدونالد الذى كان رئيسا للوزارة ووزيرا
للخارجية عام ١٩٢٤ وأرثر هندرسون الذى تولى هذه الوزارة عام ١٩٢٩ .
وقد ظل بيفن يتولى هذا المنصب - نحو ٦ سنوات - حتى يوم ٩ مارس ١٩٥١ . فهى فترة
طويلة تتيح له اتخاذ سياسة بعيدة المدى ، ومتابعة تنفيذها .
ومجلس الوزراء البريطانى ، يقر ، عادة ، سياسة وزارة الخارجية .. وتوجد فى المجلس لجنة
وزارية للسياسة الخارجية . ولكن فى وزارة أتلى ألغيت هذه اللجنة فأصبحت لبيفن حرية
الحركة .. ونفوذ فى الشؤون الخارجية لا يتحدها أحد .. وكل سياسة اتخذها بيفن أقرها مجلس
الوزراء .

وكانت صلة بيفن بأتلى قوية للغاية ..
فى مذكراته قال أتلى : « كنت شغوبا ببيفن . وهو شغوف بى نفهم بعضنا . ولم نختلف فى أية
مشكلة كبرى . وعلاقتي به هى أعمق علاقة فى حياتى » .
وكان أتلى شديد الاهتمام بالشئون الداخلية . ولذلك ترك لبيفن كل السياسة الخارجية .
وفى مذكراته أيضا فسر أتلى السر فى ذلك فقال :

« إذا كان لديك كلب ممتاز فلا تنجح أنت .. بل دع الكلب ينجح .. وكان بيفن كلباً ممتازاً !
ولقد انتشرت في بريطانيا في ذلك الحين نكتة تقول :
(« أتلى » هو رئيس الوزراء اسمًا ..) .

« وهربرت موريسون » - أحد رجالات الحزب - يظن أنه رئيس الوزراء ..
ولكن « بيفن » هو رئيس الوزراء !
وهذه النكتة أقرب للحقيقة .. ومن هنا نفهم السر في أن « أتلى » ترك « لبيفن » حرية تقرير
الخطوط الأساسية الخارجية .. كما أن « أتلى » أراد وزيراً قوياً للشئون الخارجية وترك لهذا الوزير
حرية الحركة .

ومن هذا كله نفهم مدى قوة « بيفن » في مجلس الوزراء البريطاني ، وفي السياسة الخارجية
للحكومة البريطانية .
في مذكراته ، شبه « وليم سترانج » الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية ، « أرنست
بيفن » بالإمبراطور . فهو يعرف ما يريد . ويجد من الصعب عليه . أن يفهم سر معارضة
الآخرين له .

وكان « بيفن » - كما يرى « سترانج » - أنانيًا ينظر إلى الأمور من خلال تجاربه وحده .. حتى
إذا استقر على رأى فإنه - عندئذ - لا يستمع إلى أى تحذير .
.. يظن أنه الوزارة البريطانية كلها ، فهو واثق من قوته ، ولا يهمه أن تكون الصحافة معه
أوضده .

ويرى العالم وحدة واحدة ، ولا يتعامل في أى مشكلة على أنها منفصلة عن باقى مشاكل
العالم .

وكان « بيفن » مصابًا بعقدة خطيرة ..
إنه يهتم بمن سبقوه في منصبه .. ومثله الأعلى وزيران للخارجية البريطانية ...
الأول « كاسلرى » الذى تولى وزارة الخارجية أكثر من عشر سنوات من عام ١٨١٠ حتى عام
١٨٢٢ ، ومات وهو وزير للخارجية .. مثل « بيفن » !!

تولى « كاسلرى » الوزارة في أواخر عصر « نابليون » . وعهد إليه بالتفاوض مع القوى الكبرى
عد هزيمة « نابليون » . لتحقيق السلام في أوروبا .

ولم تكن الاتصالات سهلة في ذلك الحين ، فكان « كاسلرى » يتخذ - وحده - أخطر

القرارات في شئون الحرب والسلام ، دون الرجوع إلى مجلس الوزراء .. لأن الوزير في « باريس » أو « فيينا » ، ومجلس الوزراء مستقر في لندن .

وكانت لدى الوزير كل السلطات للتفاوض وتوقيع الاتفاقيات أيضًا .
وقد رفع شعار « التوازن العادل » فهو يطبق التوازن بين القوى الكبرى ، في ظل حصول كل منها على مصالحه .

واشترك « كاسلري » مع « ميتريخ » وزير خارجية النمسا في توزيع الأراضي ، والبلاد ، دون اهتمام برغبات السكان فإن الاستقرار - وحده - هو الهدف .

ورأى « كاسلري » أن أوروبا الشرقية لن تكون أبدًا مجالًا للنفوذ البريطاني ، بل للروس ولذلك وقف ضد موسكو .. ، وأقام تحالفات مع الدول الأوروبية لمنع الروس من ابتلاع أوروبا ؛ ومنع فرنسا من أن تصبح قوة كبرى أو تعيد عهد توسع « نابليون » مرة أخرى .
وهذا هو ما اتجه إليه وطبقة « أرست يفن » ..

وكانت نهاية الرجلين واحدة .. ماتا وهما وزيران ..

« كاسلري » انتحر ..

« ويفن » أدى مرضه إلى وفاته .

وكان « اللورد كيرزون » ، هو المثل الأعلى الثاني « ليفن » .

وقد تولى « كيرزون » وزارة الخارجية البريطانية ٤ سنوات من عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٢٣ .
في أعقاب الحرب العالمية الأولى . واشترك في توزيع مناطق النفوذ . وإقامة التحالفات .
والتوازنات الدولية ، لتبقى بريطانيا محتفظة بإمبراطوريتها العظمى ..
وفي كل أزمة دولية كان « بيفن » يتساءل :

- ماذا كان « اللورد كيرزون » يفعل في هذه المشكلة ؟ ..

ولذلك قيل إن « بيفن » وزير من القرن الثامن عشر !! ..

» د »

.. خاف موظفو وزارة الخارجية البريطانية أن يتضاءل نفوذهم بعد تولى « بيفن » .. إنه
رجل دخل مجلس النواب لأول مرة عام ٤٠ وعمره ٥٩ سنة .. ودخل وزارة « تشرشل »
الائتلافية بعد ذلك ..
وهو رجل نقابات العمال ، ولذلك آمن الجميع بأنه سيحدث هزة ضخمة في هذه الوزارة .
والحقيقة أن شيئًا من ذلك لم يحدث ..

إن بيروقراطية وزارة الخارجية البريطانية استطاعت أن تسيطر على « بيفن » . وأن تسوسه أيضًا إلا في الشئون التي كون فيها رأيًا ، فيها اتجاه محدد ، وبالذات علاقته بالسوفيت . ومنذ عام ١٩٢٧ « وبيفن » يرى ضرورة اتجاه بريطانيا نحو وحدة اقتصادية أوروبية ، أو ما عرف بعد ذلك باسم السوق الأوروبية المشتركة . . . وربما كان تأثيره هو الذى دعا « هارولد ولسون » ، عندما تولى رئاسة الوزارة ، أن يطلب باسم بريطانيا دخول هذه السوق . ومنذ الثلاثينات . « وبيفن » لا يثق بالشويعيين داخل نقابات العمال البريطانية ، ولا يثق بالروس بصفة عامة .

* * *

شهد « بيفن » مؤتمر « بوتسدام » - بألمانيا - . وهو المؤتمر الذى قرر مصير العالم بعد الحرب . وكان « بيفن » مع « أتلى » ، عضوين فى الوفد الذى يرأسه « تشرشل » رئيس الوزراء . وتوقف المؤتمر يومين لإجراء الانتخابات البريطانية . . . فلما سقط العمال عاد « أتلى » ، وبيفن ، إلى « بوتسدام » ولم يعد « تشرشل » . وكانت هذه هى أول مرة يتعامل فيها « بيفن » مع الروس . . . وكان من رأيه « أن الروس يمكن أن يكونوا عدوانيين وغير متعاونين » .

قال وزير خارجية أمريكا الذى حضر « بوتسدام » مع « ترومان » : « كانت طريقة « بيفن » عدوانية حتى أننا تعجبنا - أنا « وترومان » - كيف نستطيع التعامل معه » . وفى هذا المؤتمر قال « مولوتوف » وزير خارجية السوفيت « لبيفن » : - إن « تشرشل » وإيدن « كانا صديقين لروسيا . أما . أنت « وأتلى » . فإنكما نموذجان للاستعماريين البريطانيين القدامى .

ومن هنا نفهم سر الصدام الطويل الذى بدأ بين « بيفن » والسوفيت خلال السنوات الست التى تولى فيها وزارة الخارجية . وقد أصبح العداء للسوفيت هو نقطة الارتكاز فى السياسة الخارجية البريطانية خلال عهد « بيفن » .

* * *

ولابد أن نفهم ظروف العالم كله فى هذه الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية . بريطانيا خرجت من الحرب منتصرة ، ولكنها تعاني أزمة اقتصادية ضخمة . . . أو منهكة . اقتصاديًا . . . بعد أن توقف تنفيذ قانون الإعارة والتأجير الأمريكى . وقوات بريطانيا منتشرة فى

كل مكان .. فى أوربا ، والشرق الأقصى ، والشرق الأوسط أيضاً .. ولكن نفوذ بريطانيا السياسى يتضاءل .

وكان « بيفن » يعرف هذه الحقائق المتناقضة .. وهى أن على بريطانيا نفس الالتزامات والارتباطات القديمة السابقة ، ولكن ليست لديها القدرة لتكون قوة كبرى . فهى تعتمد على أمريكا مالياً .. وتختلف معها سياسياً .

إنها - بريطانيا - بلا قوة ومع ذلك تريد أن تلعب فى السياسة العالمية . دوراً كبيراً !!

.. تغير الميزان الدولى بعد الحرب ، بإعادة توزيع القوى الجديدة ..

أصبحت فى العالم قوتان فقط ، أمريكا والاتحاد السوفيتى . ولم تعد بريطانيا إحدى القوتين الكبيرتين ، ولكن من القوى الكبرى .. فقد تبدل موقعها نتيجة العلاقات الجديدة التى قامت بعد الحرب لأن قدرة بريطانيا عسكرياً واقتصادياً أصبحت محدودة ..

وكان بيفن أول وزير للخارجية فى بريطانيا يواجه انهيار . وتدهور ، بريطانيا .. وأمامه مشاكل كثيرة ووسائله لحلها محدودة أو أقل مما توفر لدى أى وزير سابق .

وانتشر فى بريطانيا رأى يقول : إن عليها الانسحاب من كل مكان لتصبح بريطانيا الصغرى . رد « بيفن » على ذلك قائلاً : « نحن لا نقبل الرأى الذى يقول بأننا لم نعد قوة ضخمة . وأن نتوقف عن القيام بهذا الدور .. إننا نعتبر أنفسنا إحدى القوى الحيوية للسلام العالمى . وعلينا دور تاريخى ، وينبغى استمرار مسيرتنا فيه » .

.. وفرق ضخم بين قوة كبرى . وقوة حيوية .. لا تستطيع أن تكون العامل المؤثر فى مجرى الأحداث .

..

كانت ألمانيا ، تقسيمها ، وتسليمها ، ورخاؤها ، هى النقطة التى تحطم عندها الحلف الثلاثى الذى استمر فى أثناء الحرب وانتصر ، والذى يضم أمريكا والاتحاد السوفيتى وبريطانيا .

بيفن يرى أن على الغرب أن يواجه اختباراً للقوة مع روسيا .

وإعادة بناء الاقتصاد الغربى يعتمد على ألمانيا الغربية وتعاونها .

ولابد من إنهاء الاحتلال السوفيتى الأمريكى البريطانى لألمانيا الغربية وإقامة دولة فيها وهو على

يقين من أن الروس سيعارضون ذلك .

وكلما تعمق الخلاف بين الأطراف الثلاثة ، أصبحت بريطانيا هي الهدف الرئيسى للعداوة السوفيتية .

وكان « بيفن » ضد سياسة الروس ، فى فرض أنظمة مشايعة لهم فى الدول الشرقية . واعتبر ذلك مخالفاً لاتفاقات يالطا .

وهو - بيفن - يريد وقف توسع الروس ، ولكنه لا يستطيع ذلك . ومن هنا تطلع إلى قوة أخرى للموازنة مع الروس .

ونظرية القوة الثالثة الجديدة ، تعتمد فى رأيه . على هيئة الأمم المتحدة التى قامت بعد مؤتمر « سان فرانسيسكو » وتضم هذه القوة بريطانيا والكونغولث وأوروبا الغربية .. . وتساندها الولايات المتحدة .

ولم يدرك « بيفن » فى ذلك الحين أن الدول المستقلة الجديدة قد تساعد على الاشتراك فى هذه القوة الثالثة .

* * *

وكان هناك نقد كثير لسياسة « بيفن » من نواب حزب العمال .
إن الحزب حمل شعاراً فى الانتخابات يقول : « اليسار يفهم اليسار » .. ، أى أن العمال يفهمون السوفيت ، ويستطيعون التعامل معهم .. ، ولم يتحقق ذلك ، لأن « بيفن » لم يكن معجباً بالسوفيت قط ...

وقد اتهم الحزب - من نوابه - بأنه خان السياسة الخارجية الاشتراكية . وذلك دون أن يوضع تعريف لهذه السياسة الخارجية الاشتراكية !

* * *

وكان « بيفن » يجرى اتصالات سرية مع « إيدن » - وزير الخارجية المحافظ السابق - . ويستشير .

وكان « بيفن » يتوقع أن يوافقه الآخرون على رأيه .. ، ويعتبر كل نقد .. طعنة فى ظهره . وهو يتكلم عن أية مفاوضات تشترك بريطانيا فيقول « مفاوضاتى » « ومعاهداتى » ولذلك فإن النقد للمفاوضات ، أو المعاهدات التى يشترك فيها ، يعتبر إساءة شخصية له وهو رجل .. ليست له علاقة بالسياسة الخارجية . وبالذات بالشرق الأوسط ..
زار قبل ذلك .. أوروبا وأمريكا ودول الدومينيون أما الشرق الأوسط فبعيد عن اهتمامه .

ومنذ عام ١٩٣٧ « وييفن » يؤيد تسليح بريطانيا لمواجهة « هتلر » . فهو في هذه الناحية مع « تشرشل » .

وعندما كان وزيراً في وزارة « تشرشل » أعطى صوته مؤيداً لقانون منع الإضراب .. وهذا أيضاً ضد سياسة العمال .
وأيد - كوزير للخارجية - النظام الملكي في اليونان . وعارض التدخل العسكى ضد الملكين هناك بعد الحرب ..

* * *

وفي اجتماعات مجلس الوزراء البريطانى . كانت تناقش باستمرار الشؤون الاقتصادية ، وضرورة تسريح المجندين بسرعة وتوفير أعمال لهم .

وكان الوزراء يطالبون بتخفيض ميزانية الدفاع ...
وبرغم المشكلة الاقتصادية . فإن بريطانيا اضطرت لإرسال القمح إلى المنطقة التى تحتلها بريطانيا فى ألمانيا . ولذلك فرض توزيع الخبز بالبطاقات فى بريطانيا بعد استسلام ألمانيا فى حين لم يفرض ذلك فى أثناء الحرب ..

* * *

هذه هى صورة « وييفن » الذى جاء ليتولى شئون بريطانيا الخارجية ويتعامل مع « النقراشى » .. أو على « النقراشى » ، أن يتعامل ، أو يتفاوض معه .
.. إن وزيراً بهذه الصورة يحتاج إلى من يفهمه . ويقدر ظروفه . وخاصة أنه يضع الاقتصاد كعامل أساسى فى أية مفاوضات .. فهو لا يريد أعباء على بريطانيا ..
وموظفو وزارة الخارجية البريطانية يسيطرون عليه .. وإيدن ينصحه سراً . وهو يريد تخفيف أعباء بريطانيا الاقتصادية فى مصر . وفى غير مصر .

وهو يريد من يقف معه لتكوين قوة ثالثة ضد الروس .
وكانت بريطانيا ترى أن مصر هى التى ساعدت على النصر فى حربين عالميتين .
من القاهرة فى عام ١٩١٧ . تحرك المارشال « اللورد ألنبي » ليهزم تركيا .
وفى عام ١٩٤٢ . توقفت قوات « هتلر » الزاحفة فى مدينة العلمين المصرية .
ولذلك رأت بريطانيا أهمية مصر فى الدفاع عن بريطانيا نفسها .
ورأى العسكريون البريطانيون . أنه من الصعب عليهم التضحية بهذه المنطقة الهامة الحيوية .

التي تعتبر نقطة اتصال رئيسية في خطوطهم الدفاعية : بل إن الانسحاب من المدن الرئيسية المصرية كان يبدو للعسكريين البريطانيين عملية لا ينبغي القيام بها .

* * *

وفي ظل شخصية « بيفن » وتأثيره . قدم إلى مجلس الوزراء البريطاني - يوم ١٨ يناير ١٩٤٦ - مذكرة برأيه في تعديل معاهدة ١٩٣٦ .

والمذكرة طويلة ..

وهذا أهم ما فيها :

« أوصى بإرسال رد إلى مصر . يوافق بصورة عامة . على إعادة النظر في المعاهدة .
* المواد الأساسية في المعاهدة الحالية . تمثل أهمية عظمى من وجهة نظرنا . وهذه المواد تتصل بإقامة التحالف . وتقديم كافة التسهيلات الممنوحة لقواتنا في زمن الحرب ، أو هي مواد يمكن تجديدها أوتوماتيكياً في أى تعديل للمعاهدة . طبقاً للمادة ١٦ من معاهدة ١٩٣٦ .
وكنقطة بداية علينا الإصرار على هذا التجديد .

• هناك عدد من المواد . وخاصة المرتبطة بعصبة الأمم أصبحت مواداً عتيقة فات أوانها .
ولأن معاهدة ١٩٣٦ بأسرها . تقوم على أساس عصبة الأمم وميثاقها فن الضرورى إجراء بعض التعديلات المطلوب إدخالها .

• ليس من الحكمة . بل من المستحيل على ضوء وضع الراى العام المصرى ، والموقف الدولى بصورة عامة . أن نتخذ موقفاً يقوم على أساس نص المعاهدة الحالية التى تستبعد إمكانية إجراء أى تعديل قبل نهاية العام الحالى .

• المعاهدة الجديدة - التى ستضم مرة أخرى السمات الأساسية للمعاهدة القديمة - يجب أن تكون ثنائية الطابع .

ويجب أن تتم صياغتها على أن تتلاءم مع قيام نظام دفاعى إقليمى للشرق الأوسط ككل
وهو الأمر الذى آمل تحقيقه بالصورة المناسبة .

وسترتبط المعاهدة بمنظمة الأمم المتحدة بصورة مناسبة ، بحيث يمكن أن تكون ترتيباً للدفاع الجماعى كما هو مخول بالمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة .

• أوافق على نصيحة رؤساء الأركان . بأنه من الضرورى أن نضغط للحصول على تسهيلات للإبقاء على القوات البرية والجوية فى مصر فى زمن السلم . حتى يمكن أن تصبح المساعدات التى تقدم بصورة عاجلة فعالة وسريعة بشكل كاف .

بالنسبة للسودان الذى يشكل - مثل مسألة التسهيلات لقواتنا زمن السلم - صعوبة أساسية . ولا تتيح سوى مجال صغير للمساومة . فإن الحكومة البريطانية كررت رفضها للتخلي عن مسئوليتها حيال الشعب السودانى الذى تبلورت بين صفوفه بالفعل . الفكرة القومية . ومن المستحيل بالنسبة لنا أن نوافق على الطلب . الذى قد تتقدم به مصر . وهو الاعتراف بالسيادة المصرية وحدها على السودانين . ويجب على المصريين أن يعرفوا . بصورة حاسمة . موقفنا الخاص . وهو أن مستقبل السودان ليس ملكاً لهذا البلد ، أو لمصر . بل للسودانيين أنفسهم ؛ ويجب أن تؤخذ رغباتهم فى الاعتبار فى أية ترتيبات جديدة يتم التوصل إليها .

* ويجب أن تعتمد (تكتيكاتنا) الأخرى على رد فعل المصريين إزاء الموقف . وبالنسبة للإجراءات . علينا أن نتبع ما جرى عام ١٩٣٦ . وأن نعهد الأرض بإجراء محادثات تمهيدية فى القاهرة . يجرىها سفيرنا وقادة الفروع العسكرية كمستشارين فنيين للسفير . * من غير الملائم من الناحية العملية ، استقبال وفد مصرى فى لندن خلال الأسابيع القادمة إذ ستجرى المناقشات بصورة صاخبة . الأمر الذى سيزيد بشدة من احتمال حدوث انهيار . ونحدد « يفرن » خطوط المحادثات مع مصر والعلاقة بين المعاهدة الجديدة وميثاق الأمم المتحدة على النحو التالى :

* « أفضل ما يناسب بريطانيا . هو أن تتقدم بالمعاهدة بوصفها من ترتيبات الأمن الجماعى داخل نطاق مفهوم المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة أكثر من كونها اتفاقية « إقليمية » تدخل فى نطاق مفهوم المواد من ٥٢ حتى ٥٤ للأسباب التالية :

(أ) أحد أغراض الترتيبات الإقليمية ، هو التوصل إلى تسويات سلمية للمنازعات المحلية . عن طريق الاتفاقيات المحلية .

(ب) تعارض الحكومة المصرية أن تأخذ المعاهدة شكل الاتفاقية الإقليمية .

(ج) هناك شرط غير مناسب فى المادة ٥٣ من ميثاق الأمم المتحدة ، لأنه لا يمكن اتخاذ إجراء طبقاً لأية اتفاقية إقليمية دون تحويل من مجلس الأمن فى الوقت الذى لا توجد فيه أية قيود فى ممارسة الدفاع الجماعى طبقاً للمادة ٥١ .

* من الأفضل فى بداية المحادثات التمهيدية تجنب الإشارة إلى مواد معينة خاصة بالأمن فى ميثاق الأمم المتحدة . وقد نضطر لمناقشة هذا الأمر فى وقت قريب .

• الهدف من المعاهدة ، هو القيام ، عن طريق التعاون المتبادل ، بتعزيز المساهمة التي يمكن لكل طرف أن يقدمها ، للحفاظ على السلام والأمن العالمين طبقاً لميثاق الأمم المتحدة .

الدفاع :

• يجب أن نوضح للحكومة المصرية أننا نتطلع إلى الارتقاء بمسألة الدفاع ، من مستوى المفهوم الثنائي المجرد ، إلى مستوى المشاركة العامة ، بين دول الشرق الأوسط وبريطانيا ، لتأمين وحدة واستقلال هذه الدول .

ومن ناحية أخرى ضمان أمن « الكومنولث » البريطاني الذي يمكن أن يتعرض - كما وضح من الحربين العالميتين - إلى تهديد بالغ عند شن هجوم ، ضد منطقة الشرق الأوسط . وبهذا الشكل فإن دول الشرق الأوسط والكومنولث تقف معاً أو تسقط معاً . إن قيام أحد المعتدين ، بالقضاء على استقلال دول الشرق الأوسط ، أو استقلال دولة منها ، يهدد بتقسيم « الكومنولث » .

وبصورة مماثلة . فإن تدمير موقف بريطانيا في الشرق الأوسط من قبل أحد المعتدين يهدد الاستقرار في الدول العربية كل على حدة .

وزيادة على ذلك فإن مجمل تجربة الحرب الأخيرة ، يوضح ، أن الدول الصغيرة ، تتعرض للاجتياح من قبل المعتدى ، مهما أبدت من ثبات في الدفاع عن نفسها . ما لم تتمكن من الحصول على دعم كامل وعاجل من دولة عظمى ، تمتلك قوة عسكرية واقتصادية مساوية لقوة المعتدى . وإذا كانت مصر قد تفادت آلام الاحتلال من قبل العدو ، فإن ذلك يرجع إلى وجود نواة لقوة قادرة للدفاع عن الأراضي المصرية ، وشن هجوم مضاد طبقاً للمعاهدة المصرية البريطانية . • ويجب أن نتذكر أنه منذ فجر التاريخ ، فإن كل معتد قد وصل بأطماعه حتى منطقة الشرق الأوسط .

وليس هناك خطأ أفدح من أن تفترض الدول العربية أن حريتها في ١٩٤١ - ١٩٤٣ ، أدت في حد ذاتها إلى تجنب خطر شن هجوم عليها في جميع الأوقات .

وقد تعهدت المملكة المتحدة وحلفاؤها ، في الأمم المتحدة بإقامة نظام عالمي لضمان أمن العالم ، غير أنه من المطلوب وجود مشاركة إقليمية ، لحين استكمال هذا الصرح الهائل . والمشورة العسكرية المتاحة للحكومة البريطانية أقنعتها بأن الدفاع عن الشرق الأوسط يمكن . ونجب أن يتم تنظيمه ، على أسس جماعية .

وعلى ضوء الاعتبارات السابقة ، تعتبر حكومة صاحب الجلالة من الأمور الجوهرية - كما جاء في المادة ١٦ من معاهدة ١٩٣٦ - استمرار التحالف .. .

ويجب بصفة خاصة التأكيد على المساعدات التي وعدت بها مصر وتحديداتها من جديد على ضوء التجربة المكتسبة .

... وحتى تصبح هذه المساعدة ذات فعالية كاملة ، لأبد أن نحصل على تسهيلات معينة في دول الشرق الأوسط ، في زمن السلم . وأن نكون قادرين بصفة خاصة على أن نضع في المنطقة وفي مصر بصفة خاصة - بوصفها إحدى الدول - التي يسمح وضعها الجغرافي . وتطورها الصناعي - بأن تكون قاعدة إقليمية ، الحد الأدنى من القوات الضرورية لوجود نواة لمنشأة عسكرية لزمن الحرب للدفاع عن المنطقة بأسرها ، ولتأمين استمرار التعاون في التدريب . واستخدام الأجهزة التكتيكية والأسلحة .

* طبقاً للتطور الحالى للطيران العسكرى فإن العبء الذى سيقع على دولة صغيرة . أو عدة دول صغيرة ، في الحفاظ على قوات الدفاع الضرورية . لصد هجمات القصف البعيد المدى . (بكل نتائجه) ، سيكون أمراً غير محتمل ، مهما كانت عظمة روح التضحية والوطنية . وعلى هذا فإن حكومة صاحب الجلالة ، ستطلب من الحكومة المصرية قبل أى شىء آخر ، تأكيد المواد من ٤ إلى ٧ في المعاهدة الحالية .

وتوافق من حيث المبدأ على تزويد القوات الإمبراطورية بالتسهيلات الإدارية ، وتسهيلات في القواعد والاتصالات ببقاء القوات البريطانية على أراضيها لسنوات محددة تعتبر ضرورية .. كجزء من المساهمة ، التى تكون مصر مستعدة لتقديمها ، لأمن الشرق الأوسط .

* ستطلب حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا من الحكومة المصرية . أيضاً ، بناء وسائل معينة للدفاع ، أو أن تقيم القوات الإمبراطورية ما قد تكون هناك حاجة إليها ، في جميع أنحاء مصر .

* بالإضافة إلى ذلك ستثير حكومة صاحب الجلالة ، مع حكومة مصر مسألة بقاء البعثة العسكرية البريطانية .

* ويعتبر أمن الحدود الجنوبية لمصر من المصالح البريطانية المصرية المشتركة مثل العبور الحر لتجارة السودان .

* استمرار الإدارة الحالية للسودان ، التى تمارس منذ حوالى نصف قرن بواسطة عدد من البريطانيين .

من الضروري إقامة جهاز دستوري في السودان لاستشارة الرأي المحلى ..
وتعرف الحكومة المصرية أن الحاكم العام للسودان . أعلن في نوفمبر الماضى فى الاجتماع
لأخير للمجلس الاستشارى السودانى بأنه « فى حالة إثارة مسألة الوضع المقبل للسودان . من قبل
سلطات الحكم الثنائى فى أى تعديل للمعاهدة المصرية البريطانية فإن حكومة السودان تنوى إجراء
مشاورات مع المجلس الاستشارى لشمال السودان حتى تكون آراؤه تحت تصرف حكومة الإدارة
لإبلاغها للقوى » .. أى لمصر وبريطانيا .

» » »

اجتمع مجلس الوزراء البريطانى يوم ٢٢ يناير ١٩٤٦ . لبحث طلب مصر تعديل المعاهدة .
وحضر الاجتماع ثلاثة من كبار القادة العسكريين البريطانيين وهم « اللورد ألان بروك » رئيس
أركان القوات الإمبراطورية . « وآرثر تيدر » مارشال الجو . ونائب الأدميرال « رودريك ماك
كربور » نائب رئيس القوات البحرية .
وهذا محضر الاجتماع ..

« بحث مجلس الوزراء مذكرة وزير الخارجية التى تعرض السياسة والإجراءات التى سيتم
اتباعها فى المفاوضات الخاصة بتعديل معاهدة ٣٦ المصرية والبريطانية .

وهناك توصية من وزير الخارجية بإرسال رد بالموافقة بصورة عامة على إعادة النظر فى
المعاهدة .

وستجرى المباحثات التمهيدية فى القاهرة بين سفير صاحب الجلالة ، وقادة الفروع العسكرية
لعمالين كمستشارين فنيين له . وتم توضيح التعليمات المقدمة للسفير فى مذكرة وزير الخارجية .
وذكر الوزير أن المعاهدة الجديدة ، بالرغم من طابعها الثنائى فإنها يجب أن تصاغ لتناسب مع
نظام إقليمى للدفاع عن الشرق الأوسط ككل .

ومواد المعاهدة الحالية التى قام التحالف على أساسها ، والتى تنص على تقديم التسهيلات
لقواتنا المسلحة فى زمن الحرب قابلة للتجديد (أوتوماتيكياً) فى أى تعديل للمعاهدة على أن يؤخذ
هذا كنقطة البداية فى المناقشات .

ومن الأمور الأساسية أن نضغط للحصول على تسهيلات للإبقاء على القوات الجوية والبرية
البريطانية فى زمن السلم . لتصبح فى موقف يمكننا فيه أن نقدم مساعدة سريعة وفعالة فى حالة
الطوارئ .

وعلى أية حال فإن ما نهدف إليه ، هو الابتعاد عن فكرة وجود قوات احتلال بريطانية في مصر ، إلى فكرة قيام إجراءات دفاع مصرية بريطانية مشتركة .

وسوف يمكننا هذا ، من استخدام القوة البشرية المصرية استخداما مكثفًا في الورش والخدمات المساعدة . وبهذا يمكننا أن نحقق التخفيض المطلوب للغاية في نفقاتنا العسكرية في هذه المنطقة .

ومن المحتمل أن يطلب منا الاعتراف بسيادة مصر وحدها على السودان ، إذ أن هذه النقطة تمثل الهبة بالنسبة للمصريين .

وفي رأى الوزير ، أننا لا يمكننا أن نوافق على ذلك . وعلينا أن نواصل رفض التخلي عن مسئولياتنا تجاه الشعب السودانى .

وذكر رئيس الأركان العامة الإمبراطورى . أن وزارة الخارجية استشارت رؤساء الأركان في الإعداد للمقترحات المقدمة . ولم تطلب منهم أية تعقيبات أخرى .

وذكر رئيس مجلس التجارة ، أنه يجرى الآن الإعداد لإبرام المعاهدة التجارية المصرية البريطانية . وقد ينشأ موقف محرج ، إذا انتهى مفعول المواد التجارية في المعاهدات القائمة ، قبل إبرام المعاهدة التجارية الجديدة .

وعلى هذا ، طالب بأن يكون مجلس التجارة ، على معرفة بتقديم المناقشات حول المعاهدة الأساسية .

وقال وزير الخارجية : « إنه سيرتب لتحقيق هذا الأمر » .

ويوافق مجلس الوزراء في نهاية الأمر على الرد الذى أعده « بيفن » لمصر . وعلى أن يتولى السفير البريطانى فى القاهرة إجراء المحادثات التمهيدية .

ولم تعرف مصر شيئًا من هذا كله ..

لم تعرف أن بريطانيا تريد بقاء قواتها فى مصر ، تحت اسم آخر وهو الدفاع الإقليمى وأن يُدرَّب الجيشُ المصرى والعمال المصريون ، لتخفيف النفقات عن بريطانيا .

ولا تنسحب الإدارة البريطانية من السودان .. ولا تتركه بريطانيا !!!

.... ولكن مصر كانت منقسمة ، موزعة ، كل حزب فيها يحارب الآخر ، والملك يلعب

لعبة التوازن ..

لم تكن مصر مستعدة ، ولم تكن أيضًا تدرى !

· وإذا كانت هناك فكرة في قيام وزارة ائتلافية ، فإن ذلك يقتضى أن يفتح « كيلرن » باباً للحوار مع « النحاس » .

والحوار مع « النحاس » لا يكون إلا عن طريق « أمين عثمان باشا » ..
ولكن هذا الطريق أصبح مسدوداً .. أغلقته رصاصتان ! ..

اغتيال أمين عثمان

أنشأ أمين عثمان «رابطة النهضة» - تدعو للصداقة بين مصر وبريطانيا - وهذا هو الهدف الظاهر، أما الهدف الآخر فهو إلقاء الأضواء على الباشا ليكون - يوماً - رئيساً للوزراء وفي السادسة والنصف من مساء ٥ يناير ١٩٤٦ ، وصل «أمين عثمان» - كعادته - إلى نادي الرابطة بشارع عدلى . وما كاد يصعد السلم الأولى حتى برز له شخص كان ينتظره . ثم أطلق عليه الرصاص .

ويطارد الناس القاتل فيجربى نحو ميدان الأوبرا ويطلق الرصاص هنا وهناك .. وعندما يوشك المطاردون على اللحاق به .. يلقي عليهم قنبلة يدوية . تنفجر ، وتصيب البعض . ولم تكن هذه أول محاولة لاغتيال «أمين عثمان» ؛ جرت محاولة لقتله في مارس ١٩٤٥ . ولكنها فشلت . يومها .. وجد «أنتونى إيدن» وزير خارجية بريطانيا . وقتاً يبعث فيه إلى «أمين عثمان» برقية تهتة بنجاته من القتل .

بعث «اللورد كيلرن» برقية إلى لندن . وصف فيها كيف مات «أمين عثمان» .

قال اللورد :

«أتت الأنباء الليلة بأن الرصاص أطلق على الصغير المسكين أمين عثمان . وقد أصابته إحداها في الصدر . أما الأخرى فليست مؤذية وهو الآن في المستشفى . بينما كنت أقوم بالإملاء ، وصلت رسالة من «كيتي» . زوجة «أمين عثمان» - وكنت قد كتبت لها - تقول إنه سيجرى «لأمين» نقل دم ، وإنهم بحاجة لمشورة جراح خبير» .

وقالت الرسالة :

« أيمكن أن نرسل الجراح البريطاني الخبير « الأدميرال ويكلي » . للمساعدة ؟ » .

قلت :

- إننا سنفعل ما في وسعنا . وعلى الفور أبلغت « توني كار » أن يذهب إلى الأدميرال . ويحاول

ترتيب ذهابه إليهم .

واتضح أن الرصاص قد أطلق على « أمين عثمان » وهو على عتبة « أولد فيكتوريا كلوب » .

وذلك يبدو أمرًا بالغ السوء . ولكن لماذا اختير الصغير المسكين « أمين » !

ذهبت إلى مستشفى الأجلو أمريكان بعد العشاء . فقد وصلت رسالة تفيد بأن حالة « أمين »

خطيرة للغاية .

... خارج المدخل كانت العربات مزدحمة . وفي الداخل ساد الهرج والمرج .

وجدت « كيتي » التعبة في حجرة مليئة بالنساء .

وفي النهاية عثرنا (أنا وهي وفرغلي) - محمد أحمد فرغلي باشا تاجر القطن - على حجرة

خالية تخص أحد المرضى ، حيث جلسنا وأفرغت مكنون صدرها إليّ .

اتضح أنها كانت في طريقها للسينما ، عندما سمعت بالهجوم ، وعندما وصلت إلى جواره ،

كان قد نقل بالفعل إلى المستشفى ، وكان - مازال واعيًا .

ولم يكن هناك شك ، في أن الجراحة بالغة الخطورة ، وقد دخل غرفة العمليات لإجراء

جراحة أخرى .

وأجريت له عمليتان لنقل الدم .

وكانت الجراحة في ذلك الوقت في ذروتها .

جلسنا وتحدثنا لبعض الوقت . وأخيرًا أرسلت مذكرة إلى الأدميرال « ويكلي » الذي يعاون في

العملية ، هو والبريجادير « أليوث سميث » ، وسألته أن يرسل لي أي كلمة .

جاء الرد بأن العملية انتهت . وطلب مني أن أهبط إليهم .

نزلت فوجدت الأطباء الأربعة معًا - الدكتور « مورو » الذي أجرى العملية بناءً على طلب

« أمين » نفسه - والأدميرال « ويكلي » ، والبريجادير « أليوث سميث » ، والدكتور « كاتز » الألماني

الذي تصادف مجيئة من الإسكندرية .

وكان واضحًا أن الأمور سيئة تمامًا . ولحق بنا « النحاس باشا » وفؤاد سراج الدين « ودخلا

حجرة العمليات في أثناء إجراء العملية .

قال « ويكلي » : إن « أمين » احتمال التخدير بشكل جيد . وأن الجرح الذي أصاب الأحشاء
خطير للغاية ، ولكن مازالت - هناك فرصة .

سألت عما إذا كانت الفرصة جيدة !

وجاء الرد سلبياً .

وكان واضحاً من اتجاه الدكتور « مورو » أنه ليس هناك سوى أمل ضئيل .

تحدثنا عن ضرورة توفير تمريض جيد « لأمين عثمان » .

واقترحت أنه لا بد من أن يتحدث شخص ما إلى « كيتي أمين » ؟ وكرغبتى استدعوها إلى

الحجرة التي كنا فيها جميعاً .

كانت شجاعة بشكل مذهل ، فعندما كانت تتحدث إلى د . « كاتز » سمعتها تسأله عما إذا كان

هناك خطر شديد فأجابها بالإنجاب .

وبرغم هذا كان شيئاً لافتاً للنظر تماماً من « كيتي » . أن تستدير لى . وتطلب منى أن أوصل

الجراحين البريطانيين في سيارتى ، لأنها متأكدة من أنه لن يكون بمقدورهما العثور على تاكسى في

هذه الساعة المتأخرة .

أعدتهما إلى العشاء الذي أتيا منه ؛ وفي الطريق سألتها عما إذا كانت هناك فرصة كبيرة حقاً .

بدا من « ويكلي » أن ذلك ممكن ، مع كثير من الحظ ، أما « سميث » فكان أقل تشجيعاً .

وفي طريق العودة مررت بالمستشفى وأخبرت « جاكلين » - زوجة « كيلرن » - التي كانت في

حالة من القلق الشديد ، وتحب « أمين » جداً ، فقد تعاون معها كثيراً في مجال الترفيه عن

القوات .

وعند عودتى للسفارة دخلت الفراش .

وبعد ساعة دق جرس التليفون ، لأعرف أن « أمين » قد مات وأن جثمانه نقل فعلاً إلى منزله .

كانت مأساة حقيقية ومفجعة لا بالنسبة لمن عرفوا « أمين » فحسب ، وإنما بالنسبة لبلده ولنا .

وتتأبني رعدة حين أتصور المشاكل التي تنتظرنا في الأيام المقبلة ، فيما يتعلق بالمعاهدة .. إلخ

وليس لدينا « أمين » ليلعب دور الفرملة ومخفف الصدمات بيننا وبين الوفد ..

كان « أمين » صديقاً مخلصاً لنا وكان وطنياً عظيماً .

* * *

ويشارك السفير البريطانى في جنازة « أمين عثمان » ، ويبعث إلى الحكومة البريطانية بريقة

يصف فيها ماجرى في أثناء وداع الرجل الذى يقوم بالوساطة بين الوفد والسفارة .

وقال السفير :

« جنازة « أمين » في الثالثة والنصف كانت أمرًا شائنًا تمامًا .

الشوارع غاصة بالناس . وعلينا أن نصارع لنصل إلى طريقنا بين الزحام .

سألت « جيلز » بك : لماذا لم يقم البوليس بترتيبات أفضل ؟ .

قال : إن ذلك مستحيل دون المخاطرة بحدوث صدام مع الدهماء . وكانوا حوالى ١٠٠,٠٠٠

شخص في الشوارع .

استغرق الأمر منا ساعة تقريباً ، لقطع الثلاثمائة ياردة من مكان بدء موكب الجنازة إلى بوابة

السفارة .

وكنت اعتزم بطبيعة الحال . أن أسير الطريق كله حتى المسجد ؛ ولكن الجموع خرجت عن

الطوع وفي حالة هياج .

خلصت نفسى بصعوبة أمام بوابة السفارة ودلفت داخلها . وكانت الجموع معادية للحكومة

الحالية .

ولم يكن ذلك سوى مظاهرة سياسية ضخمة . وهو أمر مقزز تمامًا .

.. داخل بوابة السفارة ، وجدت « محمد حسين هيكل باشا ، وحسين سرى باشا » اللذين

خلصا بأنفسهما من الزحام أيضًا . وكنت غاضبًا جدًا من المنظر كله حتى أنى انفجرت بشدة في

« هيكل » التمس .

وكان يساعدننى ومحرضنى على ذلك ، « حسين سرى » الذى قال إنه ربما سيكون « هيكل »

نفسه الضحية القادمة لرصاص المجرم .

وأكد « سرى » أن هناك قوائم في وزارة الداخلية بأسماء كل هؤلاء الشباب المنخرط في هذا

الإرهاب وتساءل :

— لماذا لا يتم وضعهم تحت التحفظ العاجل !

أضفت قائلاً :

— لماذا حقاً !

وتركنا « هيكل » في حالة إثارة ملحوظة ، بل أعتقد أنه كان فزعاً من هجومى المباشر .

ويطلب السفير من المسئولين البريطانيين في جهاز الأمن المصرى تقريراً عما جرى في الجنازة

وبيعث بهذا التقرير إلى لندن :

قال التقرير :

« ١ - قام عديد من الطلبة من كلية الطب « بجامعة فؤاد الأول » - القاهرة - ومن الأزهر بإضراب في العاشرة صباحاً وتوجهوا إلى منزل المرحوم « أمين عثمان ، ومصطفى النحاس باشا » وأخذوا يهتفون : « لتحيا ذكرى « أمين عثمان » و « يحيا النحاس باشا » و « يسقط المجرمون » . حاول البوليس منع المظاهرات من الوصول إلى المتزلين . وبرغم أنه تمكن من إعادة بعض الطلبة ، فإن كثيرين منهم استطاعوا اختراق « كوردون » البوليس .

٢ - وفي الوقت نفسه ، كان « فؤاد سراج الدين » منذ الصباح الباكر . يعد الترتيبات لمظاهرة الوفد خلال الجنازة وقد دعا كلا من :

(أ) لجان الوفد الفرعية .

(ب) لجان شباب الوفد .

(ج) لجان طلبة الوفد من الكليات والمدارس المختلفة .

وأمرهم بتكوين مجموعات يرأسها قادة الهتاف .

وطلب من هذه المجموعات أن تهتف بشعارات مختلفة وتتبع خط سير الجنازة من البداية حتى النهاية .

ثم وضع جثمان « أمين عثمان باشا » داخل سيارة لدفنه في (مقابر الإمام الشافعي) .

ويستمر تقرير شرطة مصر المقدم للسفير البريطاني فيقول :

« جمعت اللجان المذكورة الوفدين من بنا وطنطا والجيزة والزقازيق وكفر الجرايدة موطن « فؤاد سراج الدين » ، والغربية والمنوفية للقيام بدورهم في المظاهرة وعينت قادة الهتاف الآتية أسماءهم : « حسن ياسين ، وأحمد حسب الله ، ومحمد كمال . وسيد سالم . ومحمد الشافعي البنا ، وعلى سلامة » .

٣ - وفيما يلي الشعارات التي سمعت خلال سير الجنازة بالإنجليزية :

« يحيا النحاس باشا » . « يسقط النقراشي » . « تحيا ذكرى أمين عثمان باشا » . « إلى الجنة يا أمين عثمان باشا » . « إلى الجحيم يا نقراشي » . « يسقط وليم » - يقصدون « مكرم عبيد » . « ملحوظة : بعض المتظاهرين هتفوا بسقوط « مكرم » ، لكن الأغلبية نصحتهم بالهتاف بسقوط « وليم » ، « يسقط النقراشي » . « الأمة تعزبك يا نحاس باشا » . « قل لسعد على الظلم يا عثمان » . « فلتحيا الثورة » « لا بد أن نتقم للثورة » . « الدم بالدم والعين بالعين » . « لا نقراشي بعد اليوم » . « الأمة ترفض حكومة النقراشي » . « يسقط النقراشي المجرم » ... « أين السودان

يا نقراشي ؟ .. « أين الجلاء يا نقراشي ؟ » .. « أين الكساء وأين الغذاء يا نقراشي ؟ » .. «
تفعل يا نقراشي » :
« نريد الجلاء » .

ملحوظة : قليل من المتظاهرين أرادوا ترديد هذا الشعار .
« لتحيا ذكرى أمين باشا صديق العمال والموظفين » . « يسقط عهد القنابل والمؤتمرات
يعيش النحاس زعيم الأمة » . « يسقط العهد الفاسد » .

٤ - وفي الساعة الثالثة والنصف تحركت الجنازة من السراوق . وقد تبع النعش « الـ
كيلرن » ، والنحاس وممثل الملك « - محمود يونس رئيس التشريفات - وهو شاب تافه في الخار
والعشرين من عمره . ولم يشاهد أى عضو من الحكومة في هذه المرحلة ؛ لكن « النقراشي » -
في الثالثة وأربعين دقيقة ، عند الهاتف بكلمات : « يسقط ولیم والنقراشي » . « وقول لسعد
ظلم الحكومة يا عثمان » .

رأى العديد من الأشخاص أنه ليس من الواجب الهاتف بمثل هذه الأشياء في حضور رؤي
الوزراء ، فتوقف الجمهور عن شتم « النقراشي » فترة من الوقت .
وعند هذا الوقت مرت الجنازة بالسفارة البريطانية . فاستأذن « اللورد كيلرن »
« النحاس » ، والنقراشي « وممثل الملك وعاد إلى السفارة .

واستمرت الجنازة في طريقها ، وعادت الشتائم تدريجاً ضد « النقراشي » .
وبدا الأخير متضايقاً يريد الانصراف من الجنازة .

وفي ميدان الإسماعيلية استأذن (ممثل الملك) من « النحاس » فانصرف « النقراشي » مع
تضاعفت الشتائم ضد « النقراشي » بتوجيه من طلبة الأزهر الوفديين الذين طردوا أخيراً ،
الجامعة ، وكانوا يحملون العصي خلال الجنازة .

٥ - الواقع أن جنازة « أمين عثمان » استغلت كمظاهرة وفدية .
وأغلبية الوفد لم تحزن على « أمين عثمان » لأنه فقد شعبيته في الفترة الأخيرة بسبب تطلع
السياسية .

والحقيقة أن الجنازة اتخذت طابعاً موالياً لبريطانيا ، خصوصاً وأن « فؤاد سراج الدين » أعطى
تعليمات مسبقة لعناصر الوفد ، بعدم الهاتف بأى كلمة معادية للبريطانيين .

٦ - بعد نقل النعش من المسجد إلى المقابر توجه حشد من المتظاهرين - حوالى أربعة آلاف
إلى ميدان عابدين واستمروا في الهاتف :

نريد « النحاس باشا » زعيمًا للأمة » .

* * *

وتشاء المصادفة أن يكون « عبدالعزيز الشافعي » المهندس السابق بوزارة المواصلات في منطقة الحادث ، فيبلغ رجال الشرطة أنه لاحظ وجود شخص يعرفه قرب دار « رابطة النهضة » قبل إطلاق النار... وأنه شاهد هذا الشخص في ذلك المكان عدة مرات من قبل . وأنه يعرفه وهو « حسين توفيق أحمد » .

ويكتشف بعد ذلك ، أن بين « عبدالعزيز الشافعي » ، وتوفيق أحمد « وكيل وزارة المواصلات - والد « حسين » - خلافاً قديمة وضغائن لا أول لها ولا آخر .

ويقبض على « حسين توفيق » وشقيقه « سعيد » .

ويصف « اللورد كيلرن » فجعية بريطانيا لمصر « أمين عثمان » ..

إنه يذكر بالتفصيل - دور « أمين عثمان » بالكامل بالنسبة لبريطانيا وخدماته لها . وفي هذه البرقية أكد السفير أن « أمين عثمان » لم يكن رسول الوفد فحسب . إلى السفارة البريطانية ، بل كان وسيطاً ورسول معظم الأحزاب إلى هذه السفارة وذلك قبل عام ١٩٤٢ ثم تفرغ بعد ذلك ليكون وسيط الوفد وحده .

* * *

كان مصرع « أمين عثمان » فرصة انطلاق لأحقاد كثيرة...

« اللورد كيلرن » بعث إلى حكومته بعد ٤ أيام فقط من الحادث بتقرير هام عن نتائج اغتيال « أمين عثمان » قال التقرير يوم ١٢ يناير :

« خلق الاغتيال السياسي قلقاً عاماً »

.... الوفد اتخذ من جنازة « أمين عثمان » مناسبة للقيام بمظاهرة سياسية تخللتها صيحات بالغة

العداء « للنقراشي ومكرم » .

وأعتقد - عمومًا - أن « أمين عثمان » اغتيل أساساً بسبب موقفه الموالي لبريطانيا ، وجزئياً بسبب ارتباطه البارز « بالنحاس » وبالوفد .

والحملات الصحفية العنيفة ضد « النحاس » والوفد في الصحف الموالية للسراي « ولمكرم » تعد - أيضاً - مسؤولة عن خلق جو ، حرض على الاغتيال .

باختصار .. القصر وجدها فرصة ليحمل على « النحاس » ، وأمين عثمان » ، وبالتالي على بريطانيا .

والأحزاب - التى تتألف منها الحكومة - اتخذت نفس الخط السياسى .. أى الحملة على بريطانيا والوفد .

وقد اتفقت مصالح الحكومة والقصر حول هدف واحد .
ووجدوا الوفد فرصة ليحمل على الحكومة والقصر » .

* * *

وتتابع السفارة التحقيقات الجنائية ، والسفير يقول لحكومته بعد القبض على « حسين توفيق » ...

« اعتقل البوليس شاباً اتهم بالقتل ، وبعد أن أنكر التهمة فى البداية اعترف أخيراً ، لا بأنه قاتل « أمين عثمان » ، فحسب بل بالاشتراك أيضاً فى إلقاء القنابل على « النحاس باشا » ، وفى حوادث قتل ، وشروع فى قتل جنود بريطانيين فى المعادى ومصر الجديدة والجزيرة خلال العامين الماضيين .

وقد أجريت بعض الاعتقالات ، وبجهد رجال الشرطة فى تصفية عصابة القتل التى يفترض وجودها » .

وقالت برقية السفير :

« .. جرت اعتقالات جديدة فيما يتعلق بوفاة « أمين عثمان باشا » أهمها اعتقال « عزيز المصرى باشا » الذى اكتشف فى منزله - تبعاً لما ذكرته الصحف - عدد من الوثائق المثيرة للاهتمام ، أدت إلى مزيد من الاعتقالات » .

ويسأل المحقق « الفريق عزيز المصرى » الرئيس السابق لهيئة أركان حرب الجيش المصرى .. الذى حقق معه فى هذه القضية .

- هل لك رأى خاص فى السياسة الداخلية لمصر .

أجاب الفريق :

- رأى الخاص يقضى باستقلال مصر .. إذ لا يمكنها أن تكون عضواً حراً فى الشرق الأوسط وهى فى حالة تشبه القاصر .

* * *

وتستمر التحقيقات فى قضية « أمين عثمان » ..
ويتوالى القبض على ٢٤ متهماً آخرين .

ويعتقل « أنور السادات » بعد ٦ أيام من الحادث .. كما يعتقل أيضًا الضابط السابق « حسن عزت » .

وفي اليوم التالي مباشرة ، يبعث السفير البريطاني بأول إشارة لبريطانيا عن اعتقال « أنور السادات » .

فقلت برقية السفير يوم ١٦ يناير :

« أوردت التقارير أن ضابطين مصريين - كانا قد فصلا من الجيش والطيران المصرى بسبب اتصاليهما بالألمان عام ١٩٤٣ - ألقى القبض عليهما أيضًا » .

ويفسر « أنور السادات » في مذكراته السر في انهيار « حسين توفيق » واعترافه السريع . قال « أنور السادات » :

« قام بهذا الحادث تشكيل فدائي خارج الجيش . وكان محققًا لأيوح القاتل ، إذا قبض عليه ، بأى شكل ، أو بأى اسم ، من أسماء إخوانه .

وكان « حسين توفيق » هو الذى تقدم فى اللحظة الأخيرة ، وأصر على أن يوكل إليه أمر التنفيذ .

وعندما قبض عليه .. ظل مصرًا على عدم الاعتراف ، حتى استطاع « كامل القاويش » أن يلعب بأعصابه بقصة مختلفة ، إن دلت على شيء ، فعلى ذكاء « القاويش » ، وإدراكه الصحيح لنفسيات من يقوم بالتحقيق معهم .

فقد أدرك « القاويش » أن « حسين توفيق » قام بهذا العمل كعمل من أعمال البطولة يذكره التاريخ ، فأراد أن يطعنه فى حلمه العزيز ، طعنة دامية ، تجعله ينسى عهده للجماعة ، ويوح بكل شيء .

ذهب « القاويش » إلى إحدى الصحف الكبيرة ، وأملى عليها خبرًا مؤداه أن التحقيق أسفر عن وقوع الحادث لأسباب نسائية . وجعل فى الخبر تلميحًا إلى قيام صلة بين « أمين عثمان » ، وبين سيدة عزيزة جدًا على القاتل « حسين توفيق » .

وفى الصباح دعا « القاويش » القاتل إلى مكتبه وأطلعه على هذا الخبر .

وجن جنون « حسين توفيق » . لقد قتل « أمين عثمان » ، وفى يقينه ، أنه يعمل عملا من أعمال البطولة الوطنية ، فكيف يمكن أن تذهب كل هذه البطولة هباءً . وأن تلوث أيضًا سمعة أسرته وسمعة أعز النساء عليه .

وانفجر يعترف .. يعترف بالجماعة التى دبرت هذا الحادث ، وأسماء أعضائها ، وأهدافهم

ومكان اجتماعاتهم وتفاصيل ما يملكون من أسلحة ، اعترف بكل شيء .
وكنت بين من شملتهم اعترافات « حسين توفيق » فألقى القبض على وشاركته السجن واحداً
وثلاثين شهراً حتى برأني القضاء .
ولكن « كامل القاويش » نفى أنه لجأ إلى أى حيلة ، أو ضغط لإرغام « حسين توفيق » على
الاعتراف .

* * *

لم تفقد السفارة البريطانية اهتمامها بقضية « أمين عثمان » أبداً .
ظلت السفارة تبرق إلى لندن ، بتفصيلات ما يجرى داخل قاعة المحكمة ، خلال الـ ٨٣ جلسة
التي استغرقها نظر القضية ، حتى صدر الحكم بعد ٣٠ شهراً من اغتيال « أمين عثمان » .
وأصبحت المحاكمة ، قضية سياسية من الدرجة الأولى ..
وقالت السفارة البريطانية إنه لا مثيل لهذه القضية منذ محاكمات « نورمبرج » التي جرت في
ألمانيا بواسطة قضاة من دول الحلفاء ، حاكموا النازيين عن جرائم الحرب .

* * *

تغير سفراء بريطانيا في مصر . ولكن اهتمامهم بهذه القضية لم يتغير .. أويتضاءل قط .
أشار السفير البريطاني « السير رونالد كامبل » في برقيته إلى لندن بتاريخ ١٥ فبراير عام ١٩٤٧
إلى أنه كان متوقفاً منذ زمن طويل ألاّ يعدم « حسين توفيق » بسبب حماية القصر الملكي له .
وشهد في هذه القضية كل رؤساء الوزارات السابقين ..
وارتفع صوت من داخل قفص الاتهام في الجيش المصري أصبح بعد ذلك رئيساً لجمهورية
مصر وهو « أنور السادات » .
وأجلت القضية عدة مرات ، حتى نظرت في يوم ٤ فبراير عام ١٩٤٨ ، فانتهز الجميع
الفرصة ، المحكمة والمحامون والمتهمون لإدانة حادث ٤ فبراير ، الذي شهد حصار قصر عابدين
بواسطة القوات البريطانية ، وإنذار « كيلرن » الشهير .. « لفاروق » .
ونظرت القضية بعد قيام حرب فلسطين ، ولكن السفير البريطاني اهتم بالحرب واهتم أيضاً
بقضية « أمين عثمان » يكتب عنها تقاريره .
وأدانت المرافعات بالخيانة ، كل من تعاون مع بريطانيا ، وقالت السفارة إن الجميع ألقوا بقوا
سوداء ضخمة ، على ذكرى « أمين عثمان » ..
وأصبحت القضية ، بداية لانتشار الاغتيالات السياسية ..

وفي تقارير السفارة البريطانية « إن الإرهاب أصبح عاملاً بارزاً في الحياة السياسية المصرية . وإن قوى الفوضى ، تستعد لجولة حاسمة ، ضد بريطانيا ، إذا لم تستجب لمطالب مصر » . وقالت هذه التقارير إن الوفد - طبقاً لسياسته وهو في المعارضة - « أخذ يذكي روح العنف بدعايته ضد بريطانيا ، وحكومة مصر » .

وقالت السفارة ، إن تجارة السلاح نشطت في مصر « ومعظم الأسلحة جاءت من الصحراء الغربية من مخلفات الحرب العالمية .

ولم تستطع سلطات الأمن وقف عمليات التهريب ، خاصة وأن الأسلحة المهربة حديثة ، في حين أن أسلحة قوات الأمن المصرية قديمة ، لا تستطيع أن تفرض احترام القانون على الفلاحين . وامتلاك السلاح على نطاق واسع ، يعتبر عاملاً خطيراً في العلاقات المصرية - البريطانية . خاصة إذا قامت اضطرابات شاملة ضد بريطانيا . وهذا يجعل الموقف أخطر مما كان عليه في ثورة عام ١٩١٩ ، عندما كان الثوار غير مسلحين . وساعد على ذلك كله ، إلغاء الأحكام العرفية .

* * *

اعترضت السفارة على تأجيل القضية ، وعلى السماح للمتهمين بأداء الامتحانات قبل الفصل في الدعوى .. ، وحتى على احتسائهم (الكوكاكولا) في أثناء الاستراحة داخل المحكمة . وبعث السفير البريطاني « السير رونالد كامبل » يوم أول يوليو ١٩٤٦ برسالة - لم تنشر - في هذا المعنى إلى رئيس وزراء مصر .. « إسماعيل صدقي » .. الذي تولى الحكم بعد « النفراشي » . رد « صدقي باشا » يوم ١٩ يوليو برسالة لم تنشر أيضاً .. قال :

« حضرة صاحب السعادة السفير البريطاني . لم يسبب خطاب سعادتك ، المؤرخ أول يوليو ، أى نوع من المفاجأة . فسعادتك تعيرون على الطريقة التي تسير بها الإجراءات القضائية ، ضد الأشخاص المتهمين في قضية مقتل « أمين عثمان باشا » ، وفي جرائم أخرى . وتعتقدون أن الأسلوب المستخدم حتى الآن ، يعطى انطباعاً بأن الجرائم المنسوبة للمتهمين ، ينظر إليها في أوساط معينة ، على أنها ليست سوى عمل بطولي ، قام به شبان أو طلبة متحمسون . أو أنه دليل على الوطنية المحمودة . واسمحوا لي يا صاحب السعادة أن أقول ، إن مثل هذا الانطباع ، إن أمكن وجوده حقيقة .

فلن يكون له سند إطلاقاً . وربما تكشف الصورة الفوتوغرافية ، التي ظهر فيها المتهمون ، وهم يتناولون المرطبات ، عن شيء من هذا الانطباع .

كان المتهمون في ذلك اليوم ، ماثلين أمام قاضي الإحالة ، وكان تناولهم للمرطبات في أثناء توقف الجلسة ، وبإمكانهم أن يفعلوا ذلك .

ولكن مثل هذا الأمر ، لا يمكن أن يحدث بالطبع في أثناء اعتقالهم في السجن . ومن ناحية أخرى ، طلب المتهمون السماح لهم بالخروج من السجن ، لأداء امتحاناتهم ، وقد رفض هذا الطلب بشكل قاطع .

وبالنسبة لإطلاق قاضي الإحالة ، سراح متهمين معينين بصفة مؤقتة ، فأحب أن أوجه النظر هنا ، إلى أن هذا الإجراء لا يعنى إطلاقاً أن الأدلة القائمة ضدهم غير كافية . إن ذلك يرجع إلى اعتبارات خاصة متروكة لتقدير المحكمة ، كما هو الحال في كل الإجراءات التي ، بناءً عليها ، اتخذ القاضي هذا القرار .

وأود عن اقتناع ، أن ينجح ما سبق أن ذكرته ، في أن يجعل سعادتكم تقتنعون بأنه لا مجال للمخاوف إزاء هذا الموضوع .

وانتهز هذه المناسبة لأؤكد لسعادتكم فائق احترامي .

ولم يعجب هذا الرد المسؤولين في السفارة البريطانية ..

عرضوا على السفير تقديم احتجاج شفهي أو مكتوب إلى « صدق باشا » .

ولكن السفير رفض ، ففي ذلك الوقت كانت تجرى مفاوضات بين مصر وبريطانيا وخشى السفير أن يعرف الاحتجاج ويستغله الوفد فيسوء مناخ المفاوضات .

وكتبت السفارة إلى لندن يوم ٨ أكتوبر تقول :

« اتضح أن « صدق باشا » لم يستطع أن يقدر وجهة نظرنا .

لقد راعينا أن نظهر له استياءنا ، من استمرار عجز السلطات المصرية عن تقديم مدبري سلسلة الاعتداءات ، على الجنود البريطانيين ، إلى ساحة العدالة .

وغيرض في النهاية اقتراح بتقديم احتجاج آخر شفهي أو مكتوب . ولكن السفير رأى إزاء التطورات المتلاحقة في الموقف السياسي ، أن يأخذ « صدق باشا » فرصة أخرى لإظهار ما إذا كان يزعم معالجة مثل هذه الأمور مستقبلاً بحزم أم لا .

وفي ١٠ أبريل عام ١٩٤٨ ، ترافع « أنور حبيب » وكيل النيابة في القضية فهاجم السياسة البريطانية ، وأشار إلى حادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢ ، وشبه بريطانيا بالثعبان الذي يفرق .. ليسود .

وكان مقرراً أن يجتمع السفير البريطاني في الصباح التالي مع « أحمد خشبة » وزير خارجية مصر لأمر أخرى .

ولكن السفير اهتم - أولاً - بقضية أمين عثمان كما تقول برقيته رقم ١٩٥ المؤرخة في ١٥ أبريل عام ١٩٤٨ .

قال السير « رونالد كامبل » : في هذه البرقية :

« انتهزت الفرصة لأبلغ سعادته بمشاعر الاشمئزاز ، التي انتابتني . لدى سماع بيان وكيل النائب العام ، في محاكمة المتهمين في جرائم السياسة .

وقرأت له بعض العبارات التي استخدمها « أنور حبيب » .

وأبلغته بإشارة هذا الأخير يوم ٤ فبراير .

قلت إن الملاحظات بوجه عام ، ترقى إلى مستوى دعوة المحكمة لتبرئة ساحة المتهمين ، وهو ما يبدو لي إجراءً غريباً من جانب الادعاء .

وهناك ملاحظات بعينها ، كانت بمثابة تحريض مباشر على قتل البريطانيين .

وهو يعرف من أحداث الماضي ومن اغتيال « الخازندار بك » مؤخرًا . إلى أين تؤدي مثل هذه الأشياء ؛ وفضلاً عن ذلك كنت أهتم بهذه المحاكمة بوجه خاص ، كممثل بريطاني لأن أولئك المتهمين باغتيال « أمين عثمان باشا » ، كانوا ممن تحيط بهم الشكوك ، أيضاً . بشأن العديد من الهجمات الإجرامية بالأسلحة النارية ، والقنابل اليدوية . على الرعايا البريطانيين هنا وفي الإسكندرية ؛

ولم يبد على « خشبة باشا » أنه يدرك ذلك .

قاطعني مصححاً بقوله :

- ليست الهجمات على الرعايا البريطانيين ، بل على أشخاص مثلي . ممن يرغبون في اللقاء كأصدقاء لبريطانيا العظمى ، ومن سيظلون كذلك على الأرجح .

قلت إن المحاكمات انحدرت ، لتقضي بصورة تصدم الرأي العام البريطاني .

أعرب « خشبة باشا » عن أسفه الشديد ، وعن عدم موافقته على بيان « أنور حبيب » .

وأعرب عن عدم موافقته بوجه عام ، على الانعطافة السياسية التي أخذتها المحاكمة ، في مرحلة مبكرة منها ، عندما تم استدعاء « النحاس باشا » وغيره كشهود .

وقال إن هذه طريقة سيئة لإدارة شئون العدالة .

ووافق على أن خطاب « أنور حبيب » يستحق التوبيخ بوجه خاص . لأنه صادر عن ممثل

الحكومة . ووعده بأن يتولى هذا الأمر .

.. فى الصباحت التالى . حضر « محمود منصور » النائب العام ، جلسة المحاكمة لأول مرة . وقف النائب العمومى ليعترض على بيان « أنور حبيب » . وأعلن أن ما قاله وكيل النيابة يتعارض مع طلب النيابة إعدام المتهمين . وأعلن النائب العام . سحب ما قاله أنور حبيب - عن ٤ فبراير - من محضر الجلسة . .. هتف أحد المتهمين فى القفص - « اليوزباشى أنور السادات » - وقال :
- أفضل أن أشتق ألف مرة . على أن أرى النائب العام يتراجع ، ويقف هذا الموقف غير الشريف .

وهاج المتهمون ومحاموهم .. . وطالب « مكرم عبيد » بحذف ما قاله النائب العام . من محضر الجلسة .

وأدى ذلك إلى رفع الجلسة للاستراحة . فلما أعيدت أعلن رئيس المحكمة أنها لم تتأثر بما قيل . ولم تعرف مصر قط . أن النائب العام . كان مكرهاً على الحضور . بقرار من الحكومة المصرية . رغبة فى نجاح المفاوضات .

والتقى السير « رونالد كامبل » مع « خشبة باشا » مرة أخرى يوم ١٥ أبريل فقال له :
- كنت سعيداً لما قرأته عن ملاحظات النائب العام فى المحكمة .

* * *

أصدرت محكمة الجنايات يوم ٢٤ يوليو عام ١٩٤٨ أحكامها فى هذه القضية . كانت المحكمة برئاسة « عبد اللطيف محمد بك » . وعضوية « إبراهيم خليل بك » . وصادق حمدى بك .

قضت المحكمة على المتهم الرئيسى . « حسين توفيق » بعشر سنوات سجن مع الأشغال الشاقة . وحكمت المحكمة . بخمس سنوات على « محمود يحيى » طالب الهندسة - ٢١ سنة - والذى وجهت إليه تسع تهم بما فى ذلك الاشتراك فى مقتل « أمين عثمان باشا » . ومحاولة الاعتداء على حياة « النحاس باشا » .

وحكم على « محمود أحمد الجوهري » الطالب بالثانوى المتهم بالاشتراك فى مقتل « أمين عثمان » . ومحاولة الاعتداء على حياة « النحاس » . بخمس تهم أخرى . بالسجن خمس سنوات . مثله فى ذلك الوقت . مثل متهمين آخرين .

وأما الخمسة الآخرون ، ومنهم « سعيد توفيق أحمد » ، شقيق المتهم الرئيسى ، فقد حكم عليهم بالسجن ثلاث سنوات ، وحكم على متهم واحد بالسجن سنة واحدة ، وعلى آخر بالسجن شهراً واحداً فى حين حصل أحد عشر متهمًا على البراءة .. كان من بينهم « أنور السادات » . وحكمت المحكمة بدفع تعويض ، خمسة آلاف جنيه ، لأرملة « أمين عثمان » ، وخمسة آلاف أخرى لكريمته ، على أن يدفع المتهمون وعلى رأسهم « حسين توفيق » هذه المبالغ متضامنين .

وقضت المحكمة بأن يدفع « أحمد وسيم خالد ، ومصطفى كمال حيشة » تعويضاً قدره ٥٠٠ جنيه إلى « ممدوح الشلقانى » ، بعد أن حاولا الاعتداء على حياته ، فى طريق الهرم . بعد صدور الحكم كتب « جيفرسون بانزسون » القائم بالأعمال الأمريكى إلى حكومته يقول إن الجميع يعرفون أين يوجد « حسين توفيق » ولكن لأحد يريد مواجهة الملك .

* * *

واحتجت السفارة البريطانية على الأحكام التى صدرت فى القضية .. قصد وزير خارجية مصر « أحمد خشبة باشا » إلى السفير البريطانى يزوره مودعاً ، بمناسبة سفر الوزير إلى الخارج ..

أبدى السفير « السير رونالد كامبل » أسفه من الأحكام وقال :
- كيف تكون الأحكام لينة ومخففة ، ولماذا يبقى السلاح فى يد هؤلاء ، وسط شعب تعس .
ماذا أقول لوزير خارجيتى عن حالة الأمن هنا .
رد الوزير قائلاً :

- ابعث إليه برسالة مطمئنة ، لقد اتخذنا كل الإجراءات لحفظ الأمن ، ومنع تكرار الحوادث .

* * *

أخذت السفارة ووزارة الخارجية البريطانية ، تبحثان فيما إذا كان من حق بريطانيا ، أن تطلب التعويض من مصر ، التى لم تستطع القيام بواجبها الدولى ، ومعاقبة المسئولين عن الجرائم التى ارتكبت ضد الرعايا البريطانيين ، ذلك لأنه كان بين الاتهامات ، التى وجهت للمتهمين ، فى قضية « أمين عثمان » الاشتراك فى جرائم ضد الجنود البريطانيين .

ولكن عدل عن هذا رأى .. ، وقالت التقارير السرية للسفير البريطانى :
« إن بريطانيا لا تستطيع أن تفعل شيئاً ، ولا يمكنها أن تتدخل حتى لو أرادت ذلك

إلا بالاحتجاجات السياسية .. ولا يوجد ما يدعو لها » .

وبعد صدور الأحكام حاولت السفارة البريطانية ، السعى إلى أن تقدم النيابة طعنًا بالنقض في الحكم ، خلال فترة الـ ١٨ يومًا التي حددها القانون للطعن .

ويظهر ذلك من هذه البرقية التي بعثت بها السفارة إلى لندن يوم ١٠ أغسطس عام ١٩٤٨ .
« خلال حديث جرى مع « محمود بك منصور » النائب العام انتهز - ماك دوجال - المستشار القانوني للسفارة - الفرصة وسأله عن النتائج المحتملة ، لأي طعن يقدم ضد الأحكام التي صدرت ، على متهمين معينين ، في قضية أمين عثمان باشا » .

أوضح « محمود بك منصور » أن الأساس الوحيد للطعن حتى الآن ، هو ما يقال عن المخالفات الإجرائية ، في الحكم الذي أصدرته المحكمة ، لأن وكيل النيابة خرج عن مقتضيات منصبه ، بتقديم الأدلة في مرحلة مبكرة من الإجراءات .

وأدى هذا إلى تعيين وكيل جديد للنياحة ، في منتصف المحاكمة ، وبهذا يكون المحامي « أنور حبيب » قد أخل بالادعاء .

وقد تصادف أن هذا هو نفس الرجل الذي انفجر ضد البريطانيين في ١٠ أبريل وهو الأمر الذي تتصل منه في اليوم التالي « محمود بك منصور » نفسه .

وردًا على سؤال « لماك دوجال » ، أعلن النائب العام أن محكمة النقض لا يمكن أن تشدد الأحكام ، وبهذا لا يشكل النقض ، بالنسبة لنا ، إلا اهتمامًا ضئيلًا جدًا .

وكل ما يمكن أن يؤدي إليه النقض ، هو إجراء محاكمة جديدة ، لواحد أو أكثر من المتهمين .

ويقول « محمود بك منصور » : « إن الأمل في هذا بعيد جدًا » .

ولقد تنبأ « كيلرن » - منذ البداية بالخسارة الضخمة التي لحقت ببريطانيا والوفد نتيجة اغتيال « أمين عثمان » .

بعد إقالة « النحاس » من الحكم في أكتوبر ١٩٤٤ قال « كيلرن » :

« عاد « أمين عثمان » ليلعب دور المخفف من غلواء الوفد ، وهو في المعارضة » .

وقال كيلرن :

« بوفاة « أمين عثمان » ، يخفى الرجل الوحيد الذي كان بوسعه دائمًا التأثير على « النحاس »

في اتجاه الاعتدال نحو بريطانيا العظمى » .

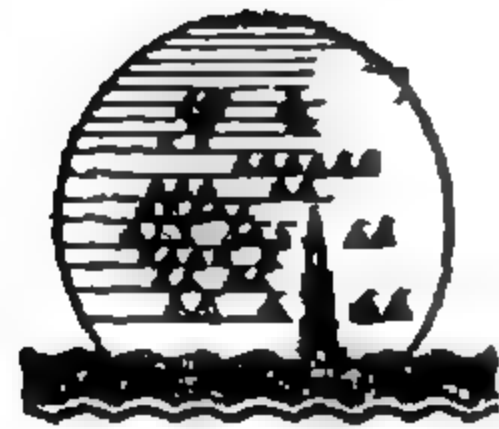
* * *

وبالفعل ...

ب وفاة « أمين عثمان » ، فقد الوفد رسوله إلى السفارة .. وفقد الإنجليز رجلا مهمته دفع
« النحاس » إلى الاعتدال .

وتكون النتيجة أن يبقى الوفد ٤ سنوات كاملة بعيداً عن الحكم ، لأن بريطانيا تخلت عنه .
والملك « فاروق » لم يكن - في يوم من الأيام - راغباً في عودة الوفد .

وعلى أية حال ، فإن اغتيال « أمين عثمان » في بداية عام ١٩٤٦ ، كان الزلزال الذي فجر
الإعصار السياسى فى مصر .. ؛ لقد أطلق مظاهرات الطلبة ، وهز الثقة بقدرة « النقراشى » على
حفظ الأمن ... وبالتالي أطاح بفكرة المفاوضات بين « النقراشى » و« بيفن » .



General Organization of the Alexandria Library (GOAL)
Bibliotheca Alexandrina

المد الشيوعي .. يزحف

بدأ البوليس المصرى ، حملة ضخمة ، لتفتيش بيوت الشيوعيين المصريين ، بحثًا عن قنابل ومتفجرات وشركاء ، فى قضية اغتيال « أمين عثمان » .
ولم يكن للشيوعيين دور فى هذه القضية ، بل إن بعض الشيوعيين انضموا إلى الوفد ، فى تلك الفترة ، ضد « النقراشى » ، وضد بريطانيا .
وكان السبب فى اتجاه البوليس نحو الشيوعيين ، هو انتشار الحركة الشيوعية فى تلك الفترة . فقد أصيبت منطقة (شبرا الخيمة) الصناعية ، بإضراب شل الإنتاج فى كل المصانع . وتعطل ٧٠٠٠ عامل . وعجزت الحكومة عن الوصول إلى اتفاق مع المضربين للعودة إلى العمل . واعتقلت الحكومة زعماء العمال ، واتهمتهم بالنشاط الشيوعي والتخريب .
وقبض - قبل أسبوعين من اغتيال « أمين عثمان » - على ١٧ شيوعياً منهم صحفي و٨ من ضباط الاحتياط .

واتهمت مجلة « الضمير » الشيوعية بتحريض العمال على الإضراب .
وكانت « الضمير » تترجم مقالات صحفية « الديلى وركر » الناطقة باسم الحزب الشيوعي البريطانى ، وكذلك الصحف الشيوعية الفرنسية .
ويعترف مؤرخ النشاط الشيوعي فى مصر الدكتور « رفعت السعيد » فى كتابه (الصحافة اليسارية فى عام ١٩٢٥ - ١٩٤٨) ، و (تاريخ المنظمات اليسارية فى مصر ١٩٤٠ - ١٩٥٠) .
بأن مجلة « الضمير » ، كانت تعبر عن لجنة العمال للتحرير القومى اخينة السياسية للطبقة العاملة »

ويقول: « إن هذه المجلة منبر تأسس بإشراف مباشر . من حلقة ماركسية ، تستهدف استقطاب أعداد من المثقفين والعمال المصريين . لتأسيس تنظيم شيوعي » .

ولم تكن الضمير - التي صدرت في ٢٦ سبتمبر ١٩٤٥ - هي المجلة الشيوعية الوحيدة في مصر في تلك الفترة .

سبقتها إلى الصدور مجلة « الفجر الجديد » في ١٦ مايو عام ١٩٤٥ ؛ وقد فتحت هذه المجلة صفحاتها أمام كتّاب من مختلف المجموعات الماركسية . وهي دفاع عارم عن الماركسية . وتدعو لتعزيز العلاقات مع الأحزاب الشيوعية العربية وتقدم أفكاراً ماركسية عن الاقتصاد السياسي ومجلة « أم درمان » - التي صدرت في ١٥ مارس ١٩٤٥ ، للدعوة الشيوعية بين السودانيين في مصر والسودان .

ولكن تقارير السفارة البريطانية تقول إن عدد المجلات الشيوعية التي كانت تصدر في ذلك الوقت سبعة هي :

- ١ - البراع : مجلة أسبوعية غامضة ، تحولت ، إلى مجلة موالية للشيوعيين .
- ٢ - الضمير : المجلة ذات الميول الشيوعية ، التي ألقي القبض على صاحبها ومحررها في إضراب عمال النسيج بشبرا الخيمة .
- ٣ - الجبهة : وقد ظهرت في البداية على صورة ملازم . ويقال إن « فتحى الرملى » هو الذى يحررها .
- ٤ - البعث : جريدة موالية للشيوعيين ، كان يحررها « الدكتور محمد مندور » محرر صحيفة « الوفد المصرى » .
- ٥ - الطليعة : يقال إنها مجلة أسبوعية موالية للشيوعية ، ومناهضة للإمبريالية يحررها خريجو الجامعات ، وإنها جريدة (جماعة البحث العلمى) .
- ٦ - الفجر الجديد : مجلة أسبوعية تتضمن مادة شيوعية موجهة إلى الدوائر العمالية والشباب .
- ٧ - أم درمان : مجلة أسبوعية مناهضة للإمبريالية يحررها مجموعة من الشباب السودانيين والمصريين .

وإذا كانت هذه المجلات ، علنية فإن التنظيمات الشيوعية السرية في تلك الفترة كانت كثيرة . كما يعترف مؤرخ الحركة الشيوعية المصرية .

كان هناك تياران شيوعيان سريان .. كما يقول :

الأول : الاتحاد الديمقراطي .

والثانى : مجموعة الفجر الجديد ، التى تصدر المجلة التى تحمل نفس الاسم .
وقد انقسم التيار الأول إلى جماعات ، هى الحركة المصرية للتحرير الوطنى ، وأيسكرا - أى الشرارة بالروسية - وتحرير الشعب .
أما المجموعة الثانية فقد تركز نشاطها فى عدة اتجاهات وجماعات منها « جماعة الشباب للثقافة الشعبية » ، وجماعة نشر الثقافة الحديثة ، ولجنة العمال للتحرير القومى ، بالإضافة إلى العمل النشط فى صفوف الوفد !

وهذه المجموعة ، هى التى كانت تصدر (الفجر الجديد) ، (والضمير) .
وبرغم هذين التيارين ، كانت هناك تنظيمات شيوعية كثيرة ، منها :

- « الفن والحرية »
- و « نحن أنفسنا »
- و « الخبز والحرية »
- و « الجبهة الاشتراكية »
- و « اتحاد أنصار السلام »
- و « جماعة البحوث »
- و « المركز الثقافى الاجتماعى »
- و « ثقافة وفراغ »
- و « لجنة نشر الثقافة الحديثة »
- و « دار الأبحاث العلمية »

* * *

وفى كتابه « قصتى مع الشيوعية » يقول : « اللواء حسن المصيلحى » رئيس قسم مكافحة الشيوعية (كانت هناك عدة تنظيمات شيوعية وهى : « منظمة تحرير الشعب » ، و « عصبة الشيوعيين » ، « جبهة التحرير التقدمية » . « جبهة الأحرار الديمقراطية » . « وطلعة العمال » . « والمنظمة الشيوعية المصرية » و « ونواة الحزب الشيوعى المصرى » ، « والنجم الأحمر » . « وإيسكرا » ، « والحركة المصرية للتحرير الوطنى » .

ولم يعرف على وجه التحديد عدد المتسبين إلى هذه الجماعات ، ولكن ذلك يلقى الضوء على أنه كانت هناك حركة شيوعية نشطة فى مصر ، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

وكانت السفارة البريطانية ، ترى أن الحركة الشيوعية المصرية ، توجه وتدعم من المنظمات الشيوعية في بيروت ، حتى لا يلتزم الروس بشيء أمام المصريين .
ولقد رأينا في محضر اجتماع مجلس الوزراء البريطاني يوم أول يناير ١٩٤٦ ، كيف التزم السوفيت بتأييد بقاء الاحتلال البريطاني لمصر !!
وبرغم هذا الاتفاق البريطاني الروسي ، فإن السفارتين البريطانية والأمريكية تابعتا باهتمام .
بدء ونمو الحركة الشيوعية في مصر .

وقد تركزت عملية المتابعة في موقفين :

الأول : بعد قيام ثورة عام ١٩١٩ ، فقد حاول الإنجليز والأمريكيون ، أن يجدوا رابطة بين الثورة المصرية ، وبين ثورة البلاشفة التي قامت قبل ذلك بعامين .
الثاني : عام ١٩٤٣ بعد قيام التمثيل الدبلوماسي بين القاهرة وموسكو .

* * *

وفي الوثائق البريطانية السرية في مايو عام ١٩١٩ ، نجد التقرير التالي من المخابرات البريطانية عن (الوضع في مصر) قال التقرير :

« تسلل عملاء البلشفيك (الشيوعيين) إلى مصر . وهم يتكلمون الروسية والفرنسية والإيطالية . وهم يفعلون ما في وسعهم لإحداث الفوضى . وقد ينجحون ، إذا قصروا أنفسهم على الأهداف الوطنية المصرية . ومن الصعب القول أنهم ، إذا تمادوا سينجحون في بلشفة الشعب المصري .

إن المصريين يتبعون المذهب الحنفي ، بين مذاهب الإسلام الأربعة وهو يمثل تعارضاً صارخاً مع البلشفية (الشيوعية) .

وقد أصدر مفتي الحنفية - أخيراً - فتواه ضد البلشفية .

وعادت دار المعتمد البريطاني ، تكتب من الإسكندرية في ٨ سبتمبر ١٩١٩ ، تقريراً عن الوضع السياسي العام في المدينة .

« هناك دلائل لا حصر لها ، بأن الاشتراكيين والمتطرفين يذلون جهوداً في مصر ، لنشر مذاهب البلشفية (الشيوعية) . بين طبقات المجتمع .

وكانت فتوى شيخ الإسلام ضد الشيوعية ، التي أصدرها مؤخراً ، موضع هجوم مرير في تلك الأوساط .

وتبذل محاولات لتصوير شيخ الإسلام ، وكأنه يعمل بوحى من البريطانيين .

وهذا الاتجاه نحو البلشفية بين المصريين ، تم بتحريض من السكان الإيطاليين ذوى الآراء البلشفية والاشتراكية المتطرفة .

وهناك ما ينبئ بوجود دعاية منظمة في الصحافة وغيرها ، لإيجاد رابطة وثيقة بين أهداف المتطرفين المصريين والاشتراكيين الإيطاليين .

وظهر مقال طويل يوم ٢٩ أغسطس في جريدة « وادى النيل » باللغة العربية يؤكد الصداقة الفريدة والتعاطف بين شعبي البلدين .. مصر وإيطاليا .

وفي ١١ سبتمبر سنة ١٩١٩ بعث شيتام - القائم بالأعمال - تقريراً آخر إلى « اللورد كيرزون » وزير الخارجية - حول الوضع السياسى العام يقول فيه :

« اشتركت كل الصحف المحلية في مناقشة عامة ، حول البلشفية . والمشكوك فيه أن البلشفية ستدخل مصر ، لأن غالبية المصريين حائزون للكميات بشكل أو بآخر .

ويذلل المتآمرون البلشفيك جهوداً كبيرة لإقناع الجماهير المسلمة ، بأن البلشفية لا تتعارض أبداً مع مبادئ الدين الإسلامى ..

أما الآن فقد نبه على رؤساء تحرير الصحف اليومية ، بضرورة إيقاف مناقشة البلشفية أو الترويج لها في مقالاتهم .

ويستنجد المندوب السامى البريطانى بلندن . ويكتب وزير الخارجية البريطانية إلى المخابرات البريطانية فى أكتوبر ١٩١٩ يقول :

« طلب المندوب السامى البريطانى فى مصر ، إرسال خبر فى الشؤون البلشفية إلى مصر . وإنى أتفق معه فى رأى ، بأن يعمل الضابط الذى يختار لهذا العمل فى وظيفة مدنية .

ومن سوء الحظ أنه ليس بوسعه أن يضع يده على شخص مناسب لهذه المهمة فى الوقت الحالى ، إذ يتعين علينا ، أن نعثر على شخص لهذا العمل ، بأسرع وقت ممكن ، فهل نجحتم فى بحثكم عن شخص مناسب ؟ .

وأعتقد أن الحكومة المصرية ، لن تثير مشكلة فى هذا الصدد .

* * *

وكانت « لسعد زغلول » مواقف واضحة فى هذا الشأن ...

قال فى رسالة من باريس إلى « عبدالرحمن فهمى » رئيس لجنة الوفد فى مصر :

« إن الوفد غير راض عن المنشورات التى تتضمن الانتصار للبلشفيك ، فإن هذه المنشورات يستفيد منها أعداؤنا » .

وقال « سعد » ردًا على ما نشر - يومًا - في صحيفة الإيجبشيان جازيت « المصرية :
« إنى لا أجهد نفسى فى أمر الكومونة أو البلشفية ، وليست عندى أية فكرة من هذه
الوجهة » .

* * *

ويكتب « أرنست إيفز » قنصل الولايات المتحدة بالإسكندرية فى ١١ أبريل ١٩٢٤ إلى
حكومته :

« تم تنظيم الحزب الشيوعى المصرى الأول ، فى أوائل عام ١٩٢٣ ، بعد حل الحزب
الاشتراكى المصرى السابق ، بسبب الشقاق بين أعضائه .
وكان المعتقد أن الشيوعية فى مصر ، نشأت من فكرة المساعدة المتبادلة بين العمال ، ومن
الرغبة فى الاستفادة من المكاسب الطبيعية التى تتأتى من الوحدة .
ولكن ليس هناك شك الآن ، فى أن بعض المبادئ الشيوعية المعتدلة ، إن لم يكن المتطرفة
قليلا ، قد امتزجت بهذه الفكرة والرغبة .

ولقد أرسل الحزب الشيوعى المصرى ، بعثة تضم أربعة طلاب إلى الجامعة الشيوعية فى
موسكو ، وكانت البعثة تضم شابًا من كل من القاهرة والإسكندرية والزقازيق والعطف .
وتضمنت الخطابات المرسلة منهم إلى رفاقهم بالإسكندرية وصفًا لأوضاعهم ، وللاستقبال
الذى قولوا به ، وللمناهج الدراسية التى يدرسونها .
وكان الحزب يعترم فى أواخر فبراير الماضى ، إرسال فتاتين إلى مدرسة الفتيات فى موسكو ،
إحداهما شقيقة لطالب من الزقازيق . والأخرى من سمود . ولكن الحكومة المصرية حالت دون
سفرهما .

وحتى وقت قريب جدًا ، كان وجود حزب شيوعى فى مصر ، محل نزاع ، كما كان موضع نفى
علنى ، ولكن تأكد وجود مثل هذا الحزب ، من تصريحات أقارب هؤلاء الطلاب ، وفى
المعلومات الرسمية من فرع الحزب الشيوعى فى الإسكندرية .

وإرسال الطلاب إلى روسيا السوفيتية ، يفتح المرء بأن الحزب المصرى على صلة بالشيوعيين
الروس فى موسكو ، كما يبين بوضوح ، أن الحزب يعترم توسيع نطاق أنشطته ؛ بل إن اللجنة
أعدت طلبات التحاق خاصة يملؤها الطلاب الراغبون فى الانضمام للبعثة الشيوعية المصرية فى
موسكو .

وثبت أن الحزب تلقى عشرين طلب التحاق ، من أشخاص يرغبون في الالتحاق بالمدارس الشيوعية في روسيا . وتم تقديم كل هذه الطلبات ، قبل إعلان سفر البعثة الأولى .

* * *

ويكتب « اللورد جورج لويد » المندوب السامى إلى لندن :
« وصلت تقارير في أوائل عام ١٩٢٥ ، تفيد بأن الدولية الشيوعية في موسكو ، تنأهب لتركيز أنشطتها في عدد من دول شمال أفريقيا ، الواقعة تحت النفوذ الأوربي ، وبعد ذلك بوقت قصير ، كشفت التقارير المحلية ، عن تجديد واضح للنشاط الشيوعى في مصر .
وسرعان ما اتضح أن هناك قوتين شيوعيتين تعملان في البلاد ، كل منهما بصورة مستقلة عن الأخرى .

الأولى منظمة شبه سرية ، رئيسها الاسمى (مواطن محلى سورى) .
الثانية ، وربما الأكثر خطورة يترعّمها في الظاهر « الأمير أوتومسكى » . والتي تتألف من حشد مضفاض من المغامرين الأوربيين ، وأساساً من اللاجئيين الروس .
وعلى الرغم من استقلال عمل هاتين الجماعتين فإنهما تتبعان أساليب متشابهة .
وتتضمن هذه الأساليب ، تقليل النعمة الشيوعية الصرفة في الدعاية ، واستغلال الروح الوطنية المتطرفة ، والقلق العمالية ، وأى عملية تميل لإرباك السلطات المصرية ، وتؤدي في النهاية إلى الفوضى .

ولكن نقطة الخلاف الرئيسية ، تتمثل في أن المنظمة الأولى ، أكثر اتصالاً بصورة أو بأخرى (بالكومنترن في موسكو) . وتتبنى الجماعة الثانية أساليب أكثر سرية في الاتصال ، مثل نقل المراسلات باليد أو شفاهية .
ويعتقد أن هذه الجماعة تعمل بالارتباط مع - إن لم يكن تحت إشراف - « حكيموف » العميل السوفيتى في جده .

* * *

ولا تقتصر عملية المتابعة على النشاط الشيوعى في مصر ، بل تمتد إلى المصريين في الخارج .
كتب « اللورد لويد » إلى لندن :

« فى سبتمبر ١٩٢٥ ، سلم « سيف الله يسرى باشا » الوزير المصرى فى برلين ، نسخاً من بعض الوثائق للسفير البريطانى ، وقال إنها تصدر من السفارة الروسية فى برلين ؛
ويتابع الوزير المصرى ، عمل المحرضين ، وسط الطلبة المصريين فى ألمانيا (ويتراوح عددهم

بين ٤٠٠ و ٥٠٠ طالب) : وقد انتهى إلى أن مصدر أفعالهم ، يأتي من موسكو والسفارة الروسية في برلين .

وقرر « يسرى باشا » ، أنه نجح ، بعد صعوبات ، في أن يجعل البوليس الألماني يطرد اثنين من المحرضين المصريين المعروفين ، ويأمل أن يتمكن من عمل الشيء نفسه مع أربعة أو خمسة شبان يعيشون في برلين .

وذكر الوزير المصري أسماء ستة من العملاء البلاشفة ، قال إنهم أبحروا إلى مصر .

* * *

وتستمر التقارير البريطانية حتى ٣٠ ديسمبر عام ١٩٤٣ عندما يكتب « اللورد كيلرن » إلى لندن :

« ١ - قدم « نيكولاي نوفيكوف » ، الوزير المفوض السوفيتي الجديد في مصر أوراق اعتماد « للملك فاروق » في ٢٥ ديسمبر ١٩٤٣ وبصحبه أعضاء المفوضية .

وكان يرتدى الزي الرسمي ، في حين كان « السكرتيرون » الدبلوماسيون بالملابس العادية .
٢ - أعرب « نوفيكوف » ، لدى مغادرته القصر ، عن اعتباطه باستقبال الملك له وقال :
إنه حقاً ملك عظيم .

ويدل هذا ، وغيره ، على أن الموظفين السوفيت على أدراك تام ، بأهمية الملك بوصفه القوة الدائمة الوحيدة المعترف بها في مصر .

وجاءت إشارة « نوفيكوف » بمثابة محاولة متعمدة لتلقي « فاروق » .

٣ - إن أكثر من عضو في سفارتنا ، تلقى إشارات عن أعضاء المفوضية السوفيتية ، تفيد بأنهم في حرج ، بسبب الزيارات التي قام بها عدد من ذوي الأفكار الشيوعية المحليين ، وبخاصة اليهود ، يعرضون فيها خدماتهم من أجل « القضية » .

ومن الواضح ، أن المفوضية تعاني وهي تشرح لهم أن الهدف الأساسي للاتحاد السوفيتي ومثله في مصر ، هو دفع الحرب لإحراز نصر سريع بالتحالف مع بريطانيا العظمى وأمريكا .
ويقال إن السيد « سلطانوف » السكرتير الثاني للسفارة ، حين سئل عن الخط الواجب اتباعه للشيوعية أجاب زائريه بقوله :
- اقرءوا القرآن .

ولا شك أن الموظفين السوفيت في القاهرة ، يخشون من عوامل القلاقل ومثيريها .

إن العنصر (التروتسكى) ، قوى بين المجموعة الصغيرة المتعاطفة مع الشيوعية هنا ، والتي تتكون في مجملها من يهود .

ولو أرادت المفوضية الروسية أن تكسب عطف الملك ، فإنها لن ترضى بالربط بينها وبين الشيوعيين المحليين الذين لا سلطة لهم ، وهم في معظمهم ، ليسوا مصريين ، بالمعنى الوطنى للكلمة .

* * *

ويكتب « الكسندر كيرك » الوزير الأمريكى المفوض إلى حكومته يوم ٣ يناير ١٩٤٤ . معلقاً على تبادل التمثيل بين البلدين قائلاً :

« تضم البعثة السوفيتية العديد من الأعضاء ، الذين تضعهم اهتماماتهم ، ومعرفتهم بهذه المنطقة ، في موقف يتيح لهم دراسة الاتجاهات السياسية الحالية في الشرق الأدنى عن قرب . ويوحى ذلك ببداية اتجاهات جديدة في الأمور السياسية لهذه المنطقة .

وأشارت الصحافة بالفعل إلى أن هدف السوفيت هو تمهيد السبيل - من خلال إقامة روابط سياسية قوية - لتحقيق تقارب ثقافى ، لإزالة الفكرة التقليدية ، من أن الشيوعية عدو الإسلام . وبالتالي اجتناب أية عقبات ، قد تعيق تطور التجارة بعد الحرب .

وإذا حكمنا على الأمور بما يجرى من دلالات ، مثل الزيادة المتواترة للمواد الصحفية حول ما يجرى في روسيا ، والمعرضات العديدة ، للمواد الروسية في نوافذ المكتبات المحلية ، التي تضم صوراً فوتوغرافية « لستالين » ، فإن القاهرة تتابع باهتمام ، أمور الاتحاد السوفيتى .

* * *

ويتولى « النقراشى » ، رئاسة الوزارة وينشط خصومه ، وفي مقدمتهم الشيوعيون ، وتكتب السفارة البريطانية إلى لندن البرقية التالية :

« هذه ترجمة لتقرير طويل عن الشيوعية في مصر والشرق الأوسط كتبه « حسن رفعت باشا » ، وكيل وزارة الداخلية المصرى وأعطاه سرّاً إلى « والترسمارت » المستشار الشرقى بالسفارة . وأهم النقاط في هذا التقرير المطول كالاتى :

- ١ - بدأ أول تطور حقيقى للشيوعية في مصر ، مع إقامة التمثيل الدبلوماسى السوفيتى في مصر .
- ٢ - كان التقدم الحقيقى للشيوعية ، راجعاً إلى السياسة (الديماجوجية) لحكومة الوفد في محاولتها إرضاء الطبقات المتعددة عن طريق رشوتها .
- ٣ - الدور الهام الذى لعبته مكتبة يديرها يهودى شيوعى ، يسمى « هنرى كوربيل » .

وهذه المكتبة تباع كميات من أدب الدعاية الشيوعية والروسية باللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية .

٤ - جاذبية الشيوعية . لعناصر الطلبة والعمال المشتملين من الأحزاب السياسية الحالية .

٥ - تسرب الشيوعية من البلدان العربية . وخاصة بيروت .

٦ - كان تكثيف الدعاية الروسية الشيوعية الموجهة ضد بريطانيا العظمى . يرجع إلى قلق

روسيا من تكوين الجامعة العربية . التي اعتبرت روسيا السوفيتية جبهة موجهة ضدها .

٧ - أصبح الخوف من روسيا ، ورقة رابحة في بلدان الشرق الأوسط . التي تبسم في وجه

بريطانيا العظمى لتحصل على أمانها .

٨ - يحتمل أن تكون روسيا . مصدر الدعاية الموجهة في مصر . ضد التحالف مع بريطانيا

العظمى .

٩ - الأنشطة الإيجابية للبعثة الروسية مقصورة على المعارض والأفلام السينمائية . عدا تلك

المرتبطة بالأزهر . فتكون عن طريق المستر «سلطانوف» المستشار المسلم بالبعثة . وكذلك المرتبطة

بالكنائس الأرثوذكسية .

١٠ - نشاط المثقفين في تشجيع الشيوعية . أو الاشتراكية . عن طريق المطبوعات

والجمعيات التي تتفادى رقابة سلطات الأمن . تحت الستار الثقافي .

١١ - الاستفادة من العناصر الأجنبية - الفلسطينيين واليهود والفرنسيين واليونانيين

واليوغوسلاف والبولنديين والأرمن وغيرهم - في الدعاية للشيوعية .

١٢ - أدت المنافسة المتبادلة بين الأحزاب المختلفة لكسب ود الطبقات العاملة . إلى مبالغة

تلك الطبقات في تقدير أهميتها وقوتها .

١٣ - توصيف للأحزاب الشيوعية العديدة التي شكلت وخاصة ، « الحركة المصرية للتحرر

الوطني » . والتي توجد باسم مماثل في فلسطين ودول المضائق .

١٤ - أساليب العمل . ونظام الخلايا وما إلى ذلك .

١٥ - هجوم « الحركة المصرية للتحرر الوطني » على القصر .

١٦ - الفساد في عناصر معينة من ضباط الجيش والبوليس .

١٧ - إقامة صلة بين العمال والطلبة ، والتي انتهت بتكوين « اللجنة الوطنية للطلبة والعمال »

والوفد ممثل فيها بثقل .

١٨ - الميل اليساري للوفد . والزعيم بإقامة علاقات بين الوفد والبعثة الروسية . بهدف

الحصول على الدعم السوفيتي الآن . بعد أن سحبت بريطانيا العظمى تأييدها للوفد .

١٩ - تقييم قوة الوفد والتأثير اليساري في الجامعات من ناحية ، وقوة الإخوان المسلمين والعناصر المعادية للوفد من ناحية أخرى .

٢٠ - تكوين الحزب الشيوعي المصري بهدف تصفية الخلافات بين (التروتسكيين . والستالينيون) .

٢١ - دلائل على أن البعثة الروسية . تلقى بثقلها لإفشال مفاوضات المعاهدة الإنجليزية - المصرية .

٢٢ - الإشارة إلى أن النظام اليهودي للمستعمرات الجماعية في فلسطين . يمكن تقليده بنجاح في مصر ، بهدف إضعاف الدعاية الشيوعية بين الجماهير .

٢٣ - إن « حسن رفعت باشا » . مثل الذي يحتفظ بنحلة في قبعته بشأن الشيوعية . فهو براها في كل مكان ، حيثما توجد ، وحيثما لا توجد .

وليس هناك شك في وجود دعاية شيوعية في مصر . وهي موجهة في الوقت الحالي إلى إثارة القومية المعادية للبريطانيين . أكثر من تبشيرها بالعقائد الخالصة للشيوعية .

ولقد نقلت لكم بالفعل ، ذلك الميل اليساري للوفد . أما الزعم بأن الوفد أقام علاقات بالروس ، فيجب النظر إليه بشيء من التحفظ .

ومع ذلك فما يقال . عمومًا . هو أن « النحاس باشا » . أصبح يتأثر الآن بشكل كبير « بالدكتور محمد مندور » رئيس تحرير « الوفد المصري » . وهو رجل متطرف أو على الأقل اشتراكي النزعة .

ويمكن أن نتوقع بعد جلاء البريطانيين . أن يتخذ الصراع الداخلي شكل حركة شبه اشتراكية معادية للأغنياء وللنصر .. يمكن أن ينتهي الوفد بها إلى قبول الدعم الروسي .

وتستعين السفارة بالأساتذة الإنجليز الذين يعملون في الجامعات المصرية . ويكتب « رونالد كامبل » السفير البريطاني إلى لندن قائلاً :

« ١ - أيد الأساتذة الإنجليز الذين يعملون في الجامعات ، المعلومات التي وصلتنا حول نمو الشيوعية بين الطلاب .

ويبدو أن الكليات المتأثرة بالشيوعية - أكثر من غيرها - هي : كليات الحقوق . والطب . والعلوم : حيث تؤدي المناهج العادية للدراسة إلى مناقشة الظروف الاجتماعية .

والمنظمات التي تعتبر مسئولة أساساً عن تشجيع انتشار الشيوعية بين الطلبة هي :

(أ) جماعة أم درمان : ويديرها « هنرى كوريل » ، الذى يعمل بنشاط بين العناصر السودانية من السكان .

ويقال إن هذه الجماعة مسئولة عن المنشورات ذات الطابع التخريبي .
ولهذه الجماعة ، صلة وثيقة بلجنة التحرير القومى . وبعدد من أعضاء جماعة البحث العلمى ،
ولجنة خريجي الجامعة .

ويتولى الاتصال بالسودان أساساً « أحمد يوسف هاشم » محرر جريدة « النيل » السودانية
« وإسماعيل الأزهرى » الزعيم السودانى المعروف ، الذى يطالب بالوحدة بين مصر والسودان .
(ب) نادى خريجي الجامعة : يضم هذا النادى جمعية سرية للشيوعيين وهو متحالف مع
جماعة البحث العلمى .

تم أخيراً انتخاب لجنة جديدة معظم أعضائها من المعروفين بنشاطهم وميوهم الشيوعية .
ويقال إن النادى تموله المصالح اليسارية ، التى جمعت عشرين ألف جنيه لتنظيمه .
(ج) جماعة البحث العلمى : وهذه الجماعة مرتبطة بأنشطة نادى خريجي الجامعة بصورة
وثيقة . حتى أنه لا يمكن التمييز بينها .

ويحضر الاجتماعات والمحاضرات الطلبة وأعضاء الطوائف المهنية ، والموظفون . الحكوميون .
وليس من الضرورى أن يكونوا جميعاً شيوعيين .
ويقوم بإدارة الجماعة أشخاص معروفون بميوهم الشيوعية . ويستخدمونها كوسيلة للدعاية
لمعتقداتهم .

(د) جماعة الخبز والقلم : جماعة شيوعية . تتكون أساساً من الطلبة الأزهريين والجماعة
رئيسها هو « محمد زكى عبد القادر » . الذى يقال إنه على اتصال بأحد أعضاء المفوضية الروسية .
(هـ) اللجنة الثقافية الحديثة : هذا النادى له نفوذ كبير على العناصر الطلابية .

وبرغم ان نشاط الجماعة مشكوك فيه بدرجة كبيرة ، فإن الأفراد الذين يحضرون اجتماعها
ليسوا - كلهم بالضرورة - من الشيوعيين . ولكنهم يخضعون لبعض أشكال الدعاية الشيوعية غير
المباشرة .

ورئيس اللجنة « سعيد الكيال » وهو شيوعى معروف ، يوصف بأنه محام .
وأعضاء اللجنة أساساً من الطبقة المهنية والطلبة ، وسياسة الجماعة التركيز على الدعاية للأفكار
الشيوعية بين الطبقة المثقفة فى البلاد ، وتجند أفراد أفضل للخلايا الشيوعية .
وهذه الجمعية ، جزء من منظمة أكبر مقرها فى بيروت ، وهى على صلة بالجماعة الشرقية فى

لبنان ، والمركز العربي الشيوعي العام في حلب .

وتصل اللجنة كتب دعائية من روسيا ، وتتسلم الجماعة مساعدات مالية من المفوضية السوفيتية .

٢ - فيما يلي أسماء المنظمات التي تقوم بأغلبية النشاط الهادف لتشجيع انتشار الشيوعية بين العمال :

(١) لجنة التحرير القومي : شكلت هذه اللجنة في بداية أكتوبر ١٩٤٥ . ومنذ ذلك الوقت ، أصبح لها نشاط كثيف ، في الدوائر العالية وقد وزعت منشورات تدعو إلى الوحدة وتحرير البلاد . ومنشورات أخرى موجهة إلى الجيش لحثه على مساندة النضال القومي . طبعت هذه المنشورات ، في نفس المطبعة التي تنشر مجلة « الضمير » ، وقد تسرب ممثلو هذه اللجنة إلى عدد من النقابات في القاهرة والأقاليم .

وذكر أن « محمد يوسف المدرك » ، أصبح على صلة وثيقة « بمصطفى العريس » ، رئيس الوفد اللبناني لمؤتمر النقابات العمالية العالمي الذي انعقد أخيراً في باريس . « وإبراهيم بكري » . رئيس الوفد السوري . والمعروف أن كليهما شيوعي .

وتوجد بعض الدلال على أن لجنة التحرير القومي لها صلة « برابطة عرب فلسطين من أجل التحرير .

(ب) مصر الفتاة : أشارت التقارير الواردة من مصادر عديدة . خلال العام الماضي ، إلى أن عناصر معينة في هذا الحزب ، تؤيد الشيوعية ، وأن جريدتهم تتلقى عوناً مالياً من المصادر الروسية .

(ج) الإخوان المسلمون : يوجد حالياً بعض الشك ، في أن النفوذ الشيوعي تسرب إلى قطاعات معينة داخل هذه المنظمة .

ووصلت أعداد من التقارير التي تشير إلى محاولات قام بها الروس للاتصال بهذا الكيان لترويج أن فكرة الشيوعية ، تتسبب إلى الدين الإسلامي وتتعاطف معه .

ولا تتابع بريطانيا حركة الشيوعية في مصر فحسب ، بل إنها تتابع هذه الحركة في العراق أيضاً ، فإن ظروف الحكم الملكي في البلدين متشابهة .

ويكتب السفير البريطاني في بغداد تقريراً مفصلاً يقول فيه :

« إننا نرتبط في كل بلاد الشرق الأوسط بطبقة حاكمة يتفق الجميع على أنها مكونة - في مجموعها - من حفنة من الانتهازيين والمتفعين الفاسدين . والفساد الحكومي ، يصد من أى غربي

إذ يرى الآفاق التي تبادت إليها الرأسمالية التي يمارسها الأغنياء .
 إن النفوذ السوفيتي ، سيزداد عاجلاً ، أو آجلاً ، في العالم العربي .
 وأتنبأ بأن السوفييت . سيفعلون في العالم العربي ، ما سبق أن فعلوه في إيران ، وهو أن ينشروا
 بين الناس أن البريطانيين ، ارتبطوا بالقهر الاقتصادي والفساد الحكومي . ومن هنا فإن على
 الشعب أن يبحث عن المعونة من جانب روسيا السوفيتية .
 ولن يكون سهلاً على السوفيت أن يكرروا في العالم العربي ما حدث في إيران .
 فالإسلام في العالم العربي يمثل حاجزاً قوياً ضدهم ، ومع ذلك فلا يزال الخطر ماثلاً ..
 وبرغم أن الشيوعية محظورة قانوناً في العراق ، فإن المجموعات المنتمية إلى الجناح اليساري
 الراديكالي ، تمثل إمكانية وأداة محتملة في يد التسلل السوفيتي في زيادة نفوذه بالعراق .
 وبرغم أن خلافات وقعت بين فصائل الشيوعيين - كما هي العادة بالنسبة لكل الأحزاب
 السياسية العربية - فإن هناك مجموعة شيوعية أظهرت في الشهور الأخيرة إشارات تنبئ بأحكام
 تنظيمها وتملك وحدة وتجانساً في الهدف الذي يتبناه أعضاؤها .
 وليست لدينا قرينة ، على أن هذه المجموعة من الشيوعيين العراقيين تجري تسييرها من روسيا -
 برغم أنها قد تكون على صلة بالعراقيين المقيمين في الاتحاد السوفيتي - ولكن السابقة ، التي يمثلها
 حزب توده الإيراني ، أمام أعيننا ، تحذو بنا إلى أن نذكر دائماً إمكانية قيام روسيا بتوجيه
 الشيوعيين العراقيين في الحاضر أو المستقبل .
 وكتب السفير البريطاني في بغداد - كورنوليس - إلى حكومته :
 « ها هي سطوة الإسلام تتراخي حتى بين أقل القطاعات تعليمياً من السكان .. وكذلك بين
 صفوف الطلاب الشبان ، الذين انفصلوا عن تقاليدهم المذهبية ، فلا يزال الخطر ماثلاً » .
 وبدلاً من أن يتصور « كورنوليس » أن مواجهة خطر الشيوعية يتم بالإصلاح الاجتماعي
 الجذري والعدل الاجتماعي فإنه يطرح حلاً غريباً يقول :
 « إن الفرصة رائعة لدى البريطانيين ، لمواجهة الخطر السوفيتي . وهذه الفرصة تكمن في جمعية
 « إخوان الحرية » ، باعتبارها جمعية شعبية بعيدة عن التمييز الطبقي . وبوسعها أن تهيئ لنا علاقات
 من الدرجة الأولى مع أهل البلاد ، من كل الطبقات والمشارب ، على أساس المساواة الاجتماعية
 والرغبة في الإصلاح والتوجيه السليم » .

* * *

وفي تقدير عام للموقف في العراق أعدت وزارة الخارجية البريطانية تقريراً يقول :

« منذ فترة قصيرة ، تم إنشاء حركة (راديكالية) جيدة التنظيم تسمى « الحزب الشيوعي » وبدأت هذه المنظمة في إثبات وجودها ، وأعضاؤها يزدادون يوماً بعد يوم . والشعور العام بدأ يسود بجدوى الإضراب . مع إصدار النشرات والكتيبات ، وقيام المظاهرات التي تهدف إلى تأكيد الحقوق الفردية والجماعية ولا يمكن التنبؤ بما سيكون عليه مستقبل الأمن في العراق . وللشيوعية جاذبية في العراق ، خاصة بين الفلاحين ، بقدر ما تمدهم من جزاء يخنونه لقاء عملهم ، ومن الدفاع عنهم في مواجهة ملاك الأراضي الأنانيين الغائبين عن أراضيهم .

والشيوعية من ناحية أخرى تروق للمتعلمين الشبان .

إنهم على استعداد ليقبلوا مذهباً يرون فيه إمكانية تنشيط الحياة السياسية في البلاد .

ويذكر السفير « كورنوليس » العوامل التالية التي تساعد على انتشار الشيوعية في العراق :

« شعور الإعجاب بقوة السوفيت ، وشعور الإحباط في نفوس الشيعة - وهم غالبية سكان العراق - ومع ذلك فهم مستبعدون من الحكومة . وهناك الجهل بالمعنى الحقيقي للشيوعية . وبظروف الحياة داخل الاتحاد السوفيتي » .

ويختتم السفير ملاحظاته بقوله :

« إن الدين الإسلامي لا يمثل حاجزاً ضد انتشار الشيوعية في العراق » .

* * *

وكان هناك اختلاف واحد بين مصر والعراق ..

إن « النحاس » يتأدى في معارضة الإنجليز في مصر خارج الحكم .

أما « نوري السعيد » ، فكان رجل الإنجليز ، وهو رئيس للوزارة أو وزير ، وأيضاً خارج الحكم .

ولم يتطرق ضدهم قط .

* * *

ولكن الحركة الشيوعية ، لم تنجح في تحقيق أهدافها ضد « النقراشي » ، لأسباب كثيرة ، من بينها : أن قادة التنظيمات الشيوعية عامي ٤٥ و ٤٦ ، كانوا من الأجانب ، كما كان قادتها من الأجانب أيضاً أعوام ١٩ و ٢٣ و ٢٤ عقب الثورة المصرية .

إننا نجد أن أبرز أسماء الزعماء الشيوعيين في مصر هم :

« بول جاكو دي كومب ، وريمون أجيون ، وهنري كوريل ، وأبي ستوليار ، وراؤل كويل ، وجورج بوانتريه ، ومارسيل إسرائيل ، وكارليتو مندل ، وبيريدس ، وياناكس ،

وقد حاول مؤرخ الحركة الشيوعية أن يبرر وجود الدور الأجنبي فيها فقال إن الأجانب لهم ثقل خاص في مصر ونفوذهم السياسى الاجتماعى والاقتصادى .. طاغ . وكانت هناك عوامل تدفعهم للاحتفاظ بأجنيبتهم - برغم ميلاد بعضهم المصرى - بسبب الامتيازات الأجنبية التى تكفل لهم حقوقاً قانونية ومالية واجتماعية غير محدودة . فهذه الامتيازات الأجنبية ، تحمى النشاط السياسى ، وسط الأجانب ، حتى ولو لم يكن مرضياً عنه من جانب السلطة .

وهناك عنصر يضاف إلى ذلك وهو اللغة . فحتى نهاية الثلاثينات ، لم يكن الأدب الماركسى قد ترجم إلى اللغة العربية .. وكان دخول الكتب والمجلات والصحف الشيوعية إلى مصر ممنوعاً . وكان الشيوعيون الأجانب يملكون القدرة على استيراد الكتب والمجلات الشيوعية ، احتماً بالامتيازات الأجنبية ، وبحكم احتكاكهم الثقافى بأوروبا ، وترددهم عليها . وكانت السلطات البريطانية تتغاضى عن الميول الماركسية ، وتسعى للتحالف مع بعض التجمعات الشيوعية وخاصة فى أثناء الحرب .

* * *

فى كتابه يقول « اللواء المصلىحى » : « إن اليهودى « هنرى كوريل » أسس إحدى الحلقتين الماركسييتين الهامتين اللتين ظهرتتا فى الأربعينات ، وهى « الحركة المصرية للتحرر الوطنى » عام ١٩٤٢ .

وقد اتحد بعد ذلك مع الحركة الثانية التى أسسها يهودى ثان وهو « هليل شفارتز » وهى : « يسكرا ، أو الشرارة .

وسميت المنظمة الجديدة « الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى » التى زاد نشاطها وتسالت إلى الطلبة والعمال المثقفين » .

روى الدكتور رفعت السعيد قصة « كوريل » ، كما ذكرها له ، وهى أنه « اقتنع بالماركسية فى عام ٣٧ - ١٩٣٨ . وبدأ الاتصال بآخرين واتخذ مقراً لنشاط إحدى الجمعيات الماسونية . وقد اتصل به مندوب من السفارة البريطانية لتوحيد التعاون ضد الفاشية ولكنه رفض .. فرفض ورأى ضرورة البدء بتأسيس تنظيم شيوعى يرفع شعار التمسير - أى أن يتولى قيادة الحركة الشيوعية مصريون .

وقد رأى آخرون ضرورة تركيز الهجوم على الدين في حين يرفض « كوريل » ذلك ورأى أن ينشط مع الشيوعيين في صفوف الأزهر ..

ويستمر « كوريل » في نشاطه الشيوعي سنوات طويلة ، ويقبض عليه عدة مرات ، ثم يستقر بعد ذلك في باريس .

وقد قبض عليه عام ١٩٦٠ ، بعد أن وجدت لدى أحد أصدقائه وثائق مسروقة من وزارة الخارجية الفرنسية ، واعترف الصديق بأن « كوريل » سلمه هذه الوثائق .

ورفض « كوريل » أن يتكلم أو يعترف فسجن عامين ثم أفرج عنه .

وفي ٤ مايو ٧٨ ، يطلق رجالان الرصاص على « هنري كوريل » في مصعد منزله الفاخر على ضفة نهر السين في باريس .

وتؤلف الصحفية الأمريكية « كلير ستيرلنج » كتاباً اسمه « شبكة الإرهاب » عام ١٩٨١ ، تقول فيه إن « هنري كوريل » ، كان معروفاً لدى جهاز الأمن الداخلي الفرنسي خلال ٢٧ سنة . وقد أنشأ عام ٦٣ ، جمعية خيرية باسم « التضامن » تقدم المساعدة لكل الثوريين الذين يأتون إلى باريس .. ، ثم حلها وأنشأ بعد ذلك جمعية أخرى باسم « المساعدة والصدقة » .

واكتشف بعد ذلك أن « كوريل » ، على علاقة بأحد أجهزة الأمن الفرنسية ، وعلى علاقة بمنظمات الإرهاب الدولية وجهاز المخابرات السوفيتية . وأنه أرسل سيدة شيوعية للمشاركة في اغتيال السفير الأمريكي في جواتيمالا ، وبعث برجل أفريقي ثوري إلى جنوب أفريقيا لكشف القيادة الأفريقية الوطنية والإيقاع بها .

فكوريل الذي أنشأ وقاد جانباً هاماً من الحركة الشيوعية في مصر ، والتي برز نشاطها في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، كان عميلاً لعدة جهات في وقت واحد ... وما كشف من ماضي « كوريل » يطرح عدة أسئلة ...

هل فرنسا هي التي جندته في مصر ، ليشير الفتن انتقاماً لموقف مصر في الجامعة العربية وتأييدها لاستقلال سوريا ولبنان ودول شمال أفريقيا التي كانت تحت الاحتلال الفرنسي ، وهذا هو السبب في إقامته بعد ذلك في باريس :

أم هو الاتحاد السوفيتي لينشر الشيوعية في المنطقة ..

أم كان الرجل عميلاً مزدوجاً ؟ ..

* * *

حاول « الدكتور رفعت السعيد » أيضاً الدفاع عن تعدد وانقسام التنظيمات والجماعات الشيوعية في مصر وانقسامها . فقال إن الحركة الشيوعية نشأت في مجتمعات منفصلة يونانيين وإيطاليين و ..

وأن الأحزاب الشيوعية الأوربية كانت منفصلة ومستقلة لظروف كثيرة أهمها الحرب العالمية الثانية .

وقد يكون هذا هو السبب .. . وقد يكون السبب أن هذه الحركة ورثت عن الأحزاب المصرية روح الانقسام ، أوسرت إليها - من الأحزاب - عدوى الانقسام . وقد يكون هذا التفسير مقبولا ومبرراً لقيام الحركة الشيوعية ؛ ولكنه يفسر أيضاً السر الأول في فشلها .

وهناك سبب آخر ، وهو أن معظم هؤلاء الأجانب كانوا من اليهود . ولا يوجد مبرر سوى أنه كان من أهداف الشيوعيين الوقوف ضد التحرك العربي المؤيد لفلسطين . برفع شعار وحدة الطبقة العاملة .

وكان مستحيلا أن يحتوى اليهود الحركة المصرية المؤيدة لفلسطين .. ولكن بقي المد الشيوعي يزحف في عهد « النقراشي » بعد إلغاء الأحكام العرفية ، وإطلاق حرية الصحف ، حتى جاء « إسماعيل صدقي » ، رئيساً للوزارة فاعتقل في ١١ يوليو ١٩٤٦ مئات الشيوعيين وأغلق ١١ منظمة و ٨ صحف شيوعية .. وأطلق الشيوعيون على هذا اليوم اسم « المذبحة الشهيرة » .

ليس إنذارا .. ولكنه تحذير

الغريب في التاريخ المصرى الحديث ، أن فصوله تتكرر حتى بالتفاصيل الصغيرة . برغم الفوارق الزمنية ...
والغريب أيضا أن زعماء مصر ، لم يفتنوا لذلك ولم يتعلموا منه .. ، مع أن الدرس أعيد عليهم .. أمامهم .. وبهم .. أكثر من مرة ..
في أغسطس عام ١٩٢٩ ، أجرى « محمد محمود باشا » رئيس وزراء مصر - ورئيس حزب الأحرار الدستوريين مفاوضات في لندن ، مع « آرثر هندرسون » - وزير الخارجية البريطانى - انتهت إلى مشروع معاهدة .
نشر مشروع المعاهدة في مصر ، يوم ٦ أغسطس ، فأصدر الوفد بياناً طالب فيه بإقصاء وزارة « محمد محمود » وإجراء انتخابات لتعبر الأمة عن رأيها في المشروع .
وكان مقرراً أن يعود رئيس الوزراء إلى مصر يوم ٢٣ أغسطس .
أعدت الحكومة البريطانية مفاجأة « محمد محمود باشا » ...
أذاع « رامزى ماكdonald » رئيس وزراء بريطانيا ، بياناً في نفس اليوم - ٢٣ أغسطس - أعلن فيه :
« أن الحكم النهائى على مشروع المعاهدة ، يصدره ممثلون منتخبون لشعب مصر .. »
وكان « محمد محمود » يحكم في ذلك الوقت بلا برلمان . واشتهرت حكومته باسم وزارة « اليد الحديدية » لأنها عطلت البرلمان نحو ٣ سنوات .

وعاد « محمد محمود » إلى مصر يوم ٢٩ أغسطس ، ليجد هذا التصريح أمامه . وكان عليه في هذه الحالة إجراء انتخابات ، ليقوم برلمان يمثل شعب مصر ويبدى رأيه في المعاهدة . وكان الوفد في المعارضة فلم يهاجم مشروع المعاهدة ، ولم يهاجم حزب العمال البريطاني ، بل حمل على « محمد محمود باشا » رئيس وزراء مصر . وكان الوفد منطقياً مع سياسته الحزبية في هذا الموقف . إنه لا يريد معارضة المعاهدة ، وإلا فقد ثقة ، وصداقة ، حكومة العمال ، التي تريد دائماً التفاوض مع الوفد باعتباره ممثلاً لشعب مصر منذ ثورة ١٩١٩ . ولا يريد الوفد تأييد المعاهدة إلا بعد قيام حكم نيابي . والمنطق الحزبي غير المنطق القومي . المنطق الحزبي في تلك الأيام يريد الحكم أولاً .. والمنطق القومي يريد مصلحة البلاد ولوجاء بها الخصوم !

* * *

وصل إلى مصر يوم ٢ سبتمبر ١٩٢٩ ، المندوب السامي البريطاني الجديد « السير برسي لورين » ومعه تعليمات محددة ، وهي أن الحكومة البريطانية تريد إجراء انتخابات على أساس الاقتراع العام .

وكان هذا حكماً بالإعدام على نظام « محمد محمود » . ورحبت الحكومة البريطانية بقيام وزارة ائتلاف واسعة حتى تضمن أن تشترك الأمة كلها في بحث مقترحات المعاهدة . وافق « محمد محمود » على ذلك .

وعلى حد تعبير « السير برسي لورين » في برقياته إلى لندن : « وضع » محمد محمود باشا « نفسه تماماً تحت تصرفي بالنسبة لتأليف الوزارة القومية . وكان « محمد محمود » يريد إقرار مشروع المعاهدة بواسطة وزارة ائتلافية يتولى رئاستها أو يستقبل .

وترك رئيس الوزراء المصري القرار النهائي في ذلك الشأن للمندوب السامي ... كما تقول الوثائق .

رفض « مصطفى النحاس » فكرة الوزارة الائتلافية لأنه يرى أن الوفد - وحده - يمثل الشعب .

وخلال عشرة أيام وجد « لورين » نفسه فى طريق مسدود .
لقد حذره « رامزى ماكدونالد » رئيس وزراء بريطانيا ، من التدخل فى شئون مصر .
ومن ناحية أخرى لا يمكن قيام وزارة ائتلافية دون اشتراك الوفد الذى رفض الفكرة نهائياً .
وظل « برسى لورين » يكتب إلى لندن يطلب تعليمات محددة للخروج من حالة الجمود .
وأخيراً فى ٢٥ سبتمبر ، تلقى المندوب السامى برقية من وزير الخارجية « آرثر هندرسون » بأن
عودة الوفد للحكم .. حتمية .

دعا « لورين » .. « مصطفى النحاس باشا » للغداء .. ، وبدأت اتصالات الوفد بالمندوب
السامى البريطانى .

وأبرق « هندرسون » للمندوب السامى يقول :
« إني حزين على « محمد محمود باشا » .. حان الأوان لترك خشبة المسرح » .
وهو نفس ما كان يحرقى للوالى فى مصر ، عندما يقوم رجال السلطان بسحب السجاد الأحمر
الممتد أمام كرسي الوالى فيعلم أن عليه الاستقالة .. فوراً !
وجد « محمد محمود باشا » نفسه فى ذات موقف الوالى التركى القديم ..
وكان استمرار البقاء فى الحكم ، أو استمرار العذاب - على تعبير « السير برسى لورين » - غير
مجد .

ومرة أخرى وضع « محمد محمود نفسه » بين يدى « لورين » بلا تحفظ .. كما تؤكد الوثائق
وعرض استقالته فى الوقت الذى يشير به « لورين » .
وفى تقريره قال المندوب السامى .
« أخبرت « محمد محمود » بصراحة ، يوم أول أكتوبر ، أن اللحظة حانت ليستقيل .. فتقبل
مشورتى بصورة مهذبة للغاية ، وقدم استقالته يوم ٢ أكتوبر » .
.. وأحس « محمد محمود » وهو يستقيل بالمرارة ، وأرادت بريطانيا تعويضه ففحته ..
وساماً .

وجاء « عدلى يكن باشا » ليمهد لعودة الوفد إلى الحكم ..

* * *

وفى يناير عام ١٩٤٦ ، كان « كليمنت أتلى » رئيساً لوزراء بريطانيا .. « وأرنست بيفن »
زيراً للخارجية .. والوزارة كلها من حزب العمال ..
وكان « النقراشى » يرأس الوزارة المصرية ، والوفد خارج الحكم ...

وبريطانيا وافقت على مبدأ التفاوض مع الحكومة المصرية ...
وتذكر رجال وزراء الخارجية البريطانية درس « محمد محمود » .. ودرس مفاوضات عام
١٩٣٦ .

لقد سقطت وزارة « محمد محمود » لأن الوفد لم يشترك فيها ، ولم يشترك في مفاوضات
المعاهدة ، ولم توقع المعاهدة إلا بعد ذلك بـ ٧ سنوات .
ونجحت مفاوضات عام ١٩٣٦ والوفد خارج الحكم ، ولكن « النحاس باشا » كان يرأس
وفد المفاوضات ، الذى يضم كل أحزاب مصر ...
وأرادت بريطانيا ألا تكرر تجربة « محمد محمود » وأن تعيد - فى تعديل المعاهدة - تجربة توقيع
المعاهدة !

ظل السفير البريطانى يضغط على حكومته لتضغط بدورها على إشراك الوفد فى الوزارة أو فى
وفد المفاوضات مع بريطانيا .

* * *

بعد تشكيل وزارة « النقراشى باشا » بشهر واحد ، التقى « كيلرن » بعبد الفتاح عمرو » وقال
له :

- أقول بشكل غير رسمى تماماً إنه من الأهمية بمكان ، إعادة النظر فى الخطأ الذى ارتكبه
« النقراشى » عندما استبعد حزب الوفد ، من عضوية وفد مصر فى (مؤتمر سان فرانسيسكو)
الخاص بتوقيع ميثاق الأمم المتحدة .

وإنى أشم رائحة فى الأفق عندما يعود وفد المفاوضات من سان فرانسيسكو إلى مصر فى حين أن
حزب الوفد - الذى يمثل الأغلبية - مطلق الحرية ، يطلق لسانه نقداً وتجريحاً .

وبعث « كيلرن » بنص الحديث إلى حكومته يوم ١٥ مارس ١٩٤٥ للإيجاء .. والإقناع ..
وتكررت بعد ذلك برقيات « كيلرن » ، عن أهمية الوفد فى إثارة الاضطرابات ، والميل لروسيا
وضرورة إشراكه - أى الوفد - فى الحكم أوفى المفاوضات .

وتأثر رجال وزارة الخارجية البريطانية .. واستطاعوا إقناع « أرنست بيفن » وزير الخارجية .

* * *

استدعى « أرنست بيفن » وزير الخارجية سفير مصر « عبد الفتاح عمرو باشا » لمقابلته بوزارة
الخارجية - يوم ٢٦ يناير - وسلمه رد بريطانيا على مذكرة مصر ، التى قدمتها فى ٢٠ ديسمبر
بطلب تعديل المعاهدة .

قال « بيفن » :

« إن المبادئ الأساسية التي قامت عليها المعاهدة المصرية الإنجليزية المتوقعة سنة ١٩٣٦ .
سليمة في جوهرها .

وسياسة الحكومة ، تدعم التعاون على أساس المشاركة الحرة الكاملة ، وهي على استعداد لأن
تعيد النظر في أحكام المعاهدة القائمة .. ، وسرسل إلى السفير البريطاني في القاهرة ، قريباً ،
تعليمات لإجراء محادثات تمهيدية مع الحكومة المصرية لهذا الغرض » .

ويجد الشعب المصرى في هذا الرد البريطانى ، الذى أذاعه « النقراشى » ، تمسك بريطانيا
بمعاهدة ١٩٣٦ ، كأساس للعلاقات مع مصر .

ولم يحدد الرد البريطانى موعد بدء المفاوضات ، بل ترك للسفير البريطانى أن يجرى محادثات
تمهيدية ...

ويكون الرد البريطانى الذى تلقاه « كيلرن » يوم ٢٦ يناير ، مقدمة لما جرى في حريق القاهرة
في نفس اليوم - أى ٢٦ يناير ١٩٥٢ - بعد ٦ سنوات .

* * *

في نفس اليوم - السبت ٢٦ يناير - الذى وافقت فيه بريطانيا ، على الدخول في مفاوضات
مع « النقراشى » .. ، تلقى « اللورد كيلرن » تعليمات محددة من لندن تشمل :

١ - كيف تجرى المفاوضات ؟

٢ - ومن يجريها ؟

وفي مذكراته كتب « كيلرن » :

قالت المذكرات :

« في وقت تأخر من المساء وصلت برقيتان طويلتان من وزارة الخارجية بهما القرار الذى اتخذ
بشأن إعادة النظر في المعاهدة :

والإجراء ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

هناك أولاً المذكرة الموجهة إلى « عمرو باشا » (السفير المصرى في لندن) ، التى نعلن
فيها - برغم المادة ١٦ من المعاهدة الحالية - قبولنا مبدأ إعادة النظر في إجراءات المعاهدة على
ضوء الخبرات المتبادلة ، نظراً لميثاق الأمم المتحدة .

وسيم إرسال هذه التعليمات لى لأبدأ حواراً تمهيدياً مع الحكومة المصرية .

أما الجزء الثانى من التعليمات فيشرح لى السبب في عدم إمكان إجراء مفاوضات في لندن حتى

يتضح أساس للاتفاق .. ، وعندئذ فقط ستكون لندن مستعدة لاستقبال وفد مصرى .
وأضافت التعليمات ، أن برقية موجزة في الطريق للإشارة للخط الذى يجب على تبنيه في
الحوار التمهيدى المقترح . وللأسوال عن تعليقى أنا « وهدلستون » حاكم السودان على هذا الخط .
أما الجزء الثالث فيبحث ، ماذا كان علينا أن نشرع في هذا الحوار مع الحكومة الحالية أم لا .
وأضافت البرقية ، إنه في حالة موافقتى ، فلا بد من رؤية « الملك فاروق » على الفور ،
وتحذيره من قلقنا من الشكل الذى تسير به الأمور بطريقة خاطئة مثلما حدث مع « محمد محمود
باشا » عام ١٩٢٩ ، وبعد أن أوضح له تمامًا تصميمنا على عدم التدخل في السياسة الداخلية .
ويجب أن أشير عليه بشدة ، بوجوب العمل لإقامة حكومة على قاعدة أوسع من الحكومة
الحالية . أو على الأقل ضمان اشتراك حزب الوفد في وفد المفاوضات المصرى ، لإنقاذ مصر من
كارثة مماثلة في هذا الموقف .

ويجب أن أؤكد « للملك فاروق » ، أن هذه مشكلة يجب أن يحلها هو ومستشاروه ، لأنه
ليس بمقدورنا أن نحلها ، دون تدخل صارخ من جانبنا في الشؤون الداخلية .
وأضافت البرقية أن « الملك فاروق » ، يجب أن يتعامل بنفسه مع مشكلة « النحاس باشا »
الشخصية . وأقصى ما يمكن أن نفعله ، عدم إعاقته عن ذلك بأى شكل من أشكال التدخل
لصالح « النحاس » .

وتستمر مذكرات « كيلرن » قائلة :

« هذه عملية بارعة حقًا . ومن الواضح أنه لابد من فصل الإجراء الذى سيتخذ مع « الملك
فاروق » ، عن عملية بدء الحوار التمهيدى .

وعلى أية حال ، فذلك الحوار يعتمد على ما تقرره تعليمات وزارة الخارجية القادمة .
وتقرر وزارة الخارجية شيئًا آخر ، وهو أن هذا الحوار ، يجب أن أقوم به بنفسى ، أو يقوم به
قادة الجيش البريطانى في مصر باعتبارهم مستشارين .. لى .

والآن إذا تحدثت إلى « الملك فاروق » ، بالشكل الذى يطرحونه بشأن « النحاس » بالذات
فإننا نترلق إلى مياه عميقة وملينة بالمصاعب .

لنفترض أن الوفد « والنحاس » سيعودان في نهاية المطاف ؟ إذا حدث ذلك فسيكون واضحًا
أنه سيعود في موقع المواجهة والخصومة الكاملة مع الملك .

وأكثر من ذلك فإن « الملك فاروق » سيرى - في إشارتى « للنحاس » - إطلاقًا كاملاً ليده في
التدخل معه .

أُتوقع أن تكون الأسابيع القليلة القادمة محمومة وملبئة بالصعاب .
إن لندن تقترح استخدامى أنا والسفارة كمخفف للصدمات . وكنت آمل - ربما بشيء من
الجبن - التنصل من هذا العبء » .

* * *

كانت التعليمات واضحة « للورد كيلرن » بشأن تشكيل وفد مصر فى المفاوضات ..
إن بيفن لا يريد تجربة ماجرى مع « محمد محمود باشا » ، عندما اضطر « محمود باشا »
للاستقالة .

إن « بيفن » يريد إعادة تشكيل حكومة « النقراشى باشا » لتضم وزراء وفديين .
أويريد ، إذا بقيت حكومة « النقراشى » كما هى ، أن يضم وفد المفاوضات مع بريطانيا
أعضاء من حزب الوفد .

وكان نص رسالة « بيفن » بالحرف الواحد :
« إبلاغ الملك أنه فى الوقت الذى لا أرغب فيه - أى « بيفن » - التدخل فى شئون مصر
الداخلية ، إلا أنك توجه إليه فى نفس الوقت شكلا من أشكال التحذير يفيد بأنى لا أرى أن
إدارة مصر قد عهد بها لأفضل المصريين .

وبصرف النظر عن أى شىء آخر ، فإن الموقف الخاص بالأمن العام أظهر تدهوراً ملحوظاً فى
ظل الإدارة الحالية ، كما يتعين على الملك ، أن يدرس مفاوضات « محمد محمود » فى عام
١٩٢٩ .

ويجب على الملك ، أن يتعامل بنفسه مع مشكلة « النحاس باشا » الشخصية . وأقصى
ما يمكن أن نتعهد به ، هو ألا نقف فى وجه صاحب الجلالة بأى شكل من أشكال التدخل ،
لصالح « النحاس » .

* * *

وجد اللورد « كيلرن » نفسه فى مأزق .
لقد جاء « بالنحاس » إلى الحكم فى ٤ فبراير ١٩٤٢ .
وعندما أقاله « الملك فاروق » ، تدخل « كيلرن » لمنع محاكمة « النحاس » ..
ولم يتدخل « كيلرن » وحده .. بل تدخلت الحكومة البريطانية كلها لمنع المحاكمة .

* *

فى فىراير ١٩٤٥ ، انتهت اللجنة الوزارية المشكلة برئاسة «مكرم عبيد» ، من تحقيق تهم الفساد التى وجهت «لنحاس» .

أيامها ، وبناء على تعليمات وزارة الخارجية البريطانية ، حذر السفير البريطانى كلا من «أحمد ماهر» رئيس الوزراء ، «وأحمد حسنين» رئيس الديوان ، «والملك فاروق» نفسه من محاكمة «النحاس» .

وبعد أيام زار «أنتونى إيدن» مصر ، فأكد «لأحمد ماهر» أن محاكمة «النحاس» سيكون لها تأثير سبى ، على رأى العام البريطانى لأن ذلك يعتبر عملاً انتقامياً من «النحاس» ووقف «أحمد ماهر» فى مجلس النواب المصرى ، يعلن أن الحكومة ، تعد مشروع قانون بمحاكمة الوزراء ، طبقاً للدستور ، وأن هذا القانون لن يكون له أثر رجعى .. ومعنى ذلك أن «النحاس» لن يحاكم .

وأكد «اللورد كيلرن» ، «للقراشى» بعد توليه رئاسة الوزارة موقف بريطانيا من محاكمة «النحاس» .

ولكن «القراشى» تفادى الالتزام بشىء ..

وفى ١١ يونيو ١٩٤٥ ، تناول «القراشى» طعام الغداء مع السفير البريطانى . ولم يبلغه شيئاً . وفى اليوم التالى أعلن أن مجلس الوزراء المصرى ، أحال تقرير اللجنة الوزارية الخاصة بمحاكمة نحاس إلى البرلمان .

وشكل البرلمان لجنة لهذا الغرض ، مما أثار عاصفة من الحملات المتبادلة ، بين صحف الحكومة والوفد ، هبطت إلى مستوى منخفض لعنف الاتهامات المتبادلة . ولكن تقرير اللجنة الوزارية ، ظل مودعاً فى ملف اللجنة البرلمانية لا يتحرك . فقد أدرك الجميع أن الحكومة البريطانية ستتدخل بحسم ، لمنع محاكمة نحاس .. الآن مطلوب من «كيلرن» بتعليمات صريحة ومحدودة من «أرنست بيفن» وزير الخارجية أن يبلغ ملك مصر «فاروق» أن بريطانيا لن تحمى «النحاس» .. وكل ما تريده أن يكون للوفد دور فى الوزارة ، أوفى وفد المفاوضات .

* * *

رأى «كيلرن» أن يحاول أولاً مع وزير خارجيته .. لمصلحة «النحاس» .

١ - كتب إلى «بيفن» - يوم ٢٨ يناير فى البرقية رقم ١١٧ - يطلب الرأفة والتخفيف ،

وَألا يذكر « النحاس باشا » بالاسم وأن يكتفى بأن يقول للملك ، إن بريطانيا لن تتدخل ضد الملك ، لصالح الأشخاص ..

قال النحاس « كيلرن » .. « ليفن » بعد المقدمة ..

٢ - فيما يتعلق بالتكتيك الوارد في برقيتكم لاستخدامه مع « الملك فاروق » اتفق معكم . باستثناء شىء واحد ، وهو أنه لن يكون من الحكمة ذكر اسم « النحاس باشا » بالتحديد . إن « الملك فاروق » سيعتبر هذه الإشارة « للنحاس باشا » ، بمثابة إطلاق يده ليفعل ما يشاء مع « النحاس » .

ومن المحتمل أن تكون نتيجة ذلك أن يتشدد الملك أكثر ، ضد أية محاولة لترتيب أى مشاركة وفدية ، فى الحكومة من أجل مفاوضات المعاهدة .

ومثل هذه المشاركة لن تكون عملية دون بعض المساومة مع « النحاس باشا » ، على أساس ننحية عن رئاسة الوزارة ، وقبول رئاسة مجلس النواب ، أو شىء من هذا القبيل . وبالإضافة إلى ذلك فمن الأفضل أن نترى قليلا فيما نقوله عن « النحاس باشا » . لأنه . سواء عاد إلى الحكم أم لا ، سيظل دائما ، نظرا لرأسته للوفد ، قوة يتعين الرجوع إليها . وسيعرف « النحاس » بياننا بالتأكيد . وسيعتبر أننا نخلينا عن الرجل ، الذى وقف معنا فى أيام ١٩٤٢ العصية .

ومن الممكن تلافى أية مخاطر ، بأن نوضح المبدأ العام « للملك فاروق » ، دون ذكر أسماء : وهذا ما سأحاول أن أفعله . وإنى على ثقة من أنكم سوف تقررون هذا الاحتياط . ٣ - اللحظة الحالية قد لا تكون مواتية بوجه خاص ، نظرا للأزمة الوزارية ، ولكن آخر الأنباء التى وردت فى الليلة الماضية ، تفيد أن هذه الأزمة ستحل نفسها فى الوقت الذى سأتتمكن فيه من مقابلة « الملك فاروق » ، وهو ما سيجعل الأمر أكثر سهولة دون إثارة شكوك حول التدخل فى السياسة الداخلية .

٤ - إن لحظة البدء فى محادثات تمهيدية مع رئيس الوزراء المصرى يجب بالضرورة أن تنتظر وصول تعليماتكم .

ومن المحتمل أيضا أن تنتظر نتيجة محادثتى مع « الملك فاروق » ، التى سأحاول أن تتم يوم الثلاثاء ٢٩ يناير .

٥ - سأقابل رئيس الوزراء يوم ٢٨ يناير بشأن مسألة سندات القناة التى تدفع بالذهب ، ولن أشير لمسألة تعديل المعاهدة مالم يثرها بنفسه .

وفي هذه الحالة سيكون موقفي متفقاً مع رسالتكم للسفير المصرى فى ٢٦ يناير .

* * *

تعمد كيلرن أن يؤخر إرسال البرقية يومين ..

بعث بها يوم الاثنين ٢٨ يناير .. وكان قد حدد اليوم التالى - ٢٩ يناير - موعداً لاجتماعه « بالملك فاروق » .

وبالفعل قدم « السير روبرت هاو » ، الوكيل المساعد للخارجية البريطانية ، المذكرة التالية إلى « بيفن » يوم ٤ فبراير :

« مذكرة »

من « السير روبرت هاو »

الوكيل المساعد للخارجية

إلى « أرنست بيفن »

فى ٤ فبراير ١٩٤٦ .

عندما أصدرنا توجيهاتنا « للورد كيلرن » ، بأن يثير مع الملك ، القضية الخاصة بإمكانية إعادة تشكيل الحكومة الحالية . أبلغناه أنه يجب على الملك أن يتناول مشكلة « النحاس باشا » الشخصية ، وأقصى ما يمكن أن نتعهد به هو ألا نقف فى وجه صاحب الجلالة « بأى شكل من أشكال التدخل لصالح « النحاس » .

والمسألة تكمن فى أن « النحاس » يتوقع أن يرأس أية حكومة جديدة .. والملك لن يحتمل على الإطلاق وجوده مرة أخرى كرئيس للوزراء . هى مسألة ترجع إلى التعارض السياسى والكراهية الشخصية بينهما .

وقد استنكر « اللورد كيلرن » أن يذكر « النحاس » بالاسم على أساس :

١ - القيام بذلك سيشجع الملك على أن يكون شديداً مع « النحاس » بشكل غير ملائم .

٢ - سيعتقد « النحاس » والشعب بأننا « نتخلى عن الرجل الذى وقف إلى جانبنا » بفرض أن

الأمر سيتسرب إلى الناس .

ونحن لا نعترض على اقتراح « اللورد كيلرن » إلا أن الأسباب التى عرضها لم ترق لنا والأكثر من ذلك أن الجميع فى مصر - سواء عن صواب أم خطأ - يعتبرون أن اللورد

كيلرن ، يميل لصالح « النحاس » وضد الملك

وعلى هذا فإن مشروع البرقية الحالى ، يستهدف وضع النقاط على الحروف فى حالة ما إذا كان هناك أى لبس .

ووافق « بيفن » على البرقية التى اقترحها « السير روبرت هاو » وهى :

« برقية رقم ٢٠٨

من « أرنست بيفن »

إلى « اللورد كيلرن »

بتاريخ ٨ فبراير ١٩٤٦

إن لك بالطبع حرية التصرف ، فى تفسير هذه التعليمات ، على ضوء المقتضيات المحلية . ولكننى أرغب أن يكون رأيى واضحاً ، وهو أننا دفعنا الدين الذى علينا « للنحاس باشا » بمنحه تأييدنا عندما ، كان يرأس الوزارة حتى آخر عام ١٩٤٤ . ونحن على استعداد لأن تكون « للملك فاروق » اليد العليا ، طالما أن الأمر يتعلق بالموقف الداخلى . وكما تعلم ، فقد أعلنت سرّاً وعلناً ، أن حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا ، لن تتدخل فى الشئون الداخلية لمصر .

ولكن البرقية ، لم تصل إلى السفير ، إلا بعد أن كان قد قابل « الملك فاروق » وأبلغه رسالة « بيفن » ، لا كما أرادها وزير خارجية بريطانيا .. ، بل كما أرادها « كيلرن » ! لقد ظل اللورد يحمى « النحاس » .. حتى اللحظة الأخيرة .

* * *

استقبل ملك مصر « اللورد كيلرن » يوم الثلاثاء ٢٩ يناير .. ، وبعث اللورد ببرقية سريعة قال فيها :

« فى أثناء مقابلتى مع « الملك فاروق » اليوم أشار إلى الأزمة السياسية الأخيرة .

سألنى هل رأيت خطأ فيما قاله « بدوى باشا » فى لندن ؟

أجبت « بأنى لم أر شيئاً من ذلك .

استطرد جلالته قائلاً :

— إن الأمر « زوبعة فى فنجان » ، بسبب العداوة الشخصية بين الرجلين .. « يقصد » مكرم ،

وبدوى » .

وقال جلالته ضاحكاً ، وهو يطرق الزجاج الذى يغطى المكتب ، الذى يجلس إليه ، إنه

مندهبش لأن الزجاج لم يتحطم .

قال جلالة :

- هذه ميزة الأشياء المصنوعة قبل الحرب ، فهي تتحمل قدرًا من الدق العنيف أما الشجار نفسه فكان ... أشياء صيانية .

ثم كتب السفير تقريرًا طويلًا يصف فيه اللقاء .

« برقية رقم ١٣١

من « اللورد كيلرن »

إلى « أرنست بيغن »

بتاريخ ٢٩ يناير ١٩٤٦

١ - قابلت « الملك فاورق » بعد ظهر اليوم ، وتصرفت حرفيًا وفقًا لنص الفقرة ٤ من

برقيتكم رقم ١٣١ .

٢ - تقبل جلالة ذلك ، بصورة طيبة للغاية .

وكان يبدو ميلا لاعتبار ذلك مفيدًا وبناءً .

لم يظهر ميلا للتشكك أو للاعتراض على النصح . وكان يعتقد أن لدى رئيس وزرائه بالفعل ، أفكارًا معينة حول إدخال الوفد في الحكومة . وكان يتفهم الحاجة لإدخالهم ، وكان مدركًا لأحداث ١٩٢٩ جيدًا .

٣ - غيرت من لغة الجملتين الأخيرتين لتصبحا كالآتي : « وعلى وجه الخصوص فإن جلالة

يجب أن يعالج أية مسائل خاصة بالأفراد ، وفي ذلك ، ليس بمقدورنا مساعدته .

وأقصى ما نستطيع فعله هو أن نتعهد بعدم عرقلة ، بأي نوع من أنواع التدخل .

أدرك جلالة على الفور هذا المغزى الضمني ، برغم أن اسم « النحاس باشا » لم يذكر مرة

واحدة .

٤ - وفي سياق المناقشات العامة التالية . ذكرت أني لست في الوضع الذي يمكنني من بدء

المناقشات التمهيدية ، وإن كنت أتوقع أن أفعل ذلك قريبًا برغم أن ذلك قد يتأثر بما يقرر جلالة أن يفعله ، بشأن الرسالة التي نقلتها إليه لتوى .

وللوهلة الأولى ، فإن أفضل أسلوب لتناول الأمر بصورة مبدئية السعي ، لإقرار بعض المبادئ

العامة الحاكمة ، وعلى سبيل المثال :

(١) أن تهدف المعاهدة المعدلة ، لأن تقوى ، عن طريق التعاون المتبادل ، مساهمتنا

المشتركة في نظام الأمن العالمي الجديد ، في ظل منظمة الأمم المتحدة .

(ب) أن يستمر سريان التحالف ، بالشكل القائم في المعاهدة الحالية .
وإذا أمكن الاتفاق على هذين المبدأين العريضين ، فيكون ممكناً تطوير المشكلات التالية .
المتعلقة بالتفصيلات العسكرية وبلورتها .

٥ - أشار الملك بوجه خاص إلى هذه الروح من المساواة والمشاركة التامة التي وردت بشكل .
لا نزاع فيه ، في مذكرتكم للسفير المصري بتاريخ ٢٦ يناير ، وفي كافة تصريحاتكم منذ توليتكم
منصبكم .

وأعرب عن اعتقاده أن ذلك يشكل سبباً طيباً لإقامة العلاقات الإنجليزية - المصرية على
أساس سليم ودائم .

٦ - وذكر أنه يعد - منذ وقت طويل - بياناً بآرائه الأساسية حول العلاقات مع بريطانيا
العظمى ، وهو بيان يقوم على ما ورثه عن والده ، ويمثل قناعته الشخصية أيضاً .
وربما تقترب اللحظة ، التي قد يطلب مني فيها ، نقل هذا البيان إلى لندن . وسيكون ذلك
تعبيراً شخصياً وسرياً عن معتقداته الأساسية .

وسيكون الأمر محرجاً له ، أقصى الحرج ، إذا أذيع .
أكدت له أني ، دوماً ، في خدمته ، وليس بحاجة مطلقاً لأن تساوره المخاوف فيما يتعلق
بالسرية الكاملة .

انتهزت هذه البداية المواتية للإشارة، إلى محادثتي مع « الملك ابن سعود » .
قال « فاروق » إن « سعود » أبلغه بها وهو - فاروق - يشعر بالامتنان للخط الذي اتخذته .
٧ - سأله إذا كان بمقدوري أن أتوقع منه رداً على الرسالة التي حملتها له اليوم ، قال بأن من
الطبيعي أن يضطر إلى إمعان الرأي فيها . وهو يفهم تطلعي لرد ما . وسيتشير « حسنين » ، ولكن
لن يستشير رئيس وزرائه ، أو أى شخص آخر .

٨ - قبل انصرافي ألححت أن يظل موضوع حديثنا قاصراً علينا بصورة محكمة وبشكل خاص
فوافق عن طيب خاطر .

وأعربت عن أملى أن نستمر في الاعتماد على مساعدته التي لا تقدر في حالة الصعوبات
المؤكددة ، في المحادثات المقبلة .

وعد بذلك .

وقال إن لديه آراءه فيما يتعلق بالتعديل . ويجب ألا تثبط عزيمتنا إذا ردد الساسة والصحافة
المحلية ، مزاعمهم بصوت عال للغاية .

سجلت ذلك بالشكر والإعجاب عن أملى في أن تسود هذه الآراء ، فيما يتعلق بالضجة الحالية حول ضرورة رحيل القوات البريطانية عن البلاد ، الأمر الذى سينتهى بنا جميعاً إلى المستنقع » .

* * *

بعد ٤٨ ساعة ، يلتقى « كيلرن » مرة أخرى « بفاروق » ليقدم إليه « اللورد هانكى » الوزير البريطانى السابق وعضو مجلس إدارة شركة قناة السويس .

انتبهز السفير الفرصة ليسأل الملك .

- هل وصلت إلى قرار فى الرسالة التى أبلغتك إياها قبل يومين .

أجاب الملك :

- ليس عندى جديد أخبرك به ، وآمل أن يكون لدى شىء قريباً .

ويلح اللورد « كيلرن » قائلاً :

- ما هى الخطوة القادمة من جانب مصر !

قال « فاروق » :

- لم يستقر رأيى على شىء ، ولا يوجد ما نفعله ، حتى تسمع من الحكومة البريطانية أو المصرية .

ولم يفهم « كيلرن » مضمون حديث الملك أو ما يقصده إلا بعد حين

* * *

العداء بين « فاروق » و« كيلرن » قديم ..

وفى مذكراته اعترف « اللورد » بذلك .. وقال إنه حمل حاشية الملك رسائل كثيرة فيها إهانات متعددة للملك الشاب ..

وتدخل اللورد فى شئون الحكم فى مصر أكثر من مرة ..

حاول إبقاء « النحاس باشا » رئيساً للوزراء عام ١٩٣٧ فرفض الملك .. وعزل « النحاس » .

وأصر اللورد عام ١٩٤٠ ، على إقالة « على ماهر » من رئاسة الوزراء ، وقدم السفير إنذاراً بذلك إلى الملك فأرغم « على ماهر » على الاستقالة .

وحاصر « كيلرن » قصر عابدين بالدبابات فى ٤ فبراير عام ١٩٤٢ ، وعرفت مصر كلها أن

بريطانيا فرضت « النحاس » رئيساً للوزراء برغم اعتراض الملك .

وأحس « فاروق » أنه أهين .

كتب « كروسمان » الوزير البريطانى العالى أن « كيلرن » كان يجب عليه أن يصمم على تنازل

« فاروق » عن العرش في ٤ فبراير ١٩٤٢ ، مادام العداء بين الرجلين قد وصل إلى قمته . ولأن « كيلرن » لم يعزل الملك ، فإن الكراهية استمرت بين الملك والسفير ، وكان مستحيلا التغلب عليها من الطرفين .

وأراد « فاروق » تغيير « النحاس » أكثر من مرة في أثناء الحرب العالمية الثانية ، فجاءت التعليمات من لندن في أبريل ١٩٤٤ بناءً على توصية السفير بأنه « لا تغيير » ، فبقى رئيس وزراء مصر في منصبه ، لا بناءً على ضغط الشعب ، بل بناءً على الضغط البريطاني ، وحاجة بريطانيا إلى تعاون الحكومة المصرية معها في أثناء الحرب . وعندما سافر « كيلرن » إلى جنوب أفريقيا في أجازة ، أسرع الملك بإقالة النحاس في أثناء غياب السفير .

وظل « كيلرن » في مصر منذ عام ١٩٣٤ يحكم ويفرض إرادته . وبعد انتهاء الحرب ، وسقوط حزب المحافظين في الانتخابات البريطانية واستقالة تشرشل رئيس الوزراء ، وخروج إيدن وزير الخارجية ، وجد ملك مصر أن الوقت قد حان ليتخلص من « كيلرن » .

وبدأ الملك يظهر كراهيته للسفير .

التقى « الملك فاروق » يوم ١٠ ديسمبر بالوزير الأمريكي المفوض « بنكني تاك » ..

... وفي برقية « تاك » رقم ٢٢٩٣ إلى واشنطن قال :

« كانت المرارة شديدة لدى « الملك فاروق » فيما يتصل بالسفير البريطاني ..

إن السفير لم يأل جهداً في نشر الانطباع بأن علاقته بالملك تعتبر في أفضل أوقاتها .. على حين

قال لي الملك إن « اللورد كيلرن » عدوه .

وبدا على فاروق الاقتناع بأن السفير على استعداد ، لتخريب أية محاولات مصرية لتعديل المعاهدة مع بريطانيا ، أو تحقيق التطلعات الوطنية لمصر .

وفي يوم ٢٩ يناير رأى « فاروق » أن الفرصة الذهبية هبطت عليه من السماء ، لاقتلاع اللورد إلى الأبد من أرض مصر .

كان « أحمد حسنين باشا » قد عرف بسر اللورد .. وبقية لندن التي تطالب فيها بإدخال الوفد .. الوزارة أو وفد المفاوضات .

وربما يكون « حسنين » ، قد عرف ذلك من « عبد الفتاح عمرو » الذي قابل « بيفن » يوم

٢٦ يناير ، وفهم من خلال الاجتماع نوايا بريطانيا .. ، و« عمرو » يعرف أن « بيفن » لا يريد التدخل في شئون مصر .

وربما يكون « اللورد كيلرن » . قد أشاع أنه سيكرر حادث ٤ فبراير ولكن بلا دبابات .
وأيًا ما يكون المصدر ، فإن « حسنين باشا » ، أبلغ « الملك فاروق » بالأمر ، واتفق معه على الخطة ..

« وحسنيين باشا » كان لديه خنجر من الذهب أهداه إليه « الملك عبدالعزيز آل سعود » ،
وأصدقاء « حسنين » رأوه مرارًا وهو يمسك بهذا الخنجر ويطعن به شيئًا أمامه ..
وكانوا يسألونه :

— لمن هذه الطعنة ! .

فكان جوابه الوحيد :

— « لورد كيلرن » .. أريد قبل أن أموت أن أطعنه لأنتقم لـ ٤ فبراير .. أريد أن أراه يغادر

مصر مخذولا .. ومهانًا ..

وتحققت أمنية « حسنين » ..

الفخ الملكى

قال « حسن باشا يوسف » وكيل الديوان الملكى المصرى ، إن « الملك فاروق » تصرف بذكاء « مع اللورد كيلرن » فى هذا اللقاء .

وبعبارة أخرى خدع الملك « كيلرن » ..

تحدث الملك بود مع السفير البريطانى كما قالت البرقية ..

وشجع « فاروق » السفير على أن يتحدى فى مطالبه وأن يسأله النصيح إلى حد أن السفير أبدى عدم ارتياحه لبقاء « النقراشى » ، وأنه - أى السفير - لا يستطيع التعاون مع رئيس وزراء مصر . وقال « فاروق » :

- أريد أن أدرس الاقتراح البريطانى بهدوء .

وأضاف :

- أرجو أن تقدم لى مذكرة مكتوبة .

ووقع « كيلرن » فى الفخ ، وقدم مذكرة مكتوبة - كما رغب « فاروق » - بعد ٤٨ ساعة من اللقاء ، أى يوم ٣١ يناير .

بل إن « كيلرن » كتب فى نفس اليوم - ٣١ يناير - يفضح نفسه فى البرقية رقم ١٤٥ . قال :

« هل أنا على صواب فى ألا أقوم بأى اتصال بالمصريين ، بل أنتظر اتصالاتهم لفتح المناقشة . كما أشرت على « الملك فاروق » .

وهل أدخل في مفاوضات مع الحكومة المصرية بتشكيلها الحال .

* * *

بعد أن تسلم « فاروق » المذكرة أبرق إلى « عمرو باشا » في لندن يهتج على تدخل السفير البريطاني في شئون مصر الداخلية .

« وعمرو باشا » على اتصال لاسلكي مباشر بالقصر الملكي المصري .

« وعمرو باشا » أيضاً معروف بصلاته الوثيقة بالمستولين البريطانيين .. جميعاً .

طلب « عمرو باشا » موعداً عاجلاً جداً مع « بيفن » ، فوافق الوزير البريطاني ، وتم اللقاء في نفس اليوم الأربعاء ٣١ يناير ..

قال « عمرو باشا » لمستر « أرنست بيفن » :

- صاحب الجلالة ملك مصر يعتبر رسالتكم إليه ، بخصوص تعديل الوزارة . وتشكيل حكومة أوسع عملاً غير ودي .. وأن جلالتة شديد الاضطراب لما جرى .

وما حدث بين السفير والوزير شرحته هذه البرقية :

« برقية رقم ١٦٨

من « أرنست بيفن » وزير الخارجية

إلى اللورد « كيلرن »

بتاريخ ٣١ يناير ١٩٤٦

١ - عندما التقيت اليوم بالسفير المصري . أبلغني أنك طلبت مقابلة فورية مع الملك ، وأخبرته أنك مكلف بنقل رسالة مني .

وكانت رسالتي تتضمن إبلاغ الملك أنه في الوقت الذي لا أرغب فيه في التدخل في شئون مصر الداخلية ، إلا أنك توجه إليه في نفس الوقت تحذيراً رسمياً (وأكرر : رسمياً) ، يفيد أني لا أرى أن إدارة مصر ، عهد بها لأفضل المصريين .

وبصرف النظر عن أى شيء آخر ، فإن الموقف الخاص بالأمن العام أظهر تدهوراً ملحوظاً في ظل الإدارة الحالية ، كما يتعين على الملك أن يدرس مفاوضات « محمد محمود » في عام ١٩٢٩ . إلخ .

٢ - وقال السفير المصري إنه تلقى برقية من الملك تفيد بأن جلالتة تلقى رسالة غير ودية للغاية . وأن جلالتة انزعج للغاية من تلقيه تحذيراً رسمياً .

٣ - لقد قلت في برقيتي رقم ١٣١ « شكلاً ما من أشكال التحذير » يعنى بعض النصيح .

وما كنت أعتزم نقله ، إنه يجب أن تكون هناك مناقشة ودية ، يكون واضحًا خلالها أنى لا أتدخل فى الشئون المصرية ، وإن كنت أرى صعوبات مقبلة ، أوضحها للملك ، وآمل أن يساعد فى التغلب عليها .

٤ - الرجا إبلاغى على الفور بما إذا كان هناك أى أساس لهذا التقرير الذى تلقاه السفير هنا من الملك .

إن برقيتكم رقم ١٣١ توضح أن المناقشة كانت ودية للغاية . وإنى لنى حيرة من أمرى لفهم ما حدث .

إن السفير المصرى هنا منزعج ، ويرى أن هناك خطراً عظيماً يحدق بالعلاقات الودية التى نشأت بيننا .

أريد أن أتأكد من الأرض التى أقف عليها .

وسيسرنى أن أتلقى تقريراً كاملاً عن الأسلوب والجو الذى دارت فيه المقابلة . وإذا حدث فى أثناء نقل الرسالة أن قتم بتوجيه تحذير رسمى ، وهى خطوة دبلوماسية خطيرة بطبيعة الحال ، فسيكون من دواعى سرورى إذا اتخذتم خطوات لتوضحوا لجلالته أن مثل هذه النية لم تطرأ على ذهنى للحظة واحدة . وهناك إمكانية بالطبع لحدوث خطأ فى النقل .

أسرع « كيلرن » بالرد مدافعاً عن نفسه :

« برقية رقم ١٥١

بتاريخ أول فبراير

شخصى إلى وزير الخارجية

١ - إنى - بالمثل - فى حيرة من أمرى .

ولا أذكر أنى أجريت من قبل مقابلة ، تتسم بالود بشكل واضح ، مع صاحب الجلالة « الملك فاروق » كذلك المقابلة . وكما سجلت فى برقيتى رقم ١٣١ بتاريخ ٢٩ يناير التى ذكرت فيها أنى تصرفت « حرفياً » وفقاً لتعليماتكم .

٢ - وبطبيعة الأمر فإن الانطباعات قد تكون مضللة ، غير أنى مازلت أحمل نفس الانطباع .

وقد أشار الملك إلى موقفكم الودى حيال مصر .

وجدير بالذكر أنى عندما قدمت « اللورد هانكى » إلى جلالته أمس فإنه كان ودياً للغاية . وربما كانت مبالغة منه ، وإن صحّ ذلك فهو ممثل مجيد بشكل غير عادى .

٣ - وفيما يتعلق بطلب عقد اجتماع عاجل مع الملك ؛ فقد ذكرت في برقيتي أني أسعى جاهداً إلى مقابلة « الملك فاروق » يوم الثلاثاء ٢٩ يناير ، أى بعد ثلاثة أيام من تلقى تعليماتكم .

٤ - وإني على ثقة بأن هناك سوء تفاهم كامل .

ولم يحدث مطلقاً أن ألححت إلى تحذير رسمي مع روح الرسالة التي أبلغتها لجلالته .
وهناك احتمال بأن الفقرة التي تقول « إني لا أعتقد أن بإمكاننا تفادي شكلا من أشكال التحذير » شوهدت ، وحرفت » .

٥ - وأكرر أن اللقاء كان ودياً للغاية . وأفترض أن بعض مستشاريه أقنعوه بالنظر إلى المسألة من زاوية مختلفة . ومازلت على اقتناع كامل بأنه أخذ الرسالة على أنها لفتة ودية من جانبنا في ضوء الروح التي قصدتموها .

٦ - هل تودون مني إيضاح المسألة مع « حسنين » .. ، إني لا أحبذ ذلك فلا أثق فيه على الإطلاق وسوء التفاهم الدائم لا يقلل من عدم الثقة » .

* * *

... نجحت اللعبة الملكية .. على أية حال .

إن « بيفن » لم يقل لسفيره ، قدم إنذاراً رسمياً « لفاروق » ، لإقالة النقراشي ، وتشكيل حكومة تضم الوفد .

ولم يقل « بيفن » لسفيره ، إن بريطانيا تطالب بطرد « النقراشي » لأنه لم يحفظ الأمن .
إن حكومة العمال أوصت السفير - فقط - أن يذكر للملك أنه من الأفضل « للنقراشي » أن يحفظ الأمن ... ، ومن الأفضل للملك أن يشجع الوفد كحزب - لا « النحاس باشا » بالذات - على الانضمام للوزارة والانضمام لوفد المفاوضات .

وخاف « بيفن » أن يستغل الملك إنذار السفير ، خطأ أو عمداً ، فيثير « فاروق » حملة ضد بريطانيا ، تستفيد منها القوتان الكبيرتان ، أمريكا وأوروبا ، أو يستغل الوطنيون ذلك فتزداد مشاعر الشعب التهاباً ضد الإنجليز .

ومن ناحية أخرى هذا الإنذار قد يستفيد منه الوفد ، فيتطرق ضد الإنجليز ، أو قد يقضى على الوفد باعتباره تكراراً لحادث ٤ فبراير .. ، وإذا قضي على الوفد - شعبياً - فإن أحداً لن يستطيع تأييد المعاهدة ..

وأخيراً فإن « النقراشي » سيخرج من الوزارة بطلا ، يستعيد الناس بطولته في أحداث اغتيال السردار « السيرلي ستاك » عام ٢٤ (ومحاكمة النقراشي) عام ١٩٢٥ ..

.. باختصار وجد « بيفن » أن السفير أخطأ ، أو أن الملك عرف كيف يستغل الموقف .
وبالإضافة إلى هذا كله فإن « كيلرن » أمضى فترة طويلة في مصر . ومن الأفضل أن يذهب
حتى تختفى معه ذكريات غطرسته .
ولا يمكن أن يعرف أبداً لماذا اختار « بيفن » يوم ٤ فبراير عام ٤٦ لنقل السفير البريطاني .. .
هل جاء ذلك مصادفة .. ، أم أنه خطة مرسومة لترضية الملك والاعتذار عن حادث ٤ فبراير
١٩٤٢ ، عندما حاصر « كيلرن » قصر « الملك فاروق » بالدبابات . لإرغامه على تعيين
« النحاس » رئيساً للوزراء ..

* * *

كتب كيلرن في مذكراته يوم ٤ فبراير ١٩٤٦ ...
« أصابني صاعقة حقيقية هذا الصباح ..

وصلتني برقية شخصية من « أرست بيفن » تفيد أن مجلس الوزراء قرر تعييني مندوباً خاصاً :
في جنوب شرق آسيا ، لأضطلع بمهمة التجوال في الملايو ، وسيلان ، والهند الصينية ، وهونج
كونج ، وأخيراً لتنسيق الأمور الاقتصادية ، وبذل المشورة للحكام وغيرها من المسائل .
وقال أيضاً إنه يأمل أن يلقي هذا التعيين قبولا مني . وأن أثبت فائدتي فيه . مثلاً أثبتنا في أثناء
وجودي في القاهرة .

وقال « بيفن » إنه عاجلاً أو آجلاً « ستأتي اللحظة التي أغادر فيها القاهرة .. ، ومن المناسب
أن أفعل ذلك قبل بدء محادثات المعاهدة .. خيراً من أن يتم ذلك في منتصف المفاوضات .

عظيم في الواقع أن أتلقي مثل هذه الرسالة الآن ...
للوهلة الأولى يعتقد المرء أنها تهينة .

ولكن عند تأملها يتضح أنها مكيدة تلقائية صغيرة دبرها القصر دون شك ، عن طريق
« عمرو » الصغير لإبعادى عن مصر قبل بدء المفاوضات .

وبحس داخلي شخصي ، فإن ذلك سيكون راحة عظيمة لأنى أشعر بأمانة تامة ، أن احتمال
نجاح مفاوضات المعاهدة ، هو واحد في الألف ، وأن قرار لندن ، باستخدام سفيرها هنا كمهدئ
للصواعق في حالة الفشل لا يبدو جذاباً لى .

وفي نفس الوقت إن تلقيك « شلوتاً » إلى أعلى ، له جانبه الشخصى المرير ، وبغض النظر عن
كل ذلك ، فلا يمكننى بأمانة أن أرى شيئاً - أكثر من هذا - تدميراً لهيئتنا في مصر .

إن الرأي العام سينظر - عن حق - إلى ذلك ، باعتباره انتصاراً كاملاً للقصر ، على السفارة أو أعتقد شخصياً أن ذلك سيكون بمثابة كارثة .

ولما كان من الواضح أن الأمر سرى فقد استدعيت « جيم بوكر » ، الوزير المفوض بالسفارة البريطانية « وولتر سمارت » - المستشار الشرقى - وبحثت معها الأمر من كل جوانبه . وهكذا كتبت برقيتين للرد أعربت فى أولاهما ، عن امتنانى البالغ ، واستعدادى لأن أخدم على الدوام .

ولكنى طرحت بعض النقاط الأساسية المفيدة التى تحتاج إلى إيضاح مثل مجال الوظيفة الجديدة .. وتحديد واضح للصلاحيات إزاء الحكومة المحلية هناك ، وما إلى ذلك ، بالإضافة إلى بعض الأمور البسيطة ، مثل المنافسات ، وكفاءة الإدارة ، والسكن المناسب .

وفى رسالتى الثانية ، ذكرت أنى أشعر بالتزامى بتسجيل التأثير السياسى ، الذى سيتركه هذا النقل على المصريين .

ولا يتلقى « كيلرن » ردًا على رسائله أو التماسه بإلغاء قرار النقل . بعد أسبوع يستدعى « كيلرن » صديقه « والتر مونكتون » ، الذى وصل من لندن ، ليستشير فى الأمر ...

وفى مذكراته كتب اللورد يقول :

« لدى عودتى إلى السفارة صحبت « والتر مونكتون » التمس إلى مكتبى ، وأطلعته على البرقيات الخاصة بوظيفتى الجديدة . سألته عن رأيه :

- قال إن التوقيت اختير بشكل بالغ سوء ، لمثل هذا النقل عشية محادثات المعاهدة . ويعتقد أن وزارة الخارجية البريطانية أصابها الجنون حقًا .

وفى نفس الوقت فإنه لم ينظر إلى الوظيفة الجديدة باعتبارها تترىلا فى الدرجة ، بل على العكس يعتقد أنها شيء كبير حقًا .

ورجائى ألا أفكر بحال من الأحوال فى ترك العمل .. أو الاستقالة .

وفى حديثه معى ، بشكل بالغ السرية ، وهو بطبيعة الحال من المقربين جدًا لملكنا ، قال : إنه سيخبرنى بشيء لا أعرفه . وهو أنى كنت مرشحاً لمنصب نائب الملك فى الهند ، ويعتقد أن عدم حدوث ذلك بمثابة مأساة .

وبالرغم من أن «الجنرال ويفل» - الذى اختير للمنصب - كان ممتازاً بما فيه الكفاية . فإنه لا يملك لسوء الحظ التقدير السياسى الصحيح .
وقال إن الأمور الآن فى الهند ، فى حالة مؤسفة للغاية .. ، فقد انحل كل شىء من عقاله .
والله وحده يعلم متى ينتهى ذلك .
وعلى أية حال ، فقد فاتنى هذا المنصب ..
. وكان «مونكتون» يعتقد أيضاً «مثل كثير من الآخرين» أنهم قد يرسلوننى إلى واشنطن ، وهو تعيين ممتاز فى تقديره .

لا يستمع «بيفن» إلى توسلات اللورد ، بل يفاجئه ببرقية أخرى يقول فيها :
«إن الموقف فى الشرق الأقصى أصبح يدعو لليأس . وأن مجلس الوزراء البريطانى درس الموقف ووجد أنه يجب عدم إضاعة دقيقة واحدة» .
وكانت هذه البرقية تحمل تفسيراً واحداً .. وهو أن مجلس الوزراء رفض إلغاء نقل «كيلرن» ..
وأنه مصر على إبعاده عن القاهرة .
وتعرف «جاكلين» زوجة «كيلرن» بالأمر فتزداد اضطراباً لأن زوجها مضطر للسفر بسرعة إلى سنغافورة على أن تلحق به فيما بعد .
ويجده «كيلرن» نفسه قائلاً - فى مذكراته - «إن هذه البرقية جعلتني أحس بشعور أفضل ، لأن هناك موقفاً وطنياً عاجلاً يحتاج إلى ... وأن هناك مهمة وعملاً حيوياً عهد به إليّ ، ويجب أن أحسن القيام به» .
ومع ذلك يطير إلى لندن بدعوى التشاور كما يقول ... ، ولإجراء محاولة أخيرة لإلغاء قرار النقل كأتى موظف صغير .

ويحسن «بيفن» استقباله - يوم ١٨ فبراير - ولكنه يقول له :

- هذه أكبر وظيفة فى حياتك يا طفلى العزيز !

ومن هذه الكلمات يعرف «كيلرن» أنه لا فائدة ولا جلوى من الإلحاح .
ويستقبله ملك بريطانيا فى القصر الملكى ، ويدعوه للغداء مع الملكة وحدهما .. ولكن ملك بريطانيا وملكها لا يتدخلان فى شئون الحكم .. ، ولا يوصيان «بيفن» باللورد .. خيراً !!

* * *

بعد أسبوع من اغتيال «أمين عثمان» .. ، ماتت السيدة «صفية زغلول» التى عاشت ١٩ سنة عقب وفاة قرينها «سعد زغلول» .

توجهت في الصباح الباكر - كعادتها كل يوم - لزيارة ضريح زوجها .
وتناولت طعام الغداء مع أفراد أسرتها ، التي تدعوهم ظهر كل سبت ، وأمضت بعض الوقت
في مكتب سعد .

وفي الرابعة بعد الظهر شعرت بألم . ففحصها قريبها « الدكتور أحمد شفيق باشا » ، ثم
صعدت إلى حجرتها لتستريح .

خافت الأسرة فدعت « الدكتور سليمان عزمى باشا » ، ليجد هبوطاً في القلب فأعطاهما
حقنة ، ولكنها أسلمت الروح في الخامسة مساءً .

رأت الأسرة ألا تنعى « أم المصريين » ، وهذا هو الاسم الذى أطلقه عليها المصريون بعد وفاة
زوجها .. لأن « صفية زغلول » كانت تعد نفسها أمّاً لمصر كلها ..

* * *

قصد « النقراشى » إلى (قصر الزعفران) ليحضر مأدبة العشاء التي أقامها « الملك عبد العزيز
آل سعود » وليطلب إعفاءه من الاشتراك في المأدبة ليشرّف على تدابير الجنازة التي شيعت في وقار
لتدفن بجوار سعد .

وتخلف « مصطفى النحاس » عن موكب الجنازة وأوفد نائباً عنه « عثمان محرم باشا » ، عضو
الوفد ووزير الأشغال السابق .

وقيل إن « صفية زغلول » اختلفت مع « النحاس » عندما اختلف مع « مكرم عبيد » عام
١٩٤٢ .

وقيل إن « النحاس » ذهب يزورها بعد تعيينه رئيساً للوزارة يوم ٤ فبراير عام ١٩٤٢ ،
فرفضت استقباله ..

والغريب في الأمر أن « صفية زغلول » ، هي التي أيدت ترشيح « النحاس » لرئاسة الوفد عام
١٩٢٧ بعد وفاة « سعد » .

ووقفت أرملة « سعد » ضد ابن شقيقته ، « فتح الله بركات » الذى كان يطمع في رئاسة
الوفد .

وكان تأييد كل من « صفية زغلول » ، وأحمد ماهر ، ومحمود فهمى النقراشى ، للنحاس « من
العوامل الأساسية والرئيسية لفوزه برئاسة الوفد في سبتمبر ١٩٢٧ » .

* * *

كانت أم المصريين في السبعين من عمرها وهى صغرى بنات « مصطفى باشا فهمى » الذى

تولى رئاسة الوزارة المصرية ٥ مرات ، وبقى رئيساً للوزارة ١٣ سنة دفعة واحدة .
تتکلم العربية والترکیة والفرنسية .
تزوجها سعد - فى أثناء اشتغاله بالمحاماة - وهو فى السادسة والثلاثين . وهى فى الثامنة عشر .
ولم يرزقا بأولاد .
روى العقاد دور « صفية زغلول » فى ثورة ١٩١٩ فقال « إن سعداً جاءها فى فجر الثورة
يقول :

- يا « صفية » إني وضعت رأسى على يدي هذه .
وبسط لها يميناه
كان جوابها :
- وضع رأسى هذا على يسراك .

* * *

بعد نفي « سعد » إلى مالطة ، فكرت فى السفر واشترت تذكرة الباخرة ، ثم فضلت أن تبقى
لتزور جرحى الثورة .
وجعلت من بيتها معسكراً للجهاد الوطنى تصدر البيانات الثورية والنداءات الوطنية ، وترأس
اجتماعات أنصار الوفد ، وتجتمع بقيادة الحركة وتثير حماسهم .
وقيل أيامها ، إنها لو كانت رجلاً .. لقادت الأمة .
وكتبت إلى المعتمد البريطانى « السير رونالد وينجت » تطلب أن تمر رسائلها إلى « سعد »
بلا رقابة ، مقابل وعد منها بأن الرسائل لن تحتوى على شىء ممنوع .
وقبل أن يجيب « وينجت » على رسالتها ، فكرت فى أن هذا العمل ، لا يناسب الرجل الذى
أحبته ، ولا يناسب مصر أيضاً ، فأمسكت التليفون لتكلم المعتمد البريطانى ، فقيل لها إن
« وينجت » لم يعد من لعبة الجولف .
سألت عن الضابط النوباتشى فقال لها :
- أية خدمة أستطيع تقديمها لك « يامدام زغلول باشا » .
قالت بالفرنسية :
- قل لسيدك إني أسحب طلبى الذى قدمته هذا الصباح .
لا أريد جميلاً منه أو من بلاده .

وأريده أن يعرف أنى عازمة على تخصيص كل فكرى ، وكل قوى ، لمحاربة بلاده حتى تخضع وتمنح مصر استقلالها .

وإذا كان قرارى ، يعتبر حكماً بالإعدام على ، وعلى زوجى ، فإننا سنموت فى سبيل مصر .. وستحيا مصر لتنتقم لنا .

وبعد نفى « سعد » إلى (سيشل) عام ١٩٢٢ ، طلبت إلى المندوب السامى البريطانى « اللورد اللنبى » ، أن يسمح لها بالسفر مع زوجها إلى هذه الجزيرة النائية فرفض . .. أخذت تقود الحركة الوطنية ، فرأت الحكومة البريطانية أن توافق على سفرها لتقصيها عن مصر ، وأبلغتها ذلك ولكنها أبت قائلة :
- ذهب « سعد » وسأبقى مكانه .

وظلت فى القاهرة حتى نقل « سعد » إلى جبل طارق ، بعد أن اشتد عليه المرض فسافرت لتكون إلى جواره .

وبعد وفاة « سعد » عام ١٩٢٧ ، فتحت بيتها للوفد يجتمع فيه ، كما كان فى عهد « سعد » حتى تم توقيع المعاهدة المصرية الإنجليزية ، فقررت اعتزال السياسة . ولكنها بقيت الأم الوطنية للزعماء جميعاً ، تصلح ذات بينهم ، وترشدهم ، وتثير حماسهم . ووطنيتهم ، وتشد من أزرهم . وبقيت ملهمة للحركة الوطنية ١٩ عاماً ، تدعو للحركة الوطنية وللوحدة قائلة : إن مصر فى حاجة إلى الوحدة الوطنية .

وطلبت إلى أجنحة الوفد . التقارب والاتحاد ، ولكن حزب زوجها خيب آمالها ، ولذلك أخذت تنصح الجميع . وقالت :

- « إن مصر تنتظر قائداً وطنياً يضع مصالح مصر أولاً .
ورأى « الملك فؤاد » أن يجعل مقامها فى البروتوكول بعد الأميرات .
ومما يجدر بالذكر ، أن مجلس الوزراء أصدر عقب وفاة « سعد » قراراً بشراء بيت الأمة ليكون متحفاً وطنياً بعد وفاتها ، وقد تبرعت وقتذاك بأثاث البيت للحكومة .
وكان « سعد » قد أوصى بأن تدفن أم المصريين معه فى ضريح واحد ؛ فلما نقل جثمانه إلى الضريح الحالى قرر مجلس الوزراء أن تدفن أم المصريين إلى جوار زوجها .
زارها - قبل وفاتها بشهر - صحفى بريطانى وسألها وهو يشير إلى ضريح « سعد » الذى يجاور دارها عما تشعر به عندما تطل كل صباح على ضريح زوجها .

فقلت أم المصريين :

- « أعرف أنى سأدفن هناك .. وكلما استيقظت فى الصباح ونظرت إلى الضريح من النافذة .
أحس فى نفسى بأن المسافة التى سأقطعها بين الحياة والموت ، قصيرة جداً » .

* * *

وبموت « صفية زغلول » تزداد خلافات الوفد .

ولكن « النحاس » ، يقرر ضم أعضاء جدد إلى لجنة الوفد التنفيذية .. « فؤاد سراج الدين .
ومحمود سليمان غنام ، وأحمد حمزة ، ومصطفى نصرت » .

ويكون هؤلاء الأعضاء علامة على اتجاه جديد فى حزب الوفد لضم أصحاب الأملاك إليه .
وكان من الطبيعى أن يزداد جناح الشباب المثقف فى الوفد .. تطرفاً إلى اليسار ..

أصدر الوفد بياناً عنيفاً قال فيه : « إن المذكرة المصرية ، تساوى الاعتراف بأن المعاهدة
الجديدة ستفرض قيوداً عسكرية دائمة ، بالرغم من الضمانات التى حصلت عليها مصر من
اشتراكها فى منظمة الأمم المتحدة » .

وقيل إن الإشارة إلى السودان فى رد بريطانيا ، توحى بأن الحكومة المصرية الحالية ، قدمت
تنازلاً كبيراً للإمبريالية البريطانية فى السودان .

ووجه الإخوان المسلمون بياناً إلى أبناء النيل قالوا فيه : « إن المذكرة المصرية كتبت بأسلوب
الشحاذين .. ، والرد البريطانى تجاهل مطالب المصريين الاجتماعية .. ، ويجب إلغاء المعاهدة » .
وتبرأ « على ماهر » من هذه المذكرة وقال : « إن الهيئة السياسية ليست مسئولة عنها »

وقال « صبرى أبو علم » سكرتير عام الوفد : « إن بريطانيا وافقت على التفاوض مع
« النقراشى » ، مقابل تصريح « عبد الحميد بدوى » بعدم الالتجاء إلى مجلس الأمن » .
وقال : إن بريطانيا عجلت بالتفاوض حتى لا تثير روسيا القضية المصرية فى مجلس الأمن .
وقال إن التحالف مع بريطانيا جريمة .

فوجه إليه « إبراهيم عبد الهادى » وزير الصحة - الذى أصبح رئيساً للوزارة بعد ذلك -
سؤالاً :

- « هل أنت ضد التحالف المصرى البريطانى » ! .

رفض « صبرى أبو علم » الإجابة ! فإنه كان يخشى التزام الوفد بهذه السياسية ، مما يقطع أمل
الإنجليز فى أن الوفد سيعقد معاهدة .

وكتب « إسماعيل صدقي » في « الأهرام » : « إن المذكرة البريطانية لم تهتم بالتغيرات الناشئة عن الحرب » .

وقال : « إن عصر السيطرة والنفوذ قد انتهى » .

وقال : « إن المفاوضات يجب أن تكون في لندن ، لا في القاهرة ، وإن ما فعلته بريطانيا يعتبر محاولة للتسويق » .

وخطب « مكرم عبيد » في حفل أقيم لتكريمه في فندق « شبرد » ، فقال : « إنه يؤيد الصداقة مع بريطانيا لا المشاركة » .

وهاجم المشاركة المصرية (الكوميديّة) في حكم السودان .

وهاجم السفير البريطاني ووضعه الدائم كعميد للسلك السياسي الأجنبي في مصر . وقال إن ذلك احتكار لا امتياز .

وقال « مكرم عبيد » : « إن مصر لا تقبل مبدأ المشاركة ، ولكنها توافق على التحالف » . ويحاول « النقراشي » أن يرد على كل الاتهامات الموجهة إليه .

خطب في الحزب السعدي فقال : « تقطع يدي ولا أسمح ببقاء ، ولو قوة بريطانية صغيرة ، في مصر ، وسأتمسك بسياسة الصمت ، لأن من الحماقة أن نغمس في دعاية عنيفة ، في مسألة لها هذه الأهمية العظمى » .

وأكد من جديد شعاره ، وهو « الصمت الوقور والصبر » .

* * *

أعلن « النقراشي » أنه اتخذ خطوة لتحقيق الأمان الوطنية .

ردت صحف الوفد ، فسمته ساخرة ، بأنه « أبو خطوة » و « رجل الوقت المناسب » .. وجعلت من « سياسة الصمت » التي التزم بها .. أضحوخة :

واستمرت صحف المعارضة تنتقد « النقراشي » ، لأنه لم يطالب إلا بتعديل المعاهدة ، ولم تحدد مواعيد لبدء المفاوضات أو نهايتها .

صحيفة مصرية واحدة ، هي التي وافقت على الرد البريطاني وهي « الإيجيشيان جازيت » ، التي تصدر باللغة الإنجليزية .

كتبت تقول :

« لو أن بريطانيا بقوتها البحرية ، لم تطرد نابليون من مصر ، لما انتصر « محمد علي باشا » ، ولما قامت مصر الحديثة .

وصف « كيلرن » في تقاريره ، خيبة أمل مصر من الرد البريطاني . وتمسك لندن بمعاهدة عام ١٩٣٦ ، كأساس للمفاوضات والمشاركة بين مصر وبريطانيا في الدفاع .
قال :

« كان استقبال المذكرة البريطانية فاتراً بصورة عامة » .
وجهت الصحف المستقلة - برغم أنها أكثر تحفظاً من الصحف الوفدية - انتقادات شديدة .
أعلنت « الأهرام » ، بصورة قاطعة أن على مصر المطالبة بتعديل أسس التفاوض . ومن الأفضل للحكومة إجراء المفاوضات في الوقت الحاضر .
وتبنت صحيفة « مكرم عبيد » ، « الكتلة » خطها المتشدد المعتاد .
انتقدت الكتلة ردنا . ولكن « مكرم عبيد » ، كان أكثر تحفظاً في البرلمان . اكتفى بالقول بأن « على المفاوضين المصريين دخول المفاوضات دون أية قيود » .
وشن « الإخوان المسلمون » أيضاً هجوماً على المذكرة البريطانية بخط مشابه لخط الوفد .
وجرت المظاهرات ضد مذكرتنا في المعاهد الدينية ... ، وفي مدرسة الأقباط بطنطا ، وفي الأزهر .

ويتوقع البوليس ، حدوث مظاهرات - ينظمها الوفد - أساساً من طلبة الجامعة . عند عودتهم للدراسة عقب الإجازة .
- وذكرت التقارير أيضاً أنه يتم تنظيم إضراب احتجاجاً على القرار البريطاني بالسماح بالهجرة مؤقتاً لفلسطين .

وقال مدير الأمن العام بأن البوليس تلقى الأوامر لمنع بالقوة أية مظاهرات .
- وفي مجلس الشيوخ انتقد « صبرى أبو علم » - سكرتير عام حزب الوفد - قبول الحكومة المصرية لرأى بريطانيا في مبدأ التحالف . وقال « صبرى أبو علم » إن ذلك غير ضرورى . نظراً لميثاق الأمم المتحدة .
واقترح على المجلس ، أن يصدر قراراً بأن المذكرة المصرية والرد البريطانى . لا يصلحان كأساس للمحادثات أو المفاوضات .

- تتزايد المشاعر المتطرفة المعادية لبريطانيا ، حول موضوع هذه المعاهدة . دون أن تبذل الحكومة محاولة فعالة ، للسيطرة عليها في رأى العام ، أوفى الصحافة .
وتبدو الآمال حول نجاح « المفاوضات » ، في مثل هذا الجو ، ضئيلة .

النقراشى .. مقابل كيلرن

بقى « محمود فهمى النقراشى » بين نارين ...

نار الإنجليز ...

ونار المعارضة

قالت « البلاغ » إن « النقراشى » . طرف فى المؤامرة مع الإنجليز .

ويهاجم « صبرى أبو علم » - فى مجلس الشيوخ - الهيئة السياسية قائلا : إنها هيئة لا مثيل لها ، فرد « النقراشى » معبرا عن حيرته :

- إذا لم نأخذ بآراء السياسيين القدامى ، يقال إننا أهملناهم .. إنها هيئة استشارية والحكومة هى المسئولة .

ويكتب « أحمد حسنين » . زعيم حزب مصر الفتاة . فى جريدة الجذب . تحت عنوان (فليسقط عدو الوطنية .. ، فليسقط عدو الحرية) :

« .. أجل فليسقط هذا « النقراشى » عدو الحريات جميعا . وعدو الوطنية فى كافة أشكالها ومظاهرها » ..

وقال الكاتب :

لكى لا ننسى ، وينسى « النقراشى » . وينسى الإنجليز . قامت الأمة قومة رجل واحد تطلب إخراج الإنجليز . ولكن « النقراشى » أراد أن يقف فى وجه الأمة . وأن يقتل شعورها

وإحساسها ، بدعوى أنه سيتولى عنها إرسال الخطابات إلى إنجلترا .
وقد ظل هذا العاجز عامًا كاملاً يضلل الشعب ويطاوله ، يعده ويمنيه . وهو في كل ذلك
يضغط ويخيف ويرهب ويخدع » .

وحملت صحيفة « الوفد المصرى » على « النقراشى » بطريقة أعنف ..
قالت : « هذه الحكومة علام تستند ؟ » إن العهد الحاضر انتهى إلى فشل ذريع وأصيبت
البلاد بأضرار جسيمة .

وكتب الدكتور « محمد مندور » رئيس تحرير الوفد المصرى تحت عنوان « الحكومة واضطراب
البلاد » : لم يعد هناك شك في أن البلاد في حالة اضطراب الآن .. والحكومة هي المسئولة عن
هذه الحالة بسبب سياستها التي عجزت عن أن ترضى مشاعر الأمة . وتحقق مطالبها سواء في
الداخل أو في الخارج .

إنها حكومة تستند إلى أحزاب الأقلية ، وتضعف في المطالبة بحقوق البلاد ، ثم لا تصرف همها
إلا إلى التضييق من الحريات المبدئية ، والتجسس على الشرفاء .. ، حكومة هذا شأنها يجب أن
تزل » .

ولم يتخلف كاتب وفدى عن الحملة على « النقراشى » ...
قال الدكتور « عزيز فهمى » :

« هذه الحالة أصبحت لا تطاق .. أقلية عابثة مستهترة بالأمن العام ، تساوم في حقوق
البلاد ، وتتحكم في الملايين .. وحكام عابثون ، لا يزعمهم وازع ، ولا يردهم ضمير ، يتحدثون
القوانين .

إن حالتنا هذه أصبحت (ج) ، ومصر مشرفة على الهاوية .. فليعلن الشعب قيام الحالة
(ج) ، وعلينا أن نتولى حماية أنفسنا .. بأنفسنا .. ، وعلينا أن ندافع عن حقوقنا بأيدينا ، فالوطن
وطنا والمصير مصيرنا » .

ويقول « عزيز فهمى » تحت عنوان آخر « الميت حى » : « ولد النظام الحاضر ميتاً .. ،
وأشاح الشعب عنه يوم بشر بمولده .. ، وصاحب الدولة يعلم .. ، كما يعلم أصحاب المعالي ..
أنهم في واد .. ، والأمة في واد » .

وتشتد مقالات « عزيز فهمى » ..

كتب تحت عنوان « عود إلى الحماية » :

« سيسجل التاريخ أن الوزارة المصرية طالبت في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ بإعلان الحماية على

مصر ، و شطر وادى النيل ، لتضمن البقاء فى الحكم . وأن الحكومة البريطانية أجابتها إلى ما تريد » .

ويكتب « الدكتور محمد مندور » فى « الوفد المصرى » ، تحت عنوان (دولية القضية المصرية) .

« حكومتنا المجاملة لاتزال صابرة صبر أيوب ، وللإنجليز أن يماطلوا كما يشاءون .. ولحكومتنا العجيبة أن تنتظر حتى تجد من وقتها متسعاً للحديث معها » .

وبرغم أن « النقراشى » ، كان يعانى من القصر والسفارة البريطانية ، فإن صحف المعارضة بقيت تتهمة بالتواطؤ مع الإنجليز ، كما كتب « الدكتور عزيز فهمى » .. قال :

« وزارة متهمة . وأدلة الاتهام أن الوزارة التى تريد أن تبدأ محادثات مع السفير البريطانى ، هى الوزارة التى تأمرت على إقصاء قضية الوطن عن مجلس الأمن ، لتلتمس شخوص وفد مصر إلى لندن ، يفاوض الحكومة البريطانية فى عقد معاهدة عسكرية جديدة ، تسوغ بقاء الاحتلال » .
وهى أول وزارة مصرية فى عهد الحماية ، أوفى عهد الاستقلال . تسلم للإنجليز بحق من الحقوق فى السودان ، جل أو هان .. » .

ويحتج السفير على جريدة مصر الفتاة وهجومها على بريطانيا . ويصدر أحد أعداد روزاليوسف ، وتعطل صحيفتا البلاغ والوادي شهراً .

ويقول « كيلرن » إن الوفد يلعب لعبة أمريكا بعد أن قال : إنه يلعب على الورقة السوفيتية . نشرت صحيفة « الديلى تلجراف » إن الوفد ينطرف فى المعارضة لإحياء شهرته باعتباره البطل الوحيد للوطنية المصرية .. ، أما « النقراشى » فإنه نفر من إحراج الحكومة البريطانية ، مما جعله عرضة للاتهام بأنه خاضع للمصالح الأجنبية .

وقال الدكتور « محمود عزمى » إن مصر ستواجه مصاعب فى عام ١٩٤٦ ، ويجب أن نستعد لها . وسيأتى يوم ، علينا أن نختار فيه ، بين العبودية ، والنضال فى سبيل الحرية .

* * *

أفلت الزمام ...

طرح الطلبة خلافاتهم جانباً ، بعد استئناف الدراسة عقب عطلة نصف السنة .
أثار الرد البريطانى ثائرة الطلبة ، واعتبروه إهانة وقحة للسيادة المصرية ، ولكل توضيحات مصر فى أثناء الحرب .

ووزع الطلبة الوفديون استفتاءً داخل الجامعات والمدارس ، عن الطريقة المثالية لحل القضية

المصرية ، وهل هى التعاون أو التفاوض أو استعمال القوة .
التقى « بنكنى تاك » الوزير الأمريكى المقوض فى مصر « بأحمد حسنين باشا » ، رئيس
الديوان الملكى يسأله عن الأسباب الكامنة وراء موقف الشعب المصرى .
أشار « حسنين » إلى ظهور الوطنية المصرية وقال :
« أخشى إذا لم يستجيب للتطلعات الوطنية ، رد فعل خطير ، فى جميع أنحاء البلاد
واضطرابات توازى ، بل تفوق ، أعمال العنف التى جرت عام ١٩١٩ » .
وكتب « بنكنى تاك » إلى واشنطن :
« يعترف المراقبون السياسيون المحنكون أنفسهم ، أنهم لا يستطيعون بصورة واضحة تحديد
الأسباب الكامنة وراء اضطرابات القاهرة الأخيرة . وهناك اتفاق على وجود شعور وطنى عام
واسع النطاق .. ، يجب قبوله كعامل هام فى العلاقات المصرية البريطانية مستقبلا .
ولا يوجد شك فى أن هذا المد الوطنى ليس قاصراً على مجموعة بعينها ، بل تشارك فيه ،
وتسانده الأمة كلها .
ومن المؤكد أن أهم قضية تسهم فى الهياج ، هى المفاوضات المقبلة لتعديل معاهدة التحالف
الأنجلو - مصرية » .
وقال « تاك » :

« إن العوامل التى يعزى إليها ظهور الوطنية تأتى بترتيب أهميتها :

* الرغبة فى جلاء القوات البريطانية .

* المطالبة بوحدة وادى النيل .

* المطالبة المتكررة بتحسين أحوال معيشة الجماهير .

وتبذل محاولات لإدخال ممثل وفدى فى المفاوضات وربما « النحاس » نفسه .

وهذه المفاوضات ، وتمثيل الوفد ، تعتبران أهم عامل ، يجب الاعتراف به فى التطور

السياسى فى مصر فى المستقبل العاجل .

والعامل الوطنى هو العامل الأساسى » .

* * *

أخذت الأحزاب ، والإخوان المسلمون ، والملك ، يستغلون الطلبة ، ويستعدونهم

للتظاهر .. ضد الإنجليز .. وضد حكومة « النقراشى » ..

الملك ، يريد أن يغير صورته ، التي استقرت في أذهان الشعب . بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ عندما استسلم للإنجليز ..

بعد ٤ فبراير ، كانت عواطف الشعب والجيش مع الملك .. ، فبعد حصار قصر عابدين . عرف الجميع أن الملك قد أهين ولم يقاوم .

ومن ناحية أخرى ، فإن الفضائح الشخصية « لفاروق » جعلته موضع .. كراهية الشعب . وقد فشل الملك منذ أكتوبر ١٩٤٤ ، أى منذ إقالة النحاس . في أن يسترد صورته القديمة في أذهان الناس ، ولذلك أراد أن يقف مع الطلبة ، ضد الإنجليز .

أما الوفد فإنه فقد موقعه في قيادة الشعب ، بعد تعاونه مع الإنجليز . ولذلك رغب في التطرف ضد بريطانيا .. وقد اعتاد الوفد ذلك ، عندما يكون خارج الحكم .

وساعد على تراجع الوفد الفساد الذى انتشر فيه ، والذي دفع « مكرم عبيد » إلى تأليف (الكتاب الأسود) ، ليروى فيه فضائح الحكم .

وانطلق الوفد يتطرف مدفوعاً بالجناح اليسارى فيه . الذى رفع صوته - « الدكتور محمد مندور » ، « والدكتور عزيز فهمى » .. إلخ - وأصبح هؤلاء هم الناطقون باسم الوفد . والمعبرون عنه .

يضاف إلى ذلك ، زيادة نفوذ الإخوان المسلمين ، وانتشارهم في المعامل التى كان يسيطر عليها الوفد . فأراد الوفد أن يدخل معركة التحدى ضد الإخوان والإنجليز وأحزاب الحكومة .

* * *

كان ميدان المعركة .. الجامعة وبالثات جامعة فؤاد الأول .. أوجامعة القاهرة . شكلت في الجامعة « اللجنة التنفيذية » . التى تضم طلبة من جميع الأحزاب والاتجاهات نالت تفويضاً من طلاب الجامعة . وأصبحت تتحدث باسمهم وتقودهم إلى الإضراب والتظاهر من أجل مطالب البلاد .

ولم يكن هناك من يستطيع الوقوف في وجه هذا الإعصار الحزبى الملكى الدينى العنيف . الذى انضم إليه الشيوعيون أيضاً !!

السفارة البريطانية لم تعد قادرة على تهدئة الوفد ، الذى أراد أن يظهر لبريطانيا قوته . « والنقراشى » لم يعد قادراً على قمع المظاهرات ، لأن الوفد ، والحزب الوطنى . والإخوان المسلمين ، والشيوعيين ، وحتى حزب الكتلة ، - برغم اشتراكه في الوزارة - ضده . والصحف رفعت عنها الرقابة ، ولذلك انطلقت في الهجوم على « النقراشى » بعنف ..

هذه مجلة « رابطة الشباب » - مثلاً - تصف « النقراشى » بأنه « المتهم الأول فى قضية مصر الكبرى .. ، قضية أمانها القوية وأهدافها الوطنية .. ، إنه أضاع على مصر سمعة الماضى المجيد . فى الوطنية ، والكرامة ، والعزة ، وجهاد السنين الشاق ، فى سبيل الحرية والاستقلال » . والزعماء ينافسون الصحف فى الحملة على « النقراشى » ..

... « حسين سرى باشا » ، الرجل الذى ينافق السفير البريطانى ، وينقل إليه أخبار مصر وأمرارها يدلى بحديث لمجلة « آخر ساعة » ، يقول فيه : « الرد البريطانى كارثة . وكل جملة منه قطرة من السم . ، والخطأ خطأ الحكومة المصرية » .

و« إسماعيل صدقى » يهاجم « مؤامرة الصمت والسرية التى تلتزمها حكومة « النقراشى » . قال : إن العرب لا يؤمنون بسياسة (انتظر حتى ترى) ، فإن كل دولة تريد لفت الأنظار لقضيتها ، كما حدث فى سوريا ولبنان وإيران وتركيا » .

ويتساءل « صدقى » فى عجب :

« لم لا تفعل مصر ذلك ، فإن سياسة الصمت ، لم تأت إلا بالوعود الحلوة .. فحسب » . وتكون مقالات « صدقى » ، عاملاً يضاعف الأزمة الوزارية ، ويضاعف الأضواء حول « صدقى » نفسه .

ولكن « طه حسين » ، يكتب قائلاً إن « النقراشى » تجاهل « صدقى » ، وهذا هو سر المقال ، ولذلك فإن « النقراشى » سيسعى لمصالحة رئيس الوزراء السابق .

ويشتد النقد ضد الرد البريطانى ، لأن لندن تمسكت بفكرة التحالف أو المشاركة مع مصر ، للدفاع عن المصالح المتبادلة .

ولا تقتصر أحزاب المعارضة على استعداد الطلبة ضد الحكومة ، بل تستعدى كل الطوائف . .. تنشر صحيفة « الوفد المصرى » ، إن الفلاحين يلاقون عتاً فى نقل محاصيلهم ، لأن قطارات السكة الحديد مشغولة بخدمة بريطانيا وقواتها .

وتلقى هذه الكلمات صدى فى نفوس الفلاحين ، لأن بريطانيا تشتري القطن المصرى بسعر يزيد قليلاً عن أسعار عام ١٩٣٨ .. ، وهذا السعر - أقل دولارين فى القنطار - بالنسبة للقطن الأمريكى ، برغم أن أمريكا تقدم إعانة لزراع القطن .

وينشر أن أمريكا اشترت قطناً مصرياً ، ولكن بريطانيا احتفظت بالثمن وقدره ٣,٢٥٠,٠٠٠ جنيهًا ، وبذلك زادت ديون بريطانيا .. لمصر .

ونشر أن بريطانيا ، لن تدفع ديونها لمصر .. وستقوم بإلغائها

في مذكراته كتب « كيلرن » :

« كانت هناك قلاقل طلابية ، ومظاهرات عديدة خلال اليومين الماضيين .
وبالأمس كانت هناك مظاهرات ضخمة ، وصدام مع البوليس .
وهناك تحذيرات شديدة ، بشأن مظاهرات رهيبة ، ستقام غدًا تحت ستار أنها مظاهرة
وطنية ، تعرض ولاءها « للملك فاروق » بمناسبة عيد ميلاده .
وإدارتي قلقة للغاية بسبب كل ذلك ، وبسبب احتمالات القلاقل والمظاهرات المعادية
للبريطانيين .

وفي الواقع ، كان قلق إدارتي بالغًا لدرجة أني أثرت الأمر في الليلة الماضية مع « النقراشي »
أنخبرته أنني لست في الوضع الذي يمكنني ، من طلب حظر المظاهرات الطلابية الموالية .
ولكنني على حق في القول ، بوجود الحيلولة دون حدوث ما يعكر السلام ، أو انفجار هبات
معادية للبريطانيين ، وإذا حدث ذلك ، فسيعتبر مسئولًا عن ذلك أمام لندن ، في الوقت الذي
توشك فيه مناقشات هامة على أعلى مستوى بين البلدين .
وقد تقبل « النقراشي » تحذيري بشكل طيب ... »

* * *

قال « بنكني تاك » الوزير الأمريكي المفوض :
« إن الوفد لعب ، ويلعب ، دورًا محددًا في إذكاء نار الفوضى .
ويرجع انتقاد « النحاس باشا » العالي للبريطانيين ، لأن الحكومة البريطانية ، لم تبد حتى الآن
إشارة استعداد لمساندة حزبه .
ويوجد دليل مزعج ، على أن الإخوان المسلمين ، يتمتعون بنفوذ متزايد ، بين عناصر
الخلافة .

وهناك من يزعمون أن الإخوان متحالفون مع عناصر وفدية معينة .
وفيما يتعلق بالإثارة الشيوعية خلال أحداث الشغب الأخيرة فلا يوجد أي دليل مباشر على
وجود مثل هذه الإثارة .

والراقبون العليمون يعترفون بنخوبة الميدان المصري للشيوعية . ويعترفون بأنه ظهرت خلال
الاضطرابات ، الأخيرة شعارات شيوعية ، وقدر ضئيل من الأدلة على وجود تنظيم شيوعي .

* * *

لم يهتم الملك إلا بعيد ميلاده ، والبرامج التي أعدت لذلك .

الحفلة الساهرة الترفيهية في قصر الأميرة « شويكار » .. ، ومهرجان الشعلة الذى يتحرك من الأقصر على بعد ٧٠٠ كيلومتر من القاهرة .. ويتبادل حمل الشعلة ٦٠٠ من الجنود . يرتدون الملابس الفرعونية ، وكل متسابق يقطع مائتى متر .

ويتفجر الموقف قبل يومين اثنين من عيد ميلاد « فاروق » .
صباح السبت ٩ فبراير قام ألوف من الطلبة جامعة فؤاد الأول - القاهرة - بمظاهرة اتجهت إلى قصر عابدين .

ومر الطلبة (بكوبرى عباس) فوجدوه مفتوحاً فتزل بعض الطلاب وأغلقوا الكوبرى ليمروا فوقه .

وحدث صدام بين الطلبة الذين أرادوا متابعة المظاهرة ، ورجال الشرطة الذين حاولوا منعهم .

واعتدى رجال الشرطة على الطلاب بالعصى الغليظة بقسوة متناهية فأصيب ٨٤ طالباً ..
صورت جريدة « الوفد المصرى » ما جرى يوم ٩ فبراير ، بعناوين ضخمة ، وكأن الحادث معركة حربية بين دولتين .

ونشرت الصحيفة : « إن معارك دموية جرت بين الشباب من ناحية ، والجيش والبوليس المصرى من ناحية أخرى .. ، وإن القتلى والجرحى والمفقوين والغرقى .. كثيرون .
بل نشرت « الوفد المصرى » : « إن مئات القتلى سقطوا في كل أنحاء البلاد .
وقال الإخوان المسلمون : « إنهم تقدموا مسيرة الطلاب المتظاهرين ، من أجل قضية مصر ، ضد البوليس المصرى ، الذى يسيطر عليه البريطانيون ، وإن « مصطفى مؤمن » قائد الإخوان في الجامعة .. كان يقود المظاهرات .

والرواية الأخيرة عن حادث كوبرى عباس ، كتبها « جيمس بوك » الوزير البريطانى المفوض في تقريره إلى لندن ..

قال :

« كانت الظروف السائدة هذا الأسبوع ، هى موجه عارمة من الغضب والعداء لبريطانيا ، بسبب ردنا على المذكرة المصرية ، التى تطالب بمفاوضات حول موضوع المعاهدة .
شهدت القاهرة مظاهرات طلابية عنيفة . واضطر رجال البوليس إلى اللجوء إلى أعمال القمع ، وخاصة يوم ٩ فبراير ، عندما هاجم رجال الأمن حشداً من الطلاب - يقدر عددهم بستة آلاف طالب - كانوا يحاولون عبور « كوبرى عباس » من الجيزة إلى القاهرة .

أصيب عدد بسيط من الطلاب بإصابات جسيمة .
وفي اليوم التالي ، حدثت موجة خطيرة من أعمال الشغب ، قام بها الطلبة . وقامت مظاهرات
مماثلة في كل من الإسكندرية والمنصورة والزقازيق وشبين الكوم .
والمنظمون الرئيسيون لهذه المظاهرات هم جماعة « الإخوان المسلمين » . وحزب الوفد
ويذكر أنه عند افتتاح الجامعة في أكتوبر الماضي . لم يستطع الوفديون إغراء الطلبة على
الخروج بمظاهرات ، بسبب عدم تعاون الإخوان معهم . لأن جماعة الإخوان كانت تتقرب إلى
« النقراشي » في ذلك الوقت .
ويبدو أن ما حدث هذه المرة من تعاون بين الإخوان المسلمين والوفديين . يشير إلى أنهم
يعتقدون أن الحكومة الحالية تقف على أقدامها الخلفية ... أي على وشك السقوط .
والإخوان المسلمون ، في ضيق من حكومة « النقراشي » الحالية ، فقد أظهرت نحوهم نوعاً
من الود في البداية . ولكنها بدأت في الفترة الأخيرة . تفرض القيود على نشاط الجماعة
ومن الأدلة على تعاظم نفوذ الإخوان المسلمين ، أنهم قرروا أن يلقوا بثقلهم إلى جانب
الفوضى والشغب .. وأثر ذلك واضح تماماً .
ويبدو أن القصر يقوم بلعبة .. أي أن القصر يؤيد الحكومة . وفي نفس الوقت . يوحى بأن
البوليس كان في غاية العنف .
وأكدت الصحف ، أن « مصطفى أمين » ، وهو أحد النواب ، ورئيس تحرير جريدة « أخبار
اليوم » ، قرر أمام البرلمان ، أن أعمال الشغب التي حدثت ذات فائدة لمصر . فقد أوضحت للعالم
أن المصريين لا يمكن أن يقبلوا الرد البريطاني .
واقترح أن يتم العفو عن الطلاب .

وأضاف : « إن إصرار الحكومة على الاستغناء عن خدمة ضباط البوليس البريطانيين .
دفعت هؤلاء الضباط إلى إصدار الأوامر بضرب الطلبة .
ومن الواضح أن القصر يلعب بالنار . ولم يدرك جيداً مقدار التأيد الذي فقده « الملك
فاروق » ، في الدوائر الطلابية ، عندما لم يمنع الغليان الذي حدث بين صفوف الطلبة والذي
انتهى - كما هو متوقع - بالفوضى التي واجهتها الحكومة بالقوة . في حين تعتبر الحكومة أداة من
أدوات القصر .

وهذا التغيير في الموقف بين جماهير الطلاب ، كان واضحاً في احتفال وضع حجر الأساس

للمدينة الجامعية الجديدة ، التي ساهم فيها « الملك فاروق » والعائلة المالكة . بنصيب وافر
فلم يحضر هذا الاحتفال سوى عدد قليل جداً من الطلبة .
والأكثر من ذلك ، هدم الطلبة الزينات التي أقيمت ، بسبب عيد الميلاد الملكي ، في مكان
الاحتفال .

وتقول دوائر القصر ، في محاولة لتبرير ذلك ، إن الطلاب مزقوا الزينات ليستخدموها فيما يشبه
الذخيرة أو العتاد ضد البوليس . وهذا غير محتمل ، فما كانوا ليفعلوا ذلك ، لو لم تكن نفوسهم
تحمل شيئاً ضد الملك .

ويبدو أن العناصر المناوئة للقصر ، حظيت مرة أخرى بأغلبية كبيرة .
وبكلمات أخرى .. ، فقد القصر المكانة التي حصل عليها منذ سقوط وزارة « النحاس » في
أكتوبر ١٩٤٤ .

ومع ذلك فالوضع يتوقف إلى حد بعيد على موقف الإخوان المسلمين ، الذين قد يتحالفون مع
القصر مرة أخرى ، إذا اتفق ذلك مع أهدافهم في الوقت الراهن .
وتمت مصادرة صحيفتين وفديتين يومين متتالين ، لأنها صحيفتان مغرضتان ، ولتشجيعهما
للفوضى .

ومع ذلك فإن صحيفة « مكرم عبيد » « الكتلة » ، هاجمت الحكومة بشدة بسبب أعمال
القمع التي قام بها البوليس ضد الطلاب .
وأخيراً فإن « مكرم عبيد » ، الذي عرض استقالته بسبب هذا الموضوع ، يلعب لعبة التنافس
مع حزب الوفد حول أيهما يقوم بدور البطل الشعبي .
قال « عبد الرحمن الرافعي » :

« سميت هذه الحادثة (حادثة كوبرى عباس) ، وبالع الرواة في تصويرها ، إذ جعلوا منها فيما
بعد ، دعاية سياسية ضد وزارة « النقراشي » ، وزعموا أن بعض الطلبة قتلوا فيها .
وبعضهم غرق في النيل من أعلى الكوبرى .
وقد تحققنا ، وإنه لم يقتل أحد .

ولا غرق أحد في هذه الواقعة بالذات ، ولو قتل ، أو غرق أحد ، لذكر اسمه ولو بعد حين .
وإنما توفي في اليوم التالي شاب من أبناء الجنوب اسمه « محمد علي محمد » الطالب بكلية التجارة .
وكانت وفاته بفناء الجامعة ، إثر سقوطه من سيارة ، كانت تمر أمام الجامعة ، وأراد الطلبة
ركوبها ولم يكن للبوليس دخل في مقتله .

وليس من شك في أن الاعتداء بالضرب على المتظاهرين ، عمل منكرف في ذاته ، لأنه كان يجب تركهم يذهبون إلى قصر عابدين إذا لم تكن هتافاتهم عدائية للحكومة .
ولكن ليس من الإنصاف - في رواية الوقائع - المبالغة فيها وإخراجها عن حقيقتها ، أرضاءً للمآرب والشهوات .

وحاصر رجال البوليس ، كلية طب القصر العيني ٩ ساعات كاملة ، لمنع الطلبة من التظاهر في شوارع القاهرة .

وصادر البوليس صحيفتي (المصري والوفد المصري) ، لنشرهما أنباء المظاهرات .
وساعد على تدهور الموقف ، ما أعلنته الولايات المتحدة ، عن عزم قواتها الباقية في مصر .
على الانسحاب في الأسبوع الأول من مارس .
وتكون النتيجة أن يهتف الطلبة بسقوط الملك ، ويمزقون صورته ويحرقونها ، ويطفئون الشعلة حتى لا تصل إلى « فاروق » في عيد ميلاده .

* * *

قبل ٢٤ ساعة من عيد ميلاد الملك ، قصد « فاروق » إلى المدينة الجامعية ليفتتحها ، فوجد تجمعاً طلابياً غاضباً يرفض تحيته .
وصف « الدكتور محمد حسنين هيكل باشا » ما جرى داخل جامعة فؤاد الأول في ذلك الحفل .. قال :

« كان مقرراً أن يضع الملك حجر الأساس للمدينة الجامعية لجامعة فؤاد الأول ، على أن يكون « بيت الطلبة » أول ما يقام من مباني هذه المدينة .
وكان الطبيعي أن يغتبط الطلبة بهذه المدينة ، وبهذا البيت الذي يأوي منهم كثيرين ، يتعذر عليهم أن يحدوا مأوى صالِحاً على مقربة من الجامعة .
ولكن الصبح تنفس عن شائعات ، تردد أن طلاب الجامعة ، سيقاطعون الحفلة التي يحضرها الملك لوضع حجر الأساس .

فلما تقدم النهار ، بلغني أن الأمر لن يقف عند المقاطعة ، وأن الملك قد لا يحضر الاجتماع .
وسمعت ظهراً أن محاولات إجرامية تدبر ، فاتصلت برئيس الديوان ، وسألته عن الموقف وتطوراتهِ ، وعما إذا كانت الحفلة تجري وفق برنامجها الأول ، وهل يرى واجباً أن أذهب إليها بوصفي رئيس مجلس الشيوخ ، فذكر لي أنني يجب أن أعد عذري للذهاب إليها ، ما لم يتصل بي قبيل موعدها .

ولم يتصل بي .
ذهبت إلى مكان الاجتماع فإذا الطرق كلها محروسة أشد الحراسة .
وجاء الملك متأخرًا عن الموعد المعين ، ثم علمت أن البوليس ضبط في إحدى العمارات
أشخاصًا ، بتهمة أنهم كانوا يعتزمون إلقاء متفجرات على الموكب الملكي .
ولم يحضر الحفل من الطلبة إلا من وثق رجال الأمن بهم . وتم الحفل سرعًا في أضيق حدوده
ثم انصرف الملك ، وانصرف الحاضرون كل إلى منزله ، والجو يؤذن بالنذر .
وقال « عبد الرحمن الرافعي » : « إن رجال البوليس صدوا - بالقوة - المظاهرات التي
قامت في ذلك اليوم » .
وفي المساء دعا الملك - بواسطة « أحمد حسنين » - كل القيادات الطلابية لزيارته وحضور
مؤتمر ..

وفي المؤتمر عبر الملك عن عدم رضائه ، عن أعمال رجال البوليس .. ، وأشار أيضًا إلى احتمال
إقالة « النقراشي » ..
وفي يوم عيد الميلاد الملكي ، كما يقول « ريتشارد ميتشل » في كتاب « الإخوان
المسلمين » « خرجت من الجامعة مظاهرة ، يقودها « مصطفى مؤمن » أيضًا . توجهت إلى قصر
عابدين .. ولكن تحت حماية البوليس هذه المرة ! .

* * *

احتفل ملك مصر بعيد ميلاده بمواكب الشعلة وبحفل في قصر عابدين ..
أنعم الملك على ٢٣ من رجالات مصر برتبة الباشوية ، وعلى ٦٥ برتبة البكوية .
وأنعم على رئيس وزرائه بوسام ، ومنح رتبة الباشوية لـ ٥ وزراء .
ومنح الخصمين اللدودين « مكرم عبيد » ، « عبد الحميد بدوي » ، رتبة الامتياز التي تتيح
لكل منها أن ينادى بلقب صاحب المعالي وهو خارج الوزارة .
وأراد الملك - بهذا كله - أن يؤكد للجميع أنه يثق بحكومته ويساندها .
ووجه « النقراشي » بيانًا للشعب في هذه المناسبة ، واستقبل السفراء ورجالات مصر في حفل
شاي في قصر الزعفران ..

ولكن « فاروق » - برغم ذلك كله - كان يدبر مؤامرة « للنقراشي » .

* * *

اختير « عبد الحميد بدوي » يوم ٦ فبراير عضوًا في محكمة العدل الدولية ، وأصبح مجتمًا عليه

الاستقالة من منصبه . كوزير للخارجية وبذلك أصبحت خمس مناصب وزارية خالية .
واستقال « مكرم عبيد » وزملاءه أعضاء حزب الكتلة - يوم الأربعاء ١٣ فبراير - ولم يدخل
الوزارة بعد ذلك قط ..
وكانت وجهة نظر « مكرم عبيد » أن عمل « النقراشي » ضد الطلبة . ليس مسئولية وزير
الداخلية وحده . بل هو مسئولية جماعية للوزارة كلها .
وكان من أسباب الاستقالة أيضاً المفاوضات وتصريحات « بدوى » .
وتوجه « إبراهيم عبد الهادي » وزير الصحة إلى « مكرم عبيد » يحاول إقناعه بسحب الاستقالة
ولكن بلا جدوى .

* * *

أصبح مجتمعاً على « النقراشي باشا » إعادة تشكيل الوزارة . فقصده إلى قصر عابدين في اليوم
التالي ليعرض على الملك التشكيل الوزاري الجديد .
وفوجئ « النقراشي » . « بفاروق » يقول له يوم ١٤ فبراير :
« وجه الإنجليز إلى إنذاراً بأن الحكومة لا تحفظ الأمن » .
وفهم « النقراشي » ما يقصده « فاروق » .. أدرك أن الإنجليز يريدون تنحيته .
وخشى « النقراشي » أن يلح الإنجليز في إخراجه علانية ، كما فعلوا مع « على ماهر » عام
١٩٤٠ .. أو يوجهون إنذاراً آخر إلى « فاروق » بتعيين رئيس وزراء يختارونه بأنفسهم ، كما فعلوا
يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ . خشى « النقراشي » ذلك ، فاستقال في اليوم التالي ١٥ فبراير .
ولقد اعترف « السير رونالد كامبل » ، السفير البريطاني الذي جاء بعد « كيلرن » بدور بريطانيا
في استقالة « النقراشي » .

قال في برقية تاريخها ٥ يونيو عام ١٩٤٧ :
« لقد أشرنا في عام ١٩٤٥ ، على أعلى المستويات إلى أن « النقراشي » ، غير قادر على المحافظة
على النظام مما يحتم إبعاده من منصبه .. في حين أنه يعتبر نفسه وزيراً جيداً للداخلية قديراً
ومتخصصاً في حفظ الأمن » .

وخطاب استقالة « النقراشي » يدل على ذلك كله .
لم يكن من الطبيعي في تلك الأيام أن يشار صراحة إلى تدخل بريطانيا .
كتب « النقراشي » في خطاب استقالته يقول :
« في هذه المرحلة الجديدة - مرحلة دخول البلاد في مفاوضات لتحقيق المطالب الوطنية -

رأيت أن أتخلى عن الحكم لأضع الأمور ، بين يد جلالتيكم توجهونها بسامى حكمتكم إلى ما ترون فيه الخير للبلاد .

رد « الملك فاروق » :

« اطلعت على كتاب الاستقالة وإنا نجيبكم إلى ملتصكم ، مراعين الدواعى التى حدثت بكم إليه » .

كان السفير البريطانى فى لندن ، عند استقالة « النقراشى » ، وقد جرت عادة « فاروق » أن يغير الوزارة فى أثناء غياب السفير ..

فى أكتوبر ١٩٤٤ أقال الملك « مصطفى النحاس » . وفى فبراير ١٩٤٦ طلب إلى « النقراشى » الاستقالة بناء على مشورة « كيلرن » !

ويؤلف « إسماعيل صدق » الوزارة الجديدة من مستقلين ، ومن حزب الأحرار الدستوريين . ورفض « النقراشى » أن يشترك السعديون فى الوزارة ، لأسباب أهمها أنه كان يشعر بالمرارة من الملك والإنجليز .

كتبت روزاليوسف تحت عنوان (خطايا « النقراشى » العشر) .
« لن يختلف أحد من المعارضين أو المؤيدين فى أن « النقراشى باشا » برغم كل أخطائه كان ولا يزال رجلا نزيها مخلصا فى كل تصرفاته ، فلم يكن يتصرف إلا عن اقتناع تام . وربما كان أول عيوبه أنه لم يستطع إقناع الشعب بما اقتنع به .
والخطيئة الأولى هى (سياسة الصمت) ، الصمت الذى ترك الناس وأعضاء البرلمان . بل والوزراء أحيانا ، فى حيرة تامة .. ، حيرة وصلت إلى حد الشك برئيس الوزراء وبكفاءته ونواياه ..

والخطيئة الثانية هى (سياسة المجاملة) أو (المجاملة السياسية) فى حل القضية المصرية . وكانت تصرفات « النقراشى باشا » كلها تنطق بمجاملة إنجلترا على حساب الشعور الوطنى الذى لم يتحمل تصريحاته اللينة .

وحجة « النقراشى باشا » فى دفاعه عن سياسة المجاملة ، أنه كان من السهل عليه أن يواجه إنجلترا بمطالب مصر ، ويعتبرها من الحقوق التى لا تقبل المناقشة ، ولا المفاوضة فتكون النتيجة أن ترفض إنجلترا مطالبه ، ويخرج من الوزارة بطلا تزفه الهتافات .. ولكن مصر لم تكن لتجنى شيئا من هذه السياسة .

٤ - التأجيل .. كان « النقراشي باشا » يعتمد كثيراً على التأجيل . ولم يكن يؤجل إلا المسائل التي تستدعي حلاً سريعاً .. أجل الرد على تصريح « بدوى باشا » . وأجل التعليق على الرد البريطاني ، وأجل تصريحه أنه سيدخل المفاوضات حرّاً من كل قيد . وأجل معظم الاستجابات التي تتعلق بالسياسة العامة .

٥ - الانسجام .. ونحن نعتبر أن « النقراشي باشا » . كان المسئول الأول عن الانسجام بين أعضاء الوزارة . فهو رئيسها وواجبه كان يقضى عليه بالمحافظة على كيانها . كانت حكومة « النقراشي » باشا تضم في داخلها ثلاث حكومات منفصلة بعضها عن بعض تماماً . حكومة للسعديين ، وثانية للدستوريين ، وثالثة للكتلين .

٦ - الاعتداد بالنفس الذي وصل إلى أبعد الحدود . وكانت هناك فكرة متسلطة على رؤوس السعديين ، وهي أن بقاءهم في الحكم ، يتعلق بوجود « النحاس باشا » خارج الحكم ، فإن خرجوا هم من الحكم جاء إليه « النحاس » .. وكان هذا - في نظرهم - يكفي للتمسك ببقائهم في الوزارة .

واستمرت روزاليوسف تعدد أخطاء « النقراشي » وآخرها .
« محاكمة النحاس باشا » .. ، ولكنهم لم يحاكموه ، فكان هذا كفيلاً بتهرته ورد اعتباره .. وتقويته .

ولم تكن روزاليوسف تدرى أن بريطانيا ، هي التي منعت محاكمة « النحاس » ، وأن ظروفًا كثيرة كانت ضد « النقراشي » .. وأنه كان - على الصمت - مرغماً .
وربما يكون خطأ « النقراشي » الأساسي ، أنه تحول من ثائر إلى سياسي يحسب حساب الإمكانات التي بين يديه .

كان يظن أن الملك معه وكان الملك - في الحقيقة - ضد « كيلرن » وضد محاولة الإنجليز الانتقاص من صلاحيته وسيادته .. لاسيادة مصر وشعب مصر .
وكان « النقراشي » مرغماً أن يتقبل وجود الأحزاب السياسية المعارضة للوفد معه ، لأن الملك أراد ذلك .

وكان مستحيلاً أن تتوفر قيادة حازمة لفريق متنافر .

* * *

أيا ما تكون خطايا « النقراشي » أوعيوبه فإن استقالته كانت محتومة ..

وكل قرار في مصر له ثمن .
حياة « أحمد ماهر » كانت مقابل قرار إعلان الحرب .
وكان على الملك أن يدفع للإنجليز ثمن الإطاحة « بالسفير » .
« النقراشي » .. مقابل « كيلرن » ..

سنة ضائعة

لم تعرف صحف مصر أول الأمر . نبأ نقل « كيلرن » أو حقيقة مهمته ..
أول صحيفة عربية نشرت الخبر هي « المقطم » المسائية . ومعروف صلتها بالسفارة
البريطانية . وكذلك صلات محررها - كريم ثابت - الوثيقة بالقصر .. . مما يقطع بأن القصر هو
الذى تعمد (تسريب) النبأ للتشفي أو الانتقام ..
قالت المقطم « إن أنباء غير مؤكدة تقول بأن اللورد نقل من منصبه .
وفي اليوم التالى مباشرة قالت (أخبار اليوم) بالبنط العريض إن السفير البريطانى أحيل إلى
المعاش .
والأرجح أن القصر أذاع خبر نقل السفير مشوهاً . أو مبتوراً ، حتى لا ينهم بأنه المصدر
الأساسى والوحيد !
وربما يكون القصر قد نشر الخبر بهذه الطريقة ، إجحاءً بأن نقل السفير أشبه بإحاليته إلى المعاش .
ونشرت « الأهرام » النبأ بتحفظها التقليدى .. المعتاد .
أما « روزاليوسف » ، فقالت إن السفير كلف بمهمة ستأخذه إلى فلسطين . والهند ، وأخيراً
أندونيسيا .. ، وأنه استقال لخلافه مع وزارة الخارجية البريطانية ، ولكنه اقتنع بسحب
الاستقالة .

* * *

يوم ١٩ فبراير بعد ٤ أيام من استقالة « النقراشى » . وتشكيل وزارة « إسماعيل صدقى » قتل

« أحمد حسنين باشا » رئيس الديوان الملكي .. وكان حسنين قد غادر قصر عابدين في الثالثة والنصف بعد الظهر في طريقه إلى منزله بالجيزة .
انزلقت - بسبب المطر - سيارة لورى بريطانية فوق كوبرى قصر النيل ، فصدمت سيارة « حسنين » .

شاهد الحادث وزير الزراعة السابق « أحمد عبد الغفار باشا » ، فساعد في نقل رئيس الديوان إلى مستشفى « الأنجلو - أمريكان » حيث قضي نجه .
قال « حسن باشا يوسف » وكيل الديوان الملكي : إنه رأى الحادث ، فقد انصرف بسيارته من قصر عابدين عقب خروج « حسنين » .

* * *

نشرت الصحف المصرية كلها وفي صفحاتها الأولى وفاة « حسنين » .. ، وقالت إنه اليد اليمنى للملك ومن الصعب العثور على بديل له ..
وصورت وفاته باعتبارها كارثة قومية .

ولكن صحيفتى الوفد : « البلاغ » و « الوفد المصرى » ، لم تظهر حزناً حقيقياً على « حسنين » ، فإن الوفد يعلم ما دبره « حسنين » ضده عندما رسم خطة إقالة « النحاس » في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ ، وإبعاد النحاس عن الملك ، ومحاولة اكتساب شعبية للقصر بتحريض الطلبة - كما تقول السفارة - على الإضراب لصالح الملك ، حتى يبدو في صورة أكثر وطنية من الوفد .

* * *

كان « حسنين » في السابعة والخمسين من عمره .
تعلم في جامعة أكسفورد ومثل مصر في الدورة الأولمبية التي عقدت في مدينة انتويرب عام ١٩٢٠ ، كما طار من لندن إلى القاهرة ، مما يعتبر مغامرة كبرى في ذلك الزمان .
وتجول في صحراء مصر الغربية ، فاكتشف واحة « أركنو والعوينات » . وحدد مكان واحة « الكفرة » على غير ما كان معروفاً في الخرائط .

واشتغل في السلك السياسى سكرتيراً أول ، في مفوضية مصر في واشنطن ولندن . وعين أميناً أول لملك مصر .

اختير رئيساً للديوان الملكي في ٢٧ يوليو عام ١٩٤٠ ، وأمضى الـ ١١ سنة الأخيرة من حياته مع « فاروق » .

قال « محمد زكى عبد القادر » : إنه « رجل دارس . فاهم . لبق . مهذب . عارف بالتيارات والاتجاهات . جمع إلى ثقافته الغربية ، المأماً كافياً بالحياة المصرية . وكان على صلة حسنة بالإنجليز . وعلى صلات وثيقة بالعائلة المالكة .

تمرس بحياة القصور ، وما فيها من دسائس وتيارات . ووعى كل شئ من هذه الناحية أدرك أنه أقوى رجل في القصر وربما في مصر . وأراد « أحمد حسنين » أن يخلق من الملك شخصية مقدسة ، تدين لها الجماهير بالحب والولاء ، صرفاً لها عن الولاء للدستور .

وأراد أن يوطد مركز الملك في الشعب ، لا يعطى الملك سلطات يستحقها . ولكن ليحكم هو من ورائه » .

وكان « حسنين » . هو الذى صنع صورة الملك الصالح . والملك الخبير ، فى كل الشئون والفنون .

وكان أيضاً صديقاً ومعلماً للملك .. : تزوج من الملكة الأم نازلى بعقد عرفى .. ، عرف به عدد قليل من المسئولين .. همساً .

وكان المصرى الوحيد بين حاشية الملك ، الذى يستطيع أن يقول له رأياً معارضاً . ولكن فى العامين الأخيرين هبط نشاط « حسنين » ، فقد أصيب بأزمة قلبية فى أثناء اشتراكه فى تشييع جنازة « اللورد موين » . ولم يفارقه المرض منذ ذلك الحين .

وفى كتاب « محمد التابعى » (أسرار الساسة والسياسيين) روى هذه القصة : « بعد وفاة « حسنين » بأسبوعين أو ثلاثة أسابيع ، ذهب « فاروق » يزور أمه « نازلى » فى قصرها الذى ورثته عن أبيها فى الدقى .. ، ودخل عليها فى قاعة القصر الكبرى .. وتسمرت قدماها عند الباب . رأى أمامه فى صدر القاعة صورة « لأحمد حسنين » بالحجم الطبيعى وقد جللت بالسواد .. وأمام الصورة - وعلى الأرض - جلست أمه ، « الملكة نازلى » ، وحولها سيدات حاشيتها وخادومات القصر ، وجميعهن متشحات بالسواد .

وعلى جانبي القاعة الكبيرة جلس نحو عشرين شيخاً يتلون الأوراد ويدعون بالرحمة للراحل الكريم .

توقف « فاروق » لحظة عند باب القاعة . ، وعقدت الدهشة لسانه . ثم مشى إلى حيث كانت تجلس أمه . وقال لها وهو يشير بيده إلى الصورة وإلى السيدات والمشايخ :

— قال : إيه ده كله ؟ .. وعشان إيه ده كله .. مات .. خلاص مات .. لزوم ده إيه ؟
انتفضت « نازلى » واقفة على قدميها وانفجرت فى ابنها تصيح :
— ده ؟ ده اللى عملك راجل .. ده اللى حافظ على عرشك .. بكره راح تشوف يجرى لك
إيه .. بعد موت « حسنين » .
إلى آخره .. إلى آخره ..
وهز « فاروق » كتفيه ساخرًا وانصرف .

حاولت الدعاية أن تصور الحادث بأن الإنجليز هم الذين قتلوا رئيس ديوان الملك .
أعرب « سكريفر » رئيس القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية للسفير الأمريكى فى
لندن .. « وينانت » يوم ٢٠ فبراير ، عن أسفه الشديد لخسارة « أمين عثمان ، وأحمد حسنين » .
فى نفس الوقت .. ، وأشار إلى « أن اشتراك سيارة تابعة لبريطانيا فى الحادث يعد قدرًا كبيرًا من
سوء الحظ » .

وقالت برقية « وينانت » لحكومته :
« يبدو أن البريطانيين . فى مصر . يأخذون نصيبًا كبيرًا من سوء الحظ .. هذه الأيام » .
وتعبر برقية « جيمس بوكر » « السفير البريطانى بالنيابة . لوزير خارجيته عن رأى بريطانيا فى
« حسنين » .

قال :
« إن وفاة « حسنين باشا » تبدو وكأنها تمت على الفور . نقلوه إلى مستشفى الأنجلو — أمريكان
على أساس أنها أقرب مستشفى . ولكنه توفى لدى وصوله .
حضر « الملك فاروق » إلى المستشفى فور إبلاغه ، وصحب جثمان « حسنين » إلى منزله .
وأقيمت جنازة عسكرية « لحسين باشا » فى اليوم التالى .
حضرت الجنازة بنفسى ، ومعى عدد من أعضاء السفارة .
وشهد الجنازة رؤساء البعثات الدبلوماسية ، ورؤساء هيئات أركان الحرب ، وممثلوهم وقائد
القوات البريطانية فى مصر ، ورئيس البعثة العسكرية البريطانية .
وطبقًا لما أبلغنا به العميل المتصل بنا : فقد بادر « الملك فاروق » فور وفاة « حسنين باشا » .
بالاتصال تليفونيًا « بعبد الفتاح عمرو باشا » . وطلب إليه الحضور إلى القاهرة .

وثمة اقتراح بأن يفكر الملك في استبقاء « عمرو باشا » في القصر في منصب . أو آخر ، بعد وفاة « حسنين باشا » .

« وحسين باشا » معروف جداً . وفقدته خسارة كبيرة « للملك فاروق » . وأيضاً للحكومتين المصرية والبريطانية .

وكان « حسنين باشا » ، يمارس نفوذه ويقدم مشورته للملك . وفي الفترة الأخيرة . بالنسبة للشئون الداخلية ، تبنى سياسة خطيرة تقضى . بإدخال « الملك فاروق » في حلبة المنافسة مع الوفد ، في استمالة (الديماجوجية .) للطلبة والعمال . وأكثر من هذا كله كان يلعب لعبة - هي أخطر ما تكون - في تشجيع الطلبة على التظاهر . تأييداً للملك ، دون أن يصرفهم عن رفع الشعارات المعادية لبريطانيا .. وهي الجلاء ووحدة وادى النيل .

وفكرة « حسنين باشا » . أن الملك . ليس بوسعه معارضة الحركة الوطنية . دون أن يخسر اللعبة أمام الوفد .

وأدت هذه السياسة إلى الأحداث المؤسفة . وبالرغم من هذه الوسائل المزدوجة ، كان « حسنين باشا » . على قناعة مخلصه . بأن استقرار العرش . يقوم على علاقة الصداقة والتفاهم . بين « الملك فاروق » والحكومة البريطانية . وكان هذا هو الأساس برغم أنه يلعب من حيث التفاصيل لعبة مزدوجة . وبعد اختفاء « حسنين باشا » من المسرح . يبقى أن نرى من هو الشخص الذى سيقع الملك تحت تأثيره .

وعلى أية حال فإن « حسنين » كان يؤثر بريطانيا على غيرها من الدول الأجنبية .

حدث فراغ ضخم في القصر الملكى بعد وفاة « حسنين » .. ولم يستطع الملك أن يجد رئيساً لديوانه يرسم له صورة مثالية - كاذبة - أمام الشعب كما فعل « حسنين » ! ولم يجرؤ واحد من رجال الديوان والقصر . على نصيح الملك . واستعاض عن المستشارين بالخدم .

وحاول « الملك فاروق » أن يجد رئيساً للديوان صديقاً للإنجليز . ووسيلة اتصال مع السفير البريطانى الجديد . فاستدعى « عبد الفتاح عمرو » إلى القاهرة . ولكن الملك كان في حاجة إلى بقاء « عمرو » فى إنجلترا ، ليكون رسول الملك إلى وزارة الخارجية البريطانية ذاتها .

وبقى منصب رئيس الديوان خالياً حتى شغله بعد شهور « إبراهيم عبد الهادى باشا » .
وهكذا . فقد الملك عنصراً مهدتاً يكبح جماحه حيناً ، ويحفظ خطوط اتصاله بالسفارة
البريطانية . فى كل الأحيان .

قال « محمد التابعى » :

« بعد أسابيع معدودة من وفاة « حسنين » غادرت « نازلى » مصر إلى أوروبا للعلاج والراحة
كما زعمت .

ولكنها غادرت مصر . وفى نيتها ألا تعود .. وكان منها ومن « فاروق » ما كان .. وكيف استهتر
إلى أبعد حدود الاستهتار .. ثم كانت الثورة التى طوحت به وحطمت عرشه .
ولعله تذكروا يومئذ وهو يوقع وثيقة تنازله عن العرش عام ١٩٥٢ قول أمه « بكره تشوف راح
يجرى لك إيه بعد موت « حسنين » .

* * *

اللقاء الأخير بين « كيلرن » ، « الملك فاروق » تم يوم ٦ مارس ١٩٤٦ .
أقام الملك مأدبة غداء توديعاً للورد .

وحرص « فاروق » على أن يحامل اللورد .. ، وأن يبدى مشاعر الصداقة والمودة . كما فعل فى
الأيام الأخيرة بعد أن عرف بقرار نقل السفير .
« برقية رقم ٤٢٥

من « اللورد كيلرن »

إلى « إرنست بيفن »

بتاريخ ٦ مارس ١٩٤٦

١ - عقدت اجتماع الوداع مع « الملك فاروق » الذى استبقانى لمدة ساعة وربع الساعة بعد
ظهر اليوم .

٢ - كان الاجتماع - كالعادة - ودياً للغاية .

٣ - أبلغت صاحب الجلالة بالشكاوى التى أعربت عنها لرئيس الوزراء المصرى صباح
اليوم ، وعن أملى فى أن يعزز ماقلت .

وعدتنى بذلك ، وشارك « صدقي باشا » فى الإعراب عن عميق أسفه .

وبالنسبة له شخصياً ، كانت أحداث ٤ مارس - يقصد المظاهرات التى قامت فى ذلك
اليوم - تمثل أعظم صدمة له وأعرب عن أسفه إزاءها .

٤ - ناقشنا السياسة المحلية في أعرض خطوطها ، وأبدت مخاوفي من حدوث صدام نهائى بين الأيديولوجيات .

وإذا كان لى أن أبدى رأى ، فإن هذه التحركات الشعبية ، وهى وطنية صحيحة فى حد ذاتها ، تتطلب قيادة حقيقية .

وكانت كل آمالى دائماً أن تكون القيادة للعرش بإيحاء من صاحب الجلالة الملك ؛ ويجب أن يكون العرش الدعامة والحصن للمصلحة الحقيقية للشعب المصرى .

ولم أشعر قط بأن « حسنين باشا » يقدم أفضل مشورة للملك .

أقر الملك بأن الأمر كذلك ، لو كان يأخذ توجيهاته من مستشاريه ؛ بل إنه يتخذ قراراته بنفسه ويقوم بتنفيذها .

وهو يعتقد بأن « صدقى باشا » أفضل رجل - إن لم يكن الرجل الوحيد المتاح حالياً - الذى يملك القوة الكافية .

ولم يأل الملك جهداً ، فى التعبير مرة أخرى ، عن أفضل مشاعر الإخلاص لبريطانيا العظمى . وقال إنه خلال الأيام القادمة من المهم - أكثر من أى وقت مضى - أن تبقى بلدانا متكاتفين .

٥ - أما بالنسبة لإعادة النظر فى المعاهدة ، فإنه يشاركنى الرأى ، فى أنه لا يوجد ما يدعو للتشاؤم .

وقال إن مصادر معلوماته - غير المعروفة حتى لحكومته - تتوقع أن تكون رغبات بريطانيا معتدلة بصورة مثيرة للدهشة .

وأشار حينئذ إلى أنه قد يقوم بشىء للمساعدة فى هذا المجال .

٦ - وعند مغادرة صاحب الجلالة توجهت مباشرة إلى حفل شاي للوداع ، أقامه « صدقى باشا » فى منزله .

وعقب مغادرتى للحفل ، اتصل لى « صدقى باشا » تليفونياً وقال : « إن الملك وصل إلى منزله معتقداً أنى مازلت هناك ، ولكنى لسوء الحظ كنت قد انصرفت » .

* * *

ترك « كيلرن » قصر عابدين وأسرع يضيف إلى مذكراته :

« تركت « فاروق » فى الرابعة بعد الظهر . إن الملك - من غير شك - كان سعيداً بأن أرحل وأدير إليه ظهرى » .

وقال اللورد في مذكراته :

« إن الملك ممثل جيد .. ، ولكنه لا يظهر ذلك » .

ويطير « كيلرن » من مصر في الحادية عشرة مساء السبت ٩ مارس ..

* * *

اهتمت ٣ مجلات مصرية هي « أخبار اليوم » ، « وآخر ساعة » ، « وروزاليوسف » بقصة رحيل « كيلرن » من مصر .

اتفقت الصحف الثلاثة على أن اللورد ، كان يجب أن يرحل من مصر بعد توقيع معاهدة عام

١٩٣٦ .

ونشرت « آخر ساعة » ، مقالا بقلم سياسي كبير ، وصف فيه « كيلرن » بأنه دبلوماسي متعطر ، أراد إخضاع الملك . ونجاحه في مصر أدار رأسه . وظن أن ذلك النجاح يبرر تصرفه .

قالت « روزاليوسف » ، تحت عنوان (أما وقد ذهب) :

« لم يكن اثنان يختلفان في أن بقاء « اللورد كيلرن » في منصبه ، ليس من صالح القضية المصرية ، ولا مما يشرف الكرامة المصرية ..

وكنا جميعاً ننتظر ، في صمت ، أن تنتهز حكومة لندن فرصة انتهاء مدة خدمته وتنحية من منصبه . ولكن حكومة لندن لم تنحه . وظل « اللورد كيلرن » بيننا ضيفاً مكرماً عزيزاً .

وكنا نعلم أن هناك من يسعى لإبقائه في منصبه ، لأن جنابه - أي « اللورد كيلرن » - استطاع أن يكسب صداقة وثقة الشعب المصري ، والزعماء المصريين ، بدليل أن أحداً منهم لم يعترض على سياسته ، وأن حادث ٤ فبراير مر بهدوء فلم يمتج الشعب على السفير ، إنما احتج على « النحاس باشا » . كان احتجاجه عليه لدوافع حزبية لا وطنية ، وبدليل أن الزعماء الذين لم يشتركوا في الحادث ، أظهروا رضاهم عن اللورد بعد أن تولوا الحكم ..

إن السفير البريطاني لا يتحمل وحده وزر سياسته ، وإنما يتحمل الوزر معه كل من وافقه عليها ، من زعمائنا وساستنا الأفاضل ... ، وكل ما نرجوه أن يعترف هؤلاء الزعماء والساسة بخطئهم حتى لا يتكرر هذا الخطأ مرة ثانية مع سفير آخر ..

* * *

نسبت الصحف المصرية الفضل في نقل « كيلرن » إلى « عمرو باشا » ، الذي استطاع إقناع

وزارة الخارجية البريطانية بضرورة تغيير السفير .

وظل بعض رجالات مصر مخلصين حتى النهاية للورد ..

في حفل عشاء حضره السفير قال له رجل الأعمال المليونير المصري « عبود » : « هناك اقتناع إجماعي بين المصريين بأن مركز القصر قد تغرز بصورة هائلة ، بسبب نجاح « الملك فاروق » في إبعادك اعتمادًا على الخطوة التي يلقاها « عمرو باشا » في لندن .
ويسجل اللورد في برقياته حديث « عبود » .

* * *

حاولت مصر عدة مرات إبعاد « كيلرن » بنقله . ولكن بغير نتيجة .
وكان يجب نقله بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، فإن المندوب السامي البريطاني لن « يتنازل ليصبح سفيرًا » .

... في ٢٢ يوليو عام ١٩٣٧ ، أرسل « بيرت فيش » القائم بالأعمال الأمريكي يقول :
« كانت هناك إشاعات وأحاديث كثيرة ، في صحف مصر عن نقل « السير مايلز لامبسون » - وهو اسمه قبل أن يحصل على لقب « اللورد كيلرن » - وقد سألته فتنى لي ذلك .. . وقال إنه يجب منصبه في مصر وسيسافر في أجازة » .

ولم يكن الملك قد بلغ السن القانونية .. في ذلك الوقت . أي عام ١٩٣٧ .
وفي برقية أخرى « لبيرت فيش » تاريخها ١٩ أبريل ١٩٣٩ . قال : « إن السير مايلز لامبسون يعتقد أن « على ماهر » ، عندما كان في لندن لحضور مؤتمر فلسطين في أوائل هذا العام - ١٩٣٩ - ، حاول نقله - أي السفير - من مصر .. . وأن « على ماهر » والملك . على علاقة ودية طيبة . ولكن الملك ليس سعيدًا بوجود « السير مايلز لامبسون » ..
وقامت الحرب . وكان بقاء « السير مايلز » في مصر ، ضرورة بالنسبة لبريطانيا العظمى . فقد استطاع عن طريق وزارة الوفد ، أن يؤدي خدمات عظمى لبلاده ! .

* * *

بدت الحسرة في كل كلمة نطق بها « اللورد كيلرن » . وهو يغادر مصر يوم ١٠ مارس ١٩٤٦ .

قال للصحفيين : إن مصر هي وطنه الأصلي . ومركز حياته العامة والخاصة خلال ١٢ عامًا . وقال مشيرًا إلى دوره في سنوات الحرب .
« عندما أنظر إلى الوراء .. إلى السنوات التي عملتها في مصر ، وبالذات في الفترة التي وقفنا فيها معًا ، جنبًا إلى جنب ، ضد العدو القاتل ، أجد أن ذلك يشجعني على الأمل ، في أن الروابط بين البلدين ستثبت ، إنها فوق كل هجوم » .

وقال إنه « سيظل يرقب باهتمام بالغ كل تطور في مصر » .
ووصف « بنكنى تاك » رحيل السفير البريطاني من مصر ..

« برقية رقم ٣٧٦٨

من « بنكنى تاك »

القائم بالأعمال الأمريكي

إلى وزير الخارجية في واشنطن

بتاريخ ١٠ مارس ١٩٤٦

غادر القاهرة مساء أمس « اللورد كيلرن » السفير البريطاني لدى مصر ، بعد ١٢ عامًا من
الخدمة المتصلة في مصر . متوجهًا بالجو ، إلى « سنغافورة » لتولى منصبه الجديد .
ولم يكن هناك ممثل للقصر ، بين المجموعة الصغيرة التي جاءت لوداعه ، من أعضاء موظفي
سفارته وعدد قليل جدًا من المواطنين البريطانيين .

وكنّت « سيسيل ليون » - السكرتيرة الأولى للمفوضية الأمريكية - الدبلوماسيين الأجبيين
الحاضرين ، ويمكن إرجاع الغياب الكامل ، لزملائي الدبلوماسيين إلى وجود شعور عميق
بالغضب بينهم - منذ وقت طويل - تجاه لا مبالاة ، وإغفال ، « كيلرن » لمنصبه كعميد للسلك
الدبلوماسي ، وإلى قدر أكبر من اللامبالاة تبديه « الليدى كيلرن » إزاء واجباتها .

وبرغم برود المصريين في هذه المناسبة . فإنى أشك في أن يعامل أى ممثل لبريطانيا في مصر في
هذا الوقت بصورة مختلفة .

وقبل مغادرة « اللورد كيلرن » مصر ، استقبل ممثلي الصحافة . وأكد النقاط التالية ردًا على
الأسئلة التي قدمها إليه الصحفيون :

أولاً : بريطانيا ترغب في وجود ، مصر المستقلة ، بنفس القدر الذى يتطلع فيه المصريون ،
إلى الاستقلال التام .

ثانيًا : إن الدولتين قدمتا مساهمة مشتركة ، في صنع نظام الأمن العالمى الجديد .
ثالثًا : لا الحكومة البريطانية ، ولا دافعو الضرائب ، يرغبان في دفع أجر جندى واحد أكثر
من العدد اللازم في مصر .

رابعًا : يرى شخصيًا أنه من المثير للشفقة ، أن مصر لم تنجح في تكوين جبهة موحدة
للمفاوضات كما حدث عام ١٩٣٦ .

خامسًا : إنه متفائل بشأن نتيجة المفاوضات ، حين يبدأ الجانبان بحث الحقائق الأساسية وبعد أن يهدأ المناخ الحال الساخن جدًا .

رفضت الحكومة البريطانية أن تعلن ، أن اللعبة الملكية هي التي أدت إلى نقل السفير . سأل « وينانت » السفير البريطاني في لندن ، « سكريفنز » رئيس القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية عما نشر في مصر عن « نقل كيلرن » .

نق « سكريفنز » النبأ الذى يقول إن النقل تم تحت ضغط المصريين .

وتمسك بأن السبب الحقيقى ، هو الحاجة إلى خدمات « كيلرن » فى مكان آخر .

وكتب « وينانت » إلى واشنطن يقول :

« إن « سكريفنز » ، يشعر بأن القرار يمكن أن يكون له تأثير طيب ، ويعطى فترة لالتقاط الأنفاس » .

* * *

لم يدرك ملك مصر ، أن نقل « كيلرن » مجرد ترضية شكلية ..

ولم يستفد « فاروق » أو الزعماء ، من رحيل « كيلرن » ..

جاء السفير الجديد « رونالد كامبل » الذى عمل فى مصر خلال الثلاثينات فى أثناء فترة الحكم المطلق للملك .

لم يتدخل السفير الجديد فى شئون مصر ، لأنه كان يعرف الدرس القديم ، ولأن بريطانيا فى عهد « بيفن » ، وبعد حكاية « كيلرن » ، لم تهتم كثيرًا بمن يحكم مصر .

ولم يهتم الزعماء بالاتحاد ضد الملك لحماية الدستور .

ولم يعرف الملك أو زعماء الأحزاب ، أن الدنيا تغيرت ، وأن موازين دولية جديدة نشأت ، وأنهم يستطيعون تحقيق مصلحة لمصر من خلال تلك الظروف .

لم يعرف المصريون أن بيفن يريد مساندة من مصر لتكون طرفًا فى القوة الثالثة التى يريد إقامتها . ولم يعرفوا كيف يستفيدون من « المشاركة الحرة » التى تكلم عنها البريطانى ..

وفى نفس الوقت لم يعارض المصريون ، كما ينبغي ، هذه الأفكار الجديدة ..

ولم يفتن قادة الأحزاب السياسية بعد الحرب مباشرة ، إلى استغلال الفرص ، والالتجاء لمجلس الأمن فورًا ، لعله يعطيهم حقهم فى فترة الاضطراب ، وإعادة التوازن عقب الحرب . وقد أنصف المجلس إيران وسوريا ولبنان فأصدر قرارات بحق هذه الدول فى جلاء القوات الأجنبية عنها ، ونفذت هذه القرارات .

وكانت بريطانيا تحشى - كما رأينا - التجاء مصر إلى مجلس الأمن .

* * *

أهمل زعماء مصر تقييم الموقف الدولى ..

كانت الحرب الباردة فى طريقها إلى الظهور .. وأمريكا تريد أن تأخذ مكان بريطانيا :
وبريطانيا تتعلق بأمريكا وتسايرها .. ، والقوى الكبرى تتكتل ، ولا بد من حلفاء ، أو شركاء ،
مستعمرات أو أتباع .. وذيول .

وكان يجب على الزعماء أن يتطلعوا إلى بلادهم كجزء من العالم الجديد .

وكان يمكن أن تريح مصر كثيرًا من الظروف المتغيرة .

إن الحرب لم تدمر مصر ، كما دمرت أوروبا .. ، ولذلك كان فى استطاعة مصر أن تنهض
بصورة أسرع وأن تبنى بصورة أكبر ..

ولكن ...

اختلف الزعماء وتصارعوا دون أن يحققوا هدفًا واحدًا ..

ولم ينجح - منهم - أحد ..

الملك لم يرتفع فوق الأحزاب .. قط .

ضرب الأحزاب بعضها ببعض ، وفرق ليسود ، وكانت النتيجة أنه فرق ، وفرق ، ليخسر .

كانت الوسيلة الوحيدة لاحتفاظه بعرشه . أن يتحد مع الأحزاب ضد الإنجليز .

ولكنه اتحد مع الإنجليز ضد الأحزاب ، وضد الشعب .

وجد أن بريطانيا ، نفذت الاتفاق السرى الذى عرضه عليها « عمرو » ، فلم تتدخل فى شئون

مصر الداخلية ، وتركت له أن يحكم على هواه .. ، وكان انفراد الملك بالحكم ، هو الذى جعله

يفقد عنصر الاتزان ، فإن السفير البريطانى ، كان يعرف متى يتدخل لتحقيق التوازن .

أضاع الملك الفرصة الوحيدة لتحقيق الإصلاح الاجتماعى والسياسى ، التى أتيحت له بعد

رحيل « كيلرن » .

ولو أن الملك تمسك بالدستور ، لتغير التاريخ المصرى بعد الحرب العالمية الثانية .

* * *

وخسر الوفد - بوفاة « أمين عثمان » - العنصر المهدئ ، الذى يستطيع إقناع السفارة

البريطانية ، بالتدخل لدى الملك لصالح الوفد ، ويستطيع إقناع الوفد بمعاودة الإنجليز بقدر ..

وبحدود !

وظل الوفد يكرر أنه يجب إيجاد جو من الثقة وحسن النية ، بين بريطانيا ومصر ، وتحقيق ذلك بطريقة واحدة ، وهى أن تعالج بريطانيا الموقف مع الممثلين الحقيقيين للشعب المصرى .. أى الوفد .

واضطر الوفد .. صيانة لماضيه ، وضماناً لمستقبله ، إلى التطرف ضد الإنجليز ، فعاقبه الإنجليز بأن تركوا ، للملك ، كل شئون الحكم . ولم يستطع الوفد إقناع الإنجليز ، أو إرغام الملك ، على إجراء انتخابات جديدة إلا فى عام ١٩٤٩ .

* * *

«النقراشى» ...

لم يستطع التفاوض مع بريطانيا .. وكل ما حصل عليه تجديد لاتفاقية الأرصدة ٣ شهور ، وحصلت مصر على ٣ ملايين جنيه إسترليني من ٤٠٠ مليون .

وترك «النقراشى» للملك ، أن يتدخل علناً فى السياسة فاجتمع - وحدة - «بتشرشل» . «والمملك عبد العزيز» ، وكان يجب أن يشترك «النقراشى» فى هذه الاجتماعات تمسكاً بالحقوق الدستورية لرئيس الوزراء .

وكان تساهل «النقراشى» فى وزارته الأولى مع الملك ، هو الذى أدى بالملك ، فى وزارة «النقراشى» الثانية ، إلى دخول مصر حرب فلسطين على غير رغبة «النقراشى» . إن الاستسلام المحدود أدى «بالنقراشى» إلى الاستسلام بعد ذلك .. للملك .. بلا حدود .

* * *

«ومكرم عبيد» .

إن تمرده وانقلابه على الوفد ، كان يجب أن ينتهى إلى خاتمة واحدة . فحسب ، وهى محاكمة «النحاس» وإدانته أيضاً .

ولكنه لم يستطع أن يصل إلى هذه النتيجة ، لأن بريطانيا لا تستطيع إهمال أصدقائها والتضحية بهم والافقذت ، فى مصر ، الأنصار ، إلى الأبد .

ودور «النحاس» فى مساعدة بريطانيا خلال الحرب واضح .. واضح . ولذلك منعت بريطانيا محاكمة «النحاس» ، وفقد (حزب الكتلة) سر وجوده ، أو الهدف من نشأته . أما (الأحرار الدستوريون) ، فقد بقى حزبهى يؤدى دوراً مسانداً لأى رئيس للوزراء يعارض الوفد !

ولم يستطع (الحزب الوطنى) ، أن يجد قائدًا ملهمًا مثل « مصطفى كامل » ، يستطيع تعبئة الشعب وراءه ، .. وكل مابقى للحزب مجرد شعار ..
ثم انقسم الحزب على نفسه بعد ذلك ، ووجد شباب الحزب أن دورهم ينبغي أن يقتصر على توعية الرأى العام ، فكانت صحيفة الحزب بعد سنوات عاملا من عوامل التعبئة لما جرى عام ١٩٥٢ .

* * *

كانت هناك تيارات كثيرة تتحرك فى المجتمع المصرى .. ، ونشأت عوامل عديدة ألقت مزيدًا من الوقود على المشاعر الملتهبة لمصر .
تحمل الشعب تضحيات بالغة فى أثناء الحرب . وتولد عنده أمل فى استقرار العلاقات المصرية البريطانية ، على أساس مبادئ الأمم المتحدة ، والاستقلال التام ، والمساواة ، مع الاحتفاظ بصداقة بريطانيا .

وتضاعفت هذه الآمال ، بوصول حزب العمال البريطانى إلى الحكم ..
وفى نفس الوقت تركت الحرب آثارها ، من القلق والتوتر فى نفوس المصريين ، وهو ما يحدث عادة فى أعقاب الحروب ..

وقامت الطبقة الوسطى فى مصر ، تحاول أن تجد لها طريقًا بين الأثرياء والفقراء .
وتضاعفت الجهود ، لتكثيف العلاقة المصرية البريطانية على أسس جديدة ..
ولكن حفل العام بسلسلة متلاحقة من خيبة الأمل ... ! فى كل شيء .. ، لا جلاء .
ولا إصلاحًا اجتماعيًا .. ، ولم يتنصر الدستور .. لإشكاليًا .. ، ولم يبد ما يدل على أن الآمال الوليدة ستزدهر .

وكانت النتيجة أن المصريين أخذوا يوجهون ضغوطهم وسخطهم ، لا ضد بريطانيا ، كما حدث بعد الحرب العالمية الأولى ؛ بل وجهت الأحقاد والعداوات ضد الزعماء والسياسيين المصريين .. أنفسهم .

وبدأت الاغتيالات السياسية « بأحمد ماهر » ، الذى كان رمزًا لمساندة بريطانيا بإعلان الحرب .. « ولأمين عثمان » باعتباره رجل الإنجليز داخل حزب الوفد ...
ولم تتوقف حركة الاغتيالات السياسية ، بل استمرت ليسقط « النقراشى » نفسه ، ضحية جديدة لها .. بعد عامين .

* * *

وفشل ، مع الزعماء ، لسوء الحظ ، ومع الشباب أيضاً ..

في سنة ١٩٣٥ استطاع طلاب مصر الاتفاق وفرضوا ، الوحدة ، على الزعماء . وبعد ١٠ سنوات في عام ١٩٤٥ ، وأوائل عام ١٩٤٦ ، استطاع الزعماء أن يقتلوا عداواتهم وخلافاتهم إلى الطلبة فأضربوا وتفرقوا . وكانت مظاهرات الطلبة ، عاملاً جعل الإنجليز يخافون من تجدد ثورة عام ١٩١٩ .

لم يضع الزعماء خطة ، ولم يوزعوا الأدوار فيما بينهم . وعجزوا عن الحصول على أى مطلب قبل بدء الحرب الباردة ، أو بعد أن اختلف الغرب والشرق ..

وما حدث في مصر بعد الحرب العالمية الثانية ، هو تكرار لما حدث بعد الحرب العالمية الأولى . بعد الحرب العالمية الأولى قامت ثورة عام ١٩١٩ . ولكن اختلف الزعماء فلم يحصلوا على شيء مع أنهم ، أيضاً ، كانوا حلفاء للمنتصرين .

ولم يدرك المصريون أنه في أعقاب النصر مباشرة كان الحلفاء يوزعون العالم فيما بينهم . ولا يختلفون على تحرير الشعوب .. بل على اقتسام حقوق الشعوب .

وظل المصريون خلال السنة التالية لانتها الحرب العالمية الثانية ، يتحركون في إطار السياسة الحزبية القديمة . يتصارعون على الحكم ، ولا يعرفون كيف ، وأين يتجهون هل إلى القصر أم إلى الإنجليز .. حائرين هل يرفعون علم الصداقة أو علم المهادنة .. ، ولم يدركوا أن الفرقة والتمزق - تعنيان أن العلم الوحيد السياسى المرفوع ، هو علم الاستسلام وحده !

* * *

كانت سنة من أخطر السنوات في التاريخ المصرى الحديث .

كانت مفترق الطرق بين عصرين .. ، عصر الحروب العالمية التى انتهت ، وعصر الحروب الصغيرة المحدودة التى بدأت ...

وأخذت مصر تدور حول زعمائها ..

وتدور حول نفسها .

وكانت سنة ضائعة من عمر مصر ! ..

10 311

4/5-720

0/600

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on]

DIPLOMATIC SECRET

[EN CLAIR]

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

Lord Killearn.
No. 88 Saving.
29th March, 1945.

D: By bag 29th March, 1945.
R: 2.20 p.m. 3rd April, 1945.

" " " " "

CONFIDENTIAL

My telegram No. 87 Saving of March 28th.

I omitted to record something else that Sirri Pasha said several times with marked emphasis during the conversation yesterday.

2. Namely, that I would remember that when he was in office he had repeatedly informed me that King Farouk was at heart an arrant coward. That he would bluster and splash about up to a certain point but that he would always collapse finally. (He did not say so, but it was quite evident that he had February 4th, 1942 in mind as an example of his "pricked balloon" theory about the boy). Sirri would have me know that the position was the same today. King Farouk remained just as much of a coward as ever. He would always cave in if we showed our teeth.

3. This seems to me worth recording. It tallies with my own belief.

*Egyptian
Dept. House
note for
Sultan's presence*

10/4/45

31

قال حسين سري للسفير البريطاني : فاروق جبان !

To 341

45-920-

07606

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on].

[EN CLAIR]

WAR CABINET DISTRIBUTIONFROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

J 1265

31st

Lord Killearn.
No. 91. SAVING

D. By Bag 31st March 1945.

31st March 1945.

R. 11.55. a.m. 7th April 1945.

Abboud asked to see me urgently this morning. He had first seen Hassanein Pasha and told him he understood I was not particularly happy about the new Governmental team. Hassanein Pasha seemed of the same mind. Was there anything, asked Abboud, in regard to which I was in particular uneasy? and in regard to which he could serve as my intermediary with Hassanein?

2. I thanked the Pasha for this suggestion but added firmly that there was no way in which I could profitably take advantage of his offer. Position was that new Egyptian Prime Minister seemed to be gaining experience in regard to the difficulties of his new and heavy responsibilities. We all knew he was no Ahmed Maher, but wise attitude was to "wait and see", in short, follow the principle "by their deeds ye shall judge them."

APR 7 1945
F.O. "GIFTK"

عبود يريد الوساطة بين السفير البريطاني . والحكومة المصرية

71531

كانت السفارة البريطانية تعرف كل فضائح الملك

Reference:- FO 371/53283.	PUBLIC RECORD OFFICE	ae 9902
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION		

Egyptian C/P

Secretary of State

CONFIDENTIAL

With reference to S's minute on the draft telegram below:-

Play A

When instructing Lord Killearn to raise with the King the question of a possible reconstruction of the present Government, we told him that the King must "deal with the personal problem presented by Nahas", and that the most we could do was to undertake not to hinder His Majesty by "any form of intervention on Nahas' behalf", the point being that Nahas would expect to lead any new government and that the King will never tolerate him again as Prime Minister. It is a question of political antagonism and personal antipathy. In his reply Lord Killearn deprecated mentioning Nahas by name on the grounds (1) that to do so would encourage the King to be unduly tough with Nahas and (2) that Nahas and the public would both think (on the assumption that the matter would leak out) that we were "jettisoning the man who had stood by us". We had no objection to Lord Killearn's proposal, but did not like his reasons - the more so as everyone in Egypt, rightly or wrongly, regards Lord Killearn as predisposed in favour of Nahas and against the King. Hence the present draft, which is designed to cross the ts and dot the is, in case there is any misapprehension.

R. S. M. W.

4th February, 1946.

Tel sent


الخدعة الملكية التي أطاحت بالسفير اللورد كيلرن

Reference:- FO 371/53283.	PUBLIC RECORD OFFICE	22 9902
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION		

5407/39/16

[CYPHER] **OUT FILE** DEPARTMENTAL NO.1.
FROM FOREIGN OFFICE TO CAIRO (AMBASSADOR)

No. 203.

5th February 1946. D. 12.05 p.m. 8th February 1946.

2 2 2

IMPORTANT.

Your telegram No.117 [of January 28th] paragraph 2.

You had of course discretion to interpret these instructions in the light of local exigencies; but I should like to make clear my view that we have discharged our debt to Nahas Pasha by giving him support while in office until late in 1944 and that, we are ready that King Farouk should have his head so far as internal situation is concerned. As you know, I have consistently stated, in public and in private, that His Majesty's Government will not interfere in Egyptian internal affairs.

[Copies sent to M.E. Secretariat.]

O.T.P.

قال يفرن : لقد سدونا ديوتا للتحاس

PUBLIC RECORD OFFICE		
FO 371	53330	07555
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION		

THIS DOCUMENT IS THE PROPERTY OF HIS BRITANNIC MAJESTY'S GOVERNMENT

EGYPT AND SUDAN.

February 10, 1948

CONFIDENTIAL

ARCHIVES

SECTION 1.

Copy No.

61

Lord Killearn to Mr. Bosin.—(Received 10th February.)

(No. 203.)

(Telegraphic.)

Cairo, 10th February, 1948.

WEEKLY appreciation.

Week under review has been entirely dominated by Egyptian reaction to the publication of Egyptian and British notes regarding treaty revision negotiations.

2. Reception of British note has been almost universally hostile. Wafd have come out with great violence in a manifesto alleging that the Egyptian note amounts to acknowledgment that the new treaty should impose permanent military fetters on Egypt, despite guarantee of her security provided by her participation in U.N.O. References in the British reply to the Sudan is alleged to indicate that the present Egyptian Government have made a considerable concession to British imperialism in the Sudan. Government newspapers have endeavoured to present the British note in an optimistic light. Independent newspapers, though more reserved than Wafdist ones, are very critical and *Ahram* definitely states that Egypt should demand a modification of the basis of negotiations, failing which it would be wiser for the Egyptian Government to refuse to negotiate at the present moment. Makram Ebeid's organ has adopted its usual extremist line and criticised our reply. In Parliament, however, Makram Ebeid was more reserved and contented himself with saying that Egyptian negotiators would enter into negotiations without any restrictions. Moslem Brothers have likewise come out with an attack on the British note on line similar to that of the Wafd. Demonstrations have taken place in the religious institution and Coptic school at Tanta and in Azhar against our note. Police are expecting an attempt at demonstrations (mainly Wafd organised) by university students on their return on the 9th February after the holidays.

3. It is also reported that a strike is being organised in protest against the British decision to seal immigration temporarily into Palestine. Director-General of Public Security states that police have been given orders to stop forcibly any demonstrations.

4. In the Senate Sabri Abu Alam criticised the acceptance in Egypt's note to His Majesty's Government of the principle of alliance with Great Britain on the ground that an alliance was unnecessary in view of the United Nations Charter. He finally submitted a motion to the effect that the Senate should decide that Egypt's note and the British answer could not serve as basis for conversations or negotiations.

5. Anti-British extremism is mounting over this treaty issue without the Government making any effective attempt to control either in direct public opinion or the press. Prospects of the success of treaty revision negotiations in such an atmosphere seem slender.

6. Meanwhile, Hassanain is reported to be working for a widening of the Cabinet and inspired by the King. Farouk is taking an interest therein. It is reported that Prime Minister may be appointed to form a coalition Government to which the Wafd would be invited to contribute members, to the exclusion, however, of Nahas Pasha. Little progress has so far been made in these explorations.

7. Between twenty and thirty individuals are now in custody in connexion with the murder of Amin Osman Pasha; Aziz Al Masri has, according to the press, been released without bail.

8. Last number of Young Egyptian's newspaper has been suppressed for violent anti-British matter and Ahmed Hussein was arrested but has been released on bail. It is reported that other members of the Young Egyptian have been arrested. Generally the Young Egyptian is playing an active part with the Wafd in endeavouring to promote demonstrations.

[74—74]

الموقف في مصر، كما يراه السفير بعد الرد البريطاني على طلب بدء المفاوضات

FO 311

52261

XCH 1248

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

g

J 1025

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on]

[CYPHER]

CABINET DISTRIBUTION

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

Mr. Bowker
No. 425

D. 5.39 p.m. 7th March, 1946.

K. 6.31 p.m. 7th March, 1946.

6th March, 1946

777

[Handwritten signature]

IMPORTANT

[Following from Lord Killearn]

I had my farewell audience with King Farouk who kept me one and a quarter hours this afternoon.

3. It was as always extremely amicable.

a. I informed His Majesty of my representations to Egyptian Prime Minister this morning (see my telegram No. 416) and expressed the hope that His Majesty would reinforce what I had said. He promised that he would. He also wished to associate himself with Sidki Pasha's expressions of profound regret. To him personally the events of ^{March} ~~May~~ 4th. had been the greatest shock and he deplored them.

4. We discussed local politics on the broadest lines and I expounded once more my fears regarding an ultimate clash of ideologies. If I might say, these popular movements (which were national and in themselves wholesome) required wise canalisation and true leadership. It had always been my ardent hope that under His Majesty's inspiration that leadership would be forthcoming from the throne which ought

to

FO 311

52261

XCIA 1248

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

-2-

to be a true buttress and bulwark for the best interests of Egyptian people. I had not always felt that the late Hasanein Pasha, Allah rest his soul, had given His Majesty the wisest counsel. His Majesty admitted that might have been so; but he did not necessarily take his lines from any of his counsellors. He made his own decisions and carried them out. He believed that Sidki Pasha was the best, if not the only man, now available with sufficient strength. His Majesty was at pains once more to express his most loyal sentiments to Great Britain. He believed that in days to come it was more than ever essential that our two countries should keep together.

5. As to the treaty revision he shared my view there was no real need for pessimism. And he had [grp. unrec. ? from] sources of information (unknown even to His Government) [grp. unrec. ? material] anticipating that my view was correct that the British desiderata would be found surprisingly moderate. He alluded then to something he himself might [grp. unrec. ? in that case] do to help the matter.

6. On leaving His Majesty I drove straight to farewell tea party with Sidki Pasha. Shortly after leaving the latter Pasha telephoned that King Farouk had arrived at Sidki Pasha's house expecting to find me still there but unfortunately I had just left.

DTT
GTP.

اللقاء الأخير بين فاروق وكيلرن

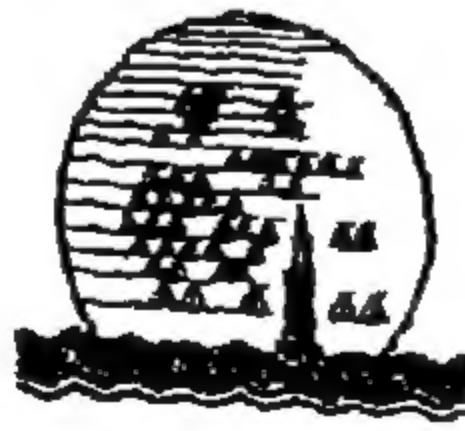
فهرس

صفحة

٥	من قفص الاتهام إلى رئاسة الوزارة
٧	الدرس الأول . . لناظر المدرسة
٣٧	الخصوم
٥١	هموم السفير
٦٥	... وهموم الأمير
٧٩	صاحب الجلالة يعرض خدماته
٨٩	العام المر
١٠٣	مصر العربية
١٢٣	قرار . . يوم وقفة عرفات !
١٤٥	فضائح صاحب الجلالة
١٥٩	لا تخرجوا من مصر
١٧٣	عقدة بيفن
١٨٧	اغتيال أمين عثمان
٢٠٥	المد الشيوعى يزحف
٢٢٣	... ليس إنذاراً . . ولكنه تحذير
٢٣٩	الفخ الملكى
٢٥٣	النقراشى . . مقابل كيلرن
٢٦٩	سنة ضائعة

كتب للمؤلف

- | | |
|-----------------------------|---|
| الناشر أخبار اليوم | ١ - حكايات صحفية |
| " " " | ٢ - الزواج سنة ٢٠٠٠ |
| " " " | ٣ - تاريخ البيع |
| " " " | ٤ - ولا عجيب إلا الصين |
| " " " | ٥ - دفاع عن الزوجات |
| " " " | ٦ - سرقة واحدة مصرية |
| الناشر المكتب المصري الحديث | ٧ - الشعب والحرب |
| " " " | ٨ - التليفزيون |
| " " " | ٩ - التاريخ السرى لمصر |
| | ١٠ - حرب البترول (المحاضر السرية لاجتماعات وزراء البترول العرب) |
| مجلة الإذاعة | " |
| دار التعاون | " |
| دار المعارف | " |
| | ١١ - عندما يموت الملك |
| | ١٢ - سنة من عمر مصر |
| | ١٣ - التاريخ السرى لمصر (طبعة أكبر بوثائق بريطانية وأمريكية) |
| دار المعارف | " |
| " " " | " |
| " " " | " |
| | ١٤ - أصول الحكم |
| | ١٥ - الشيطان |



رقم الإيداع	١٩٨٢ / ٤٥١٦
الترقيم الدولي	ISBN ٩٧٧-٠٢-٠١٩٤-٤
١ / ٨١ / ٢٩٢	

طبع بمطابع دار المعارف (ج. م. ع.)

هذا الكتاب

كانت سنة من أخطر السنوات في التاريخ المصري الحديث ، تلك التي بدأت بانتهاء الحرب العالمية الثانية ، لقد كانت مفترق طرق بين عصرين : عصر الحروب العالمية التي انتهت ، وعصر الحروب الصغيرة الممدودة التي بدأت .

ظل المصريون يدورون خلالها في إطار السياسة الحزبية القديمة ، يتصارعون على الحكم ، ولا يعرفون كيف ، وأين يتجهون ، هل إلى القصر أم إلى الإنجليز... ؟

وتدور مصر حول زعمائها ، وتدور حول نفسها...

وكانت سنة ضائعة من عمر مصر يقصها هذا الكتاب بالوثائق والحقائق .